وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم اقتصادية

الرقم التسلسلي: .....

رقم التسجيل: **D.ES/3C/06/16**

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD)في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود ومالية

العنوان

أثر السياسة الإنفاقية على التضخم في الجزائر.

– دراسة تحليلية قياسية لحالة الاقتصاد الجزائري مقارنة مع مجموعة من الدول العربية للفترة (1990–2018)–

إعداد الطالبة:
برحومة سارة

تحت إشراف
أ.د بلعباس رابح

تاريخ المناقشة:2020/10/10.

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

مصطفى جاب الله	أستاذ محاضر – أ	جامعة محمد بوضياف –المسيلة	رئيسا
رابح بلعباس	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف –المسيلة	مشرفا ومقررا
محمد بن البار	أستاذ محاضر – أ	جامعة محمد بوضياف –المسيلة	مناقشا
توفيق تمار	أستاذ محاضر – أ	جامعة محمد بوضياف –المسيلة	مناقشا
صالح سراي	أستاذ محاضر – أ	جامعة البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج	مناقشا
النوري حاشي	أستاذ محاضر – أ	جامعة زيان عاشور – الجلفة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/ 2020

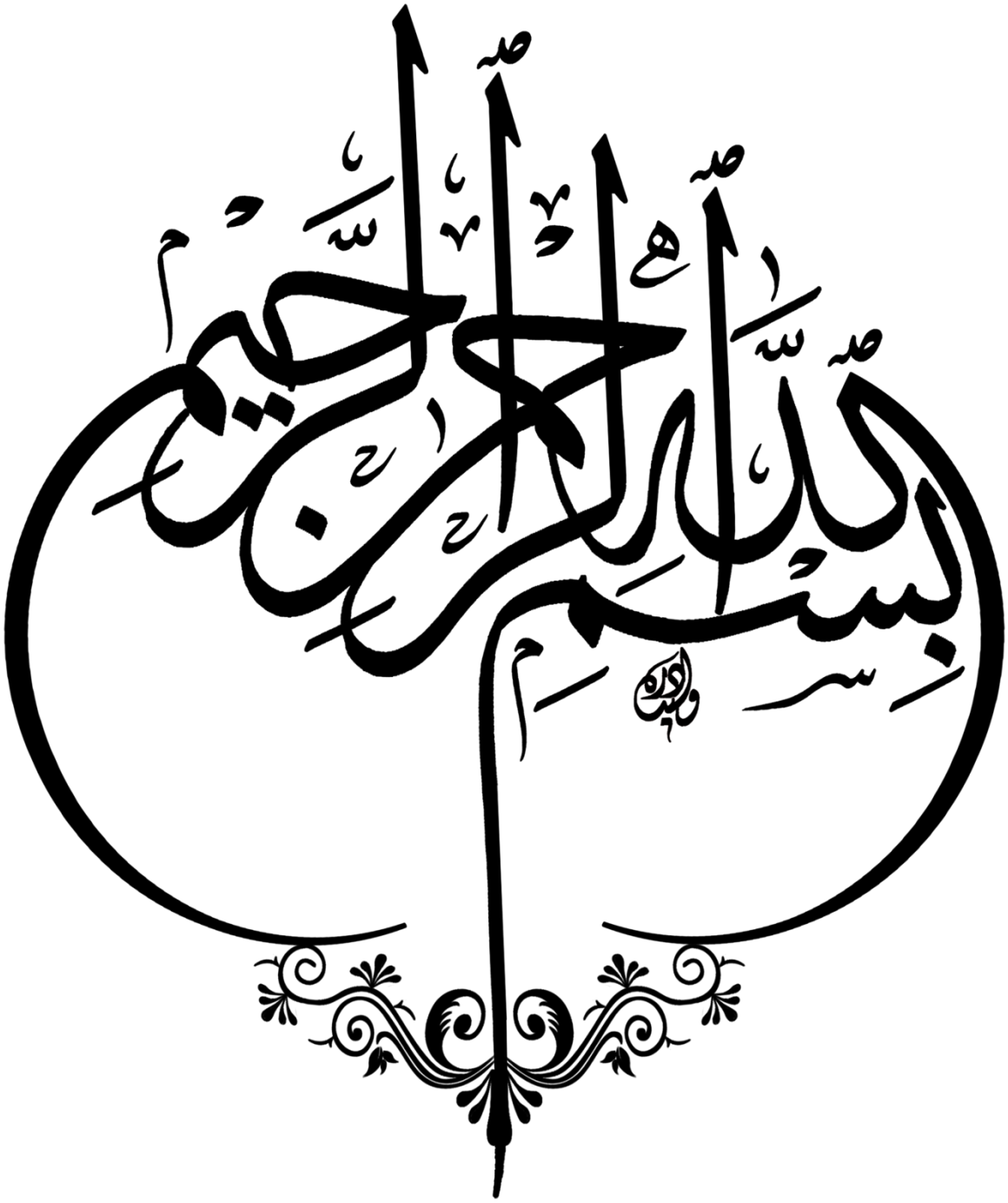
بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص:

عالجت هذه الدراسة موضوع السياسة الاتفاقية وأثرها على التضخم مع دراسة تحليلية وقياسية لحالة الاقتصاد الجزائري مقارنة مع مجموعة من الدول العربية " المملكة المغربية، الجمهورية التونسية، جمهورية مصر العربية، المملكة العربية السعودية" خلال الفترة (1990-2018)، وهدفت الدراسة في الجانب النظري إلى توضيح أهم المفاهيم المتعلقة بالسياسة الانفاقية وظاهرة التضخم وكذا أهم النظريات المفسرة للعلاقة بينهما، أما في الجانب التطبيقي فهدفت الدراسة إلى تحليل وقياس اثر السياسة الانفاقية على معدلات التضخم في الدول العربية محل الدراسة، وذلك باستخدام احدث الأساليب القياسية والمتمثلة في نموذجي الانحدار وبانل الساكن، حيث ساعدا على قياس اثر الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر والدول العربية محل الدراسة، وكذا مقارنة درجة التأثير بين الاقتصاد الجزائري واقتصاديات هذه الدول.

وخلصت نتائج نموذجي الانحدار وبانل الساكن إلى أن للإنفاق العام أثر طرديا وبنسبة كبيرة على معدلات التضخم في مجموع الدول محل الدراسة، وكان التأثير أكثر حدة في تونس ومصر مقارنة بالسعودية والجزائر، أما المغرب فكان تأثير السياسة الاتفاقية على التضخم الأقل حدة على الإطلاق بين الدول محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: السياسة الاتفاقية، التضخم، الإنفاق العام، الإنفاق الاستهلاكي، الإنفاق الاستثماري.

Abstract:

This study dealt with the subject of expenditure policy and its effect on inflation with an analytical and econometric study on the Algerian Economy compared with the Arab Countries "the Kingdom of Morocco, the Tunisian Republic, the Arab Republic of Egypt, Saudi Arabia" during the period (1990-2018).

The study aimed in the theoritical part to clarify the most important concepts related to government spending policy and the phenomenon of inflation, as well as the most important theories explaining the relationship between them. However, the empirical study aimed to analyze and measure the impact of spending policy on inflation rates in the Arab countries under study, using the most recent methods, such as Regression Method and Panel Fixed Method, where they helped to measure the impact of public spending on inflation in Algeria and the Arab countries under study, as well as comparing the degree of influence between the economies under study.

The econometric results concluded that public spending had direct and significant impacts on inflation rates in all countries under study, whereas the effects were more severe in both Tunisia and Egypt compared with Saudi Arabia and Algeria, while in Morocco the impact of spending policy on inflation rate was less severe.

Keywords: Expenditure policy, inflation, public spending, consumption spending, investment spending.

Résumé:

Cette étude a traité le sujet de la politique des dépenses et son effet sur l'inflation avec une étude analytique et économétrique sur l'économie Algérienne par rapport aux pays arabes «le Royaume du Maroc, la République Tunisienne, la République Arabe d'Égypte, l'Arabie Saoudite» au cours de la période (1990-2018).

L'étude visait, dans la partie théorique, à clarifier les concepts les plus importants liés à la politique de dépenses publiques et au phénomène de l'inflation, ainsi que les théories les plus importantes expliquant les relations entre eux. Cependant, l'étude empirique visait à analyser et à mesurer l'impact de la politique de dépenses sur les taux d'inflation dans les pays Arabes étudiés, en utilisant les méthodes les plus récentes, telles que la méthode de régression et la méthode Panel Fixe, où elles ont permis de mesurer l'impact des dépenses publiques sur l'inflation en Algérie et dans les pays Arabes étudiés, ainsi que la comparaison du degré d'influence entre les économies étudiées.

Les résultats économétriques ont conclu que les dépenses publiques avaient des impacts directs et significatifs sur les taux d'inflation dans tous les pays étudiés, alors que les effets étaient plus graves en Tunisie et en Égypte par rapport à l'Arabie saoudite et en Algérie, tandis qu'au Maroc, l'impact de la politique de dépenses sur le taux d'inflation était moins sévère.

Mots clés: Politique de dépenses, inflation, dépenses publiques, dépenses de consommation, dépenses d'investissement.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات ووفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع.
أتوجه بجزيل الشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ المشرف **الأستاذ الدكتور بلعباس رابح** على إرشاداته وتوجيهاته القيمة في سبيل انجاز هذا العمل في أحسن الظروف وفي أجود إخراج شكلا ومضمونا.
كما أتقدم لأعضاء لجنة المناقشة كل باسمه ومقامه بالشكر الجزيل والامتنان على قبول تقييم هذا العمل ومناقشته وإثرائه.
والشكر موصول إلى كل أساتذتي الكرام بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة المسيلة وإلى كل من قدم لي يد العون والنصح والى كل من حفزني وساعدني ولو بكلمة والحمد والشكر لله قبله وبعده.

سارة برحومة

إهـداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

الله ﷻ

إلى من علمني العطاء بدون انتظار....من أحمل اسمه بكل افتخار

أبي العزيز

ملاكي في الحياة ... من كان دعائها سر نجاحي ... وحنانها بلسم جراحي

أمي الحبيبة

إلى من ارسم بها بسمتي

أختي الحبيبة

إلى جميع أفراد عائلتي

وأصدقائي وأحبائي وكافة أساتذتي الكرام

أهديهم ثمرة جهدي

سارة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
بسملة	-
ملخص	-
شكروتقدير	-
إهداء	-
فهرس المحتويات	III-I
قائمة الأشكال	V-IV
قائمة الجداول	VII-VI
مقدمة	أ - ط
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الإنفاقية.	
تمهيد	11
المبحث الأول: الإنفاق العام...مفاهيم ومبادئ أساسية.	12
المطلب الأول: مفهوم النفقة العامة وتصنيفاتها.	12
المطلب الثاني: القواعد التي تحكم الإنفاق العام.	21
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الإنفاق العام.	24
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للسياسة الانفاقية .	31
المطلب الأول: السياسة الانفاقية مفهومها وأهدافها.	31
المطلب الثاني: أدوات السياسة الانفاقية.	33
المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للسياسة الانفاقية.	35
المبحث الثالث: الإنفاق العام في النظريات الاقتصادية.	44
المطلب الأول: تطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي.	44
المطلب الثاني: النظريات المفسرة لتزايد النفقات العامة.	53
المطلب الثالث: أسباب تزايد النفقات العامة.	59
خلاصة الفصل	64
الفصل الثاني: الإطار ألمفاهيمي لظاهرة التضخم وعلاقتها بالسياسة الإنفاقية.	
تمهيد	66
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول ظاهرة التضخم.	67
المطلب الأول: التعريف بظاهرة التضخم و أنواعها وتبيان طرق قياسها.	67
المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم.	78
المطلب الثالث: سياسات ووسائل مكافحة التضخم.	81
المبحث الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم.	87
المطلب الأول: تفسير التضخم في النظريات التقليدية.	87
المطلب الثاني: تفسير التضخم في النظريات الحديثة.	110

المطلب الثالث: التضخم الركودي.	119
المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين السياسة الإنفاقية والتضخم في النظريات الاقتصادية.	128
المطلب الأول: العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم نظريا"مسببات التضخم."	128
المطلب الثاني: آلية تأثير السياسة الإنفاقية على التضخم.	133
المطلب الثالث: السياسة الإنفاقية كآلية لمعالجة ارتفاع المستوى العام للأسعار.	137
خلاصة الفصل	140
الفصل الثالث: تحليل أثر السياسة الإنفاقية على التضخم في الاقتصاد الجزائري مقارنة مع مجموعة من الدول العربية للفترة (1990-2018).	
تمهيد	142
المبحث الأول: السياسة الإنفاقية في الجزائر و أثرها على التضخم خلال الفترة (1990-2018).	143
المطلب الأول: تحليل مسار السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).	143
المطلب الثاني: تشخيص ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).	165
المطلب الثالث: تحليل أثر السياسة الإنفاقية على التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2018).	184
المبحث الثاني: السياسة الإنفاقية و أثرها على التضخم في اقتصاديات مجموعة من الدول العربية (المغرب، تونس، جمهورية مصر العربية، المملكة العربية السعودية) خلال الفترة (1990-2018).	192
المطلب الأول: مسارات الإنفاق العام في المغرب، تونس، مصر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990-2018).	192
المطلب الثاني: ظاهرة التضخم في المغرب، تونس، مصر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990-2018).	200
المطلب الثالث: أثر السياسة الإنفاقية على التضخم في المغرب، تونس، مصر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990-2018).	208
المبحث الثالث: مقارنة أثر السياسة الإنفاقية على التضخم في الجزائر مع الدول : المغرب، تونس، مصر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990-2018).	217
المطلب الأول: مقارنة أثر السياسة الإنفاقية على التضخم في دول شمال افريقيا (الجزائر، المغرب، تونس و جمهورية مصر العربية) خلال الفترة (1990-2018).	217
المطلب الثاني: مقارنة أثر السياسة الإنفاقية على التضخم في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990-2018).	220
خلاصة الفصل	222
الفصل الرابع: القياس الاقتصادي لأثر السياسة الإنفاقية على التضخم في الجزائر مقارنة مع مجموعة من الدول العربية خلال الفترة (1990-2018).	
تمهيد	224
المبحث الأول: توصيف الإطار القياسي المتبع في التحليل	225
المطلب الأول: عرض الأسلوب الإحصائي المتبع في الدراسة القياسية	225

المطلب الثاني: مفاهيم حول نماذج الانحدار	226
المطلب الثالث: مدخل نظري حول نماذج بيانات بانل الساكن.	230
المبحث الثاني: قياس أثر السياسة الإنفاقية على معدلات التضخم في الجزائر ومقارنتها بالدول العربية: المغرب، تونس، مصر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990-2018).	237
المطلب الأول: تقدير أثر السياسة الإنفاقية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).	237
المطلب الثاني: تقدير أثر الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر والدول العربية: مغرب، تونس، مصر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2018)	242
المطلب الثالث: تقدير أثر الإنفاق العام على التضخم في الجزائر ومقارنتها بالدول العربية: المغرب، تونس مصر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2018)	249
خلاصة الفصل	255
خاتمة	257
قائمة المراجع	264
الملاحق	279

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أركان النفقة العامة.	13
02	التصنيف الاقتصادي للنفقات العامة.	17
03	أنواع التقسيمات الوضعية للنفقات العامة.	19
04	أشكال الرقابة على الإنفاق العام.	24
05	العوامل المؤثرة في الإنفاق العام.	25
06	حدود النفقة العامة.	26
07	مراحل الدورة الاقتصادية.	27
08	المقدرة المالية للدولة.	28
09	منحنى لافر.	29
10	آلية عمل آثار المضاعف والمعجل.	39
11	سياسة مالية توسعية.	48
12	سياسة مالية انكماشية.	48
13	قانون" Wagner" لتفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة.	54
14	قانون بيكوكوويزمان لتفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة.	56
15	الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة.	61
16	تأثير التغير في عرض النقود على كل من المستوى العام للأسعار وقيمة النقود.	91
17	تأثير زيادة كمية النقود على المستوى العام للأسعار في تجربة الصين خلال (1937-1947).	98
18	زيادة عرض النقود مع ثبات الطلب عليها.	101
19	تغير الطلب على النقود مع ثبات المعروض منها.	102
20	منحنى تفضيل السيولة بدافع المعاملات والاحتياط.	103
21	العلاقة بين سعر الفائدة وتفضيل السيولة بدافع المعاملات والاحتياط.	104
22	منحنى تفضيل السيولة لغرض المضاربة.	105
23	التضخم الناتج عن فجوة بين الطلب الكلي الفعال والعرض الكلي (رؤية كينز).	107
24	الفجوة التضخمية.	108
25	دور التوقعات في محاربة التضخم.	115
26	منحنى فيليبس في الأمد القصير(في صورته الأولية).	121
27	منحنى فيليبس (في صورة النهائية).	122

28	أثر زيادة الطلب الكلي على المستوى العام للأسعار في حالة الاستخدام الكامل لموارد الاقتصاد.	128
29	تضخم بدفع التكاليف.	130
30	تسارع التضخم.	131
31	التمويل التضخمي في الدول النامية.	136
32	التمويل التضخمي في الدول المتقدمة.	137
33	دور السياسة الإنفاقية في علاج التضخم.	138
34	تطور إجمالي الناتج الداخلي للفترة (2002-2016).	155
35	نمو قطاع المحروقات للفترة (2002-2016).	156
36	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).	159
37	تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).	162
38	تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).	167
39	تطور مكمش الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).	169
40	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).	174
41	علاقة الإنفاق العام بالتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).	185
42	أثر الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2014).	187
43	تطور الإنفاق الجاري والاستثماري والإيرادات في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990-2018).	199
44	علاقة معدل نمو الإنفاق العام بالتضخم في المغرب خلال الفترة (1990-2018).	209
45	علاقة معدل نمو الإنفاق العام بالتضخم في تونس خلال الفترة (1990-2018).	211
46	علاقة معدل نمو الإنفاق العام بالتضخم في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (1990-2018).	213
47	علاقة معدل نمو الإنفاق العام بالتضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990-2018).	215
48- أ	تطور حجم الإنفاق العام في دول شمال إفريقيا (الجزائر، المغرب، تونس ومصر) للفترة (1990-2018).	218
48-ب	تطور معدلات التضخم في دول شمال إفريقيا (الجزائر، المغرب، تونس ومصر) للفترة (1990-2018).	218
49- أ	تطور حجم الإنفاق العام في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990-2018).	221
49-ب	تطور معدلات التضخم في الجزائر والسعودية خلال الفترة (1990-2018)	221
50	الأسلوب المتبع في الدراسة القياسية.	225

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مقارنة بين نظرية فيشر ونظرية كمبردج.	95
02	ظاهرة الركود التضخمي في البلدان الرأسمالية المتقدمة (1970-1990).	125
03	تطور أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1994-1999).	151
04	عرض مقومات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).	152
05	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو الاقتصادي(2005-2009).	153
06	مضمون برنامج التنمية الخماسي (2010-2014).	154
07	تطور النفقات العامة الإجمالية في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).	158
08	تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال الفترة (1990-2018).	161
09	تطور نفقات المستخدمين والأجور والرواتب في الجزائر خلال الفترة (2011-2014).	163
10	هيكل نفقات التجهيز.	165
11	التطور السنوي لمؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).	167
12	تطور مكمش الناتج المحلي الإجمالي (1999=100) في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).	169
13	تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).	171
14	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).	173
15	تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر مقارنة بتطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2018).	179
16	تطور الواردات والصادرات في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)	182
17	أثر الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).	185
18	تطور نسبة صافي ديون الحكومة من مجموع الائتمان المصرفي الممنوح في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)	189
19	تطور حجم الإنفاق العام في المغرب خلال الفترة (1990-2018).	193
20	تطور حجم الإنفاق العام في تونس خلال الفترة (1990-2018).	195
21	تطور حجم الإنفاق العام في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (1990-2018).	197
22	تطور حجم الإنفاق العام في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990-2018).	198
23	تطور معدلات التضخم في المغرب خلال الفترة (1990-2018)	201
24	تطور معدلات التضخم في تونس خلال الفترة (1990-2018).	203
25	تطور معدلات التضخم في جمهورية مصر العربية خلال الفترة(1990-2018)	206
26	تطور معدلات التضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990-2018).	207
27	تطور كل من معدلات نمو الإنفاق العام والتضخم في المغرب خلال الفترة (1990-2018).	209
28	تطور كل من معدلات نمو الإنفاق العام والتضخم في تونس خلال الفترة (1990-2018).	211
29	تطور كل من معدل نمو الإنفاق العام والتضخم في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (1990-2018).	213

30	تطور كل من معدل نمو الإنفاق العام والتضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990-2018).	215
31	نتائج اختبار (T- Student) لنموذج الانحدار المتعدد.	239
32	نتائج تقدير أثر الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2018).	244
33	نتائج تقدير أثر الإنفاق العام على معدل التضخم في المغرب خلال الفترة (2000-2018).	245
34	نتائج تقدير أثر الإنفاق العام على معدل التضخم في تونس خلال الفترة (2000-2018).	246
35	نتائج تقدير أثر الإنفاق العام على معدل التضخم في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (2000-2018).	247
36	نتائج تقدير أثر الإنفاق العام على معدل التضخم في السعودية خلال الفترة (2000-2018).	248
37	تقدير معلمات النماذج الساكنة.	250
38	نتائج اختبار فيشر.	251
39	نتائج اختبار هوسمان.	251
40	نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية.	252
41	التأثيرات العشوائية حسب البلد.	254

مقدمة

مقدمة

بدأ الاهتمام بالنفقات الحكومية في الدراسات المالية وفي الفكر الاقتصادي بعد ظهور أزمة الكساد الكبير سنة 1929 وما صاحبها من اختلالات هيكلية أدت إلى تغيرات في الفكر الاقتصادي من مبادئ الفكر الكلاسيكي النقدي إلى الفكر المالي الكينزي، حيث نادت الكينزية بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال الإنفاق العام واعتبرته بمثابة الأداة التي تركن إليها الحكومة في تحقيق ما تتطلع إليه من تقدم وتطور في كافة أوجه وميادين الحياة، لذا فالسياسة الإنفاقية تعكس بشكل كبير الأهداف الاقتصادية المسطرة من قبل الحكومة منها: تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصاديين، ولعل أهم الأهداف التي تسعى الحكومات إلى تحقيقها هي الاستقرار السعري، وذلك باعتباره الركيزة الأساسية لضمان سلامة أداء الاقتصاد الكلي، حيث يؤثر ارتفاع المستوى العام للأسعار سلبا على مختلف التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية.

إن استخدام السياسة الإنفاقية كأداة لبلوغ الأهداف المنشودة من طرف الحكومات تختلف من دولة إلى أخرى ويعود هذا الاختلاف إلى عوامل عدة أهمها: مدى توفر الموارد المادية واختلاف أولويات الإنفاق ونمو السكان، بالإضافة إلى اختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية. قد تسعى الحكومة إلى رفع معدل النمو الاقتصادي و زيادة الاستثمارات بهدف زيادة معدلات التشغيل والقضاء على البطالة من خلال إتباع سياسة إنفاقيه توسعية، لكن تتوقف نتائج هذه السياسة على الظروف الاقتصادية الموجودة، بحيث أن زيادة الإنفاق العام في الاقتصاد وفي مرحلة التشغيل الجزئي يحفز الطلب الكلي ومنه يعمل على زيادة الإنتاج والتوظيف لامتصاص فائض الطلب، لكن قد يكون الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، وفي هذه الحالة إتباع سياسة إنفاقيه توسعية بهدف إنعاش معدل النمو الاقتصادي وتنشيط عملية التوظيف تؤدي إلى تحفيز وزيادة الطلب الكلي لكن لا تقابلها زيادة في الإنتاج وإنما تولد ضغوط تضخمية، وبالتالي الإنفاق العام قد تكون له أثار ايجابية أو سلبية على الاقتصاد، وهذا يتوقف على الظروف الاقتصادية السائدة و على توجهات الحكومة في السياسة الإنفاقية "انكماشية أو توسعية".

والجزائر كسائر الدول استخدمت الإنفاق العام كأداة للنهوض بالاقتصاد الوطني والقضاء على البطالة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فاتبعت سياسة إنفاقيه انكماشية في تسعينات القرن الماضي تبعا لتعليمات صندوق النقد الدولي وتطبيقا لبرامج الإصلاح الاقتصادي، أما الفترة (2001-2014) فقد اتبعت سياسة إنفاقيه توسعية لدعم النمو الاقتصادي، لكن خلال الخمس سنوات الأخيرة عادت لإتباع سياسة إنفاقيه انكماشية نتيجة تدهور وتراجع إيرادات الجباية البترولية جراء انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية في صيف 2014.

في هذا السياق تجلت أهمية معرفة وقياس آثار هذه السياسات الإنفاقية المنتهجة من طرف الحكومة على المستوى العام للأسعار على مدى تسعة وعشرين سنة، أي منذ صدور قانون النقد والقرض سنة 1990 إلى الوقت الراهن ومقارنتها مع مجموعة من الدول العربية.

1- إشكالية الدراسة: بعد عرض أهمية السياسة الإنفاقية كأداة من أدوات السياسة المالية تستخدم في التأثير على معدلات التضخم، تبقى معرفة وقياس مدى نجاعتها في الاقتصاد الجزائري وبعض الدول العربية الأخرى في التأثير على معدلات التضخم خلال الثلاث عقود الأخيرة محل اهتمام هذه الدراسة والتي تنطلق من طرح الإشكالية الممثلة في السؤال الرئيسي التالي:

- **ما أثر السياسة الإنفاقية على معدلات التضخم في الجزائر مقارنة بالدول العربية: المغرب، تونس، مصر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة 1990-2018؟**

ويندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية تصب في صميم الموضوع، حيث تتمحور الدراسة شكلا ومضمونا في الإجابة عنها، وتتمثل في:

- ما المقصود بالسياسة الإنفاقية؟ وفيما يكمن دورها؟
- ما طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام باعتباره المؤشر الأساسي للسياسة الإنفاقية ومعدل التضخم؟
- ما هي اسباب التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)؟
- هل يوجد تباين في اسباب التضخم بين الجزائر والدول العربية محل الدراسة خلال الفترة (1990-2018)؟
- ما أثر كل من الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري على معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2018)؟
- هل ساهمت السياسة الإنفاقية التوسعية "البرامج التنموية" التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية للفترة (2001-2014) في المحافظة على استقرار الأسعار؟
- ما مدى تأثر معدل التضخم في الجزائر، المغرب، تونس، جمهورية مصر العربية والسعودية بالسياسة الإنفاقية المنتهجة في هذه الدول خلال الفترة (1990-2018)؟ وهل يوجد تباين في طبيعة ودرجة التأثير بين الجزائر وهذه الدول خلال فترة الدراسة؟.

2- فرضيات الدراسة: من خلال الاطلاع على نتائج الدراسات السابقة والتي تخص الدول العربية، وفي محاولة منا للإجابة على الأسئلة السابقة وضعنا الفرضيات التالية:

- **الفرضية الرئيسية: "السياسة الإنفاقية لها أثر ايجابي (طردي) على معدلات التضخم في الجزائر، المغرب، تونس، مصر والمملكة لعربية السعودية خلال الفترة (1990-2018)"؛**
- **الفرضية الفرعية الأولى**: "الإنفاق العام تربطه علاقة طردية مع معدل التضخم"؛
- **الفرضية الفرعية الثانية:** "أهم اسباب التضخم في الجزائر هي الإفراط في الإصدار النقدي (M2)"؛
- **الفرضية الفرعية الثالثة: "**يوجد تباين في اسباب التضخم بين الجزائر والدول العربية محل الدراسة خلال الفترة (1990-2018)"؛

- **الفرضية الفرعية الرابعة:** "الإنفاق الاستهلاكي كان له أثر طردي قوي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) باعتباره إنفاق غير منتج"؛
- **الفرضية الفرعية الخامسة:** " الإنفاق الاستثماري تربطه علاقة عكسية مع معدل التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة محل الدراسة، وذلك باعتباره إنفاق منتج ويدعم الجهاز الإنتاجي لمواجهة حجم الطلب الكلي المتزايد والمسبب لضغوط التضخمية"؛
- **الفرضية الفرعية السادسة:** " ساهمت البرامج التنموية المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية خلال الفترة (2001- 2014) بشكل نسبي في المحافظة على استقرار الأسعار"؛
- **الفرضية الفرعية السابعة:** "تتأثر معدلات التضخم في الدول العربية المختارة بما فيها الجزائر بتوجهات السياسة الإنفاقية، حيث التشابه في طبيعة الأثر في جميع هذه الدول، بينما التباين كان في درجة تأثير السياسة الإنفاقية على معدل التضخم من دولة إلى أخرى حسب الأوضاع الاقتصادية وخصوصية وطبيعة الجهاز الإنتاجي في كل دولة".

3- دوافع اختيار الموضوع: ترجع أسباب اختيارنا للموضوع إلى الآتي:

- طبيعة التخصص؛
- الميول الشخصي لهكذا مواضيع؛
- قلة الدراسات التي تناولت الموضوع في الدول العربية مجتمعة أو في شكل دراسة مقارنة؛
- الرغبة في تحليل ظاهرة التضخم وكشف أهم مصادرها، وذلك لما لها من أثار سلبية، خاصة على الاقتصاديات النامية؛
- الرغبة في معرفة انعكاس السياسة الإنفاقية التوسعية المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية، خاصة خلال الفترة (2001-2014) على معدلات التضخم، ودرجة تباين تأثير هذه السياسة على معدل التضخم في الدول العربية محل الدراسة نظرا لاختلاف طبيعة اقتصادياتهم؟
- اعتبار هذا البحث إضافة في مجال البحث العلمي؛
- محاولة لإثراء المكتبة بهكذا مواضيع.

4- أهمية الدراسة: تكتسي هذه الدراسة أهمية كبيرة كونها تلقي الضوء على أحد أهم مشاكل الاقتصاديات العربية وهي ظاهرة التضخم والتعرف على أهم الأسباب المنشاة لهذه الظاهرة في: الجزائر، المغرب، تونس، مصر والمملكة العربية السعودية.

ومما يكسب هذه الدراسة أهمية أيضا هو معالجتها لتأثير السياسة الإنفاقية في الجزائر ومجموعة من الدول العربية على معدل التضخم، وهو ما يساعد متخذي القرار في وضع السياسات الاقتصادية المناسبة والملائمة للظروف الاقتصادية لتحقيق الاستقرار في الأسعار ومحاربة التضخم.

5- أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى:

- تحليل ظاهرة التضخم والتعرف على أهم الأسباب المنشاة لها في الاقتصاد الجزائري واقتصاديات الدول العربية محل الدراسة خلال (1990-2018)؛
- إبراز مدى تأثير السياسة الإنفاقية على معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2018)؛
- توضيح أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في كل من: المغرب، تونس، مصر، السعودية خلال فترة الدراسة؛
- محاولة التوصل إلى إطار شامل وملائم من الإجراءات والسياسات لتفعيل دور النفقة العامة في الاقتصاد الجزائري وتوجيهها لما يحقق الاستقرار الاقتصادي وتجنب دوامة التضخم؛
- محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي ملائم يسمح بمعرفة أثر توجهات وتطورات الإنفاق العام على التضخم، كما يعطي صورة واضحة وسليمة على السياسات الإنفاقية المنتهجة في الجزائر و مجموعة الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة المدروسة.

6- الدراسات السابقة: إن الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار(التضخم) يعد الظاهرة الأكثر جدلا لدى الأفراد والحكومات، الأمر الذي أدى إلى ظهور دراسات عملية وتطبيقية تهدف إلى البحث عن مصادر التضخم في العديد من الدول ومحاولة إيجاد حلول لهذه الظاهرة والتحكم فيها، وتعتبر علاقة الإنفاق العام أو السياسة الإنفاقية بالتضخم الأهم في إستراتيجية الحكومة، لأن هذين المتغيرين لديهما أثر كبير على النشاط الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع، لذا نجد العديد من الباحثين اهتموا كثيرا بعلاقة السياسة الإنفاقية والتضخم، وذلك سعيا للوصول إلى طبيعة هذه العلاقة باستخدام الأساليب القياسية، لإعطاء مؤشرات مهمة وصادقة لصناع القرار في كيفية وضع السياسات الاقتصادية الملائمة والتي تحقق أهداف الحكومة، لكن القليل جدا من الدراسات التي تناولت اثر السياسة الإنفاقية على معدلات التضخم في الجزائر، وفيما يلي عرض لأهم هذه الدراسات:

أ- الدراسات باللغة العربية:

- **دراسة (خالد حسين علي المرزوك، نادية محمد فاضل جواد، 2019):** بعنوان" قياس أثر الإنفاق العام في التضخم (العراق حالة الدراسة للمدة 1980-2016)" مقال في "مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد11، العدد1"، تناولت الدراسة واقع الإنفاق العام خلال مدة البحث (1980-2016) وتأثيره على ارتفاع مستوى التضخم النقدي في الاقتصاد العراقي، ولبلوغ هدف الدراسة اعتمد الباحثان على القياس الاقتصادي "كالانحدار الذاتي (VAR)" والتكامل المشترك، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة تأثير طردية بين الإنفاق العام وبين معدل التضخم النقدي، أي كلما زاد حجم الإنفاق العام كلما زاد مقدار التضخم النقدي في الاقتصاد العراقي؛

- **دراسة (ناويس أسماء، قوريش نصيرة، 2018): تحليل قياسي لاثر نوعي الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة(1990-2016) باستخدام مقاربة شعاع الانحدار الذاتي VAR" مقال في "مجلة الباحث الاقتصادي**، المجلد6، العدد2، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة" ، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الإنفاق العام الاستثماري له اثر طردي على معدلات التضخم في الجزائر وهو الأكثر تفسيرا لتقلبات معدل التضخم مقارنة بالإنفاق العام الجاري والذي كان له اثر عكسي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة المدروسة؛
- **دراسة (سنوسي علي وبن البار محمد، 2016):** بعنوان: "أثر الإنفاق العام على التضخم النقدي في الجزائر خلال الفترة (1980-2012) دراسة قياسية" مقال في "مجلة الحقيقة، المجلد15، العدد37، جامعة احمد دراية أدرار"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الإنفاق العام على التضخم النقدي في الجزائر خلال الفترة المدروسة، وذلك باستخدام وتطبيق الاختبارات المتبعة في الاقتصاد القياسي، وتوصلت الدراسة إلى أنه هناك تأثير واضح للإنفاق العام على التضخم النقدي في الجزائر خلال الفترة المدروسة وتبين من خلال اختبار التكامل المشترك أنه يوجد علاقة ايجابية بين الإنفاق العام والتضخم النقدي على المدى الطويل؛
- **دراسة (سيماء محسن علاوي، 2016):** بعنوان: "دور السياسة المالية في معالجة التضخم في الاقتصاد العراقي للفترة (1996-2011)" مقال في "مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 48، الجامعة العراقية، بغداد"، وتناولت الدراسة كيفية معالجة التضخم باستخدام أدوات السياسة المالية مع التركيز على الاقتصاد العراقي معتمدة في ذلك على الأساليب القياسية، واستنتجت الدراسة أن الإيرادات الضريبية تمارس دورا هاما في التأثير على معدل التضخم من خلال العلاقة الإيجابية التي بينهما، في حين أن تأثير النفقات العامة يتسم بكونه ضعيف (علاقة إيجابية ضعيفة)؛
- **دراسة (أزاد أحمد سعدون الدوسكي، سمير فخري نعمة الوائلي، عبد الرزاق عزيز حسين، 2011)،** بعنوان: "أثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-منتصف 2010) " مقال في " مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد7، العدد23، جامعة تكريت، العراق"، حيث هدفت الدراسة إلى توقيع مدى فاعلية السياستين المالية والنقدية في التأثير على التضخم في الاقتصاد العراقي، واستنتجت أنن هناك تأثير للسياسة النقدية في تخفيض التضخم، في حين تؤثر السياسة المالية خاصة السياسة الإنفاقية في رفع معدلات التضخم (المستوى العام للأسعار)؛
- **دراسة (محمد بن عبد الله الجراح، 2011)، بعنوان" مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية" مقال في "**مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الأول، جامعة دمشق"، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم العوامل المسببة للتضخم في السعودية خلال الفترة (1970-2007) مستخدمة لذلك نموذج حدود الارتباط الذاتي المتباطئ، وقد أظهرت نتائج الدراسة أهمية العوامل المرتبطة بالعالم الخارجي (إنتاج العالم الصناعي، والأسعار العالمية للصادرات، ودرجة الانفتاح) في شرح

معدلات التضخم في المملكة العربية السعودية في الأجلين القصير والطويل، وهو ما يدل على قوة تشابك الاقتصاد السعودي مع نظيره العالمي؛

- **دراسة (وليد عبد الحميد عايب، 2010):** عالجت هذه الدراسة موضوع "الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي في "كتاب علمي، ط1، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت"، وتطرقت الدراسة إلى الدور الذي يلعبه الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي بمؤشراته الأربعة المتمثلة في معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، معدل البطالة والتوازن الخارجي في الجزائر (1990-2007)، وخلصت إلى أن الإنفاق الحكومي سواء كان جاريا أو استثماريا يساهم في إحداث فائض الطلب المحلي الإجمالي، ومن ثم فانه يساهم في رفع معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة المدروسة؛
- **دراسة (عامر عمران كاظم، 2005)**، بعنوان: "تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في العراق للمدة 1980-1996" مقال في " مجلة جامعة كربلاء، المجلد3، العدد11، جامعة كربلاء، العراق"، حيث هدفت الدراسة إلى معرفة اتجاه وسلوك العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في العراق للمدة (1980-1996)، واعتمد الباحث على أسلوب التحليل الوصفي المعزز بالقياس الاقتصادي، واستخلصت الدراسة أن الزيادة في الإنفاق العام قد أثرت بشكل مباشر على المستوى العام للأسعار وعلى كمية عرض النقد، كما أن زيادة الإنفاق بمعدلات نمو تفوق معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مع محدودية الطاقة الإنتاجية أدى إلى تخلف العرض عن ملاحقة الطلب الأمر الذي جعل الاقتصاد العراقي مكشوفا للضغوط التضخمية؛

ب- الدراسات بالغة الأجنبية:

- **دراسة (Tai Dang Nguyen،2014)**، بعنوان: **"**تأثير الإنفاق الحكومي على التضخم في الاقتصادات الآسيوية الناشئة: دراسة حالة الهند وفيتنام واندونيسيا" ورقة بحثية في"الجامعة الوطنية باستراليا"، تبحث هذه الدراسة اثر الإنفاق الحكومي على التضخم على المدى الطويل والقصير في ثلاث اقتصادات ناشئة من آسيا: الهند، اندونيسيا، الفيتنام من خلال تطبيق نموذج التكامل المشترك ونموذج vector error على بيانات السلاسل الزمنية للفترة (1970-2010)والنتائج تشير إلى أن الإنفاق الحكومي له تأثير ايجابي وإحصائي على التضخم في البلدان الثلاثة على المدى الطويل، أما على المدى القصير بالنسبة للهند يوجد اثر ايجابي للإنفاق الحكومي على التضخم، اندونيسيا تأثير الإنفاق الحكومي على التضخم سلبي، أما الفيتنام يمتد تأثير المدى القصير من التضخم إلى الإنفاق الحكومي.؛
- **دراسة (Zuhairah Bukhari and Zarinah yusof، 2014): حول "التأثيرات الاقتصادية الكلية للسياسة المالية في ماليزيا" ورقة بحثية في مجلة "**Management And Human Behaviour" **، العدد2، قسم الاقتصاد والادارة، جامعة مالايا بماليزيا"**، وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة الديناميكية بين السياسة المالية ومتغيرات الاقتصاد الكلي في ماليزيا للفترة (1970-2012)، لاسيما بشان تأثيرات السياسة المالية على النمو والتضخم من خلال تطبيق نموذج تحليل التكامل ونموذج تصحيح الأخطاء

على البيانات، **وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طويلة الأمد بين الإنفاق العام والتضخم، فالإنفاق المالي له تأثير تضخمي، أي أن إجمالي الإنفاق له تأثير ايجابي على التضخم.**

- **دراسة (Cosimo Magazzino، 2011):** تعالج هذه الدراسة موضوع بعنوان: "العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في بلدان البحر المتوسط (اسبانيا، ايطاليا، فرنسا، البرتغال، اليونان، قبرص، مالطا)" مقال في " مجلة Theoretical and Practical Research In Economic Fields ،مجلد1، العدد3، روما"، واستخدم الباحث في ذلك بعض تقنيات الاقتصاد القياسي، وتكشف نتائج الاختبارات القياسية على أن هناك علاقة طويلة الأمد بين نمو الإنفاق العام والتضخم في البرتغال فقط، كما تظهر نتائج اختبار سببية غرانجر على أن هناك علاقة سببية وحيدة الاتجاه من الإنفاق العام نحو التضخم في المدى القصير في كل من قبرص ومالطا واسبانيا، وعلاقة سببية ثنائية الاتجاه في ايطاليا، أما فرنسا فقد كشفت الدراسة ان التأثير يكون من التضخم نحو الإنفاق العام؛
- **دراسة (Sultan N.Abu tayeh, Marina H.Mustafa، 2011):)**، وهي دراسة حول "محددات النفقات العامة في الاردن خلال الفترة (1990-2010)" مقال في "مجلة International Journal of Business and Social Science، مجلد2، العدد8، الولايات المتحدة الامريكية، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل التي تؤثر على إجمالي الإنفاق الحكومي الأردني، واستخدما الباحثان منهجية محددة لتقييم طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام الأردني ومحدداته، والنتيجة الرئيسية لهذا البحث هي أن معدلات السكان والبطالة والتضخم ترتبط بشكل كبير بالنفقات العامة، فتشير نتائج تحليل الارتباط أن الإنفاق الحكومي مرتبط بشكل كبير بمتغيرات معدل التضخم ومعدل البطالة والسكان، فهناك علاقة طردية نموذجية بين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم ($r = 0.467$) ، وهناك علاقة طردية كبيرة بين الإنفاق الحكومي ونفقات البطالة ($r = 0.601$) ، و وجود علاقة جوهرية سلبية بين الإنفاق الحكومي والسكان ($r = -0.627$).
- **دراسة (Chinedu.B, Mike.M, Uchenna.E، 2008):** هدفت هذه الدراسة إلى "تحليل وقياس العلاقة بين معدل نمو الإنفاق العام ومعدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1970-2002" مقال في" مجلة North American Journal of finance and Banking Research المجلد 2، العدد 2، الولايات المتحدة الامريكية"، وذلك باستخدام الأساليب القياسية ومنها اختبار التكامل المتزامن واختبار السببية، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل متزامن طويل الأجل بين المتغيرين، ووجود اثر ثنائي الاتجاه بينهما، وبالتالي يؤثر التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية على قرارات الإنفاق العام وتفاقم هذا الأخير أدى إلى تفاقم معدلات التضخم في الو.م.أ خلال الفترة المدروسة.

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة المذكورة في كونها تعالج النقاط التالية:

- دراسة تحليلية وقياسية لأثر السياسة الإنفاقية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) مع إجراء دراسة مقارنة مع تونس، المغرب، مصر و المملكة العربية السعودية؛
- تأثير أزمة النفط صيف 2014 على مسار السياسة الإنفاقية، خاصة في كل من الجزائر والسعودية؛

- يتضمن البحث سلسلة زمنية طويلة (1990-2018)، وهو ما يعطي مصداقية أكبر للنتائج والاستنتاجات التي يتم الحصول عليها، إضافة إلى تنوع طرق التحليل القياسي المستخدمة بين الانحدار غير خطي البسيط والمتعدد، ونماذج بيانات بانل الساكن.

7- منهج الدراسة: تماشيا مع طبيعة موضوع البحث وتبعا لمتطلبات هذا العمل البحثي وللإجابة على إشكالية الدراسة قد تم:

- إتباع **المنهج الوصفي** لعرض وتحليل المقاربة النظرية للسياسة الإنفاقية والإطار ألمفاهيمي لظاهرة التضخم ومحدداته من الناحية النظرية، إضافة إلى عرض وتحليل المعطيات الرقمية الخاصة بالإنفاق العام ومعدل التضخم في الجزائر وبقية الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة (1990-2018).
- اعتماد **المنهج الاستقرائي**، حيث يساعد على إجراء وتحليل الاختبارات القياسية لأثر السياسة الإنفاقية على معدلات التضخم في كل من الجزائر، المغرب، تونس، جمهورية مصر العربية، المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة، وذلك بالاعتماد على أسلوب الانحدار الغير خطي البسيط والمتعدد، بالإضافة إلى أحدث الطرق القياسية باستخدام بيانات بانل Panel Data.

8- الإطار الزماني والمكاني للدراسة: بهدف الإجابة على إشكالية الدراسة تم تحديد إطارين:

- **إطار زماني:** ويغطي الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2018، وهي تشمل أهم المراحل التي مرت بها اقتصاديات الدول العربية المختارة مع التركيز على حالة الاقتصاد الجزائري؛
- **إطار مكاني:** ارتأينا أن تكون الدراسة حول الاقتصاد الجزائري مع إجراء مقارنة مع اقتصاديات الدول العربية التالية: المغرب، تونس، جمهورية مصر العربية، المملكة العربية السعودية، وذلك لدراسة انعكاسات السياسة الإنفاقية المتبعة من طرف هذه الدول على معدلات التضخم.

9- **صعوبات الدراسة:** من بين أهم الصعوبات التي واجهتنا في رحلتنا البحثية هي:

- الموضوع واسع ومتشعب، مما صعب مهمة الإلمام بجميع جوانبه؛
- صعوبة جمع ومعالجة البيانات والإحصائيات المتعلقة بجميع الدول العربية محل الدراسة والتي كانت متضاربة في بعض الأحيان فيما بينها من مصدر لآخر؛
- لعل الجانب الأكثر صعوبة هي الدراسة القياسية،حيث تطلبت جهدا ووقتا كبيرين لانتقاء أي النماذج أكثر مصداقية للحصول على نتائج جيدة وصالحة لتفسير أثر السياسات الإنفاقية على التضخم في الجزائر وعينة تتكون من اقتصاديات أربع دول عربية أخرى ولمدة تسعة وعشرون سنة.

10- هيكل الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى أربع فصول تسبقها مقدمة وتتبعها خاتمة.

- الفصل الأول بعنوان: **الإطار النظري للسياسة الإنفاقية**، ويتضمن ثلاث مباحث، يتناول المبحث الأول مفاهيم ومبادئ أساسية حول الإنفاق العام، كما خصص المبحث الثاني لدراسة ماهية السياسة الإنفاقية، أما المبحث الثالث والأخير فيتناول الإنفاق العام في النظريات الاقتصادية.
- الفصل الثاني بعنوان: **الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم وعلاقتها بالسياسة الإنفاقية**، وينقسم بدوره إلى ثلاث مباحث، الأول يستعرض مفاهيم عامة حول ظاهرة التضخم بينما الثاني يهتم بأهم النظريات المفسرة لظاهرة التضخم، أما الثالث خصص لتحليل العلاقة بين السياسة الإنفاقية والتضخم في النظريات الاقتصادية.
- الفصل الثالث بعنوان: **تحليل اثر السياسة الإنفاقية على التضخم في الاقتصاد الجزائري مقارنة بمجموعة من الدول العربية للفترة (1990- 2018)**، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، الأول يعالج السياسة الإنفاقية في الجزائر وأثرها على التضخم خلال الفترة (1990-2018)، والثاني يهتم بالسياسة الإنفاقية وأثرها على التضخم في اقتصاديات مجموعة من الدول العربية (المغرب، تونس، جمهورية مصر العربية، المملكة العربية السعودية) خلال الفترة (1990-2018)، أما المبحث الثالث فيتناول مقارنة اثر السياسة الإنفاقية على التضخم في الجزائر مع مجموعة من الدول العربية خلال الفترة (1990-2018).
- الفصل الرابع بعنوان: **القياس الاقتصادي لأثر السياسة الإنفاقية على التضخم في الجزائر مقارنة مع الدول العربية: المغرب، تونس، مصر والسعودية خلال الفترة (1990-2018)**، من خلال مبحثان، الأول عبارة عن مدخل نظري لنماذج الانحدار ونماذج بيانات بانل (Panel Data)، والمبحث الثاني قياس أثر السياسة الإنفاقية على معدلات التضخم في الجزائر ومقارنته بالدول العربية المدروسة خلال الفترة (1990-2018).
- خاتمة البحث يتم فيها عرض أهم النتائج العملية ونتائج اختبار فرضيات الدراسة مع تقديم بعض الاقتراحات في الموضوع، كما سيتم طرح بعض المواضيع كآفاق لمواصلة البحث انطلاقا من نتائج هذه الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري

للسياسة الإنفاقية

تمهيد

إن الحكومات تسعى دائما للحفاظ على كيانها واستمراريتها وخلق الثقة بها على المستوى الوطني والدولي، وذلك من خلال تحقيق أهداف ذات النفع العام كإشباع حاجات أفراد المجتمع وزيادة الإنتاج الوطني ورفع معدل النمو الاقتصادي ومعالجة مشكلة البطالة، بالإضافة إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والحفاظ على استقرار الأسعار وأيضا توزيع الدخل بشكل عادل ...الخ، ورغبة من الحكومة في تحقيق هذه الأهداف تلجأ لإتباع سياسة معينة وهي السياسة الإنفاقية معتمدة في ذلك على تخطيط وتوجيه الإنفاق العام بما يتناسب ووضع الاقتصاد، فالإنفاق العام يعتبر أداة مهمة من الأدوات المالية الرئيسية للدولة ومتغير اقتصادي يمكن الاعتماد عليه للتأثير على مختلف متغيرات الأنشطة الاقتصادية، ومن هنا تبرز أهمية دراسة نظرية الإنفاق العام كأداة مالية تستخدمها الحكومة لتعكس مدى فعاليتها ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي.

لقد ازدادت أهمية دراسة نظرية النفقات العامة خاصة مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطاتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية ومن هذا المنطلق وقصد الإحاطة بكافة الجوانب المتعلقة بالسياسة الإنفاقية سنعرض في هذا الفصل أهم المفاهيم والمبادئ الأساسية للنفقة العامة وتقسيماتها ومختلف القواعد التي تحكمها و كذا العوامل المؤثرة عليها، ثم سيتم التطرق إلى مفهوم السياسة الإنفاقية واهم أدواتها إضافة إلى الأهداف التي تسعى الحكومة لتحقيقها من خلال هذه السياسة، وكذلك الآثار الاقتصادية للسياسة الانفاقية.

و أخيرا سيتم عرض تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي وكيف ساهم هذا التطور في تطوير مفهوم ودور النفقات العامة، بالإضافة إلى النظريات المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة وأسباب تزايدها، سيتم تناول كل ما سبق بالتفصيل من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول: الإنفاق العام- المفاهيم والمبادئ الأساسية.**
- **المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للسياسة الانفاقية.**
- **المبحث الثالث: الإنفاق العام في النظريات الاقتصادية.**

المبحث الأول: الإنفاق العام- المفاهيم والمبادئ الأساسية.

تعد السياسة المالية أداة هامة من أدوات الدولة تستخدمها لسد الثغرة الانكماشية أو التضخمية التي قد يتعرض لها النشاط الاقتصادي، إضافة إلى مواجهة مشاكل التنمية الإقتصادية والاجتماعية من خلال التأثير على مستوى الطلب الكلي الفعلي وتتضمن السياسة المالية جانب الإيرادات العامة وجانب النفقات العامة (الإنفاق العام)، ويعتبر هذا الأخير أهم جزء من تلك السياسة لأنه يعتبر المؤشر الأساسي على الطلب الكلي وبالتالي الجدير بتصحيح ومعالجة الاختلال في النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

ونظرا لكون الدراسة تتضمن هذا الجزء من السياسة المالية (الإنفاق العام) سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالنفقة العامة، واهم تقسيماتها، وقواعدها والعوامل المؤثرة فيها.

المطلب الأول: مفهوم النفقة العامة وتصنيفاتها.

تستخدم الدولة النفقة العامة وتعتبرها الأداة الرئيسية لتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة في إطار المالية العامة، لذلك نجد أن النفقة العامة تختلف وتتعدد تقسيماتها تبعا لاختلاف أوجه استعمالها.

أولا: مفهوم النفقة العامة: للنفقة العامة تعاريف عديدة ومختلفة يمكن عرضها كالتالي:

- النفقة العامة هي مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة؛[1]
- النفقات العامة هي مبلغ من المال نقدي يصدر عن دولة أو عن أي شخص معنوي عام، بقصد تحقيق منفعة عامة؛[2]
- النفقة العامة عبارة عن مبلغ من المال تقوم الدولة بإنفاقه من خزانتها بقصد إشباع حاجة عامة تحقيقا لأهدافها؛[3]
- النفقة العامة هي كم من المال يقوم بإنفاقه أحد أشخاص القانون العام(الدولة بمختلف مستوياتها الإدارية والتنظيمية) سعيا في إشباع حاجة عامة؛[4]

[1] خديجة الأعسر، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، 2016، ص 69.

[2] عبد اللاوي محمد إبراهيم، **المالية العامة**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص97.

[3] جهاد سعيد خصاونة، **علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العملي**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص29.

[4] عبد العزيز عثمان سعيد، **المالية العامة: مدخل تحليلي معاصر**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011، ص461.

- هي المدفوعات التي تقوم بها الدولة للحصول على السلع والخدمات كالأجور والرواتب ومشتريات الحكومة من السلع المختلفة.[1]

وبناءا على ما سبق يتضح لنا أن النفقة العامة "هي مقدار مالي نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام ممثل في الحكومة المركزية والسلطات المحلية والمؤسسات والهيئات العامة ومؤسسات القطاع العام التابعة للدولة، بهدف تحقيق منفعة عامة"، كما يتضح من هذه التعاريف أن النفقة العامة تتكون من ثلاث أركان أو عناصر أساسية، العنصر الأول: النفقة العامة مبلغ نقدي، أما العنصر الثاني: يجب أن تخرج النفقة العامة من الدولة أو إحدى سلطاتها المكونة لها وأخيرا العنصر الثالث: يجب أن يكون الغرض من النفقة العامة تحقيق منفعة عامة والشكل الموالي يوضح أركان النفقة العامة.

الشكل رقم (01): أركان النفقة العامة

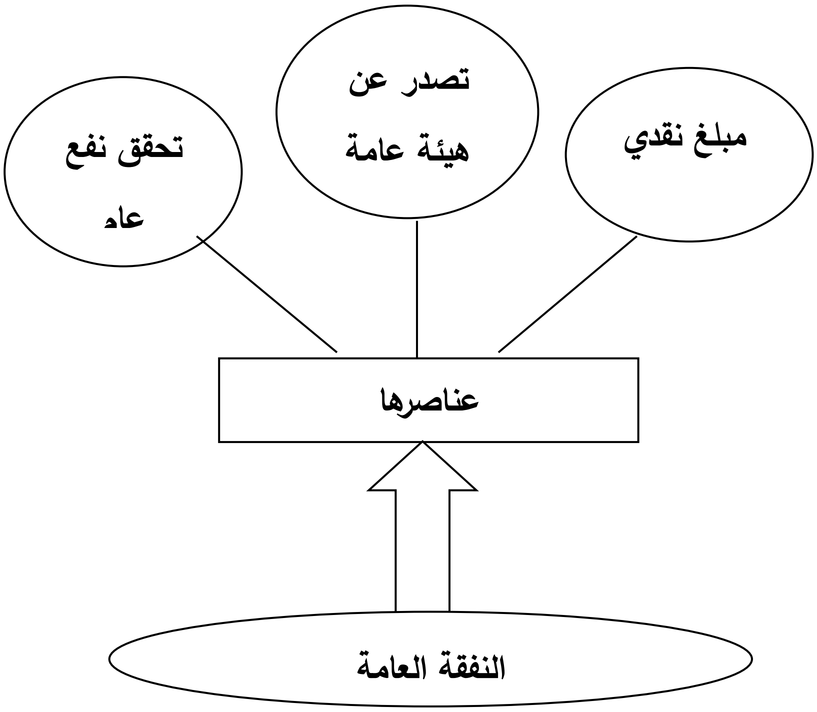

المصدر: إعداد الطالبة.

ومن خلال الشكل أعلاه يتم شرح كل ركن من هذه الأركان الثلاثة المكونة للنفقة العامة:

1- **النفقة العامة مبلغ نقدي:** النفقة العامة تحتم استعمال مبلغ نقدي تدفعه الدولة أو هيئاتها العامة ثمنا لما تحتاجه من منتجات سلع وخدمات لازمة لتسيير المرافق العامة، وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشاريع الاستثمارية التي تتولاها لمنح المساعدات والإعانات المختلفة من

[1] مصطفى يوسف كافي، **مبادئ العلوم الاقتصادية**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص341.

اقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها...، إن استخدام الدولة للنقود في النفقة العامة أمر طبيعي ويتماشى مع الوضع المعاصر في ظل اقتصاد نقدي تقوم به جميع المعاملات والمبادلات بواسطة النقود.[1]

وبالتالي في النفقة العامة يتم استبعاد جميع الوسائل غير النقدية التي كانت تستخدم في السابق كالوسائل العينية أو تقديم مزايا معنوية من اجل الحصول على ما تحتاجه من خدمات عامة تقدمها للمجتمع.[2]

2- **صدور النفقة العامة عن الدولة أو إحدى سلطاتها المكونة لها:** لا يعتبر المبلغ النقدي المنفق لأداء الخدمة العامة بمثابة نفقة عامة إلا إذا صدر من شخص عام، ويتوافر هذا الركن بوضوح متى كانت النفقة صادرة من الحكومة التي تتمتع بشخصية إدارية وذمة مالية مستقلة وكذا كافة المنشآت العامة ذات الشخصية الإدارية والمالية المستقلة مثل الجامعات.[3]

وبالتالي لا يمكن اعتبار كل ما يصرف الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعون للقانون الخاص نفقة عامه حتى ولو كان هدفهم تحقيق منفعة عامة، مثل شق طرق أو توفير كهرباء أو مياه، وتبعا لهذا فقد اعتمد الفكر المالي للتفرقة بين النفقة العامة والنفقة الخاصة معيارين هما:

أ- **المعيار القانوني:(المعنوي):** وهو المعيار الكلاسيكي، ويرتكز على الطبيعة القانونية للشخص المنفق، فإذا كان من أشخاص القانون العام فان النفقة تعد عامة أيا كان الغرض منها، وإذا كان من أشخاص القانون الخاص فان النفقة تعتبر خاصة بغض النظر عما تهدف إليه من أغراض، وبالتالي يعتبر الإنفاق عاما إذا قام به شخص خاضع لقواعد القانون العام كالدولة وفروعها السياسية وجماعاتها المحلية بما يتوفر لديها من سيادة وسلطة آمرة، أما النفقات التي يقوم بها شخص من أشخاص القانون الخاص المعنوية أو الطبيعية فلا تعتبر نفقات عامة حتى إذا كان الغرض منها تحقيق منفعة عامة وعلى سبيل المثال: إذا قام شخص ببناء مدرسة وتبرع بها أو أهداها للدولة ...فهنا الهدف هو تحقيق منفعة عامة لكن الإنفاق صدر من شخص خاص والأموال خرجت من ذمة شخص خاص وليس عام وبالتالي لا يعد الإنفاق هنا إنفاقا عاما.[4]

ويستند أنصار هذا المعيار إلى اختلاف طبيعة النشاط الذي يقوم به أشخاص القانون العام عن نشاط أشخاص القانون الخاص، فالأول يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة ويعتمد في ذلك على السلطات الآمرة أي على القوانين أو القرارات الإدارية، بينما يهدف الثاني إلى تحقيق مصلحة خاصة

---

[1] عبد الرحمان الهيتي نوزاد ومنجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، ط1، دار المناهج، عمان، الأردن، 2006، ص33 .

[2] محمود حسين الوادي ، **مبادئ المالية العامة**، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010، ص106.

[3] مجدي شهاب، **أصول الاقتصاد العام: المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 195.

[4] محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص ص58-59.

تعتمد على عقود القانون الخاص التي تقوم على مبدأ المساواة بين المتعاقدين.[1]

وبالتالي نستنتج أن النفقة العامة حسب هذا المعيار هي تلك النفقة التي تصدر عن شخصية معنوية تخضع للقانون العام، وتعد خاصة إذا كانت صادرة عن شخصية طبيعية أو معنوية خاضعة للقانون الخاص بصرف النظر عن الوظيفة التي تؤديها.

ب- **المعيار الوظيفي:** ويعتمد هذا المعيار أساسا على الطابع الوظيفي والاقتصادي للشخص المنفق، وليس على الشكل القانوني لصاحب النفقة.[2]

من هنا لا يمكننا اعتبار كل النفقات التي تقوم بها الهيئات العامة تعتبر نفقات عامة وعلى العكس من ذلك تعتبر نفقات عامة تلك التي تقوم بها الأشخاص الخاصة التي فوضتها الدولة في استخدام بعض سلطاتها الآمرة، على أن تكون هذه النفقات نتيجة لاستخدام هذه السلطات السيادية (تصدر عن هيئات خاصة)، فإذا قاموا بهذه النفقات باعتبارهم سلطة عامة، أي مزودة بالأدوات التي يمنحها التشريع الإداري لأشخاص القانون العام، فتعتبر النفقات هنا نفقات عامة، أما إذا قاموا بتسيير هذه الأموال وأنفقوها على طريقة الأفراد العاديين فان النفقة تعتبر نفقة خاصة. [3]

واستنادا لهذا المعيار فان النفقة العامة قد تصدر من أشخاص القانون الخاص،[4] وبالاعتماد على المعيارين السابقين معا تعتبر النفقة العامة هي تلك التي يقوم بها شخص من أشخاص القانون العام في مجال نشاطه العام

3- **النفقة العامة يقصد بها تحقيق نفع عام:** ويجب أخيرا لاعتبار المبالغ النقدية التي تنفقها الأشخاص العامة بمثابة نفقة عامة أن تكون الغاية منها أداء خدمة عامة ينتج عنها تحقيق نفع عام يستفيد منه مجموع المواطنين وليس فردا معينا بالذات[5]، حيث يستفيد أفراد المجتمع بصورة عامة من تلك الخدمة التي تقدمها الحكومة، وذلك لان الأموال التي تغطي هذه النفقات العامة تمت جبايتها من الأفراد ويعتبر مفهوم الحاجة العامة أمرا نسبيا يختلف من مجتمع لآخر حسب التطور الحضاري والاجتماعي والثقافي لكل مجتمع ولهذا تركت هذه الأمور للمجالس النيابية التي تمثل الشعب لتحديد الحاجات العامة للشعوب من اجل عدم إساءة استعمال النفقات العامة والمحافظة على المال العام. [6]

إن المحاولات الأولى لتصنيف النفقات العامة ظهرت في كل من ايطاليا وفرنسا حيث قسمت النفقات العامة على أساس الهدف من النفقة، ثم برزت عدة محاولات أخرى صنفت النفقات إلى عادية

---

[1] محمود حسين الوادي، زكرياء احمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص119.

[2] المرجع نفسه، ص120.

[3] محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص ص 60-61.

[4] محمود حسين الوادي، احمد زكريا عزام، مرجع سابق، ص120.

[5] مجدي شهاب، مرجع سابق، ص179.

[6] محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص108.

وغير عادية، نفقات ضرورية واختيارية نفقات منتجة وغير منتجة،[1] وهذا ما سيتم التطرق إليه في الفرع الآتي:

ثانيا: تصنيفات النفقة العامة.

إن تطور دور الدولة وخروجها من إطار الدولة الحارسة إلى الدولة المنتجة والمتدخلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية زاد من أهمية تقسيم النفقات العامة نتيجة تطور الإنفاق العام سواء في حجمه أو في اختلاف آثاره، فتعددت التقسيمات الخاصة بالنفقات العامة واختلفت باختلاف الزاوية التي ينظر منها إلى تلك النفقة، إلا أن هذه التقسيمات في مجملها النظري والتطبيقي تستند إلى معيارين رئيسيين: المعيار الاقتصادي و المعيار الوضعي.

1- **المعيار الاقتصادي:** يعتبر التصنيف الاقتصادي أهم تصنيف يتم الاعتماد عليه في إعداد الموازنات العامة الحديثة (موازنة التخطيط والبرمجة وغيرها)، يستخدم في إعداد الميزانيات العامة السنوية وذلك باعتباره معيار حديث وحركي ومتطور مع الظروف الاقتصادية وفي نطاق التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة يتم الاستناد إلى عدد من المعايير في تصنيف النفقة العامة من أهم تلك المعايير:

- معيار طبيعة النفقة؛
- معيار دورية النفقة؛
- معيار الغرض من النفقة.

وفي ما يلي توضيح لهذا التصنيف وفقا للشكل البياني رقم (02):

[1]- Harold w. Quest, **Classifications of Public Expenditure**, the American Economic Review ,vol20(1), Marsh 1930, USA, p37.

الشكل رقم (02): التصنيف الاقتصادي للنفقات العامة.

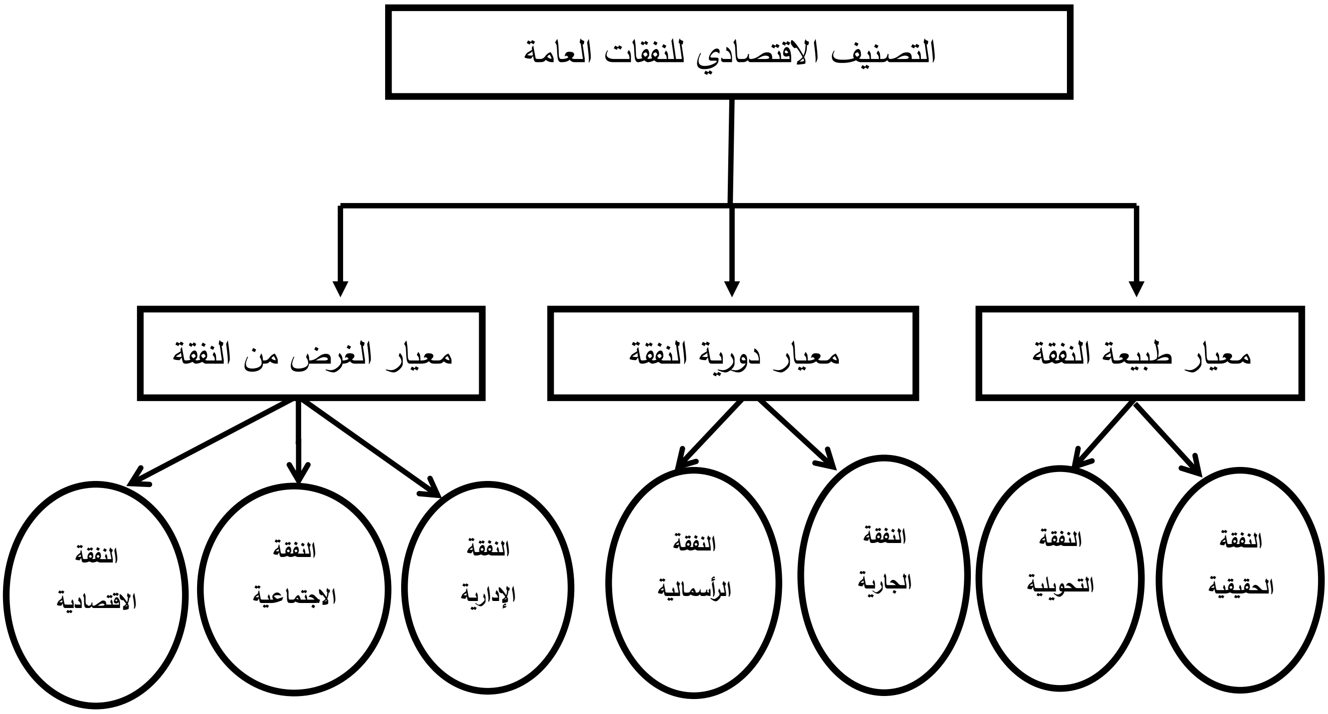

المصدر: عبد العزيزعثمان سعيد، المالية العامة: مدخل تحليلي معاصر، دارالجامعية الإسكندرية، مصر، 2011، ص470.

أ- **معيارطبيعة النفقة**: واستنادا إلى هذا المعيار يتم التميز بين نوعين من النفقات:

- **النفقات الحقيقية:** وهي تلك النفقات التي تنفقها الدولة من اجل الحصول على سلع والخدمات اللازمة لتسيير المصالح العامة مثل رواتب الموظفين ومستخدمي الدولة وشراء الأجهزة والفوائد التي تدفعها على القروض العامة.[1]

- **النفقات التحويلية**: تتمثل هذه المجموعة من النفقات في النفقات الحكومية التي تتم في اتجاه واحد فقط، حيث تكون من جانب الحكومة إلى بقية قطاعات الاقتصاد القومي، القطاع المنزلي، القطاع الإنتاجي وقطاع العالم الخارجي، وذلك دون حصول الدولة على أي مقابل نقدي أو عيني.[2]

وبناءا على هذا فهي لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني بشكل مباشر ولكنها تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل الوطني (القومي) وتقدمها الدولة إلى الأفراد بدون مقابل كالتأمينات الاجتماعية والإعانات الاجتماعية، كما تحتل النفقات التحويلية في الوقت الحالي أهمية أكبر من النفقات الحقيقية نتيجة زيادة حجم الإعانات الاجتماعية، فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية تمثل المدفوعات التحويلية للأفراد ما يعادل23.3% من إجمالي الإنفاق الحكومي الفدرالي.

---

[1] محمد طاقة وهدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص54.

[2] عبد العزيز عثمان سعيد، مرجع سابق، ص472.

وتنقسم النفقات التحويلية إلى ثلاثة أقسام رئيسية:[1]

- **نفقات تحويلية اجتماعية:** مثل إعانات البطالة والتأمينات، وهي تسعى إلى رفع مستوى حياة بعض الأفراد؛
- **نفقات تحويلية اقتصادية:** وهي التي تهدف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي مثل إعانات الحكومة لبعض المنشآت لتتمكن من الإنتاج؛
- **نفقات تحويلية مالية:** وهي مثل الفوائد على القروض العامة.

ب- **معيار دورية النفقة:** وفقا لهذا المعيار يتم تقسيم النفقات العامة أو الحكومية إلى نوعين نفقات جارية ونفقات رأسمالية:

- **النفقات الجارية العامة(العادية):** وهي تلك النفقات التي لا يترتب على إنفاقها زيادة في رأس المال الإنتاجي بالمؤسسات أو الهيئات الحكومية أو العادية، ويتصف هذا النوع من النفقات بالدورية أي تتكرر سنويا، ولا يعني ذلك أن قيمة هذه النفقات ثابتة لا تتغير من سنة إلى أخرى بل يجوز أن يتغير مقدارها، وتشمل بنود الرواتب والأجور ومصروفات الصيانة وفواتير المياه والكهرباء وكل ما يتطلب لتسيير مختلف الوزارات والوحدات الحكومية، بالإضافة إلى بعض النفقات الاجتماعية أو إعانات الرفاهية كإعانات البطالة ونفقات الدين العام وبعض التحويلات الاقتصادية؛
- **النفقات العامة الرأسمالية (الاستثمارية):** ويقصد بالنفقات الرأسمالية النفقات الاستثمارية أو الاستثمار في الأصول لفترات زمنية طويلة عند قيام الدولة بإنشاء مباني أو مشاريع إنتاجية أو إقامة طرق ...الخ، وتسمى أيضا بالإنفاق الاستثماري لزيادة الإنتاجية للمشاريع الاستثمارية التي تتولى الدولة عمليات الإشراف عليها، وتتصف هذه الفئة من النفقات بأنها لا تتكرر بصفة منتظمة كل سنة وإنما ترتبط بفترة زمنية معينة ويتم تمويلها بمصادر تمويلية غير عادية كالقروض والإصدار النقدي ومنها الإنفاق على المشاريع التنموية، أو النفقات الاستثنائية كالنفقات الحربية ونفقات مكافحة البطالة ونفقات الإنعاش الاقتصادي، وتسمى أيضا "بالنفقات غير العادية ".

ج- **معيار الهدف من النفقة:** استنادا إلى هذا المعيار يمكن تصنيف النفقة إلى ثلاث مجموعات:

- **النفقة العامة الإدارية:** وهي تلك النفقات العامة اللازمة لإدارة كافة المرافق العامة وتشمل هذه النفقات الرواتب والأجور والمكافآت.. الخ، وكل النفقات الضرورية لقيام الدولة بوظيفتها الإدارية.
- **النفقة العامة الاقتصادية:** وهي النفقات التي تتعلق بقيام الدولة بعدة خدمات تحقيقا لبعض الأهداف الاقتصادية كزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني من خلال زيادة المتاح من الاستثمارات للبنية الأساسية وزيادة كفاءتها أو زيادة الاستثمارات في القطاع العام كما تشمل نفقات خفض أسعار المواد الأساسية.

[1] حسن محمد القاضي، **الإدارة المالية العامة**، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص68.

– **النفقات العامة الاجتماعية**: وهي تلك النفقات التي يكون الهدف الرئيسي من إنفاقها هو زيادة مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع بصفة عامة والفقراء بصفة خاصة، وتشمل المساعدات والخدمات الاجتماعية المختلفة من تعليمية وصحية... ونحو ذلك.

2- **المعيار الوضعي (تبويب النفقات العامة)**: يقصد بالتقسيمات الوضعية أو العملية تلك التي يتم الاستناد إليها في تصنيف النفقات العامة في وثائق موازنات دول العالم، فكل دولة من دول العالم ترتب نفقاتها في وثيقة موازنتها حسب الاعتبارات السياسية أو الإدارية أو الوظيفية،حيث تقوم بتقسيم النفقات إلى فئات متجانسة وتقوم بتبويب أنواع النفقات بطرق ما بحيث تبين أهمية كل نوع منها وتسهل مقارنة بعضها بالبعض الآخر وتتبع كل دولة التبويب الذي تراه مناسبا لأوضاعها ومن بين أهم تلك التقسيمات:

الشكل رقم (03): أنواع التقسيمات الوضعية للنفقات العامة (أنواع تبويب النفقات العامة).

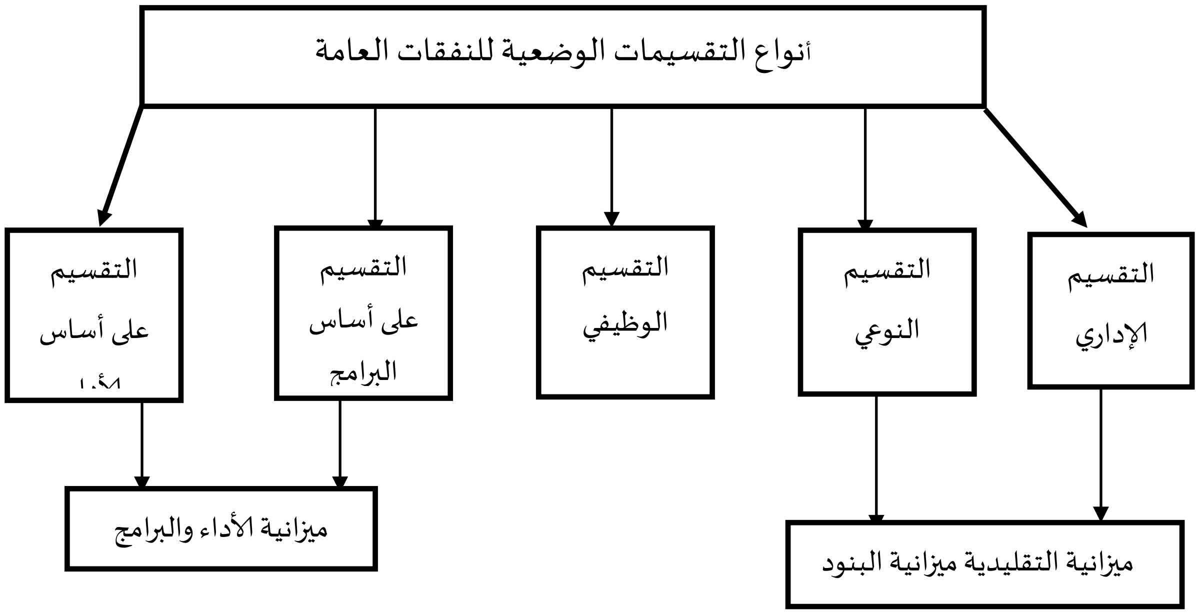

المصدر: إعداد الطالبة.

أ- **التقسيم الإداري**: يقصد بالتقسيم الإداري للنفقات العامة تقسيمها (النفقات العامة) حسب الأجهزة (الوحدات) الإدارية إلي يتكون منها الهيكل (الكيان) التنظيمي للدولة، والتي تشرف على النشاط الإداري والاقتصادي في البلاد كالوزارات والمصالح والمؤسسات والأجهزة الحكومية الأخرى، فمثلا وزارة الدفاع يخصص لها باب محدد، وزارة الأمن الداخلي باب أخر وزارة التعليم العالي باب ثالث وزارة الصحة باب رابع....وهكذا، وكل باب خاص بوزارة أو جهة معينة ينقسم إلى عدد من الفروع الإنفاقية، وكل فرع ينقسم

بدوره إلى عدد من البنود الإنفاقية يخصص كل منها لوحدة إدارية اقل من مستواها التنظيمي من المستوى التنظيمي للوحدة الإدارية التي يخصص لها فرع محدد.[1]

ب- **التقسيم النوعي:** وفقا للتقسيم النوعي للنفقات العامة يتم تقسيم النفقات المدرجة بالموازنة العامة والمخصصة لكل وحدة إدارية وفقا لطبيعة الأشياء التي يخصص لها الإنفاق العام، فمثلا يمكن تقسيم النفقات العامة لأي وحدة حكومية نوعيا إلى أربع مجموعات إنفاقيه:[2]

- نفقات مقابل خدمة العمل تتمثل في الأجور والمرتبات؛
- نفقات مقابل مستلزمات الإنتاج ويطلق عليها المصروفات الجارية؛
- نفقات مقابل أصول رأسمالية يطلق عليها النفقات الرأسمالية.

ج- **التقسيم الوظيفي:** وفقا لهذا التقسيم يتم تصنيف النفقات العامة تبعا للوظائف التي تقوم بها الدولة دون الاهتمام بطبيعة النفقة، حيث تجمع كافة النفقات العامة التي تهدف إلى تحقيق نفس الغرض في قسم واحد فيتم تبويبها في مجموعات متجانسة، تخصص كل مجموعة لوظيفة معينة من وظائف الدولة حتى ولو كانت موزعة على عدة وزارات أو هيئات إدارية فالمعيار هنا هو نوع الوظيفة أو الخدمة التي ينفق المال العام من اجلها، بغض لنظر عن الجهة الإدارية التي ستقوم بتأدية الوظيفة، فمثلا وظيفة الصحة يمكن أن يتم تأديتها من خلال وزارة الصحة، من خلال وزارة التربية والتعليم (الصحة المدرسية) وزارة الدفاع (حيث توجد خدمات صحية يتم تأديتها لأفراد القوات المسلحة من خلال وزارة الدفاع) وهكذا.[3]

ولهذا التصنيف أهمية في تحليل تخصيص الموارد المالية بين القطاعات المختلفة إضافة إلى المساهمة في إعداد مسح تاريخي للإنفاق العمومي ومقارنة البيانات، وإعطاء تصنيف معياري محدد لإجراء مقارنات دولية.[4]

د- **التقسيم على أساس البرامج:** يتم تصنيف النفقات العامة في العديد من الدول بحسب البرنامج الاقتصادي المراد تنفيذه، حيث يتم تصميم البرنامج على أساس تراكمي من مجموعة من المشاريع أو الأنشطة ليعكس النفقات المالية التي يتم تخصيصها حسب هذه المشاريع والأنشطة في الميزانية العامة والتي بدورها تعكس كلفة البرنامج.[5]

---

[1] محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، ط5، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2013، ص270.

[2] عبد العزيز عثمان سعيد، مرجع سابق، ص478.

[3] المرجع نفسه، ص479.

[4] W. Dorotinsk, **Budget Systems and Expenditure Classification,** Public Financial Management Technical Guidance Note, International Financial Fund, April 2009, Fixal Affairs Department, pp 20-21. Site: http:\\blog-pfm.imf.org, Seen on 22-12-2019.

[5] إيمان بوعكاز، **اثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2011)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD، غير منشورة، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015، ص14.

ومن مميزات هذا التقسيم انه يبين النشاطات والبرامج والمشاريع المختلفة التي تنفذها كل وزارة أو مصلحة وتكاليفها، والى جانب ذلك فانه يقدم بيانات وإحصائيات ومعلومات إضافية عن البرامج والمشاريع التي أنجزت والتي لا تزال تحت التنفيذ، الأمر الذي يساعد على متابعة تنفيذ البرامج والمشاريع وقياس مدى كفاءة وفعالية الأجهزة الحكومية في انجازها، والتقليل من الإسراف والتبذير.[1]

هـ- **التقسيم على أساس الأداء (الانجاز):** يؤكد هذا التقسيم على الأهداف والغايات التي ترصد من اجلها الاعتمادات المالية، وتكاليف البرامج والمشاريع المقترحة للوصول إلى تلك الأهداف، حيث يتم تقسيم البرامج والمشاريع إلى وحدات أداء صغيرة متشابهة، يؤدي القيام بها أو تنفيذها للوصول إلى الأهداف المرجوة من البرنامج أو المشروع ولذا يرتبط هذا النوع من التقسيم بالتقسيم السابق (التقسيم على أساس البرامج)ويطلق عليهما معا موازنة البرامج والأداء ويقوم بالإشراف على تنفيذ المشاريع عادة الوحدات الإدارية المتوسطة والدنيا في الوزارة (أو المصلحة المشرفة على التنفيذ) الآمر الذي يتطلب وجود جهاز إشراف ورقابة فعال، لكي يراقب تنفيذ البرامج والمشاريع ويقدم تقارير شهرية أو سنوية عن عدد وحدات الأداء المنجزة والمقرر انجازها إلى الإدارة العليا (الجهات العليا المختصة).[2]

انطلاقا مما سبق يمكننا القول أن هذا العدد من التصنيفات المختلفة يساعد على معرفة مكونات النفقات العامة وحدودها والأهداف المرجوة منها، إضافة إلى فهم طبيعة الوظائف التي تقوم بها النفقات العامة وآثارها المختلفة.

المطلب الثاني: القواعد التي تحكم الإنفاق العام.

إن الإنفاق العام ينبغي أن يهدف أساسا إلى تحقيق أقصى منفعة اجتماعية ممكنة، ولكي يحقق الإنفاق العام الآثار المنشودة منه فان هذا يستلزم تحقيق أمرين في غاية الأهمية أولهما تحقيق اكبر قدر من المنفعة وثانيهما أن يتم ذلك عن طريق اكبر قدر من الاقتصاد في النفقات، ويتم التأكد من توفر هذين المبدأين من خلال إمكانية إخضاع هذه النفقات لأساليب الرقابة المختلفة التي تضمن توجيه النفقات العامة إلى أوجه المنفعة دون إسراف أو تبذير، وإذا تم الالتزام بهذه الضوابط فإننا نكون قد وصلنا إلى الإنفاق العام الرشيد أو الحجم الأمثل اقتصاديا للإنفاق العام، ومن هذا المنطلق سيتم التطرق إلى أهم ضوابط الإنفاق العام.

أولا: الضابط الأول: ضابط المنفعة (تحقيق المنفعة القصوى للمجتمع).

المنفعة أو ما تسمى أيضا بضابط المنفعة وهو ما تجلبه النفقة من منافع لكافة أفراد الشعب، معنى ذلك أن يكون الغرض من الإنفاق العام دائما في ذهن القائمين به تحقيق أكبر منفعة ممكنة وتحقيق أكبر رفاهية لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع.

---

[1] محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص277.

[2] المرجع نفسه، ص ص277-278.

ولتحقيق هذه القاعدة يتطلب أن توجه الدولة نفقاتها إلى إشباع الحاجات العامة، الأمر الذي يقتضي دراسة متطلبات الاقتصاد والمجتمع، ومقدار الحاجة إلى مختلف المشاريع، والتفاضل بينها على أساس الأولويات وما تحققه من منفعة جماعية، وتقرر الإنفاق في ضوء ذلك، كما أن على الدولة أن توازن بين المنافع، بحيث توازن بين مختلف الحاجات لتتمكن من تحقيق أقصى منفعة جماعية ممكنة، إضافة إلى ذلك عليها أن تراعي توزيع النفقات حسب حاجات النواحي والأقاليم المختلفة.[1]

ويقصد بتحقيق اكبر قدر ممكن من المنفعة ألا توجه النفقة العامة للمصالح الخاصة لبعض فئات المجتمع دون البعض الأخر لما يتمتعون به من نفوذ سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي، كما يعني أيضا إلزامية توزيع مبالغ النفقات العامة بحيث تكون المنفعة المترتبة على النفقة الحدية في كل وجه من أوجه الإنفاق مساوية للمنفعة المترتبة على النفقة الحدية في الأوجه الأخرى من جهة، وان تكون المنفعة المترتبة على النفقة الحدية في كافة أوجه الإنفاق مساوية للمنفعة المترتبة على النفقة الحدية في كافة أوجه النفاق مساوية للمنفعة المترتبة على النفقة الحدية للدخل المتبقي في يد الأفراد بعد دفع التكاليف العامة، كالضرائب من جهة أخرى، وهذا يعد تطبيق لقاعدة توازن المستهلك.[2]

مهما يكن فان تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة العامة يتوقف على عاملين أساسيين هما:

زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي وتقليل التباين من مداخيل الأفراد وهذان العاملان يقتضيان أن تزيد الدولة من حجم الدخل القومي عن طريق زيادة وتنظيم الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة مداخيل الأفراد سواء لكونهم عناصر فاعلة في النشاط الاقتصادي أو بسبب الإعانات التي تمنحهم إياها الدولة.[3]

ثانيا: الضابط الثاني: الاقتصاد في النفقات (العقلانية الاقتصادية).

المقصود من هذا الضابط هو استخدام اقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة أو الخدمات[4]، أي حسن التدبير في إدارة الأموال العامة والابتعاد عن التبذير والإسراف فيما لا مبرر ولا نفع له في الإنفاق العام وتجنب مظاهر الهدر والتسرب المالي والذي يؤدي إلى ضياع أموال عامة كان من الممكن توجيهها إلى مجالات أخرى أكثر منفعة.

بالإضافة إلى أن هذه الحالة تضعف الثقة العامة في مالية الدولة ويعطي للمكلفين بدفع الضريبة مبررا للتهرب منها، ويرتبط هذا العامل (ضابط الاقتصاد في النفقات) بعامل المنفعة فمن البديهي أن المنفعة تزيد كلما قلت النفقات إلى أدنى حد ممكن.[5]

---

[1] محمد سلمان سلامة، **الإدارة المالية العامة**، ط1، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص ص73-74.

[2] سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة: النفقات العامة – الإيرادات العامة – الميزانية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص ص 51-52.

[3] عبد اللاوي محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص ص103-104.

[4] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص53.

[5] المرجع نفسه، نفس الصفحة.

ومن مظاهر التبذير زيادة عدد العاملين في الأجهزة الإدارية عن الحاجة الحقيقية لمتطلبات ووضع كل منهم في غير مكانه المناسب، واستخدام أموال الدولة في غير الضرورة أو نفع ليس له مردودية، الإسراف في شراء أجهزة غير ضرورية، عدم الاستخدام العقلاني لها، الاهتمام بالمظاهر والزخرفة في الأبنية الحكومية، المبالغة في تقدير الأموال اللازمة لإنشاء بعض المشاريع والمصانع الإنتاجية ...الخ.

إن ضابط الاقتصاد في النفقات لا يقصد به التقتير في الإنفاق، ولكن يقصد به إنفاق ما يلزم إنفاقه مهما بلغ مقداره على ما يعود بالمنفعة الجماعية على أفراد المجتمع وضرورة الابتعاد عن مظاهر الإسراف والتبذير المعروفة، ولكي يتم تحقيق هذه القاعدة في الإنفاق العام يجب تعاون وتضافر جهود كافة الأجهزة التنفيذية والتشريعية وأحكام الرقابة.

ثالثا: الضابط الثالث: مراعاة الإجراءات القانونية.

إن تحقيق ضابط المنفعة وضابط الاقتصاد في النفقات يستلزم وجود وسائل تجبر المؤسسات الحكومية على التقييد بهذه الضوابط، كما تستلزم هذه الوسائل بدورها وجود إطار وبيئة من التشريعات والقوانين توضح تسلسل إجراء النفقات العامة في كامل مراحلها في المؤسسات الحكومية، وتسمى هذه العملية تقنين النشاط المالي للدول (أي وضعه في إطار قانوني)، وبعد ترسيخ هذه القوانين يتم إحكام الرقابة على تقييد النفقات العامة، والرقابة على الإنفاق العام يمكن أن تمارسها ثلاث جهات هي الإدارة، الهيئات السياسية وجهات أخرى مستقلة ومتخصصة كما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل رقم (04): أشكال الرقابة على الإنفاق العام

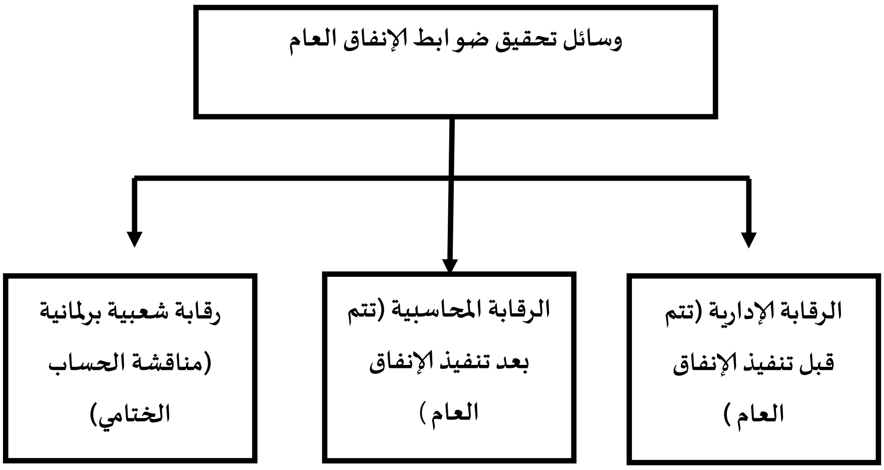

المصدر: عبد الرحمان الهيتي نوزاد، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص42.

1- **الرقابة الإدارية:** وهي الرقابة التي تتولاها وزارة المالية على باقي المصالح الحكومي بواسطة المراقبين والموظفين الحسابيين العاملين في مختلف الوزارات والمصالح والهيئات، وتكمن الرقابة هنا في التأكد من أن الصرف في المؤسسات الحكومية يتم ضمن الاعتماد المالي المخصص وضمن الأبواب المعتمدة، فالرقابة الإدارية هنا رقابة سابقة على الإنفاق.

كما تمثل الرقابة الإدارية رقابة من الإدارة على نفسها وفقا للقواعد والضوابط التي تضعها الإدارة نفسها، وبالتالي لا يعد هذا النوع من الرقابة ذو فاعلية في ترشيد الإنفاق فهي لا تمثل ضغط لحجم الإنفاق العام، حيث غالبا لا تميل الإدارة إلى تقييد حريتها. [1]

2- **الرقابة السياسية (البرلمانية):** وهي الرقابة التي تمارسها السلطات السياسية والتشريعية، ودور البرلمان لا يقتصر على الرقابة في تنفيذ الاعتمادات المقررة في الميزانية بل يمتد أيضا ليشمل حجم الإنفاق العام وتخصيصه، ويرجع ذلك إلى حق البرلمان في السؤال والاستجواب والتحقيق وسحب الثقة من الوزير أو الوزارة كلها وحق طلب البيانات والوثائق عن يسر التنفيذ، وحق فحص الحسابات الختامية وإقرارها وحق إقرار أو رفض الاعتمادات الإضافية وتظهر هذه الرقابة بصورة واضحة عند اعتماد الميزانية وعند اعتماد الحساب الختامي، وهذا النوع من الرقابة على الرغم من أهميته قد يكون قليل الفاعلية خاصة في الدول النامية، حيث يلجا البرلمان إلى مناصرة الإدارة حتى ولو كانت مخطئة.[2]

3- **الرقابة المحاسبية المستقلة:** وهي الرقابة التي يقوم بتنفيذها محاسبون مستقلون لديهم صلاحيات واسعة في التدقيق والمراقبة، يحاولون التأكد من أن إجراءات الصرف تمت ضمن السياقات المعتمدة للعملية المالية في الحكومة وعادة ما تتم الرقابة المحاسبية بعد تنفيذ الإنفاق الحكومي ويقوم المحاسبون المستقلون بإعداد تقرير يتضمن التجاوزات المالية إن وجدت وتقديمها إلى الجهات المختصة لتطبيق القوانين بحق المخالفين.[3]

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الإنفاق العام:

تحكم سياسة الإنفاق العام مجموعة من العوامل والتي تساهم في تحديد حجم النفقات المراد القيام بها، حيث يوجد العديد من العوامل التي ترسم حدود وحجم النفقات العامة تضاف إلى جملة الضوابط والمعايير المذكورة سابقا، والتي تحدد بشكل كبير حجم وكيفية استخدام النفقات العامة للدول، هذه العوامل يوضحها المخطط الموالي:

---

[1] محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص 86 .

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] عبد الرحمان الهيتي نوزاد، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص42.

الشكل رقم (05):العوامل المؤثرة في الإنفاق العام.

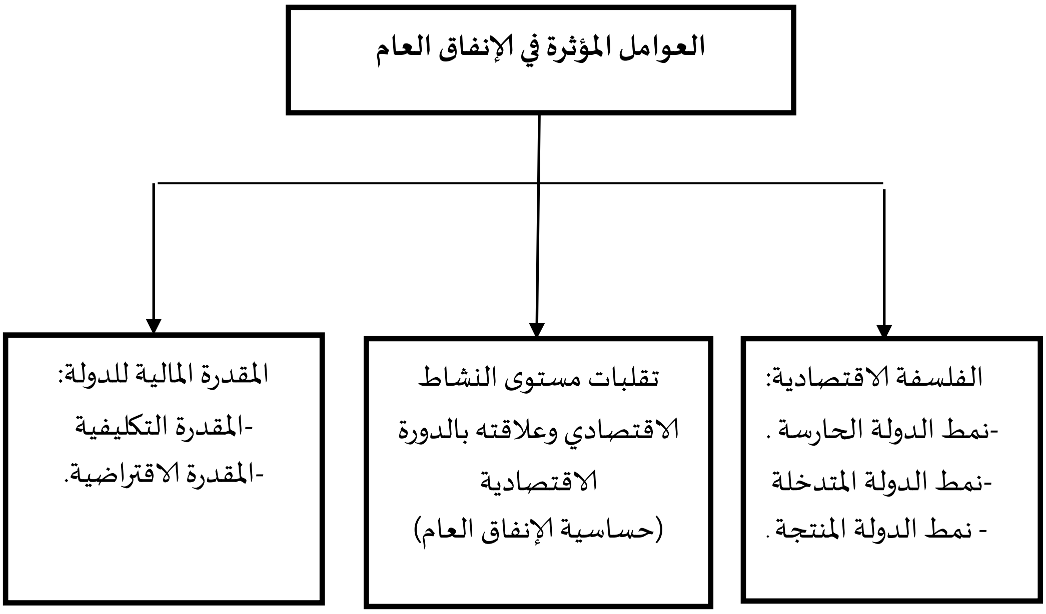

المصدر: عبد الرحمان نوزاد الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص43.

أولا: الفلسفة الاقتصادية للنظام السياسي:

إن الفلسفة الاقتصادية للمجتمع والدولة هي التي تحدد النظام الاقتصادي ونمط إدارة الدولة، وعلى الرغم من أن هناك عدة أنماط لإدارة الاقتصاد الوطني إلا أن جميع هذه الأنماط تندرج ضمن الأشكال الرئيسية للدولة (الدولة الحارسة، الدولة المتدخلة، الدولة المنتجة).[1]

إن حدود الإنفاق العام يكون ضيق جدا في ظل الدولة الحارسة التي تتبنى أسلوب المالية المحايدة والتي تحصر مهامها في الوظائف الأساسية للدولة (الأمن، الدفاع، القضاء)، حيث تقتصر على تمويل نشاط الدولة في تنفيذ المهام الأساسية المشار إليها، ولذلك نشهد حدود ضيقة للنفقات العامة تتناسب مع شكل الدولة الحارسة، أما فيما يتعلق بالدولة المتدخلة والتي تسعى إلى تحقيق دور اقتصادي مؤثر في النشاط الاقتصادي فانه تستدعي حدود أوسع للنفقات العامة لكي يتناسب مع الدور التدخلي للدولة لذلك يزداد التخصيص المالي للنفقات العامة، أما في الدولة المنتجة والتي تسيطر على عملية الإنتاج والتوزيع فتتسع حدود النفقات العامة لكي تصبح قادرة على استيعاب النشاط المتصاعد للدولة المنتجة.

[1] محمد بن عزة، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف- دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان-، الجزائر، 2015، ص29.

الشكل رقم(06): حدود النفقة العامة.

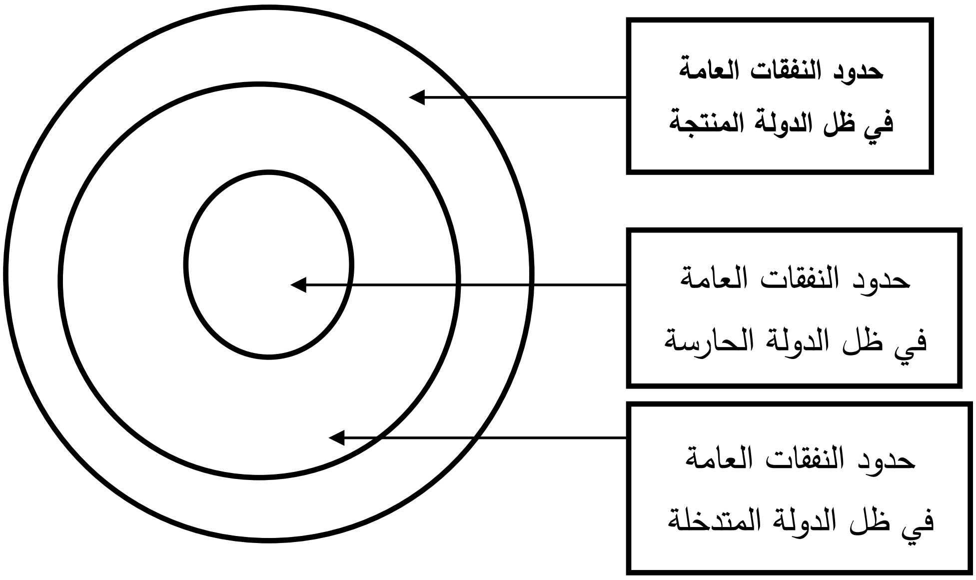

المصدر: إعداد الطالبة.

ثانيا: تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي وحركة الدورة الاقتصادية.

عادة ما يخضع النشاط الاقتصادي إلى تقلبات تبعا لحركة الدورة الاقتصادية (Cycle Economic) وهي عبارة تستخدم لوصف التقلبات في الإنتاج الكلي وتحسب من خلال قياس الارتفاع أو الانخفاض في الناتج الإجمالي الحقيقي[1].

وهناك من عرفها على أنها نوع من التقلبات المتواجدة في النشاط الاقتصادي الكلي للبلدان التي يتم تنظيم العمل فيها أساسا في إطار المؤسسات وتتألف الدورة من توسعات تظهر تقريبا في نفس الوقت في عديد النشاطات الاقتصادية، تتبعها حالات عامة من الركود، الانكماش، والانتعاش والتي تندمج في مرحلة التوسع للدورة القادمة، وهذه السلسلة من التغيرات تكون متكررة وليست دورية.[2]

يوجد اختلاف بين الاقتصاديين في تحديد المدة الزمنية للدورات الاقتصادية وأسباب حدوثها ولكن الجميع يتفق في أنها تأخذ المسار التالي:

[1] David N. Hyman, **Economics**, Fourth Edition, MC Graw Hill, New York, 1997, p495.

[2] Burns. A & Mitchell, **Measuring Business Cycle** ,National Bureau of Economic Research, 1946, New York, p3.

الشكل رقم(07): مراحل الدورة الاقتصادية

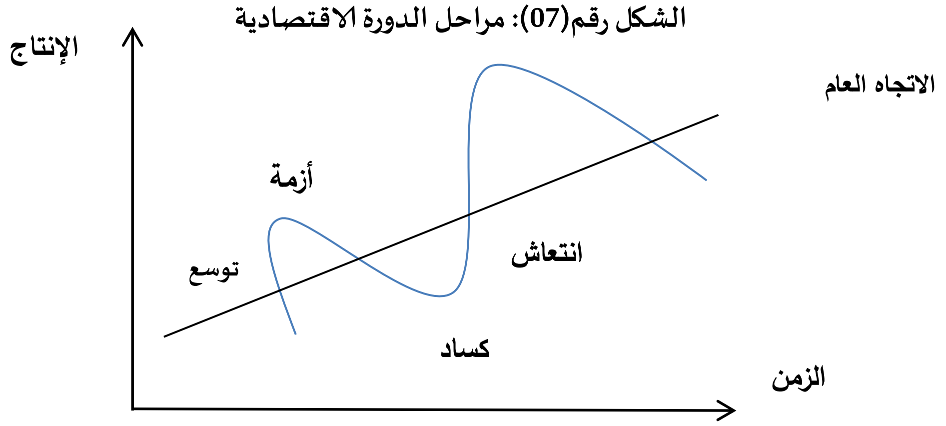

Sourse: Marc Montoussé, Dominique Chamblay, 100 Fiches pour Comprendre les Sciences Economiques, 3éme Edition, Editions Bréal, France, p79.

تشكل الحالة التي يكون عليها مستوى النشاط الاقتصادي حدا يجب أن يؤخذ في الحسبان عند تحديد حجم النفقات العامة، ويبرز هذا بقدر ما تعكسه النفقات من درجة استجابة لتقلبات مستوى النشاط الاقتصادي والذي يوصف بـ"حساسية النفقات العامة".

وتختلف مسارات هذه الحساسية تبعا لنوعية الإنفاق العام كما يلي:

1- **حساسية الإنفاق الجاري على الإدارة العامة:** يأخذ مسار حساسية الإنفاق العام الجاري على الإدارة العامة مسار مشابها لمسار مستوى النشاط الاقتصادي، أي انه عندما يرتفع مستوى النشاط الاقتصادي ليصل إلى حالة الرواج والانتعاش فان الإنفاق الجاري على الإدارة العامة سوف يزداد والعكس صحيح.[1]

2- **حساسية الإنفاق الاجتماعي:** يأخذ مسار حساسية الإنفاق الاجتماعي اتجاها معاكسا لمسار منحنى النشاط الاقتصادي، أي انه في حالة هبوط مستوى النشاط الاقتصادي وصولا إلى حالة الكساد فان الحكومة تجد نفسها مضطرة لزيادة الإنفاق الاجتماعي لمواجهة مظاهر هذا الكساد من بطالة وفقر اجتماعي لان المطالبة بإعانات البطالة والدعم بمختلف أشكاله تصبح شديدة لمواجهة الضرر من حالة الكساد، أما في حالة تصاعد مستوى النشاط الاقتصادي إلى حالة الانتعاش فان الحكومة تجد نفسها غير ملزمة بزيادة المخصصات المالية لتمويل الإنفاق الاجتماعي لعدم الحاجة الماسة لذلك.[2]

3- **حساسية الإنفاق الاقتصادي:** في الوقت الحالي وفي ظل الدور المهم للدولة في الحياة الاقتصادية فان الإنفاق الاقتصادي يأخذ شكلا عكسيا للحالة الاقتصادية فيزيد هذا الإنفاق لمواجهة مظاهر حالة الكساد والعكس في حالة الانتعاش حيث تتخذ إجراءات انكماشية.[3]

[1] إيمان بوعكاز، مرجع سابق، ص26.
[2] عبد الرحمان الهيتي نوزاد، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص46.
[3] محمد بن عزة، مرجع سابق، ص32.

ثالثا: المقدرة المالية للدولة.

والمقصود بها هو مقدرة الدولة على توفير الإيرادات العامة اللازمة لتغطية النفقات العامة، فهي بمثابة السيولة المالية المتاحة والتي على أساسها يتم تقرير حجم النفقات العامة.

ومن أهم عناصر المقدرة المالية للدولة هما: المقدرة التكليفية (الطاقة الضريبية) وقدرة الدولة على الإقراض العام، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (08): المقدرة المالية للدولة.

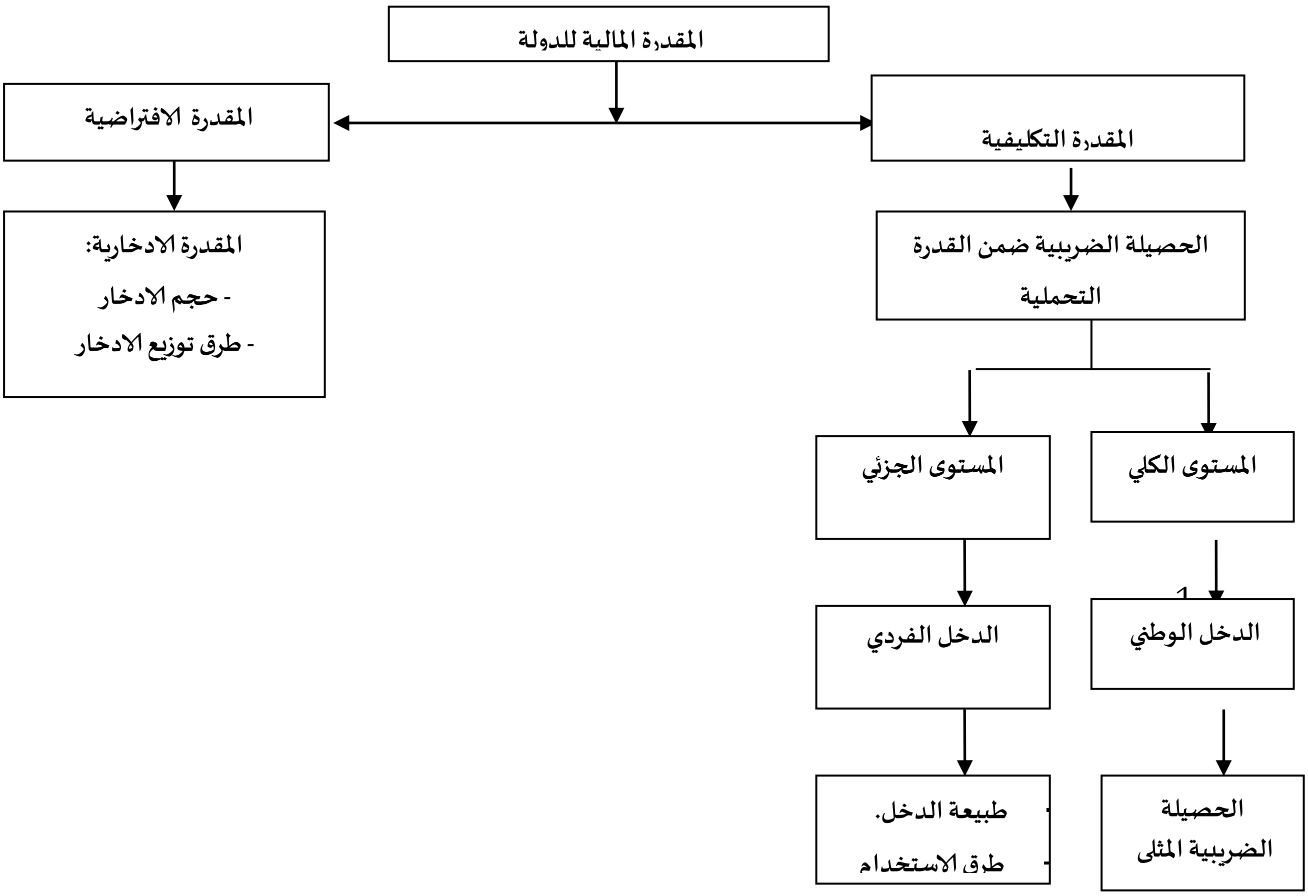

المصدر: عبد الرحمان الهيتي نوزاد، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص47.

1- **المقدرة التكليفية (الطاقة الضريبية):** ويقصد بها على المستوى الكلي قدرة الوحدات الاقتصادية ككل على المساهمة الضريبية، أي بلوغ أقصى حصيلة ضريبية يمكن استقطاعها من الدخل القومي، أما على المستوى الجزئي فيقصد بها مقدرة الأشخاص الطبيعة والمعنوية على مساهمة من خلال دخولهم في تحمل الأعباء العامة، وتتوقف المقدرة التكليفية الجزئية على عاملين هما: طبيعة الدخل، وكيفية استخدام الدخل.

وتعتبر المقدرة التكليفية أساس السياسة الضريبية، حيث كلما زادت المقدرة التكليفية زادت الضرائب ومنه أمكن زيادة الإنفاق العمومي[1]، ولقد حدد العديد من الاقتصاديين معدل الضريبة الأمثل، وهذا انطلاق من الطبيعيون الذين نادوا بألا يتجاوز المعدل الأمثل للاقتطاع الضريبي 20 بالمائة من دخل المكلف، أما الاقتصاديين المحدثين أمثال (كومين كلارك) (Commin Clark) فقد حددها بـ 25% من الدخل الوطني.[2]

إن التوسع والاستمرار في فرض الضرائب وتعدي عتبة معينة للضغط الضريبي يمكن أن يلحق ضررا بدخول الجهات الخاصة وادخاراتها ومن ثم استثماراتها ويعيق قيامها بنشاطها ويعود سلبا على الموارد المالية والاقتصاد ككل، وقد أشار Arthur laffer[*] من خلال منحنى سمي باسمه والذي يلخص على أن هناك علاقة ارتباط ايجابي بين الإيرادات العامة للدولة ومعدل الاقتطاع الضريبي، وتنعكس هذه العلاقة عندما تتجاوز نسب الضرائب "العتبة الحرجة"، حيث أن "كثرة الضريبة تقتل الضريبة"[3]، ويمثل الشكل الموالي توضيحا لمفهوم منحنى لافر:

الشكل رقم(09): منحنى لافر:

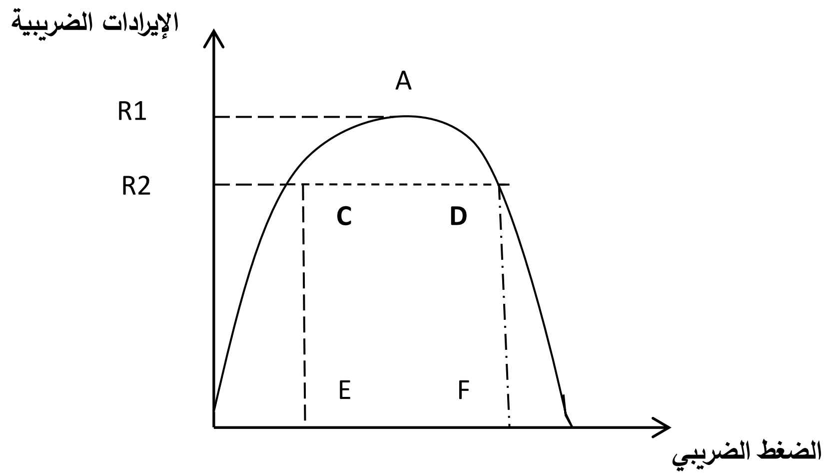

Sourse: Pierre P. Tremblay, Sisyphe et le Financement de l'Etat, Presses de l'Université du Québec, 2005, p76.

---

[1] وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، ط1، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص119.

[2] ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، دار هومة للنشر، الجزائر، 2003، ص141.

[*] **(Arthur Betz Laffer)**: اقتصادي أمريكي ليبرالي، احد المنظرين الأساسيين لمدرسة اقتصاد العرض التي ظهرت في سبعينات القرن العشرين، اشتهر بالمنحنى الذي يحمل اسمه، والذي يجسد نظريته في العلاقة بين الضغط الضريبي ومداخيل ميزانية الدولة وأثرهما في تحفيز الاستثمار.

[3] إيمان بوعكاز، مرجع سابق، ص28.

من خلال المنحنى أعلاه يوضح انه في المرحلة الأولى تكون هناك علاقة طردية بين التحصيل الضريبي ومستوى الضغط الضريبي، وتستمر العلاقة إلى أن تصل إلى نقطة A (أي أن معدل الضريبي المفروض يجب أن يعطي أكبر قدر من الإيرادات) حيث يصل المعدل الضريبي إلى حده الأقصى يصبح فيه غير محفز للإنتاج ويؤثر سلبيا على النشاط الاقتصادي.[1]

إضافة إلى أعمال " Laffer"، حاول بعض الاقتصاديين تحديد معدل الضريبة المثلى بدقة و"Dupuit" الذي وضع شرحا للضريبة المثلى بناءا على أعمال لافر،حيث اعتقد بأنه إذا تمت مضاعفة الضريبة ثلاث مرات فان المنفعة الضائعة تصبح أكبر بتسع مرات، وبقدر ما تكون المعدلات مرتفعة بقدر ما تكون مرد وديتها اقل نسبيا، حيث إذا تم رفعها(معدل الضريبة) تدريجيا من الصفر إلى غاية قيم مبالغ فيها، فان حصيلتها ستبدأ من العدم ثم ترتفع بشكل محسوس ثم تصل إلى أقصاها لتبدأ في الانخفاض تدريجيا إلى غاية الوصول إلى العدم.[2]

2- **المقدرة الاقتراضية للدولة:** ونعني بها قدرة الدولة في الحصول على الإيرادات المالية من الأفراد أو الشركات من خلال الاقتراض منهم بواسطة طرح سندات الحكومة للبيع[3]، كما تستطيع الدولة الوصول إلى أعلى قدرة اقتراضية بالاستناد إلى العوامل التالية:[4]

- **حجم الادخار الفردي:** تزداد رغبة الأفراد في الإقبال على شراء السندات الحكومية المطروحة للتداول مع زيادة مستوى الادخار لديها وهذا من شانه رفع المقدرة المالية للدولة.
- **طرق توزيع الادخار بين القطاع العام والقطاع الخاص:** وذلك في إطار السوق المالي، فمن الطبيعي أن الأفراد يحاولون توجيه مدخراتهم للاستثمار في السندات ذات الفائدة المرتفعة لذا يتعين على الحكومة الأخذ بعين الاعتبار معدل الفائدة الممنوحة على السندات الحكومية لان هذا من شأنه أن يؤثر على المقدرة الاقتراضية للدولة وبالتالي على مقدرتها المالية.

[1] محمد بن عزة، مرجع سابق، ص33.

[2] عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 163.

[3] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص121.

[4] عبد الرحمان الهيتي نوزاد، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص ص 49-50.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للسياسة الإنفاقية.

لقد أصبح للسياسة الانفاقية دور مهم ومؤثر في الاقتصاد الوطني، وقد أدركت معظم الدول هذا التأثير وأصبحت تستخدم النفقات العامة بوصفها سياسة اقتصادية تسعى من خلالها لتحقيق أهداف اجتماعية وسياسية واقتصادية، وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى مفهوم السياسة الإنفاقية وأهم الأهداف التي ترسمها الحكومات لهذه السياسة والأدوات المستخدمة في ذلك، وأخيرا دور السياسة الإنفاقية في تحقيق أهداف السياسة المالية والسياسة الاقتصادية ككل.

المطلب الأول: السياسة الإنفاقية مفهومها وأهدافها.

من خلال هذا المطلب سيتم تسليط الضوء على أهم التعاريف الخاصة بالسياسة الانفاقية وكذا ابرز الأهداف التي تسعى الحكومات والدول إلى تحقيقها بواسطة هذا النوع من السياسات.

أولا: مفهوم السياسة الإنفاقية:

من أهم التعاريف للسياسة الإنفاقية ما يلي:

السياسة الإنفاقية تعني استخدام الإنفاق العام لتحقيق أهداف السياسة المالية عن طريق زيادة الإنفاق العام، أو تثبيته أو تخفيضه، بحسب أنواع الأهداف المراد تحقيقها والظروف الاقتصادية السائدة[1]. ويقصد بها أيضا مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير وسائل تمويله، كما تظهر بالموازنة العامة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية وتوجيه النشاط الاقتصادي وعلاج مشكلات التضخم والكساد.[2]

كما تعرف السياسة الإنفاقية على أنها مصطلح اقتصادي يعني جملة التدابير والإجراءات التي تتخذها الحكومات للتأثير في النفقات العمومية بتغيير حجمها أو تركيبتها، سعيا لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تحددها التوجيهات العامة للسياسة الحكومية من جهة، والظرفية الاقتصادية من جهة أخرى.[3]

ومما تقدم يمكن القول أن السياسة الإنفاقية هي الكيفية التي يدار بها الإنفاق العام من طرف السلطات العامة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية وتوجيه النشاط الاقتصادي.

ثانيا: أهداف السياسة الإنفاقية.

أهم الأهداف التي يمكن للحكومات أن ترسمها للسياسة الإنفاقية ما يلي:

1- **تحفيز النمو الاقتصادي:** تهدف السياسة الإنفاقية أو أداة الإنفاق العام إلى جانب عدة أدوات مالية

---

[1] أحمد مجذوب أحمد علي، **السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي:دراسة مقابلة مع الاقتصاد الرأسمالي**، ط2، هيئة الأعمال الفكرية، الخرطوم، السودان، 2003، ص248.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص41.

[3] السياسة الإنفاقية، على الموقع الالكتروني: www.afgazeera.net/encyclopedia/economy/2016/3/19 ،شوهد بتاريخ 2018/02/22.

2- أخرى (الضرائب، القروض العامة...الخ) إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي وكذا تحفيزه لضمان استقراره في مستويات عالية، وتقوم السياسة الإنفاقية بذلك من خلال عدة أساليب منها:

- دعم بعض القطاعات الإنتاجية لتوطين صناعة محلية وحمايتها من المنافسة الأجنبية، بدلا من الاضطرار إلى الاستيراد من الخارج واستنزاف الاحتياطي النقدي للبلد.
- تعزيز القدرة التنافسية للبلد لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية،من خلال تجهيز المناطق الصناعية وتأهيل اليد العاملة المحلية، وتوفير حوافز وتسهيلات للمستثمرين الأجانب.

فضلا عن زيادة الإنفاق العام الذي بدوره يؤدي إلى الرفع من الاستثمارات ومنه إلى زيادة الدخل ومن ثم تحفيز الطلب الكلي وزيادة الناتج الوطني الإجمالي.

3- **تخصيص الموارد الاقتصادية:** السياسة الإنفاقية في أبسط معانيها هي قرارات الدولة المتعلقة بكيفية استخدام مواردها المالية، سواء كانت هذه الموارد تمثل ملكية تامة للدولة، أو موارد حصلت عليها عن طريق الضرائب أو الاقتراض أو الإصدار النقدي، فالدولة توجه هذه الموارد وفقا لأولويات السياسة الاقتصادية والاجتماعية فقد تحول الموارد الاقتصادية من الاستهلاك إلى الاستثمار، أو من قطاع الزراعة إلى قطاع الصناعة أو توجهها لإشباع الحاجات العامة التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها، كإقامة البنية الأساسية للاقتصاد القومي، مثل شبكات الطرق والاتصالات والقنوات والجسور ...الخ، وتعتمد فعالية السياسة الإنفاقية في تخصيص الموارد الاقتصادية على سلامة سلم الأولويات التي تضعه الدولة معيارا يحكم سياستها الإنفاقية.[1]

4- **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** ويقصد بالاستقرار الاقتصادي تجنب التغيرات المفاجئة في المستوى العام للأسعار وتحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة مع المحافظة على معدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الوطني، وتهدف السياسة الإنفاقية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال معالجة الاختلالات الموجودة في الاقتصاد سواء حالة كساد أو تضخم.

ففي حالة الكساد تستطيع الدولة من خلال السياسة الإنفاقية "التوسع في الإنفاق العام، أن ترفع من مستوى الطلب وذلك بإقامة المشروعات العامة الاستثمارية أو توسع الحكومة في منح مختلفة، الإعانات الاجتماعية كإعانة البطالة مثلا وبذلك تزداد الدخول الشخصية والإنفاق الشخصي وبالتالي زيادة قدرة الأفراد على الإنفاق، ومنه تحفيز الاستثمار وزيادة العمالة.

أما في حالة التضخم فتقوم الدولة من خلال السياسة الإنفاقية " بتخفيض الإنفاق العام" الذي يؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي مستهدفة بذلك إزالة الفجوة التضخمية التي ظهرت في الاقتصاد الوطني.

5- **توزيع الدخل:** ونقصد به توزيع الناتج الوطني بشكل منصف (العدالة الاجتماعية) بحسب مساهمة كل فرد في عملية الإنتاج، وتعتبر السياسة الإنفاقية من أكفأ الأساليب المالية التي يمكن للدولة استخدامها لتحقيق عدالة توزيع الدخل الوطني، حيث تسعى السياسة الإنفاقية إلى توجيه الموارد نحو القنوات

[1] أحمد مجذوب أحمد علي، مرجع سابق، ص264.

الإنتاجية لتحقيق التنمية الاقتصادية وإزالة التفاوت الكبير في الدخول الذي من شانه إحداث مشاكل اجتماعية وسياسية تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي.[1]

ومما سبق نستنتج انه ليس من الضروري أن تلزم الحكومة بالسعي وراء هدف واحد دون الأهداف الأخرى، إذ من الممكن أن تؤلف بين مجموعة من الأهداف، وتختار التدابير التي تعينها على بلوغ كل هدف على حدة.

المطلب الثاني: أدوات السياسة الانفاقية.

تتمثل أدوات السياسة الإنفاقية في الوسائل التي تستخدمها الدولة للتأثير على حركة المتغيرات الاقتصادية فتؤدي لتحقيق الأهداف المنشودة، وبتعبير أدق هي مجموعة الوسائل المالية من تخفيض أو زيادة الإنفاق العام والتي يمكن أن تؤثر على حالة النشاط الاقتصادي وتؤدي إلى تحقيق الأهداف العامة، واستنادا لذلك فان أدوات السياسة الإنفاقية هي كالتالي:

أولا: تخفيض أو زيادة الإنفاق العام.

إن الزيادة في الإنفاق العام أو تخفيضه يتوقف على الوضعية الاقتصادية للبلاد من جهة والوضعية المالية لها (القيود المالية) من جهة أخرى، وبالتالي قد تكون السياسة الإنفاقية التوسعية "التوسع في الإنفاق العام" أو انكماشية (تقييدية) "تخفيض الإنفاق"، وتقوم الحكومة بسياسة إنفاقية توسعية في حالة الركود الاقتصادي لدعم الطلب الكلي ورفع معدلات النمو الاقتصادي، أما السياسة الإنفاقية الانكماشية فتكون خيار الحكومات في حالة التضخم الاقتصادي.

وتجدر الإشارة وجود جدل دائم بين الاقتصاديين والماليين حول أولويات السياسة الإنفاقية وأين تكمن مصلحة الاقتصاد الوطني، فمنهم من يدعو إلى زيادة الإنفاق العام لزيادة معدلات النمو الاقتصادي حتى لو أدى ذلك إلى زيادة عجز الموازنة العامة، فيما يدعو الفريق آخر إلى ضبط عجز الموازنة حتى لو أدى ذلك إلى عدم تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المأمولة.

ويستند الفريق الأول في رؤيته على أن زيادة الإنفاق الحكومي (خاصة النفقات الرأسمالية) من شانه أن يزيد من النشاط الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار مما ينعكس إيجابا على زيادة معدلات النمو الاقتصادي، كما يرى هذا الفريق إن تخفيض الإنفاق الحكومي (خاصة الرأسمالي منه) سيؤدي إلى الحد من إقامة المشاريع الاستثمارية والتأثير سلبيا على النمو الاقتصادي مما ينعكس على العديد من الجوانب منها عدم نمو كبير في الإيرادات الضريبية وزيادة معدلات الفقر والبطالة، أما الفريق الثاني فيستند في رؤيته إلى أن زيادة الإنفاق العام دون مراعاة ضوابط عجز الموازنة تصاحبها العديد من المخاطر أبرزها زيادة المديونية وبالتالي زيادة الأعباء المالية للاقتصاد الوطني، إضافة إلى ازدياد

[1] مدحت قريشي، **التنمية الإقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص228.

حاجة الخزينة للسيولة النقدية لتمويل عجز الموازنة سواء من خلال الاقتراض الداخلي أو الخارجي،[1] كما يرى هذا الفريق أن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى ارتفاع نسب الاستثمار غير آن هذا لن ينعكس بالضرورة على التحسن في معيشة الناس وزيادة معدلات النمو الاقتصادي بصورة حقيقية إلا إذا ما أتى ضمن مشروع متكامل للتنمية الاقتصادية يضمن توزع الموارد الطبيعية على القطاعات الاقتصادية المنتجة والتي تخلق فرص عمل جديدة فيتحسن الطلب العام وترتفع الإنتاجية وبالتالي النمو الاقتصادي.[2]

مما سبق يتضح أن كلا الفريقين معتمد على تحليل معين لإثبات فرضيته، إلا أن الأخذ بأي منهما يعتمد على طبيعة الاقتصاد ومؤشراته الاقتصادية الحالية والنقدية كمستويات الدين العام وعجز الموازنة...الخ، فإتباع سياسة إنفاقية معينة في دولة ما ونجاحها لا يعني بالضرورة نجاحها في دولة أخرى.

ثانيا:إعادة هيكلة بنية الإنفاق العام:[3]

فقد تقوم الحكومة بمراجعة أولويات توزيع النفقات العامة، فعادة ما تتم هيكلة النفقات العامة على النحو التالي:

- نفقات الخدمات العامة؛
- نفقات الأمن والدفاع؛
- نفقات الشؤون الاقتصادية؛
- نفقات الخدمات الاجتماعية؛
- نفقات أخرى.

وتغير الدولة في بنية الإنفاق العام تبعا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة من جهة، وتبعا لرغبة السلطات في تغييرها من جهة أخرى، ففي ما يخص وضعية الاقتصاد فإذا كان الاقتصاد تسوده حالة ركود فان الحكومة تعمل على توجيه الإنفاق العام نحو نفقات الشؤون الاقتصادية لإنعاش الاقتصاد، أما في حالة التضخم فتسعى الحكومة إلى تقليص حجم النفقات العامة المتجهة نحو الأمن والخدمات العامة مثلا وبالتالي تتغير بنية الإنفاق العام وهكذا.

ثالثا: الإنفاق الجبائي:

---

[1] عز الدين كناكرية، **النمو الاقتصادي أم تخفيض عجز الموازنة**، مقال منشور بتاريخ: 11 فيفري 2013، على الموقع الالكتروني: www.alghad.com شوهد بتاريخ 2018/02/23.

[2] **السياسات الاقتصادية:** مقاربة عمالية، منظمة العمل الدولية، منشور المشروع "تعزيز قدرات المنظمات العمالية الإقتصادية والاجتماعية والقانونية، 2014، ص15، على الموقع الالكتروني: www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/...arabstates/...ro.../wcms-307457.pdf شوهد بتاريخ 2018/02/23.

[3] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص191.

لقد طرح مفهوم الإنفاق الجبائي من طرف البروفيسور الأمريكي Surrey Stanley * سنة 1967 والذي عرفه على انه "برامج حكومية قائمة على تقديم المساعدة المالية التي تمنحها الأحكام الجبائية بدلا من تقديمها عن طريق الإنفاق العام المباشر" كما يعرفه الخبير الاقتصادي الفرنسي بأنه " التقليل في الإيرادات الحكومية نتيجة الحوافز الجبائية والمستثناة من النظام الجبائي المرجعي لتخفيف العبء الضريبي على دافعي الضرائب، وتشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والذي يمكنه تعويض الإنفاق العام المباشر"، ويتضح من التعاريف السابقة أنها تحتوي على ثلاثة عناصر رئيسية: الخسائر في الإيرادات، التحفيز، الاستثناء من النظام الضريبي المرجعي.[1]

يأخذ الإنفاق الجبائي عدة أشكال أهمها: الإعفاءات والتخفيضات الجبائية، القرض الجبائي، التأجيل الجبائي...الخ، ونظرا لأهمية الضرائب وما تلعبه من دور كبير في تشجيع الاستثمار في مجال معين والتقليل منه في مجال آخر، تسعى الدولة من خلال سياسة الإنفاق الجبائي إلى تقليص الأعباء الجبائية على الإنتاج بهدف تشجيع زيادة الإنتاج ومنه تشجيع القطاعات الاقتصادية والتجارية بالإضافة إلى تحفيز الأنشطة الاقتصادية في مناطق جغرافية معينة تخدم الأهداف الاقتصادية للمجتمع.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للسياسة الإنفاقية.

أوضحنا فيما سبق الأهداف التي تسعى السياسة الإنفاقية إلى تحقيقها والتي هي في نفس الوقت أهداف السياسة المالية، وسنحاول أن نبين فيما يلي الكيفية التي يمكن للسياسة الإنفاقية العامة أن تسهم بها في تحقيق الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني، ويمكننا أن نتبين ذلك بأن نتتبع الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على الإنتاج والاستهلاك، العمالة والنمو وتوزيع الدخل الوطني والمستوى العام للأسعار مع توضيح أهم العوامل التي تتوقف عليها فعالية السياسة الإنفاقية للوصول إلى أهدافها.

أولا: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة:

سيتم التطرق فيما يلي إلى آثار النفقات العامة المباشرة على حجم الإنتاج الوطني وا الاستهلاك:

1- **آثار النفقات العامة على الإنتاج الوطني**: تحدث النفقات العامة آثار اقتصادية مباشرة في الإنتاج القومي من خلال تأثيرها في قدرة الأفراد ورغبتهم على العمل والادخار والاستثمار، وتأثيرها على تحويل عناصر الإنتاج وفي القوى المادية للإنتاج وعلى الطلب الفعلي:

أ- **أثر النفقات العامة في قدرة الأفراد على العمل والادخار والاستثمار**: إن طبيعة النفقات العامة التي تقوم بها الدولة من شأنها أن تزيد من كفاءة الأفراد وبالتالي تزيد من قدرتهم على العمل، وتأخذ هذه النفقات العامة الشكل النقدي أو الشكل العيني.[2]

---

* **Surrey Stanley**، اقتصادي أمريكي (1910-1984).

[1] مولود مليكاوي، **واقع الحوكمة الجبائية لسياسة الإنفاق الجبائي في الجزائر**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد08 ،2015، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، ص3.

[2] خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، ط4، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2012، ص91.

فالنفقات العامة العينية كالخدمات الصحية أو التعليمية أو الإسكان فإنها تزيد من كفاءة الأفراد الذين يتلقونها، أما النفقات العامة النقدية كالإعانات النقدية العائلية والمعاشات قد تزيد من كفاءة الأفراد، ولكن آثار الإعانات النقدية لا تظهر على الأفراد الذين يتسلمونها مباشرة بقدر ما تظهر آثارها بالنسبة إلى أولادهم في المستقبل، ذلك أن النفقات العامة النقدية قد تنفقه على أغراض أقل نفعا للفرد من الخدمات المجانية التي تقدمها له لدولة، إضافة إلى ذلك فان التنظيم الجماعي لبعض الخدمات التعليم والصحة، يعتبر في بعض الأحيان أكثر تحقيقا للكفاءة الإقتصادية من غيره من التنظيمات الأخرى.[1]

كذلك فان النفقات العامة على المرافق العامة التقليدية كالدفاع الخارجي والأمن الداخلي والقضاء تعتبر ضرورية للإنتاج، فهي توفر الأمن والطمأنينة للأفراد كما تهيئ لهم الظروف الملائمة للقيام بالنشاط الإنتاجي.

فالنفقات العامة تزيد من إمكانات الأفراد على الادخار هذا من جهة ومن جهة أخرى تزيد من قدرتهم على الاستثمار، إذا وضعت تلك المدخرات القابلة للاستثمار في أيدي الهيئات العامة أو الخاصة التي تعمل في ميدان الاستثمار، إذا فان النفقات العامة على قدرة ورغبة الأفراد في العمل وكذلك قدرتهم في الادخار والاستثمار يؤثر في الإنتاج الوطني.[2]

ب- **آثار النفقات العامة في انتقال عناصر الإنتاج:** تؤثر النفقات العامة في الإنتاج الوطني(القومي) بصورة كبيرة من خلال تأثيرها في انتقال عناصر الإنتاج المختلفة بين الاستخدامات والأماكن المختلفة وذلك على النحو التالي:[3]

- إن قيام الدولة بوظائفها التقليدية كإشباع الحاجات العامة يتطلب توجيه بعض عناصر الإنتاج إلى تلك النواحي، ومن المعروف أن هذه المرافق العامة تهيئ الظروف المناسبة لازدهار النشاط الإنتاجي ونموه.

- يؤثر الإنفاق العام في الإنتاج الوطني نتيجة لانتقال عناصر الإنتاج إلى بعض الاستخدامات التي لا يتجه إليها القطاع الخاص أو يتجه لها بقدر ضئيل كمشروعات الأبحاث العلمية والتعليم والتدريب والصحة والضمان الاجتماعي.

- قد توجه الدولة النفقات العامة لتخفيض إنتاج وأسعار بعض السلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، فيزيد الإنتاج الوطني (القومي) بانتقال عناصر الإنتاج إلى إنتاج هذه السلع والخدمات.

---

[1] محمد خالد المهايني، خالد شحادة الخطيب، **المالية العامة**، منشورات جامعة دمشق، مركز التعليم المفتوح، قسم المحاسبة (2004-2005)، ص126.

[2] خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، مرجع سابق، ص ص91-92.

[3] المرجع نفسه، ص ص 93-94.

- كما أن النفقات العامة تؤدي إلى تحويل عناصر الإنتاج بين المناطق المختلفة، بما يزيد من الإنتاج الوطني، والكفاءة الاقتصادية لهذه المناطق.

ج- **آثار النفقات العامة في القوى المادية للإنتاج (المقدرة الإنتاجية الوطنية (القومية):** يقصد بالقوى المادية للإنتاج مجموع العوامل الإنتاجية والتي تتمثل في العمل ورأس المال والموارد الطبيعية والقدرات التنظيمية والفنية وهي تمثل في مجموعها المقدرة الإنتاجية الوطنية (القومية)، حيث تؤدي النفقات العامة إلى زيادة المقدرة الإنتاجية، من خلال تنمية عامل الإنتاج كما ونوعا، ولتوضيح أثر النفقات العامة في رفع المقدرة الإنتاجية الوطنية (القومية) يجب أولا التميز بين النفقات العامة الاستثمارية والنفقات العامة الاستهلاكية.

ويقصد بالنفقات العامة الاستثمارية أو الإنتاجية التي تعمل على إنتاج السلع والخدمات العامة لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد، وتعمل أيضا على تكوين رؤوس الأموال العينية التي ستستعمل للاستثمار [1]، ومن ثم فإنها تؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية القومية، إضافة إلى ما تحدثه من زيادة مباشرة في الدخل الوطني الجاري.

أما النفقات العامة الاستهلاكية أو النفقات العامة الجارية الاجتماعية تؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية القومية كالإعانات ونفقات التعليم والبحث العلمي والتدريب والإعانات الاقتصادية التي تمنح لمشروعات وتزيد أرباحها، إضافة إلى ذلك النفقات العامة التقليدية فكلها ترفع من المقدرة الإنتاجية الوطنية.[2]

د- **آثار النفقات العامة في الطلب الفعلي:** إن النفقات العامة لديها أثر واضح على الطلب الفعلي، لكن يختلف هذا التأثير باختلاف حجمها ونوعها، فإذا كانت نفقات حقيقية أي تحفز وتخلق الطلب على السلع والخدمات فهذا يؤدي إلى زيادة واضحة في الطلب الفعلي ومنه إلى الدخل الوطني، ومستوى التشغيل، والنمو الاقتصادي، ويتوقف ذلك على مرونة الجهاز الإنتاجي، أما إذا كانت نفقات تحويلية فيتوقف أثرها على أسلوب إنفاقها من قبل المستفيدين منها، وما إذا كانت سوف تشكل تسربا من دورة الدخل كدفع أقساط وفوائد القروض الأجنبية أو تسديد ثمن الواردات ...الخ، أو تستخدم لزيادة مستوى الطلب الفعلي.

2- **آثار النفقات العامة على الاستهلاك الوطني (القومي):** يؤثر الإنفاق العام على الاستهلاك الوطني (القومي) من عدة جوانب لعل أهمها: [3]

- عندما تقوم الدولة (الحكومة) وأجهزتها بشراء خدمات استهلاكية مثل الدفاع والأمن والتعليم، وعندما تقوم بشراء سلع استهلاكية في شكل ملابس ومستلزمات وأدوية فإنها تزيد الاستهلاك الوطني.

---

[1] محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص 100.

[2] محمد خالد المهايني، خالد شحادة الخطيب، مرجع سابق، ص128.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الإقتصادية**، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص 61.

- عندما تقدم الدولة دخولا في شكل أجور ومرتبات وفوائد مدفوعة لمقرضيها فإن الجزء الأكبر منها يخصص للاستهلاك وبالتالي زيادة مستوى الاستهلاك الوطني (القومي)،بالإضافة إلى ذلك فإنه عندما تقوم الحكومة بمنح إعانات البطالة أو تقديم إعانات دعم عيني فهي تزيد أيضا من الاستهلاك القومي.

ويختلف مقدار أثر الإنفاق العام على الاستهلاك الوطني من دولة إلى أخرى أي تبعا لطبيعة هذه الدول.

ثانيا: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة:

تؤثر النفقات العامة تأثيرا غير مباشر في الإنتاج الوطني والاستهلاك الوطني من خلال ما يعرف بأثر المضاعف والمعجل، وسيتم التطرق لأثر كل منهما على التوالي:

1- أثر المضاعف: إن المضاعف هو مصطلح يستعمل في التحليل الاقتصادي لبيان الأثر المتراكم الناتج عن الزيادة الحاصلة في الإنفاق أو النقص فيه بالنسبة للدخل الوطني (القومي)،[1] ويقصد به أيضا المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل الوطني المتولدة عن الزيادة في الإنفاق العام.[2]

وإذا كانت نظرية كينز اقتصرت على بيان أثر الاستثمار على الدخل الوطني عن طريق نظريته في المضاعف وأثره ليشمل ليس فقط الاستثمار بل وكذلك الاستهلاك والإنفاق العام والتصدير، حيث أن الزيادة في الإنفاق تؤدي إلى الزيادة في الدخل الوطني ليس بمقدار هذه الزيادة فقط بل بكميات مضاعفة، وبذلك سمي بالمضاعف، ولتوضيح فكرة المضاعف أكثر نفرض انه عندما تزيد النفقات فإن جزء منها يوزع في شكل أجور ومرتبات وفوائد وأسعار للمواد الأولية أو ريع لصالح الأفراد، وهؤلاء يخصصون جزء من هذه الدخول لإنفاقه على المواد الاستهلاكية المختلفة ويقومون بادخار الباقي وفقا "للميل الحدي للاستهلاك والادخار"[*]، والدخول التي تنفق على الاستهلاك تؤدي إلى إنشاء دخول جديدة لفئات أخرى وتقسم ما بين الاستهلاك والادخار ، والدخل الذي يوجه إلى الادخار ينفق جزء منه في الاستثمار، وبذلك تستمر دورة توزيع الدخول من خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في الإنتاج –الدخل- الاستهلاك- الإنتاج.[3]

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه وعلى الرغم من وجود ميل حدي للاستهلاك مرتفع في أغلب البلدان النامية إلا أن آلية المضاعف لم تحقق زيادة مضاعفة في الدخل ويعود سبب هذا إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وانعدام قدرتهم على التجاوب مع الزيادة في الاستهلاك، أما في الدول الصناعية المتقدمة ونظرا لوجود جهاز إنتاجي يتمتع بالمرونة والقدرة على التجاوب مع الزيادات في الاستهلاك، فالمضاعف ينتج أثره بشكل ملموس.[4]

---

[1] عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي والضريبي**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 67.

[2] عادل العلي، **المالية العامة والقانون المالي والضريبي**، الجزء الأول، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص86.

[*] **الميل الحدي للاستهلاك:** عبارة عن النسبة المئوية من الدخل المضاف يخصصها الفرد أو العائلة للاستهلاك المضاف، أما **الميل الحدي للادخار** فهو النسبة المئوية المخصصة من الدخل المضاف للادخار في المصارف.

[3] محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص108.

[4] عبد الرحمان الهيتي نوزاد، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص67.

2- **أثر المعجل:** يقصد باصطلاح المعجل في التحليل الاقتصادي أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار[1]، إن مبدأ معجل الاستثمار يظهر مدى تأثير الاستثمارات نتيجة لزيادة الطلب على السلع والخدمات، فإذا ما ازداد الطلب الفعلي على السلع الاستهلاكية، فإن الطلب على الاستثمارات (أي المشاريع الإنتاجية) سوف يزداد هو الأخر، وذلك بنسبة أكبر من زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية.[2]

فزيادة الإنفاق العام بما تحدثه من زيادة في الدخل ومنه زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية (أثر المضاعف)، تسمح بإحداث زيادة في الاستثمار بمرور الوقت بنسبة أكبر ولتوضيح هذه الآلية يمكن الاستعانة بالمخطط التالي:

الشكل رقم (10): آلية عمل آثار المضاعف والمعجل

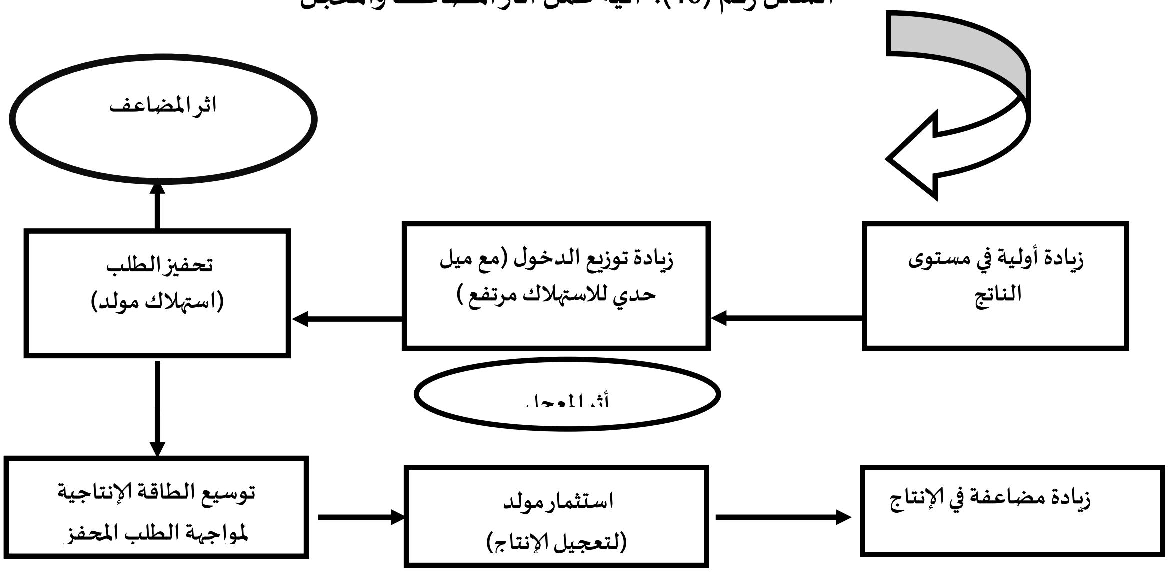

المصدر: عبد الرحمان الهيتي نوزاد، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 66.

يوضح المخطط أعلاه أن زيادة الإنفاق العام وخصوصا الاستثماري سيولد زيادة في الدخل ومن ثم زيادة توزيع الدخول مع افتراض ميل حدي للاستهلاك مرتفع يؤدي ذلك إلى تحفيز الطلب (استهلاك مولد) أي زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية، ومع مرور الوقت فإن منتجي هذه السلع وبعد نفاذ المخزون يجدون أنفسهم مدفوعين لمواجهة الطلب المحفز بزيادة استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة كمرحلة أولى (أثر المضاعف) وتعجيل الإنتاج من خلال إدخال آلات ومعدات لازمة لإنتاجية إضافية (أثر المعجل)، وما هو جدير بالذكر أن هناك تفاعلا متبادلا بين مبدأي المضاعف والمعجل يتولد عنه زيادة مضاعفة في الدخل.[3]

[1] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 83.

[2] ميثم صاحب عجام، علي محمد مسعود، **المالية العامة بين النظرية والتطبيق**، ط1، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2015، ص 313.

[3] محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص 110.

ثالثا: دور السياسة الإنفاقية في تحقيق أهداف السياسة المالية وبعض العوامل التي تتوقف عليها فعالية السياسة الإنفاقية:

1- دور السياسة الإنفاقية في تحقيق أهداف السياسة المالية: يعد الإنفاق العام من أهم وسائل السياسة المالية المستخدمة التي يمكن من خلالها تصحيح الاختلالات الموجودة في الاقتصاد وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ككل وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا الفرع:

أ- **أثر الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار:** إن القاعدة العامة للأسعار هي قوى العرض والطلب، إلا أن تدخل الدولة سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة تؤثر في الأسعار، ويتم هذا التدخل من خلال سياستها في الإنفاق العام، ويعد هذا التدخل وسيلة ثابتة للتنظيم الاقتصادي وضمان تحقيق التوازن الاقتصادي العام.[1]

فقد يتعرض الاقتصاد الوطني إلى حالات من عدم التوازن أي حالة تضخم* أو حالة انكماش* في الاقتصاد، حيث تتدخل الدولة من خلال سياستها في الإنفاق العام للتأثير على حجم النشاط الاقتصادي بالزيادة أو بالنقصان بحسب الحالة القائمة في الاقتصاد الوطني، فعندما يكون هناك تضخم (ارتفاع في المستوى العام للأسعار) نقدي ناتج عن ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي تعمل الحكومة على تقليص الطلب الكلي عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي وبالتالي ينخفض مستوى الأسعار وعادة ما يصاحب هذه الإجراءات زيادة في حجم ضرائب، أما في حالة الانكماش الاقتصادي تقوم الحكومة بزيادة الإنفاق العام وتخفيض الضرائب بهدف تحفيز الطلب الفعلي، وحتى يقترب مستوى الإنفاق الوطني من مستوى الناتج الوطني فتختفي تدريجيا الفجوة الانكماشية .

ب- أثر الإنفاق العام على التوظيف: تعتبر النفقات العامة من الأدوات التي تعتمد عليها الدولة في مواجهة حالة الكساد ومحاربة مشكلة البطالة، وبهدف زيادة فرص العمل تقوم الدولة بزيادة إنفاقها، كما تتبع بعض الدول سياسة المشروعات العامة ذات النفع العام، كالطرق العامة، المباني والإنشاءات الحكومية وغيرها، وتقوم الدولة باللجوء إلى القروض لأجل تنفيذ برنامج استثماري يوفر فرص العمل للعاطلين عن العمل، ويترتب على هذا الإنفاق توزيع الدخول على الأفراد وزيادة العمل وزيادة الاستهلاك والاستثمار.[2]

---

[1] محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء، **المالية العامة: النفقات العامة الإيرادات العامة الميزانية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003، ص 42.

* **حالة التضخم:** هو مفهوم يستخدم للإشارة إلى الحالة الاقتصادية، والتي تتأثر بارتفاع أسعار السلع والخدمات مع حدوث انخفاض في القدرة الشرائية المرتبطة بسعر الصرف العملة، نتيجة قصور العرض الكلي عن مواكبة الطلب الكلي أي تفوق إجمالي الإنفاق الوطني على إجمالي الناتج الوطني.

* **حالة الانكماش:** هو مفهوم يستخدم للإشارة إلى الحالة الاقتصادية، وهو عبارة عن انخفاض متواصل في أسعار السلع والخدمات في كافة جوانب اقتصاد الدولة نتيجة لحدوث قصور في الطلب الكلي عن العرض الكلي وهو الحالة المعاكسة لحالة التضخم.

[2] محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص ص 306-307.

ج- أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي: إن لسياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري دور كبير في زيادة حجم الموارد الاقتصادية التي تحدد الطاقة الإنتاجية لأي مجتمع، فالإنفاق الاستثماري يساهم في تكوين رأس المال من خلال المشاريع التي تنفذها الدولة مما ينعكس مباشرة على نمو الناتج المحلي[1]، حيث قد يؤثر الإنفاق الاستثماري على الناتج الوطني بالإيجاب وذلك بزيادة القدرة الإنتاجية أو الطاقات الإنتاجية والتي تحدث من خلال زيادة الطلب الفعال، فزيادة الطلب الفعال من خلال الإنفاق الحكومي الاستثماري تؤدي إلى زيادة طلب الدولة على سلع الاستثمار وعلى سلع الاستهلاك مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج[2]، أي يزيد معدل النمو الاقتصادي كلما زاد الإنفاق الاستثماري.

د- أثر الإنفاق العام على توزيع الدخل الوطني: تساهم الدولة في تكوين وتوزيع الدخل الوطني من خلال السياسة المالية وأدواتها، كما تستخدم في ذلك أيضا سياسة تحديد الأجور وتحديد الأسعار وسياسة الاستثمارات التي تقوم بتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية من جهة وتوزيعها جغرافيا بين أقاليم الدولة من جهة أخرى.

وتقوم الدولة بالتأثير في توزيع الدخل على مرحلتين:[3]

أ- **التوزيع الأولي:** ويتضمن توزيع الإنتاج على الذين يساهمون في إنتاج الدخل، وهو ما يسمى بتوزيع الدخل بين الأفراد بصفتهم منتجين، حيث تؤثر الدولة في التوزيع الأولي للدخل الوطني عن طريقين:

- **خلق دخول لعوامل الإنتاج:** ويتم تحقيق هذا الأثر عن طريق النفقات الحقيقية حيث تؤدي إلى زيادة الناتج الوطني مباشرة وتساهم في توزيع دخول جديدة على من شارك في الإنتاج وذلك من خلال إنتاج الخدمات العامة المنتجة للمنافع الجماعية والتي تؤدي إلى زيادة في الدخول الحقيقية للأفراد عن طريق إشباع جزء من حاجاتهم، أو عن طريق القطاع العمومي لمنتجات معينة، أو تشجيع إنتاج السلع من طرف المشروعات الخاصة، ويترتب عليها زيادة في الدخول الموزعة على عوامل الإنتاج، وهي بهذا الشكل تسهم في التوزيع الأولي للدخل الوطني.[4]

- **تحديد مكافآت عوامل الإنتاج:** قد تحدد الدولة مكافآت عوامل الإنتاج (الأجور، الفائدة،الأرباح، الريوع) وقد يتم هذا التحديد إما بصورة مباشرة كتحديد سعر الفائدة أو الحد الأدنى للأجور مثلا، أو بصورة غير مباشرة كتحديد أسعار السلع والخدمات، إن تدخل الدولة في تحديد مكافآت عوامل الإنتاج له تأثير كبير في توزيع الدخل الوطني، وعلى العوامل المساهمة في الإنتاج.

ب- **إعادة التوزيع:** ويقصد به إجراء تعديلات على التوزيع الأولي، وذلك تبعا لرغبة الدولة في إعادة توزيع الدخل الوطني بين الأفراد بصفتهم مستهلكين في ضوء الاعتبارات الإقتصادية والاجتماعية والسياسية.

---

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص129.

[2] مسعود دراوسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي -حالة الجزائر-(1990-2004)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص 173.

[3] محمد جمال ذنيبات، **المالية العامة والتشريع المالي**، ط1، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 112.

[4] فتحي أحمد ذياب عواد، **اقتصاديات المالية العامة**، ط1، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص ص 101-102.

فقد يتضح للدولة أن توزيع الأولي للدخل الوطني غير ملائم من النواحي الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية، وهو الأمر الذي يفرض عليها ضرورة العمل من خلال نفقاتها العامة على إعادة توزيع الدخل الوطني، ويتم إعادة توزيع الدخل الوطني وفق عدة اتجاهات أهمها كالتالي:

- **إعادة توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة**: ويتم هذا التوزيع في الدول الرأسمالية بالنظر للتفاوت الكبير في توزيع الدخل الوطني الناشئ من التفاوت في توزيع الملكية، إذ يفوز أصحاب الملكيات بالجزء الأكبر من الدخل الوطني.[1]

- **إعادة توزيع الدخل بين القطاعات الاقتصادية**: ويقصد بالتوزيع القطاعي توزيع الدخل الوطني بين القطاعات التي يتكون منها الاقتصاد الوطني، زراعة، صناعة، خدمات...الخ، ويحظى هذا التوزيع بأهمية بالغة لدى الدول الاشتراكية والدول النامية على حد سواء، حيث تسعى هذه الدول لتوجيه كل مواردها نحو القطاع الصناعي وإدخال التكنولوجيا الحديثة في القطاع الزراعي بهدف تحقيق نمو متوازن بين القطاعات الاقتصادية.

- **إعادة توزيع الدخل الوطني بين الأقاليم**: قد تساهم الدولة ومن خلال النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل الوطني بين المناطق والأقاليم وذلك من خلال نشر المشروعات الإنتاجية في كافة المناطق، وبالتركيز على المناطق الأقل تطورا وهي بذلك تسلم في إعادة توزيع الدخول في المناطق والأقاليم الأقل تطورا، ولصالح الأفراد والفئات التي تؤدي عملها في المشروعات الإنتاجية التي يتم توزيعها بعدالة في الاقتصاد، وبالشكل الذي يحقق استفادة جماعية دون حصول تفاوت واسع في ذلك قدر الإمكان.[2]

ومن ناحية أخرى تتخذ إعادة توزيع الدخل الوطني صورة عينية أو نقدية:[3]

- **نقديا**: وهي تلك الإعانات التي يتم تحويلها نقديا مباشرة للمستفيدين والتي يترتب عنها زيادة دخول الأفراد ذوي الدخول المنخفضة على حساب ذوي الدخول المرتفعة كالإعانات الاجتماعية التعليمية والصحية والثقافية.

- **عينيا**: كالإعانات الاجتماعية المقدمة في شكل التعليم المجاني أو الخدمات الصحية المجانية، والإعانات الاقتصادية والمالية الممنوحة لبعض المؤسسات قصد خفض أو تثبيت أسعار منتجاتها مما يترتب عنه إعادة توزيع الدخل لفائدة مستهلكي هذه المنتجات، حيث أنها تعد من الوسائل الفعالة لإعادة توزيع الدخل من خلال زيادة الدخل الحقيقي للأفراد.

2- **بعض العوامل العامة التي تتوقف عليها فعالية السياسة الإنفاقية في تحقيق أهداف السياسة المالية:** توجد مجموعة من العوامل التي تؤثر في فعالية وكفاءة السياسة الإنفاقية لبلوغ أهدافها، ومن خلال هذا الفرع سيتم التطرق إلى أهم هذه العوامل على أن يتم التفصيل في هذه العوامل في الفصل الثاني :

---

[1] المرجع نفسه، ص 102.

[2] فليح حسن خلق، **المالية العامة**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 149.

[3] إيمان بو عكاز، مرجع سابق، ص 81.

أ- **مرونة الجهاز الإنتاجي**: تعتمد فعالية السياسة الإنفاقية في تحقيق الأهداف المرجوة منها على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي، لان زيادة الإنفاق الحكومي قد ينعكس أثرها على المستوى العام للأسعار في حالة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، فتعجز بذلك هذه السياسات عن تحقيق الاستقرار والتنمية وإعادة توزيع الدخل الوطني وتكون آثارها سلبية على تخصيص الموارد الاقتصادية.[1]

ب- **مصادر تمويل الإنفاق العام**: تختلف آثار السياسة الإنفاقية بحسب اختلاف مصادر تمويلها، فإذا كانت الدولة تعتمد في تمويل نفقاتها على إيراداتها من الضرائب التصاعدية (التي تؤثر على إعادة توزيع الدخل) فإن أثر النفقات العامة سوف ينصرف إلى تقليل التفاوت في الدخول بين الطبقات أما إذا كان تمويل النفقات العامة يتم عن طريق الضرائب التي تفرض على الطبقة المتوسطة والفقيرة، أو من الإصدار نقدي الجديد فإن أثر النفقات سوف ينصرف إلى زيادة التفاوت في الدخول بين الفئات الاجتماعية.[2]

ج- **التنسيق بين السياسة الإنفاقية وسياسات الإيرادات العامة**: حتى تحقق السياسة الإنفاقية آثارها المرجوة لابد من التنسيق بينها و بين سياسات الإيرادات العامة، فلا تنتهج الدولة سياسة إنفاقيه توسعية في حين أن سياستها الإيرادية ذات آثار انكماشية.[3]

ومما سبق نستنتج أن النفقة العامة أداة من أدوات السياسة المالية للدولة، والتي تستخدمها لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية تحقق بها أهداف المجتمع، ولكي تكون النفقات العامة ذات دور ايجابي فعال يجب رسم سياسة إنفاقيه مثلى أي اختيار عناصر السياسة الإنفاقية (نوع وحجم ومكان وتوقيت وطريقة تنفيذ النفقة) التي تتفق آثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مع تلك الآثار المرغوبة لتحقيق أهداف المجتمع.

المبحث الثالث: الإنفاق العام في النظريات الاقتصادية.

من خلال هذا المبحث سيتم عرض أهم المراحل التاريخية التي مر بها الإنفاق العام وكذا أهم التطورات التي جعلت من الإنفاق العام الآن أداة تعتمد عليها الكثير من الدول في تحقيق أهدافها المسطرة.

المطلب الأول: تطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي.

لقد مر الإنفاق العام عبر تاريخ الفكر الاقتصادي بالعديد من المراحل التي تحدد فيها مفهومه حسب دور الدولة والوظائف المنوطة بها، كان هذا التطور واضح بين المذاهب الاقتصادية المختلفة.

أولا: النفقات العامة في ظل الفكر الكلاسيكي:

[1] أحمد مجذوب أحمد علي، مرجع سابق، ص 268.

[2] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 109.

[3] أحمد مجذوب أحمد علي، مرجع سابق، ص269.

ظهرت المدرسة الكلاسيكية في أواخر القرن الثامن عشر، وقد كان بناء مذهب الكلاسيك إلى حد كبير من عمل رجلين اثنين: ادم سميث (1723-1790)، ودافيد ريكاردو(1772-1823) كما ساهم في إرساء بعض مبادئ المدرسة الكلاسيكية الاقتصادي توماس مالتوس (1766-1834). [1]

وقامت أفكار الكلاسيك على عدة مبادئ متفقين في مجملها على عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ومن أهم هذه المبادئ:

1- **العرض يخلق طلبه الخاص:** هذه الفكرة جاء بها جون باتيست ساي وسمي بقانون المنافذ، ومفاد هذه الفكرة هو أن العرض يخلق الطلب المساوي له أي التوازن الحتمي بين الإنتاج والاستهلاك، وهذا راجع إلى أن منفعة النقود منعدمة وان دورها الأساسي هو تسهيل المعاملات التجارية، وبالتالي فالأفراد لا يحتفظون بالنقود التي بحوزتهم ويستخدمونها لشراء السلع والخدمات، لذا فان العرض يخلق دوما الطلب المناسب له، كما فسر الكلاسيك هذه المساواة بين العرض الكلي والطلب الكلي إلى أن الدخل الذي لا يوجه للاستهلاك سيوجه بالضرورة إلى شراء سلع استثمارية وبالتالي لا وجود لحالة قصور في الطلب الكلي، والمساواة دوما محققة بين الطلب الكلي والعرض الكلي[2]، ولا حاجة لتدخل الدولة لتحفيز الطلب الكلي من خلال السياسة المالية.

2- **الاستخدام التام (التشغيل التام):** وانطلاقا من المبدأ السابق قانون ساي " العرض يخلق طلبه الخاص" لا يمكن أن توجد في المجتمع طاقات عاطلة لان الاقتصاد يكون دائما في حالة استخدام تام مهما كان مستوى السعر، وبالتالي يتحقق التوازن باستمرار في الاقتصاد[3]، فلا توجد حالة بطالة داخل الاقتصاد وان وجدت فإنما هي بطالة اختيارية هذا يعني أن الاقتصاد يوفر مناصب عمل لكن الأفراد لا يرغبون في العمل وذلك وفق نظريتي مرونة الأسعار والأجور.

3- **التوازن التلقائي (التصحيح الذاتي – "اليد الخفية"):** يرى الكلاسيك أن التوازن الاقتصادي يتحقق آليا وذلك بفضل آليات التصحيح الذاتي، أو ما يسمى "باليد الخفية" كما أطلق عليها ادم سميث، حيث يرى الكلاسيك بان الأسواق دائما متوازنة (كما ذكرنا آنفا)، وان حدث أي اختلال فان قوى السوق (العرض، الطلب، الأسعار) كفيلة بتصحيح الإختلال وإرجاع الأوضاع إلى حالتها الطبيعية والمتمثلة في وضعية التوازن والتشغيل التام، فالاختلال في توازن أي سوق من الأسواق سيكون اختلالا ظرفيا وليس مزمنا حسب اعتقادهم، وكنتيجة لذلك لا يوجد حجة إلى تدخل الدولة في الاقتصاد.

4- **الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:** لقد اعتبر الاقتصاديون الكلاسيكيون أن الحرية الاقتصادية هي الدعامة الأساسية للنظام الرأسمالي وهي الإطار الضروري لتحقيق التقدم الاقتصادي[4]، حيث نادى الكلاسيك بسياسة الحرية الاقتصادية في العلاقات الاقتصادية الداخلية

---

[1] زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2007، ص103.

[2] عبد الكريم بريشي، **دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني –دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1988-2011)**- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه للعلوم الإقتصادية، منشورة، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014، ص 7.

[3] عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 40.

[4] إبراهيم مشورب، **مبادئ في الاقتصاد السياسي**، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 1997، ص50.

والدولية، مبررين سياستهم هذه على أساس أن الحرية وحدها هي الكفيلة بحل المشكلات الاقتصادية وإعادة التوازن وتحقيق اكبر قدر ممكن من الإنتاج الوطني طبقا لرغبات المستهلكين، فإذا تركت الحياة الاقتصادية حرة فان هناك من القوى ما يكفل تصحيح جميع صور الاختلال التي قد تصيب الاقتصاد حسب اعتقادهم، ولهذا فان الكلاسيك لا يبيحون للدولة التدخل لحماية الطبقات الضعيفة، أو لإعانة العمال في وقت البطالة، لان مثل هذا التدخل يترتب عليه في نظرهم إعاقة الجهاز التلقائي.[1]

أما ما يسمح به الكلاسيك للدولة أن تقوم به هو القيام بالدفاع عن الوطن ضد الاعتداءات الخارجية وتنظيم الأمن الداخلي والعدالة والتعاون في تنفيذ الأشياء التي نجد كمواطنين أنها أصعب أو أعلى تكلفة أن ينفذها كل منا على حدة[2]، كالقيام بالمشروعات التي لا يستطيع الأفراد القيام بها نظرا لكثرة ما تتطلبه من رؤوس أموال وضآلة ما تدره من أرباح أي أن تكون الدولة الحارسة للنشاط الاقتصادي، وبالتالي فان الدور المالي للدولة حسب النظرية الكلاسيكية يجب أن يكون محايدا بمعنى أن نشاط الدولة سواء تعلق الآمر بإيراداتها العامة أو من خلال إنفاقها العام يجب أن لا يؤثر أو يتأثر بالحياة الاقتصادية.[3]

كما كانت نظرة اقتصاديو المدرسة الكلاسيكية للإنفاق العام نظرة رفض وعدم قبول، فآدم سميث اعتبر أن الإنفاق العام غير منتج للثروة ولم يقبل فكرة الإنفاق العام يخلق الطلب الفعال ويزيد النمو الاقتصادي بل أكد على أن الإنفاق العام يحول الثروة من القطاع الخاص إلى العام أي لأغراض غير منتجة، كما زعم ريكاردو أن الإنفاق العام يقتصر على الدفاع والعدالة والأشغال العامة.

ويرى جون باتسيت ساي أن الإنفاق العام لا يختلف من حيث المبدأ عن الاستهلاك الخاص ففي كلتا الحالتين هناك ضياع للثروة، ودعا إلى تقييد حجم الإنفاق العام واعتبره عملا ضروريا لتوفير رأس المال واستخدامه في الصناعة والتجارة .

وتأكيدا لهذا الحكم جاء رأي جون ستيوارت ميل (1806-1873) عندما قيد تدخل الدولة للصالح العام وذلك في المجالات التي لا يقبل عليها الأفراد، وعارض في نفس الوقت تدخل الدولة خارج الحدود التي وضعها آدم سميث.[4]

يتضح مما سبق أن النفقات العامة في ظل التيار الكلاسيكي أو في ظل الدولة الحارسة كانت بالصور التالية:

- حياد الإنفاق العام، أي أن النفقة العامة لا تؤثر في الحياة الاقتصادية أو في حياة المجتمع بوجه عام؛
- تقتصر النفقات العامة على تمويل الوظائف التقليدية للدولة، ولم تكن النفقات أداة من أدوات إعادة توزيع الدخل القومي بين الطبقات واعتبرت هذه النفقات استهلاكية وغير منتجة؛

[1] مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص 133.

[2] ميلتون فريدمان بمساعدة روز ديفريدمان، ترجمة مروة عبد الفتاح شحاته، مراجعة حسين محمود التيلاوي، **الرأسمالية والحرية**، ط1، كلمات عربية للترجمة والنشر، مصر، 2011، ص22.

[3] عبد الكريم بريشي، مرجع سابق، ص11.

[4] محمد بن عزة، مرجع سابق، ص05.

- انخفاض حجم النفقات العامة لاقتصارها على المجالات الاستهلاكية فخير الميزانيات اقلها حجما.[1]

خلاصة القول أن النظرية الكلاسيكية لا تحبذ تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وتبقى في صورة الدولة الحارسة للقيام بالوظائف التقليدية "الدفاع، الأمن، العدالة" وهذا نتيجة اعتقادهم بوجود قوانين طبيعية تصحح كل صور الاختلال في الاقتصاد .

ثانيا: النفقات العامة في ظل التيار الكينزي:

ظهر عجز النظرية الكلاسيكية بعد الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 "أزمة الكساد العالمي"، حيث وضحت هذه الأزمة قصور النظرية التقليدية في معالجة الاختلالات التي شهدتها العديد من اقتصاديات الدول الرأسمالية، واستلزم البحث عن حلول جذرية جديدة للازمة بعيدا عن التحليل الكلاسيكي، وكان الاقتصادي جون مينارد كينز Gohn Maynard keynes (1883-1946) أول من أطلق سهام الانتقاد على الأفكار الكلاسيكية معلنا عن ميلاد نظرية اقتصادية جديدة مفسرا فيها الكيفية التي يتم بها تحديد مستوى التوظف وذلك في كتابه "النظرية العامة للتوظف، الفائدة والنقود" « Theory of Employment General, Interest, and Money» والذي صدر سنة 1936، ويعتبر الركود الكبير 1929 حالة اختبار حقيقية لنظرية كينز في شرح سبب الأزمات التي وقعت فيها الرأسمالية وفي فعالية السياسات الكينزية في استعادة مستدامة للإنعاش الاقتصادي، حيث افترض كينز أن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائيا كما اعتقد الكلاسيك وإنما لابد من تدخل الدولة باستخدام السياسة الملائمة للوصول إلى الوضع التوازني المنشود.

وكانت نقطة البداية عند كينز عدم صحة قانون المنافذ، قانون الأسواق لساي، والذي ينص على أن العرض يخلق الطلب المساوي له، حيث أكد كينز على أن الطلب هو الذي يخلق العرض، وان الطلب الفعلي هو الذي يحدد حجم الإنتاج وحجم العمالة أي مستوى التشغيل، فالطلب الفعلي يعتبر المتغير المستقل أما حجم الإنتاج وحجم الدخل فهي متغيرات تابعة[2]، وأكد كينز على أن الاقتصاديات الرأسمالية كانت تشهد وبشكل دوري ضعف في عملية توليد الطلب الكلي مما أدى إلى البطالة وحالة الكساد التي سادت العالم بداية الثلاثينيات.[3]

يرى كينز أن علاج أزمة الكساد العالمي تكون بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال أدوات السياسة المالية النفقات العمومية والمداخيل العمومية[4]، حيث تستخدم هذه الأدوات بهدف تنشيط الطلب الفعلي حتى يتحقق التشغيل الشامل ويقضي على البطالة ويتحقق التوازن الاقتصادي الكلي، ويمكن للدولة أن تتدخل من خلال الإنفاق العام لتنشيط الطلب على الاستهلاك بإعادة توزيع

---

[1] مصطفى الفار، **الإدارة المالية العامة**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص52.

[2] زينب حسين عوض، سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص132.

[3] Thomas I.Palley, **From Keynesianism to Neolibeberalism : Shifting Paradigms in Economics**, April 2004, p2, Siteweb : www.researchgate.net seen on 20/06/2018

[4] علي سعيدان، **الوجيز في الاقتصاد السياسي**، ط1، مطبعة فيسلة، 2008، ص184.

الدخل الوطني في صالح الطبقات الفقيرة ذات الميل الكبير للاستهلاك كذلك يمكنها أن تتدخل لتنشيط الطلب على الاستثمار عن طريق قيامها ببعض المشروعات لتخفيض معدلات البطالة، إضافة إلى تقديم إعانات للمستثمرين الخواص من خلال تخفيض سعر الفائدة على القروض وبالتالي تشجيعهم للقيام باستثمارات جديدة[1]، ويمكن توضيح آلية تدخل الدولة من خلال الإنفاق العام لعلاج الأزمات الاقتصادية كالتالي:

1- **حالة وجود فجوة ركودية:** في الكساد الاقتصادي تقوم الحكومات باستخدام سياسة مالية توسعية، وذلك من خلال زيادة الإنفاق الحكومي من اجل زيادة مستوى الدخل أو الناتج.

يلاحظ من الشكل التالي أن الإنفاق (AE_0) يتساوى مع الناتج الكلي (Y_0) عند تقاطع دالة الإنفاق الكلي مع العرض (الكلي خط 45)، ووجود فجوة ركودية وذلك لان مستوى الناتج (Y_0) اقل من مستوى الاستخدام الكامل (الناتج الكامن) (Y_F).

ولمعالجة الفجوة الركودية يتطلب زيادة الإنفاق الكلي ليصل إلى النقطة (E1) التي تحقق التوازن عند مستوى الاستخدام الكامل للإنتاج (Y_F) وذلك بزيادة الإنفاق الحكومي (العام) من (G0) إلى (G1) كما هو مبين في الشكل وهذه الزيادة تؤدي إلى زيادة الإنتاج من (Y_0) إلى(Y_F) وهي زيادة مماثلة للإنفاق الكلي من (AE_0) إلى (AE_1).[2]

[1] زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص135.

[2] مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص ص 342-344.

الشكل رقم (11): سياسة مالية توسعية

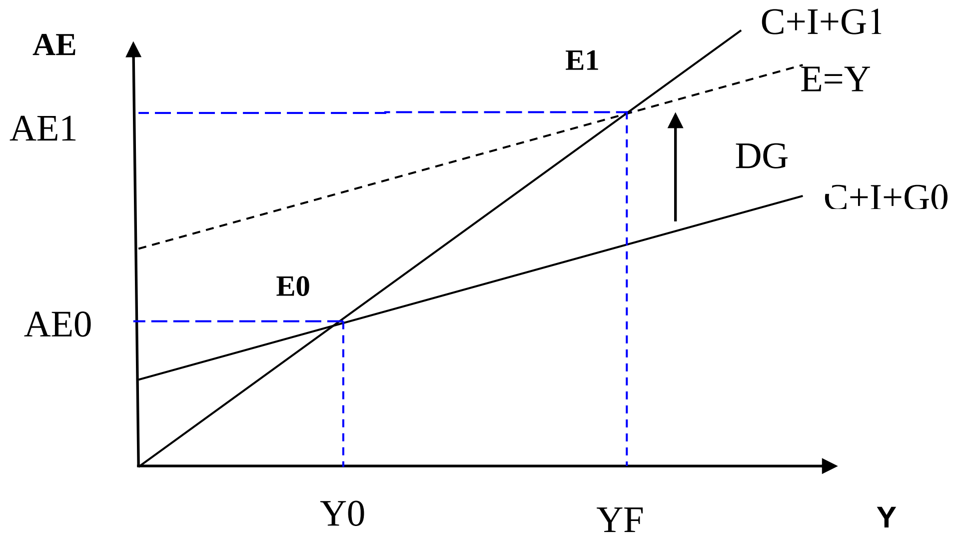

المصدر: مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية،ط1، دارومكتبة حامد للنشروالتوزيع، عمان،الأردن، 2015،ص343.

2- **حالة وجود فجوة تضخمية**: يمكن علاج الفجوة التضخمية من خلال قيام الحكومة بتخفيض الإنفاق العام، مما يؤدي إلى تخفيض حجم الاستهلاك والتالي حدوث انخفاض في الطلب الكلي مما يعالج الزيادة في مستوى الأسعار، ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم (12): سياسة مالية انكماشية

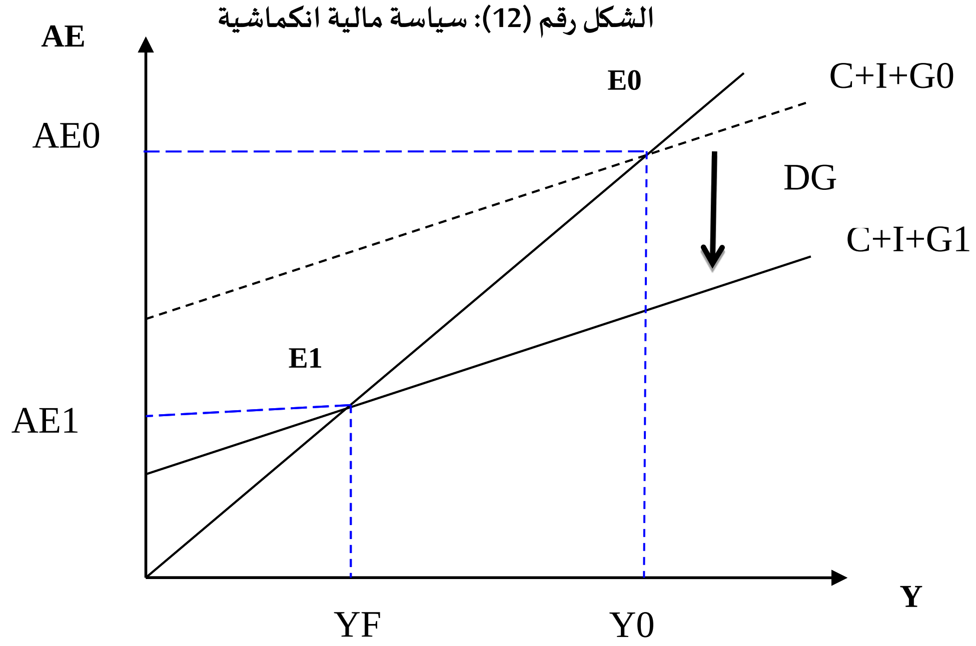

المصدر: مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية،ط1،دارومكتبة حامد للنشروالتوزيع، عمان،الأردن، 2015،ص345.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الاقتصاد يتوازن عند نقطة (E0) وهذا يعني أن مستوى الناتج (Y0) يفوق مستوى الاستخدام الكامل (Yf)، مما يعني وجود فجوة تضخمية وبالتالي لابد من تراجع مستوى الإنفاق الكلي إلى النقطة (E1)، وهنا تقوم الحكومة بتخفيض مستوى الإنفاق منG0 إلى G1 فتؤدي إلى انخفاض الاستهلاك والاستثمار وبالتالي القضاء على الفجوة التضخمية .

مما سبق نستنتج أن النظرية الكينزية ارتأت ضرورة تدخل الدولة لتصحيح الاختلالات التي تصيب الاقتصاد، وبالتالي خرجت الدولة عن مفهوم الحياد والحراسة وأصبحت مسئولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وتدخل الدولة يكون عن طريق أدوات السياسة المالية خاصة النفقات العامة لتحقيق التوازن الاقتصادي، وهذا التوازن قد يتحقق عند مستوى اقل من مستوى التشغيل الكامل، فحسب كينز الانحراف عن التشغيل الكامل هو الوضع المعتاد في النظام الاقتصادي.

ثالثا: دور الدولة في ظل التيار النقدي الحديث:

لقد ظهرت المدرسة النقدية على يد مجموعة من المفكرين من جامعة شيكاغو، وعلى رأسهم ميلتون فريدمان، وذلك بعد أن عجزت النظرية الكينزية في تفسير الحالة الاقتصادية التي عانت منها العديد من الاقتصاديات المتقدمة آنذاك وهي حالة يطلق عليها اسم "التضخم الركودي " وهي تمثل ارتفاع في معدلات البطالة تزامنا مع ارتفاع معدلات التضخم، نشأت المدرسة النقدية على نقد الأفكار الكينزية بقيادة ميلتون فريدمان، والاعتماد على أدوات تحليل اقتصادية جديدة، ومن أهم أفكار المدرسة النقدية:

- الحرية الاقتصادية المطلقة وعدم تدخل الدولة، حيث يرى أنصار هذه المدرسة انه إذا تركت قوى السوق (العرض والطلب) تقوم بعملها ويقتصر نشاط الدولة على أداء وظائفها التقليدية فان النظام الاقتصادي يمكن أن يعمل بسهولة؛[1]
- تعتبر النقود هي المحرك الأساسي لعجلة الاقتصاد، حيث أن زيادة حجم الكتلة النقدية المتداولة سيخفض من سعر الفائدة والذي بدوره سيرفع من الاستثمار وبالتالي القضاء على البطالة وزيادة فرص العمل؛
- ركزت المدرسة النقدية على النقود والسياسة النقدية، حيث دعى الاقتصاديون النقداويون إلى استخدام السياسة النقدية لمعالجة الأزمات الاقتصادية ويعتبرون أن السياسة النقدية وحدها أداة فعالة لتنظيم الاقتصاد ويرفضون السياسة التي يروج لها الكنزيون وهي السياسة المالية.[2]

مما سبق نستنتج أن النظرية النقدية كانت معارضة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ونادوا بالحرية الاقتصادية المطلقة وترك قوى السوق (العرض والطلب) تقوم بعملها فهم لازالوا يؤمنون باليد الخفية التي تحدث عنها ادم سميث، وبالتالي عارضوا استعمال السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام

[1] إبراهيم مشورب، مرجع سابق، ص250.

[2] Serena Lamartin, Andrea Zaghini, **Increasing Public Expenditure : Wagner's Law in OECD**, German Economic Review, vol12(2), 2011, Germany, p31

كأداة لحل الأزمات واعتبروه السبب المولد للتضخم، ودعوا إلى الاستخدام الحكيم للسياسة النقدية كوسيلة لتنظيم الاقتصاد وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

رابعا: الإنفاق العام في الاقتصاد الاشتراكي:

إن تدخل الدولة في السوق في النظام الاشتراكي على النقيض من الاقتصاد الرأسمالي ذلك أن الفرد في حالة الاقتصاد الاشتراكي لا يملك حرية الإنتاج أو الاستثمار حيث تعتبر الدولة المالك الوحيد لأدوات الإنتاج ولها الحق في الإنتاج والاستثمار.[1]

وبدأ ينتشر مفهوم الدولة المنتجة أو الدولة الاشتراكية حيث لم يكتف بوجود دور الدولة إلى حد كونها متدخلة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي فقط، بل تعدى إلى أن أصبح نموذج الدولة المنتجة يقترب من سيطرة تكاد تكون كاملة على وسائل الإنتاج واختفاء دور الأفراد تقريبا في النشاط الاقتصادي.[2]

ومن أفكار النظام الاشتراكي أيضا:[3]

- كافة عناصر الإنتاج تخضع كلية للملكية العامة للدولة؛
- يعتبر التخطيط المركزي الشامل أسلوب لإدارة الاقتصاد الوطني؛
- يتم توزيع عناصر الإنتاج، بما في ذلك القوى العاملة على مجالات استخدامها، على أساس من التعليمات الدقيقة للخطة المركزية؛
- تشمل الخطة المركزية تحديد أنواع السلع، وكميات الإنتاج والأثمان التي تباع بها هذه السلع.

لقد أصبحت الدولة في ظل الفكر الاشتراكي تمارس دورا كبيرا في النشاط الاقتصادي محاولة تحقيق التوازن المالي والاقتصادي وأحداث التوازن الاجتماعي ...الخ، وذلك من خلال السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام، حيث أن للسياسة المالية في الدول الاشتراكية خصائص متميزة وهي:[4]

- المصدر الرئيسي للإيرادات العامة هو القطاع العام وليس الضرائب لان الملكية لعناصر الإنتاج للدولة؛
- كبر حجم النفقات الاستثمارية وتوظيفها في شكل مخططات تنموية تهدف للنهوض بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية معا؛
- تولي الدولة مسؤولية الإنفاق على توفير مختلف السلع والخدمات العامة وأدائها في ذلك القطاع العام المسيطر على الاقتصاد الوطني، الذي بدوره يعمل على تحقيق مدخرات عامة تتحول إلى إنفاق استثماري يقود إلى نمو الناتج الوطني.

---

[1] المعز لله صالح احمد البلاع، **الحرية الإقتصادية ومبدأ تدخل الدولة**، بحث مقدم للملتقى الدولي الأول "الاقتصاد الإسلامي"، الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرب كردفان، السودان، ص ص7-8.

[2] عبد الكريم برشي، مرجع سابق، ص6.

[3] سلوى سليمان، عبد الفتاح قنديل، **مقدمة في علم الاقتصاد**، ط1، الناشر دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1988، ص53.

[4] محمد بن عزة، مرجع سابق، ص14.

ملخص القول أن الاقتصاد الاشتراكي لا يؤمن بالملكية الفردية لوسائل الإنتاج والمالك الوحيد لوسائل الإنتاج هو الدولة، كما يؤكد أن الارتقاء لمستوى النشاط الاقتصادي والاجتماعي تكون من خلال السياسة المالية لما لها من تأثير مهم ودقيق في الاقتصاد، ورغم ازدهار الفكر الاشتراكي في العديد من دول العالم خاصة النامية منها، غير انه تعرض لهزات عنيفة منذ السبعينات من القرن الماضي ولم تنته حقبة الثمانينات حتى انهارت معها الاشتراكية العلمية، وتخلت غالبية دول العالم عن تبني هذا الفكر.

خامسا: الإنفاق العام في الفكر (الاقتصاد) الإسلامي:

إن الاقتصاد الإسلامي مبني على مجموعة من المبادئ والأصول الاقتصادية التي تحكم النشاط الاقتصادي للدولة الإسلامية التي وردت في نصوص القرآن والسنة النبوية .

إن منظور دور الدولة من ناحية الاقتصاد الإسلامي لا يخضع للظروف والملابسات ولا للأهواء والتوجهات، وبالتالي يتبدل ويتغير هذا الدور من حين إلى آخر وخاصة من حيث الحجم والقوة تبعا لأوضاع المجتمع حيث مهمة الدولة في الإسلام تتجسد في آمر واحد وهو رعاية المجتمع، "فالإمام راع وهو مسئول عن رعيته " والرعاية كما هو بارز في اسمها وكما فهمها العلماء هي منتهى الحفظ والصيانة، وتحقيق اكبر مصلحة ممكنة، فدور الدولة الإسلامية يتمثل في تحقيق الرفاهية المتوازنة للمجتمع محققة بذلك التوافق بين مصلحة الفرد وبين الحق العام للمجتمع.[1]

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يكون من خلال أدوات السياسة المالية خاصة جانب النفقات العامة، ولعل البحث في مجال النفقات العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي يتطلب الجمع بين الدراسة الفقهية والدراسة الاقتصادية المبنية على التنظير لإبراز المبادئ الاقتصادية التي تؤثر على الظواهر الاقتصادية ومدى علاقتها ببعضها، فالنفقة العامة في الاقتصاد الإسلامي هي ذلك القدر من المال داخل في الذمة المالية للدولة يقوم الإمام أو من ينوب عنه باستخدامه في إشباع حاجة عامة وفقا لمعايير الشريعة الإسلامية، فتعتبر النفقات العامة في الاقتصاد الإسلامي أداة فعالة في السياسة المالية الإسلامية بموجبها الإنفاق العام بتوفير القاعدة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال تشغيل الموارد سواء المادية أو البشرية التي يملكها المجتمع إضافة إلى تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال توفير مستوى المعيشة اللائق لكل فرد بما يناسب ظروف المجتمع[2]، ومن أهم ما جاء به

الفكر الاقتصادي الإسلامي حول النفقات العامة ما يلي:

1- **ترشيد الإنفاق العام:** يقصد بترشيد الإنفاق العام الاستخدام الأمثل والتوجيه الأنسب للنفقات نحو أفضل البدائل الإنفاقية التي تعظم الفائدة للإنسان الذي يقوم بالإنفاق العام، وتقلل الخسارة والتضحية بالفرصة البديلة أمام الإنسان (الفرد العادي، المنظمات الخاصة، الحكومات ...الخ)، وان

---

[1] إسماعيل علوي، عادل مباح، **الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من المنظورالإسلامي**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: الاقتصاد الإسلامي "الواقع ورهانات المستقبل"، جامعة غرداية، الجزائر، 23-24 فيفري 2011، ص7.

[2] عيسى خليفي، **النفقات العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد8، جانفي 2013، مركز البحوث التجارية الإسلامية، سوريا، ص2.

الإنفاق العام وترشيده هي مسائل ترتبط بمدى إتباع الأجهزة الحكومية لأساليب الرشد والعقلانية في توزيع برامجها الإنفاقية على نحو يحقق أفضل الاستخدامات ومردودا وفعالية وإشباعا للحاجات العامة[1]، واقرب مفهوم للترشيد في الإنفاق العام سواء الخاص أو العام في المالية الإسلامية فهو مفهوم القوامة في الإنفاق، **فقد قال الله تعالى: "واللذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما"**[2]، **وقال تعالى " آت ذا القربى حقه والمسكين و ابن السبيل ولا تبذر تبذيرا"**[3]**صدق الله العظيم، وقوله تعالى أيضا: "ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا"** [4]**صدق الله العظيم.**

ويمكن القول أن مفهوم القوامة كما تكرسه الآيات السابقة يعني الاعتدال بين أمرين مذمومين **الأمر الأول الإسراف والتبذير، والأمر الثاني الشح والتقتير**، فالمتدبر للقرآن الكريم يجده في مجال إنفاق الأموال يحذر كل التحذير من الإنفاق السفيه غير الرشيد، سواء تمثل ذلك في الإسراف والتبذير أو تمثل في البخل والتقتير، وهذا الكلام يصدق على كل من الإنفاق الخاص والعام.[5]

2- **الالتزام بالأحكام الشرعية في الإنفاق العام:** وذلك بأن تقع النفقات العامة في الواجبات والمباحات وتجنب المحرمات، بحيث يكون الإنفاق على المشروعات بصورة تتفق مع التعاليم الإسلامية فلا تكون المشروعات تتعامل مع الربا، ولا تنتج سلعا يحرمها الإسلام.[6]
3- **التزام الإنفاق العام بالترتيب الشرعي للأولويات:**" لقد أهتم الإسلام كل الاهتمام بهذا المبدأ، ومن الواجب على الدولة الالتزام به، وإلا فستتجه الأموال إلى مجالات ومشروعات اقل أهمية، وحرمت منها مجالات ومشروعات أكثر أهمية، الأمر الذي يؤدي إلى تشويه الاقتصاد الوطني، وعدم تحقيق الإنفاق العام لآثاره الايجابية المرجوة.[7]
4- **تناسب الإنفاق العام مع الأحوال المالية والاقتصادية للدولة:"** والمقصود به هو تناسب الإنفاق العام مع المقدرة المالية والأحوال الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ففي ما يخص المقدرة المالية إذا كانت حصيلة الإيرادات مرتفعة توسعت الدولة في الإنفاق والعكس الصحيح، أما فيما يخص الأحوال الاقتصادية ركودا

---

[1] صبرينة كردودي، **ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم "منشورة"، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، الجزائر، 2014، ص244.

[2] **سورة الفرقان**، الآية رقم (67).

[3] **سورة الإسراء**، آية رقم (26).

[4] **سورة الإسراء**، آية رقم(29).

[5] صبرينة كردودي، مرجع سابق، ص246.

[6] عيسى خليفي، مرجع سابق، ص3.

[7] رفيق شرياق، **ترشيد الإنفاق العام ومعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية**، بحث مقدم للمؤتمر الوطني، الحوكمة والترشيد الاقتصادي رهان استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر، كلية علوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية، أدرار، يومي 19 و20 أفريل 2016.

أم انتعاش ففي حالة الركود تزيد الدولة من نفقاتها لتشغيل كافة مواردها الإنتاجية، أما في حالة الانتعاش فتقلل من نفقاتها خوفا من حدوث تضخم.[1]

يتضح مما سبق أن الاقتصاد الإسلامي ينفرد بموقفه المتميز، حيث يوفق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، فإذا تعارضت المصلحتان فانه يقدم مصلحة الجماعة على القاعدة الشرعية يدفع الضرر الأعلى بالضرر الأدنى، وتميزت النفقات العامة في الاقتصاد الإسلامي بأنها محددة، وواضحة من حيث ثبوتها بنصوص شرعية.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لتزايد النفقات العامة.

إن ظاهرة اتجاه النفقات العامة إلى الزيادة والتنوع عاما بعد عام ما هي إلا ظاهرة عامة ومستمرة في جميع الدول سواء كانت متقدمة أم نامية وأيا كان نظامها السياسي والاقتصادي، مع العلم أن درجة الزيادة في النفقات العامة تختلف باختلاف الزمان والمكان.

وفي دراسات السياسة المالية نجد أن هناك العديد من النظريات التي تفسر أسباب زيادة الإنفاق العام، من بين العديد اخترنا خمس نظريات مهمة وهي كالتالي:

أولا: قانون فاجنر (Law's Wagner):

اهتم العالم الألماني الاقتصادي أدولف فاجنر (Wagner) بدراسة التطور المالي للدولة، وهو أول من أشار إلى "قانون زيادة النفقات العامة" بعد أن درس حجم النفقات العامة في بعض الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر للتعرف على علاقة زيادة النفقات العامة بنمو الدخل الوطني، واصدر على إثرها سنة 1892 قانونا يحمل اسمه، ووفقا لهذا القانون يوجد اتجاه طبيعي نحو نمو وزيادة حجم النفقات العامة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، فالإنفاق العام ينمو باستمرار سواء في حجمه المطلق أو النسبي بفعل التطور المتحقق في المجتمع، وحدد فاجنر ثلاثة أسباب رئيسية لهذه الظاهرة (ظاهرة تزايد النفقات العامة):

1- **عامل التصنيع والتحديث**، قيام السلطة بهذه الأعمال يستدعي زيادة الإنفاق العام على المجالات التي تضمن فرض العقود والاتفاقات وحفظ الأمن والعدل وحكم القانون؛[2]
2- **النمو الاقتصادي** الذي يؤدي إلى ارتفاع الطلب على بعض السلع والخدمات كالخدمات الثقافية
3- والترفيهية فتجد الدول نفسها مرغمة على توفير وخلق هذه المطلوبات، وعندها تقوم بزيادة الإنفاق في سبيل إيجاد هذه المطلوبات وتوفيرها؛
4- **التدخل الحكومي** لإدارة وتمويل الاحتكارات الطبيعية.[1]

---

[1] عيسى خليفي، مرجع سابق، ص3.

[2] محمد دحماني ادريوش، ناصور عبد القادر، **النمو الاقتصادي و اتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فاغنر باستعمال مقاربة منهج الحدود ARDL**، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، العدد 11-2012، منشورات كلية العلوم الإقتصادية والتسيير-جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان، ص4.

ويشير قانون فاجنر إلى انه كلما حقق معدلا معينا من النمو الاقتصادي فان ذلك يستتبع اتساع نشاط الدولة ومن ثم زيادة الإنفاق العام بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد في الناتج الوطني[2]، ويفسر ذلك استنادا إلى عوامل اقتصادية، فمن وجهة نظره النمو الاقتصادي قد يصاحبه زيادة في درجة التصنيع وتعدد الأنشطة الاقتصادية وزيادة ارتباطها ببعضها البعض الأمر الذي ترتب عنه زيادة تدخل الدولة[3]، ويمكن توضيح قانون فاجنر في الرسم الموالي:

الشكل رقم(13): قانون" Wagner" لتفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة.

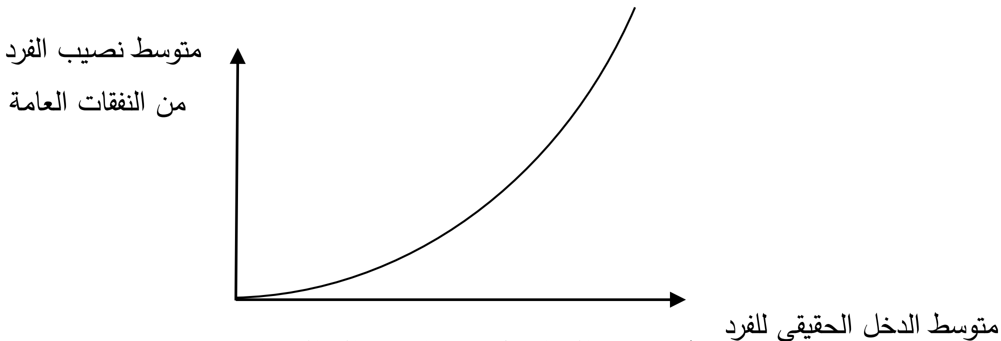

المص في تحقيق التوازن الاقتصادي-حالة الجزائر-: 1990-2004، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص169.

حيث أن:

نصيب الفرد من النفقات العامة = النفقات العامة / عدد السكان

نصيب الفرد من الدخل الوطني = الناتج الإجمالي الخام / عدد السكان

وقد صاغ فاجنر قانون تزايد النفقات في شكل علاقة رياضية يمكن تقديمها على النحو التالي:[4]

---

[1]Cosimo Magazzin, Lorenzo Giolli, Marco Mele, **Wagner's Law and Peacock and Wiseman's Displacement Effect in European Union Countries: A Panel Data Study**, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol 5(3), 2015,Turkey, p812.

[2]مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص 169.

[3]خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 76.

[4]عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص16.

$$G/Y = f(Y/N)$$

حيث أن:

G: حجم النفقات العامة؛

N: عدد السكان؛

Y: الدخل الوطني.

وتظهر المعادلة وجود علاقة طردية ثابتة بين نسبة الإنفاق إلى الدخل G/Y وحصة الفرد من الدخل القومي (الوطني) Y/N.

واجه قانون فاجنر في تفسير نمو النفقات العامة مجموعة من الانتقادات أهمها:

1- ربط زيادة النفقات العامة بالعوامل الاقتصادية للبلد، والحقيقة أن الإنفاق العام يتحدد بعدة عوامل أخرى وليس العوامل الاقتصادية فقط؛

2- يتصف قانون فاجنر بطابعه الخاص، بحيث يصعب تعميمه على جميع الدول؛

3- إن قانون فاجنر لم يحدد التوقيت الدقيق الذي يجب على الدولة فيه زيادة نشاطها الحكومي؛

4- أوضحت عدة دراسات أخرى أن معدلات الزيادة في النفقات العامة تختلف حسب مراحل النمو التي تمر بها الدولة، وتزداد تلك المعدلات خلال ارتفاع مستوى المعيشة ولكنها تنخفض بعد مستوى معين.

وعلى الرغم من هذه الانتقادات فان قانون فاجنر يعتبر إطارا عاما للدلالة على هذه الظاهرة ولقي تجاوبا كبيرا وكان محل العديد من التحاليل المتعلقة بنمو النفقات العمومية في مختلف البلدان.[1]

ثانيا: أطروحة بيكوك ويزمان (فرضية الأثر الإزاحي):

قدمت هذه الفرضية من قبل الاقتصاديان بيكوك وويزمان اللذان اشتغلا في مدرسة لندن للاقتصاد وكان ذلك سنة 1961، حيث قاما بدراسة الإنفاق العام في المملكة المتحدة خلال الفترة (1890-1955)[2]، وجوهر الفرضية هو أن الإنفاق العام لا يزداد بطريقة سلسة ومستمرة وإنما يأخذ الإنفاق العام نمطا مشابها للقفزات على فترات متقطعة، كما هو مبين في الشكل الموالي:

[1] موسى زواوي، **مدخل عام للاقتصاد السياسي**، ط1، منشورات الدار الجزائرية، الجزائر، 2015، ص180.

[2] Ritika Aggarwal, **Growth of Public Expenditure** , Pacific Business Review International, Vol 9 (9), March 2017, PGDAV College, Delhi University, India, p123.

الشكل رقم (14): قانون بيكوك ووبزمان لتفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة.

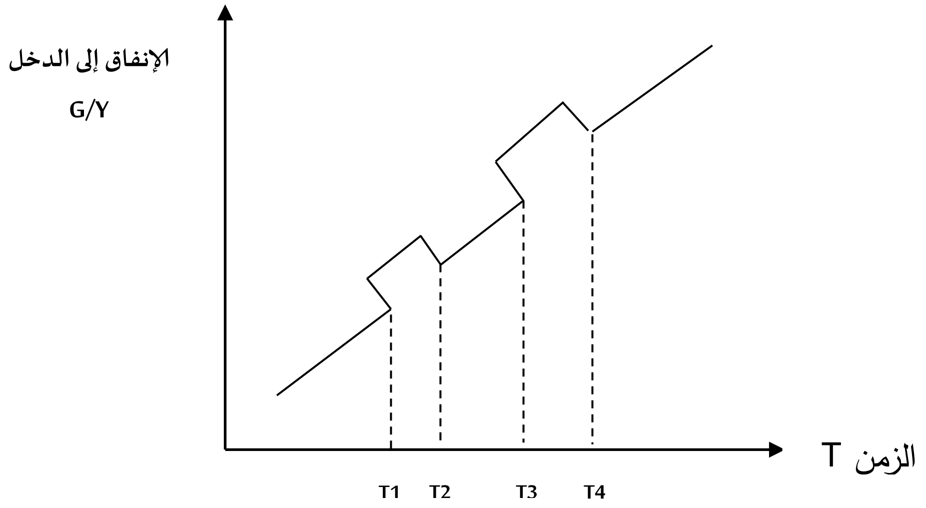

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، ط1، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان،2010، ص 58.

يشير الشكل البياني أعلاه إلى أن الاضطرابات الاجتماعية أو الأزمات أو الحروب تخلق الحاجة إلى زيادة الإنفاق العام لمواجهة هذه الاضطرابات، حيث انه عند الزمن T1 وهي نقطة زمنية تمثل بداية الأزمة تؤدي إلى ارتفاع G/Y خلال الفترة (T2-T1) ليعود بعد ذلك للانخفاض في T2 وهي نقطة زمنية تمثل نهاية الأزمة، ثم يستقر G/Y نوعا ما حتى النقطة الزمنية T3 ثم تبدأ أزمة جديدة فيرتفع G/Y خلال الفترة (T3 –T4) وهكذا.[1]

لقد لاحظ بيكوك ووبزمان أن هناك طفرات مفاجئة وانخفاض في النفقات، وان هذا الإنفاق يأخذ نمطا مشابها للقفزات، حيث لاحظا أن تطور الإنفاق العام خلال الزمن يشبه الهضبة التي تنتابها ارتفاعات وتأتي هذه الارتفاعات متزامنة مع فترات الحروب أو الإعداد لها أو فترات الاضطراب الاجتماعي[2]، حيث خلال هذه الفترات يزيد الإنفاق العام ويتم إحلاله محل الإنفاق الخاص وهذا ما يسمى ب "أثر الاستبدال".

كما يفسران الاقتصاديان بيكوك ووبزمان عدم هبوط الإنفاق لمستواه قبل الأزمات والحروب هو انه خلال فترات الحروب مثلا تزيد الحكومة في معدلات الضرائب، حيث أنها توسع الهيكل الضريبي لتوليد المزيد من الأموال لتلبية الزيادة في نفقات الدفاع والتي يتقبلها المواطنون نتيجة لوعيهم بضرورتها، غير انه

---

[1] M.Maria John Kennedy , **Public Finance**, First edition, PHI Learning Private Limited, New Delhi, 2012, p176

[2] Ramachandr.naidu.chereddi, **Control and Management of Government Expenditure(A Study of the Government Expenditure in Andhra Paradesh**), Chapter, Phd Thesis- Faculty of Commerce and Management Studies, Andhra University, Vishkha Patnam , India, p10.

بعد الحرب قد تبقى معدلات الضرائب على حالها نتيجة اعتياد المواطنين عليها مما يترتب عنه زيادة في حجم الإيرادات والتي تتسبب في ارتفاع حجم الإنفاق العام.[1]

ثالثا: فرضية الحد الحرج لكولن كلارك:

من النظريات التي تفسر ظاهرة تزايد الإنفاق العام فرضية الحد الحرج لكولن كلارك[*]، وتستنتج هذه الفرضية من البيانات التجريبية المستمدة من عدة بلدان غربية لفترة ما بين الحربين أن حصة القطاع الحكومي إذا تجاوزت نسبة 25% من إجمالي النشاط الاقتصادي في أي بلد يحدث التضخم، والإنفاق العام إذا تجاوز هذا الحد (25%) يكون عامل مثبط للمنتجين وكذلك يخفض الإنتاج بسبب الضرائب التي تتجاوز مستوى التسامح، وتستند الفرضية إلى العوامل المؤسسية التالية:[2]

1- عندما يتجاوز تحصيل الضرائب من جانب الحكومة الحد البالغ 25% من الناتج القومي (الوطني) الإجمالي يتأثر أصحاب الدخل تأثرا شديدا بخفض الحوافز وانخفاض إنتاجيتهم، فهي تنتج اقل مما يمكنها القيام به، وهذا يؤدي إلى انخفاض العرض وباختصار فان الضرائب التي تتجاوز الحدود الحرجة تؤثر سلبا على حافز الإنتاج والاستثمار.

2- ومن ناحية أخرى، حتى لو ضلت الميزانية متوازنة فان زيادة الإنفاق الحكومي ستشكل طلبا متزايدا، ولذلك فان التضخم ينشئ عن التكيف غير الملائم بين العرض والطلب.

ورغم أن أطروحة كولن مقبولة بشكل جيد إلا أنها وجهت لها بعض الانتقادات أهمها:

- لا يمكن أن نؤكد على أن زيادة نشاط الدولة في أي اقتصاد يخلق ضغوط تضخمية، حيث في العالم الحديث هناك العديد من البلدان نفقاتها العامة تتجاوز الحد الحرج بكثير دون أن تواجه ضغوط تضخمية؛
- أعطى كلارك تركيزا غير مبرر على نسبة الحد الحرج وهي 25%.

رابعا: قانون باركنسون (1958):

لقد لاحظ المراقب المالي الانجليزي باركنسون سنة 1958 أن سبب زيادة النفقات هو الميل الطبيعي لزيادة مصروفات التشغيل، ولا سيما تكاليف الموظفين، وذلك بسبب العدد المتزايد من الموظفين العموميين والذي يرجع لتوسع القطاع العام خاصة العمل الإداري لتشغيل الموظفين العاديين أو المؤهلين أو المسؤولين الحكوميين بصرف النظر عن الزيادة أو النقصان في العمل المنجز.[3]

---

[1] Ibrahim ola Balogum, **Theories Of Public Expenditure, The Strategist**, 22/02/2013, available at: http://strategisting.blogspot.com, seen on 18/02/2018.

[*] **كولن كلارك** (1905-1989)، اقتصادي وإحصائي بريطاني.

[2] Moheeth M, **Analysis Of Public Expenditure Growth "3 Theories"**, available at site: www.accountingnotes.net , seen on18/02/2018.

[3] Loic Philip, **Finance Publique**, 5éme Edition, Cugas, Paris, 1995, p38.

خامسا: نظرية Baumol حول مرض التكلفة:

إن ظاهرة مرض التكلفة هي ظاهرة وصفها ويليام بومول* وساعده على ذلك ويليام بوين* سنة 1965، وتتضمن ارتفاع الرواتب في الوظائف التي ليس فيها ارتفاع في إنتاجية العمالة كرد فعل لارتفاع رواتب الوظائف التي زادت فيها الإنتاجية، فالارتفاع في أجرة الوظائف بدون إنتاجية مكتسبة سببه منافسة الموظفين في وظائف زادت إنتاجيتهم لذلك من الطبيعي أن يدفع لهم أكثر.

ظاهرة بومول لمرض التكلفة استخدمت لشرح نتيجة نقص النمو في الإنتاجية في القطاع العام، بما أن الكثير من نشاطات القطاع العام تعتمد بشكل كبير على العمالة وهناك القليل جدا من زيادة الإنتاجية عبر الزمن، حيث حسب بومول أي خدمة كثيفة العمالة غالبا ما تميل إلى الارتفاع بتكلفة أسرع من المعدل العام للتضخم بما أن القطاع العام يعاني في الأغلب من ضعف التقدم التكنولوجي.

إن الانخفاض في نمو الإنتاجية عبر الزمن أمام ارتفاع سريع في تكاليف الإنتاج يسمى بمرض التكلفة أو أطروحة بومول.

ووفقا لبومول يعتبر القطاع العام اقل إنتاجية لأنه لا يمكنه الاستفادة من التقدم التكنولوجي ومن ثم فان التكلفة في القطاع العام بالنسبة للقطاع الخاص سوف تزداد وسترتفع النفقات الحكومية بمعدل أسرع من الدخل الوطني، وهذا سبب ارتفاع الأجور بدون مقابل من الإنتاجية، إضافة لدعم الدولة القطاع العام من اجل تحسين منافسته أمام القطاع الخاص.

سادسا: تفسير ليروي بوليو Leroy Beaulieu لتزايد النفقات العامة:[1]

يرجع(Leroy Beaulieu)* تزايد النفقات العامة إلى ستة أسباب، أربعة منهم تتعلق بالنظام السياسي وعمل الحكومة والاثنان البقية يعتبرهما حتميان ويتعلقان بالنظام الاقتصادي:

1- الأسباب المتعلقة بالنظام السياسي:

أ- زيادة الدين العام.

ب- زيادة النفقات الحربية.

ج- زيادة الثروة مما يدفع إلى الإسراف.

د- انتشار الديمقراطية الذي يؤدي إلى توسع الدولة في وظائفها والتخفيف من جهود الإدارة.

2- الأسباب المتعلقة بالنظام الاقتصادي:

أ- **ارتفاع أثمان المنتجات** ويقول ليروي بوليو انه باستبعادنا من الميزانية نفقات الفوائد واستهلاك الدين العام لا يتبقى سوى شيئين: المرتبات والأجور...الخ، ونفقات تنفيذ الأعمال أو شراء بعض

---

* **ويليام بومول** (1922-2017) اقتصادي أمريكي.

* **وليام بوين** اقتصادي وكاتب أمريكي.

[1] محمد رياض عطية، **أسباب ازدياد النفقات العامة في مصر**، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، مصر، 1948، ص ص18-19.

* **leroy Beaulie** (1843-1916) خبير اقتصادي فرنسي.

المنتجات، ومقدار هذه النفقات يتبع طبعا حركات الأثمان ومستوى الأسعار، إذ انه من الواضح عند ارتفاع مستوى الأسعار (إما لازدياد طلب الأشياء النافعة بأسرع من ازدياد عرضها تبعا لازدياد الثروة، وإما لأن المعادن النفيسة فقدت من قوتها الشرائية) يتوجب أن تزداد النفقات العامة بنسبة مماثلة، وعليه يجب زيادة مرتبات الموظفين وأجور العمال حتى يتمكنوا من الاحتفاظ بمستوى معيشتهم.

ب- إن زيادة اختصاصات الدولة أو نمو الخدمات إلي تؤديها سببا في زيادة النفقات العامة، خاصة ما تعلق بزيادة الإنفاق على التعليم والأشغال العامة.

يتفق ليروي بوليو مع فاجنر في بعض آرائه ويمتاز عنه بإضافة أسباب أخرى لظاهرة ازدياد النفقات العامة، لكنه لا يتعمق في بحث هذه الأسباب، فقد عرف أثر نقصان القوة الشرائية للنقود ونمو الثروة على ازدياد النفقات العامة، ولكنه لم يعن بالبحث عن مدى ذلك.

المطلب الثالث: أسباب تزايد النفقات العامة.

أصبحت ظاهرة ازدياد النفقات العامة ظاهرة تميز المالية العامة في عصرنا الحاضر سواء الدول النامية أو الدول المتقدمة، فكما رأينا سابقا تحليل بعض العلماء الاقتصاديين لهذه الظاهرة، حيث حاولوا الوقوف على أسبابها سواء الأسباب الحقيقية أو الظاهرية وفيما يلي سيتم التطرق لأهم الأسباب الحقيقية والظاهرية لظاهرة تزايد الإنفاق العام.

أولا: الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة:

يقصد بالأسباب الظاهرية تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة رقم النفقات العامة دون أن تؤدي إلى زيادة في كمية الخدمة العامة المقدمة للأفراد ولا في تحسين نوعية تلك الخدمات، فهي لا تعدو أن تكون مجرد زيادة رقمية، ويمكن إرجاع تلك الزيادة إلى الأسباب التالية:

1- **انخفاض قيمة النقد:** ويقصد بانخفاض قيمة النقد انخفاض القوة الشرائية للنقود، والذي يعود إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، أي أن تدفع عددا من الوحدات النقدية للحصول على كمية من السلع والخدمات اكبر مما كانت تدفعه للحصول على الكمية نفسها من السلع والخدمات، فخلال ظاهرة التضخم (ارتفاع المستوى العام للأسعار) ستدفع الدولة زيادة في الوحدات النقدية للحصول على كمية من السلع والخدمات كان من الممكن الحصول عليها في السابق بوحدات نقدية اقل، ويشير الانخفاض في قيمة النقود إلى أن الزيادة في النفقات العامة تكون ظاهرية في جزء منها، وان هذا الجزء يتوقف على مدى هذا الانخفاض، ويعني ذلك أن الزيادة في النفقات العامة تعود إلى ارتفاع الأسعار وليس إلى زيادة كمية السلع والخدمات التي تحققها النفقات العامة.

ولهذا فان إجراء دراسة مقارنة النفقات العامة خلال فترات متباينة للتعرف على الزيادة الحقيقية لهذه النفقات يتطلب استبعاد التغيرات في القوة الشرائية للنقود وذلك باستخدام العلاقة التالية:[1]

[1] إيمان بوعكاز، مرجع سابق، ص 64.

الزيادة الحقيقية في النفقات العامة = النفقات العامة بالأسعار الجارية *100 / المستوى العام للأسعار

2- **اختلاف الطرق المحاسبية**: قد يكون من أسباب زيادة النفقات العامة التغيير الذي يطرأ على الموازنة العامة للدولة كأن تختلف طريقة إعدادها، فمن المبادئ الفنية المعروفة في إعداد الميزانية العامة للدولة الأخذ بفكرة الميزانية الصافية أو الإجمالية، فتقوم فكرة الميزانية الصافية بالسماح لبعض الإدارات والهيئات والمؤسسات العامة أن تخصم نفقاتها من الإيرادات التي تقوم بتحصيلها وتوريد المبالغ الصافية وإدراجها في الموازنة العامة، وفكرة الميزانية الصافية كانت تتبع في الماضي، أما فكرة الميزانية الإجمالية فهي تقوم على إدراج كل المصروفات والإيرادات التي تقوم بها الدولة، إن الأخذ بمبدأ الميزانية الإجمالية في سنة معينة تؤدي إلى ظهور كافة النفقات العامة للدولة وبالتالي ملاحظة وجود قدر من الزيادة في حجم الإنفاق العام في هذه السنة مقارنة بالنسبة السابقة وتعتبر هذه الزيادة زيادة ظاهرية بسبب تغيير القواعد المحاسبية للميزانية لا زيادة حقيقية في النفقات العامة.[1]

3- **زيادة عدد السكان أو اتساع مساحة الإقليم**: قد يكون سبب ازدياد النفقات العامة زيادة عدد السكان أو ازدياد مساحة الإقليم، فزيادة عدد السكان تؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة لمواجهة الأعباء الجديدة في ميادين مختلفة من الخدمات العامة، كما أن اتساع رقعة الدولة تؤدي إلى اتجاه النفقات العامة نحو الزيادة لمواجهة مطالب الأقاليم الجديدة[2]، وتعد هذه الزيادة في النفقات العامة زيادة ظاهرية رقمية لأنها لم تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد منها رغم ازدياد أرقامها.

4- **الأسباب الإدارية**: لقد نتج عن تطور دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية زيادة عدد المؤسسات والإدارات والمرافق العامة، ومن ثم زيادة عدد الموظفين والعاملين، وقد أدى ذلك إلى زيادة الإنفاق العام[3]، لكن هذه الزيادة في النفقات العامة هي زيادة ظاهرية خاصة في الدول النامية أين يتم التوسع في الإنفاق على الأبنية والأثاث والتكاليف الإدارية وغيرها دون أن يترتب عليها زيادة في القيمة الحقيقية للنفع العام.

ثانيا: الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة:

تعني الزيادة الحقيقية للنفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات، وزيادة الأعباء العامة أيضا بنسبة معينة، فالزيادة الحقيقية إذا هي تلك الزيادة في النفقات العامة التي

[1] عبد الله خبابة، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2012، ص ص 84-85

[2] خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص186.

[3] حسني خربوش، حسين اليجي، **المالية العامة**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة، مصر، 2013، ص147.

يصاحبها زيادة كمية الخدمات المقدمة للأفراد وتحسين النوعية وزيادة في مقدار العبء الضريبي أو الأعباء الأخرى، والناتجة عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة.

وتشير الدراسات المختصة في المالية العامة إلى أن الزيادة الحقيقية في النفقات العامة ترجع إلى عدة أسباب تختلف الأهمية النسبية لكل منها بحسب الظروف التي تكون عليها درجة التقدم في كل دولة، وهذه الأسباب هي أسباب اقتصادية و سياسية، اجتماعية، مالية وحربية كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (15): الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة

المصدر: إعداد الطالبة.

1- **الأسباب الاقتصادية:** إن من أهم الأسباب الاقتصادية التي تفسر ظاهرة الازدياد المطرد في النفقات العامة تتمثل في زيادة الدخل القومي (الوطني)، والتوسع في الدور الاقتصادي للدولة والمتمثل بالتوسع في إقامة المشاريع العامة، وعلاج التقلبات الاقتصادية، والمنافسة الاقتصادية بين الاقتصاديات الوطنية[1]، فزيادة الدخل الوطني له تأثير ملحوظ على حجم الإنفاق الحكومي من خلال ما تقتطعه الدولة من هذا الدخل على شكل ضرائب، وحتى لو افترضنا عدم حدوث تغير في نسبة الضرائب المفروضة وعدم فرض ضرائب جديدة فان زيادة الدخل الوطني تعني زيادة حجم الأوعية الضريبية وبالتالي زيادة الإيرادات العامة، وزيادة الإيرادات العامة إحدى العوامل التي تمكن الدولة من زيادة نفقاتها على مختلف الأوجه.

كما يؤدي التوسع في إقامة المشروعات العامة الاقتصادية إلى زيادة النفقات العامة، وتهدف الدولة من خلال هذه المشروعات إما للحصول على موارد لخزانة الدولة أو التعجيل بالتنمية الاقتصادية ومحاربة الاحتكار، ومن جانب آخر فان وجود التقلبات الاقتصادية خاصة حالة الركود الاقتصادي تستدعي تدخل الدولة بزيادة الإنفاق العام من اجل تحفيز الطلب الكلي الفعال إلى المستوى المطلوب حتى

---

[1] عادل احمد حشيش، **أساسيات المالية العامة: مدخل لدراسة الفن المالي لمالية الاقتصاد العام**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص 100-101.

يتساوى مع مقدار العرض الكلي وبالتالي تحقيق التوازن الاقتصادي والاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية.

وأخيرا، فان التنافس الاقتصادي الدولي أيا كانت الأسباب المؤدية له يؤدي إلى زيادة النفقات العامة، إما في صورة إعانات اقتصادية للمشروعات الوطنية لتشجيعها لمنافسة المشروعات الأجنبية في السوق الدولية، أو في صورة إعانات الإنتاج لتمكين المشروعات الوطنية من الصمود في وجه المنافسة الأجنبية في الأسواق الوطنية.

2- **الأسباب الاجتماعية:** بدأت الدولة تتدخل من الناحية الاجتماعية من اجل إحداث عدالة في توزيع الدخل، وكذلك القضاء على الفقر وتحسين الخدمات التعليمية والصحية ولا جدال في أن قيام الدولة بهذه الخدمات يؤدي إلى زيادة النفقات العامة للدولة، حيث تتغير هذه الخدمات والحاجات الاجتماعية بفعل ما يلي:

أ- **زيادة الدورالاجتماعي للدولة:** أصبحت الدولة في الوقت الحاضر ذات وظائف اجتماعية، فقد أصبح يتوجب عليها أن تقوم بتقديم خدمات اجتماعية كثيرة، كتوفير التعليم والصحة والمسكن والإعانات الاجتماعية لمحدودي الدخل مما أدى إلى زيادة النفقات العامة على هذه الخدمات.

ب- **زيادة الوعي الاجتماعي لدى المواطنين:** لقد أدى زيادة الوعي الاجتماعي لدى المواطنين إلى زيادة المطالبة بتحسين الخدمات العامة وتطوير مستوى معيشتهم وليس أمام الدولة المتدخلة سوى الرضوخ لهذه المطالب من خلال زيادة الإنفاق العام لإشباع حاجاتهم.

ج- **زيادة عدد السكان:** إن زيادة عدد السكان وزيادة معدلات هجرتهم من الريف إلى المدن تؤدي حتما إلى زيادة الإنفاق الحكومي، نتيجة لما يستدعيه اتساع المدن من جانب وزحمة الحياة فيها من جانب آخر من ارتفاع أداء الخدمات العامة، علاوة على ما تتطلبه حياة الحواضر من خدمات إضافية لا تحتاجها حياة الأرياف وبالتالي زيادة الخدمات التي تقدم لهم من كهرباء ومياه نقية وصرف صحي وكثير من الخدمات التي تؤدي إلى زيادة النفقات العامة.[1]

3- **الأسباب السياسية:** من الملاحظ بصفة عامة في العصر الحديث انه لا يمكن إحداث أي تغيير في النظرية السياسية للدولة إلا بزيادة نفقاتها، حيث تؤثر بعض العوامل السياسية في ازدياد النفقات العامة، واهم تلك العوامل هي:

أ- **انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية:** من المحتمل وبصورة كبيرة أن يكون نمو الديمقراطية والحس الديمقراطي له تأثير في زيادة حجم النفقات العامة. فالديمقراطية تميل ناحية الإنفاق الحر وما يترتب على ذلك من زيادة كبيرة في حجم الإنفاق العام[2]، فالحكومات المنتخبة تحاول دائما إرضاء الرأي العام كي

[1] عبد الرحمان الهيتي نوزاد، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص58.

[2] السيد عطية عبد الواحد، **مبادئ و اقتصاديات المالية العامة، النفقات العامة-الإيرادات العامة الموازنة العامة دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000، ص248.

تستطيع أن تجدد فترات حكمها، وبالتالي ملزمة بالتوسع في الإنفاق العام وتحسين نوعية الخدمات المقدمة لأفراد الشعب.

ب- **نمو مسؤولية الدولة**: يؤدي تقرير مبدأ مسؤولية الدولة أمام القضاء إلى زيادة الإنفاق الحكومي لمواجهة ما قد يحكم به على الدولة من تعويضات وغيرها ناتجة عن حكم قضائي قرر مسؤوليتها (مسؤولية الدولة) عن فعل ألحق ضررا بفرد أو مجموعة من الأفراد.

ج- **ازدياد نفقات التمثيل الخارجي**: تتجه النفقات العامة نحو الزيادة عندما يتعلق الأمر بالمجال الخارجي لدولة ما خاصة نفقات وزارة الخارجية وذلك بسبب ازدياد عدد المنظمات الدولية والإقليمية ورغبة الدولة في توسيع رقعة التمثيل الدبلوماسي لها، والاشتراك في المنظمات والمؤسسات الدولية من أجل تعزيز دورها الدولي إضافة إلى تقديم الإعانات النقدية والعينية إلى الدول الصديقة لتدعيم العلاقات بين الدول كل هذا يؤدي إلى زيادة النفقات العامة زيادة كبيرة.

4- **الأسباب المالية**:[1] من الأسباب المالية التي تساعد على زيادة النفقات العامة سهولة الاقتراض، ووجود فائض في الإيرادات، حيث لجوء غالبية الدول إلى الاقتراض وبالتالي زيادة الدين العام وأعبائه يؤدي إلى زيادة النفقات العامة كالتالي:

اللجوء إلى الاقتراض ← **زيادة الدين العام** ← **أعباء خدمة الدين العام (فوائد و أقساط)**

← **زيادة النفقات العامة**

كما أن وجود فائض في الإيرادات العامة أو مال احتياطي غير مخصص قد يغري الدولة بإنفاقه في وجوه غير ضرورية، مما يزيد من النفقات العامة.

5- **الحروب:** تعتبر الحروب من أهم الأسباب التي تؤدي إلى زيادة النفقات العامة، فالحروب تتطلب الكثير من الأموال لدفع تكاليف الأسلحة والمعدات الحربية وتجهيز الجنود..الخ، وهذا في وقت الحرب أما في وقت السلم فالدولة تكون ملزمة على تعويضات ضحايا الحروب ودفع نفقات لسداد الديون الخارجية والداخلية التي ترتبت بذمتها نتيجة لذلك، وتتفاوت الزيادة في النفقات العامة اللازمة للحرب أو تسوية آثارها بين الدول حسب ظروف كل دولة ومركزها السياسي والاقتصادي.[2]

[1] محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص48 - **بتصرف**-.

[2] ظاهر الجنابي، **علم المالية العامة والتشريع المالي**، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق، دون سنة الطبع، ص42.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل العديد من النقاط الخاصة بالسياسة الانفاقية بدءا بمفهوم النفقة العامة وتصنيفاتها واهم العوامل التي تحكمها وصولا إلى استخلاص مفهوم للسياسة الانفاقية وأهدافها وكذا أهم الأدوات التي تعتمد عليها هذه السياسة لتحقيق أهداف السياسة المالية العامة، كما تم تسليط الضوء على أهم النظريات التي تطرقت للإنفاق العام وفسرت ظاهرة تزايد النفقات العامة.

ويستخلص من دراسة هذا الفصل أن السياسة الانفاقية ما هي إلا إجراءات تتخذها الحكومات للتأثير في النفقات العامة بتغيير حجمها أو تركيبتها سعيا لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تحددها التوجيهات العامة للسياسة الحكومية وأول هدف هو تحقيق المنفعة العامة وضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للبلاد، ولكي تكون السياسة الانفاقية ذات دور فعال وايجابي يجب أن يتوفر لدى الدولة جهاز إنتاجي مرن يستجيب لتقلبات الطلب الكلي بالإضافة إلى الاعتماد على الضرائب ومصادر متنوعة في تمويل النفقات العامة والابتعاد على الإصدار الجديد للنقود وكذا مراعاة الحالة الاقتصادية للدولة عند رسم وتنفيذ السياسة الانفاقية.

وعلى الرغم من السعي الدائم للحكومات سواء المتقدمة أو النامية للاستغلال الأمثل للإنفاق العام وترشيده إلا أن ظاهرة اتجاه النفقات العامة إلى الزيادة والتنوع مستمرة عاما بعد عام، مما استدعى تفسيرا من النظريات الاقتصادية والتي بدورها أرجعت هذه الظاهرة إلى عدة أسباب أهمها: انخفاض قيمة العملة (انخفاض القدرة الشرائية للنقود) زيادة عدد السكان، توسع الإدارات والمؤسسات والمرافق العامة، زيادة عدد السكان، زيادة الدين العام للدولة، ارتفاع النفقات الحربية، توسع مسؤولية الدولة وزيادة اختصاصاتها....الخ

وبعد استعراض السياسة الانفاقية في هذا الفصل فان الخطوة التالية ستكون دراسة حول ظاهرة التضخم وماهيتها واهم النظريات التي فسرتها، وكذا اثر السياسة الانفاقية على التضخم من وجهة نظر الفكر الاقتصادي.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم وعلاقتها بالسياسة الإنفاقية

تمهيد:

لقد عنيت ظاهرة التضخم باهتمام كبير من قبل الاقتصاديين خاصة في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي وذلك لما لهذه الظاهرة من آثار سلبية تؤثر مباشرة على الاقتصاد، فالتضخم هو آفة الاقتصاد الحديث، حيث يمثل تهديدا مستمرا لأي دولة، لذلك يعتبر علاج هذه الظاهرة من أولويات أي حكومة لبناء اقتصاد قوي ومتين، وتجدر الإشارة هنا على أن التضخم مثله كمثل أية حالة أو ظاهرة اقتصادية، فلا يعتبر مشكل اقتصادي إلا بعد أن يتجاوز المعدل الطبيعي، كما أن انخفاضه عند معدلات متدنية لا يعني أن الحالة الاقتصادية لدولة ما جيدة، وفي هذا السياق قامت العديد من المدارس الاقتصادية بتفسير أسباب هذه الظاهرة والظروف المنشاة لها، كما تم توصيف وصفة علاجية من طرف مختلف النظريات الاقتصادية بهدف ضمان استقرار الأسعار في مختلف الاقتصاديات.

تسعى الدول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وتوسيع الاستثمارات وكذا محاربة البطالة وذلك من خلال رسم سياسة إنفاقية هادفة، لكن قد يترتب على هذه السياسة آثار مرغوبة وأخرى غير مرغوبة على التضخم، كما قد تستخدم الحكومة السياسة الإنفاقية كأداة علاجية للتخفيف من حدة التضخم، حيث تأخذ علاقة الإنفاق العام بالتضخم جوانب عدة تتحكم في طبيعة هذه العلاقة، وللتفسير أكثر تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول: مفاهيم عامة حول ظاهرة التضخم.**
- **المبحث الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم.**
- **المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين السياسة الإنفاقية والتضخم في النظريات الاقتصادية.**

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول ظاهرة التضخم.

إن ظاهرة التضخم هي ظاهرة مرضية ومؤشر لا يخطئ على وجود خلل ما في الاقتصاد، لذلك تم التركيز في هذا المبحث على توضيح ماهية هذه الظاهرة والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها، بالإضافة إلى أهم الوسائل والسياسات المنتهجة لمكافحة هذه الظاهرة.

المطلب الأول: التعريف بظاهرة التضخم و أنواعها وتبيان طرق قياسها.

تسعى هذه الدراسة من خلال هذا المطلب للوصول إلى تعريف مبسط لظاهرة التضخم بالإضافة للتعرف على أهم الأشكال التي تكون عليها هذه الظاهرة وكذا كيفية قياس وتقدير معدلات التضخم في الاقتصاد.

أولا: تعريف التضخم:

لقد سعى العديد من الاقتصاديين في دراسة ظاهرة التضخم بغية الوصول إلى تفسير وتحديد دقيق لها، لكن رغم هذا الاهتمام لا يوجد اتفاق بينهم بشأن تعريف موحد للتضخم، واغلب التعاريف يمكن حصرها وفق معيارين:

المعيار الأول: يعرف هذا المعيار التضخم حسب مظهره وذلك باعتباره ارتفاعا في المستوى العام للأسعار ومن هذه التعاريف:

- التضخم هو الزيادة المستمرة في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات مع مرور الوقت، وببساطة هو الكثير من المال يطارد القليل من السلع.[1]
- التضخم هو ارتفاع مستمر للمستوى العام للأسعار وما يقابله من تدهور القوة الشرائية للعملة في أسواق والخدمات.[2]
- التضخم هو الانخفاض المتواصل للقيمة الحقيقية لوحدة النقد، وتقاس القيمة الحقيقية لوحده النقد في وقت معين بالمتوسط العام لما يمكن أن يشتري بهذه الوحدة من النقد من مختلف السلع والخدمات.[3]

المعيار الثاني: وفق هذا المعيار يعتمد في تعريف التضخم على الأسباب المنشئة للتضخم ومن هذه التعاريف:

- التضخم هو زيادة ظاهرية ومستمرة في كمية النقود تؤدي لزيادة حجم الطلب الكلي فإذا لم يستطع العرض الكلي مجاراة الطلب الكلي يؤدي ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.[1]

1-Foluso.A. Akinsola and Nicholas M.Odhiambo, **Inflation and Economic Growth : A Review of the international literature,** Comparative Economic Research, vol 20(3), 2017, Sciendo, p42

2- هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص197.

3-صبحي تادريس قريصة، **النقود والبنوك**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ص231.

- وكما عرفه الاقتصاديون والمفكرون في القرن التاسع عشر اعتمادا على أسبابه، بأنه الزيادة في كمية النقد المتداول التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.[2]

- إصدار النقود الاعتبارية بصفة مطلقة دون النظر إلى عوامل أخرى، كوجود تغطية لهذه النقود الصادرة.

ما يمكن ملاحظته هو أن كل التعاريف السابقة صحيحة، لكن كل تعريف يصف حالة معينة من حالات التضخم أو يفسر التضخم من وجهة نظر مختلفة، ويستخدم مصطلح "التضخم" لوصف عدد من الحالات المختلفة مثل:

- الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار؛
- تضخم الدخل النقدي أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح؛
- ارتفاع التكاليف؛
- الإفراط في خلق الأرصدة النقدية.

يمكن توضيح آلية وجوهر حدوث التضخم في اقتصاد من خلال الخصائص التالية:

1- **زيادة كمية النقود:** إذا زادت الدولة الإصدار النقدي وكانت الفروض والسلف فإن ذلك سوف يزيد حجم الإنفاق الكلي ومنه إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي ظهور التضخم، أما إذا كانت زيادة الإصدار النقدي استنادا لزيادة الناتج قلت يحصل التضخم.

2- **استمرار تزايد كمية النقود:** إن زيادة كمية النقود لسنة واحدة لا تؤدي لارتفاع الأسعار، بل يجب أن تستمر الزيادة لمدة دورة اقتصادية ثلاث سنوات إلى خمس سنوات، فالزيادة في السعر لفترة قصيرة يطلق عليه تقلب في السعر وليس تضخما.

3- **تراجع أو عدم إمكانية زيادة العرض من السلع والخدمات:** فإذا ازداد الإنفاق الكلي وكانت له زيادة مصاحبة في مستوى العرض الكلي فلن يكون هناك تضخم، أما إذا لم يستطع العرض اللحاق بالطلب فإن الأفراد سيدفعون أسعار أعلى أي حدوث التضخم.

ومن خلال ما سبق يمكن استنتاج تعريف لظاهرة التضخم يجمع بين تعريف أصحاب المعيار الأول والمعيار الثاني وهو أن: **التضخم عبارة عن حالة اقتصادية نقدية ناتجة عن زيادة كمية النقود في الاقتصاد مقارنة بكمية السلع والخدمات (أي بمعدل أكبر من نمو الإنتاج)، مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق الكلي وبالتالي زيادة الطلب الكلي، وحدوث خلل بين العرض والطلب، مما تنتج عنه زيادة حادة في المستوى العام للأسعار، فالزيادة في المستوى العام للأسعار هي نتيجة للتضخم وليست سببا.**

1- علي كنعان، **النقود والصيرفة والسياسة النقدية**، ط1، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 2012، ص245.

2- مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص355.

ثانيا: أنواع التضخم وأشكاله.

اعتمد الاقتصاديين في تحديد أنواع التضخم في الاقتصاد على عدد من المعايير والأسس فبالرغم من وجود أنواع مختلفة من التضخم إلا أن هذه الأنواع ليست منفصلة عن بعضها البعض، بل مترابطة ومتداخلة فيما بينها في بعض المواصفات، إذ قد يتضمن نوع من التضخم نوعا أو أنواعا أخرى.

1- معيار مدى تحكم الدولة في جهاز الأسعار: يفرق الاقتصاديون بين ثلاثة أنواع من التضخم وفقا لهذا المعيار:

أ- **التضخم الظاهر أو الطليق:** ويطلق عليه كذلك بالتضخم الصريح أو المكشوف، ويتسم هذا النوع من التضخم في ارتفاع واضح للأسعار دون تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذا الارتفاع، وهو ما يؤدي إلى تفشي الظاهرة التضخمية وتراكم الارتفاعات في الأسعار بنسبة أكبر من المتداول من النقود.[1]

ب- **التضخم المقيد أو المكبوت:** يتجلى هذا النوع من التضخم بالتدخل من قبل السلطات الحكومية بوضع التدابير والإجراءات والسياسات والقيود التي تمنع الأسعار من مواصلة ارتفاعها التضخمي، فدور الدولة هنا يتمثل في منع استمرارية الارتفاعات السعرية واستفحالها.

فالتضخم المكبوت لا يصاحبه في كل الأحيان ارتفاع في الأسعار فقد يحدث ارتفاع في الأسعار، ولكن لا يعكس ذلك القوى التضخمية نظرا لتدخل الدولة وإشرافها على جهاز الأسعار عن طريق إجراءات متعددة مثل تجميد الأسعار لمنعها من الارتفاع، الرقابة على الصرف، تثبيت أسعار الفائدة.[2]

ج- **التضخم الكامن أو الخفي:** يصيب الدخل القومي النقدي في شكل زيادة كبيرة غير طبيعية في هذه الدخول دون أن يسمح لها بأن تجد منفذا طبيعيا في شكل زيادة في الإنفاق على السلع الاستهلاك والاستثمار.[3]

2- معيار وحدة الضغط التضخمي: يعتمد هذا المعيار على حدة ودرجة قوة التضخم، ووفقا لذلك يميز بين نوعين من التضخم:

أ- **التضخم الجامح:** التضخم الجامح هو مرض اقتصادي ينشا في ظل ظروف قاسية: كالحرب، وسوء الإدارة السياسية، أو الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد قائم على السوق[4]، وهناك

1- مناف محمود قومان، **أسباب ونتائج التضخم الاقتصادي في سوريا قبل وبعد 2011**، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، الموقع الالكتروني : www.Idraksy.net شوهد بتاريخ 2018/05/24.

2- هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**،ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن 2009، ص278.

3- عبد القادر مطاي، كريمة بن شنينة، **فعالية السياسة النقدية في مواجهة التضخم – دراسة تجارب دولية-**، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد03، 2016، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص5.

4 Steve H .Hanke, Nicholas Krus, **World hyperinflations**, Working Paper, Institute for Applied Economics, Global Health, and the Study of Business Enterprise, the Johns Hopkins University, Baltimore, USA, August 2012, p4.

من عرفه على أنه حلقة قصيرة الأجل من عدم الاستقرار الاقتصادي في الأسعار، والتي تدوم بشكل خاص عشرين شهرا أو أقل.

ويعد هذا التضخم الجامح أخطر أنواع التضخم ويتميز بارتفاع الأسعار دون توقف، فتفقد النقود قوتها الشرائية وقيمتها كوسيط للتبادل ومخزن للقيم، مما يدفع بالسلطات الحكومية للتخفيض من قيمتها، وما يصاحب ذلك من آثار سلبية على بعض المتعاملين الاقتصاديين أو التخلص منها بإبدالها بعملة جديدة.

ومن أشهر الأمثلة على هذا التضخم ما حدث في ألمانيا في بداية العشرينات من القرن العشرين عندما ظهرت الحاجة إلى القيام بإصلاح وتعمير الاقتصاد بعد الحرب العالمية الأولى، والذي نجم عنه زيادة النفقات الحكومية عن الإيرادات، ولكي تزيد الحكومة الألمانية من إيراداتها لم تجد أمامها إلا أن تطلق العنان لمطابع النقود ودفعت بالأسعار والنقود المتداولة إلى مستويات هائلة، حيث بلغ معدل التضخم الشهري في أكتوبر 1923 حوالي 29500% شهريا، وفي ديسمبر 1923 بلغ معدل الصرف2 تريليون مارك لكل دولار أمريكي.

ب- **التضخم المتسارع**: ويقصد به ارتفاع المستوى العام للأسعار بنسبة تتراوح بين 3%- 10% سنويا ونظرا لأن الناس في هذه الحالة يتوقعون دائما ارتفاع الأسعار في المستقبل، فيشترون أكثر مما يحتاجون مما يدفع الطلب إلى مستويات لا يستطيع المنتجون مواكبتها وحتى الأجور عاجزة على مواكبتها، ونتيجة لذلك ترتفع أسعار السلع والخدمات بعيدا عن متناول معظم الناس.

ج- **التضخم الزاحف (المتدرج)**: يستخدم هذا المصطلح للدلالة على أن ارتفاع المستوى العام للأسعار بمعدلات بسيطة خلال فترة زمنية طويلة نسبيا.[1]

3- معيار الضغط التضخمي: ويندرج تحت هذا المعيار كل من: تضخم جذب الطلب، تضخم النفقة، التضخم الهيكلي، التضخم المستورد والتضخم الذاتي.

أ- **تضخم جذب الطلب**: ينجم هذا النوع من التضخم عن زيادة الطلب الكلي بسرعة أكبر من الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بدلا من إحداث أي زيادة في الإنتاج أو العرض الكلي للسلع والخدمات.

ب- **تضخم جذب التكلفة (بدفع النفقة)**: ويقصد به أن ارتفاع نفقة الإنتاج هو الذي يدفع الأسعار إلى أعلى، أي أن مصدر القوى التضخمية حسب هذا النوع من جانب العرض وليس الطلب (نظرية جذب الطلب)، حيث يلجأ المنتجون إلى رفع أسعار منتجاتهم لتحقيق الأرباح كما يقوم العمال بالمطالبة بزيادة الأجور مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج، وهذا ما يدفع المنتجين إلى رفع الأسعار لتعويض الزيادة في تكاليف الإنتاج وتحميلها للمستهلك.

ج- **التضخم الهيكلي**: يرى الكثير من الاقتصاديين أن القوى التضخمية في البلاد المتخلفة تكمن وراءها مجموعة من الاختلالات الهيكلية التي تبعث على الزيادة التضخمية في كمية النقود، وهذه الاختلالات

1- بسام الحجار، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2006، ص282.

تتمثل في وجود اختلالات هياكل الإنتاج، وضعف إنتاجية القطاعات الاقتصادية، وجمود الجهاز المالي للحكومة خاصة في الدول المتخلفة.[1]

د- **التضخم المستورد:** يعتبر أول من أشار إلى ظاهرة التضخم المستورد هوJean bodin سنة 1568[2]، حيث أكد على أن الارتفاع العام للأسعار في أوروبا كان مصدره الرئيسي زيادة المعروض من الذهب والفضة المستورد من أمريكا، كما عرف العديد من الاقتصاديين ظاهرة التضخم المستورد ومن أهم هذه التعاريف، تعريف الاقتصادي"Henri Mercillon " حيث يعرفه على أنه ذلك التضخم الذي أثرت فيه عوامل خارجية بعبارة أخرى هو انتقال التضخم من البلد المصدر إلى البلد المستقبل.[3]

هـ- **التضخم الذاتي:** إن هذا النوع من التضخم يرجع أساسا إلى ارتفاع معدلات الأجور بنسبة تزيد عن ارتفاع معدلات الكفاءة الإنتاجية فينعكس ذلك بشكل ارتفاع كبير ومستمر لمعدلات الأسعار كما حصل في و.م.أ ما بين عامي 1957-1960 حيث شهدت تلك الفترة ارتفاعات متتالية لمعدلات الأسعار والأجور دون أن يكون هناك فائض طلب في الأسواق ويحدث هذا النوع من التضخم في الدول الرأسمالية خاصة.[4]

و- **التضخم الدوري:** يعتبر من سمات النظام الرأسمالي بحيث يعبر عن حركات الظواهر الرأسمالية المتجددة كالأزمات الاقتصادية ومنها الظواهر التضخمية الدورية التي تتصف بالحركة الدورية، حيث يرتبط هذا التضخم ارتباط وثيق بالتقلبات التي تحدث على مستوى الاقتصاد.[5]

4- معيار تعدد القطاعات الاقتصادية: تتنوع الاتجاهات التضخمية بتنوع القطاعات الاقتصادية الموجودة، فالتضخم الذي يتفشى في سوق السلع يختلف عنه في سوق عوامل الإنتاج:

أ- **التضخم في أسواق السلع:**[6] يصنف الاقتصادي كينز أنواع التضخم المتفشية في سوق السلع إلى:

- **التضخم السلعي:** وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار، حيث يعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها؛

- **التضخم الرأسمالي:** وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار، حيث يعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها.

ب- **التضخم في أسواق عوامل الإنتاج:** يفرق كينز بين نوعين من التضخم في أسواق عوامل الإنتاج:

1- محمد عزت غزلان، **اقتصاديات النقود والمصارف**، ط1، دار النهضة العربية للنشر، بيروت، لبنان،2002، ص ص 309-312.

2- Frank Mayerlen and others, **The Monetary Presentation of the Euro Area Blance of Payments**, Occasional Paper Series, No 96, September 2008, European Central Bank, p7.

3- Henri Mercillon, **Inflation Importée, L'inflation a Facteur Externes Dominants et son Développement**, Revue Economique , vol 09(3), 1958, Sciences Po , University Press, p464.

4- حسين غازي عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شبا الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص78.

5- عبد المنعم السيد علي نزار، سعد الدين العيسى، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص449.

6- حسين غازي عناية، مرجع سابق، ص60.

- **التضخم الربحي:** يعبر عن زيادة الاستثمار على الادخار بصفة عامة بحيث تتحقق أرباح في قطاعي صناعات السلع الاستهلاكية والاستثمارية؛
- **التضخم الدخلي:** ويحصل نتيجة ارتفاع وتزايد نفقات الإنتاج."[1]

ثالثاً: مؤشرات ومقاييس التضخم.

بعدما تعرفنا على مفهوم التضخم والذي يعبر عنه بالارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار وتطرقنا إلى أهم أنواعه، من الضروري معرفة كيفية قياس القوى التضخمية وذلك بالتطرق إلى عدة مؤشرات، يأتي مؤشر الأرقام القياسية في المقام الأول باعتباره المؤشر التقليدي للوضع التضخمي في أي اقتصاد، ثم سنتطرق إلى قياس التضخم عن طريق الفجوات التضخمية.

1- الأرقام القياسية للأسعار: تعرف الأرقام القياسية للأسعار بأنها عبارة عن ملخص التغيير النسبي في أسعار مجموعة معينة من السلع والخدمات في وقت معلوم بالنسبة إلى مستواها في وقت آخر يتخذ أساسا للقياس أو قاعدة للمقارنة[2] ، تستخدم الأرقام القياسية في قياس التضخم ومدى حدته في سنة معينة، ويوجد عددا من الأرقام القياسية للأسعار مثل الرقم القياسي لأسعار المستهلك، والرقم القياسي لأسعار الجملة، والرقم القياسي الضمني(أو مكمش الناتج الداخلي الخام) وغيرها، لكن يعتبر الرقم القياسي الضمني من أكثر المؤشرات استخداما في قياس تضخم لماله من مقدرة على معرفة التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار لاحتواء هذا المؤشر على أسعار جميع السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد القومي.

أ- **الصيغ المرجحة للأرقام القياسية:** ووفقا لهذا الرقم فإنه يتم ترجيح أسعار أو كميات كل سلعة باستخدام معامل ملائم لها، وتستخدم غالبا كمية أو حجم السلعة خلال فترة الأساس وسنة المقارنة وهذه الأوزان تشير إلى الأهمية النسبية للسلعة المعنية[3]، وهناك ثلاث صيغ للأرقام القياسية المرجحة من أكثر الصيغ انتشارا وهم:[4]

- **الرقم القياسي المرجح بأسعار (أو كميات) سنة الأساس (رقم لاسبير Laspeyres):** رقم لاسبير هو الرقم القياسي التجميعي المرجح باستخدام سنة الأساس وهناك صيغتان لهذا الرقم:

1- رواء زكي الطويل، **محاضرات في الاقتصاد السياسي**، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص165.

2- محمد زكي شافعي، **مقدمة في النقود والبنوك**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ص82.

3- إبراهيم جواد كاظم، **الأرقام القياسية ومنهجية تطبيقها في الأنشطة الاقتصادية**، مجلة ديالى للعلوم الصيرفة، المجلد7، العدد4، أكتوبر2011، جامعة ديالي – مديرية البحث والتطوير والمتابعة، ديالى، العراق، ص104.

4- نوة بن يوسف، **تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية- دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر- بسكرة_ الجزائر، 2016، ص ص 100- 102.

- الصيغة الأولى: الرقم القياسي التجميعي للأسعار وتكون كما يلي:

$$\text{الرقم القياسي للأسعار} = \frac{\sum Pn \times Q0}{\sum P0 \times Q0} \times 100$$

حيث أن:

P_0= يعبر عن سعر السلعة في سنة الأساس.

Q_0= يعبر عن كمية السلعة في سنة الأساس.

P_n= يعبر عن سعر السلعة في سنة المقارنة.

وفي هذه الصيغة يفترض ثبات أذواق المستهلكين واستمرارهم في استهلاك نفس كميات السلع حتى ولو تغيرت أسعارها ارتفاعا أو انخفاضا.

- الصيغة الثانية: هي صيغة الرقم القياسي التجميعي للكميات وتكون كما يلي:

$$\text{صيغة لاسبير للكميات} = \frac{\sum Qn \times P0}{\sum Q0 \times P0} \times 100$$

حيث أن:

Q_n: يعبر عن كمية السلعة في سنة المقارنة.

P_0: يعبر عن سعر السلعة في سنة الأساس.

Q_0: يعبر عن كمية السلعة في سنة الأساس.

ويفترض في هذه الصيغة ثبات الأسعار في فترتي الأساس والمقارنة بغض النظر عن تغير الكميات المستهلكة في الفترتين.[1]

- **الرقم القياسي المرجح بأسعار (أو كميات) سنة المقارنة (رقم باش Pache)**: هو الرقم القياسي التجميعي المرجح باستخدام سنة المقارنة، وله أيضا صيغتان كما في رقم لاسبير:

- صيغة باش للأسعار وتكون كالتالي:

$$\frac{\sum Pn \times Qn}{\sum P0 \times Qn} \times 100$$

حيث أن:

P_n: أسعار سن المقارنة.

P_0: أسعار سنة الأساس.

Q_n: كميات سنة المقارنة.

1- نوة بن يوسف، مرجع سابق، ص 100.

وهذه الصيغة تقيس التغير في النفقات للحصول على كميات السلع في سنة المقارنة مرجحة بأسعار سنة المقارنة وأسعار سنة الأساس، وبذلك يفترض أن نفس كميات سنة المقارنة كانت قد استهلكت في سنة الأساس وذلك بالرغم من تغير الأسعار.

- صيغة باش للكميات وتكون كالتالي:

$$\frac{\sum \mathbf{Qn} \times \mathbf{Pn}}{\sum \mathbf{Q0} \times \boldsymbol{Pn}} \times \mathbf{100}$$

وفي هذه الصيغة يفترض أن المستهلك يقيم ما يستهلكه في كل من فترتي الأساس والمقارنة بنفس أسعار سنة المقارنة.

وبالرغم من الاختلاف بين رقمي لاسبير وباش الناجم عن اختلاف الأوزان المستخدمة، إلا أن كليهما يشيران إلى الاتجاه نحو التغيير وأن الرقمين يعتمدان على مقارنة القيم مع اختلاف الغرض المستخدم لحساب القيمة.

– **الرقم القياسي الأمثل (رقم فيشر Fisher):** يتضح مما سبق أن رقم لا سبير يجعل صيغة الرقم القياسي متحيزة إلى أعلى بالنظر إلى أنه مبني على الترجيح بأوزان فترة المقارنة مما يدفع صيغة الرقم إلى أسفل، وعليه فقد اقترحت عدة صيغ لمعالجة الفرق بين الترجيحين، وقد كانت صيغة فيشر أهمها، حيث اقترحت صيغة تأخذ الرقمين السابقين بعين الاعتبار لتكوين رقما قياسيا أمثلا، ولتأخذ صيغة الوسط الهندسي للصيغتين السابقتين:

الرقم القياسي الأمثل للأسعار(فيشر):

$$\sqrt{\frac{\sum pn \times Qn}{\sum p0 \times Qn} \times \frac{\sum pn \times Q0}{\sum p0 \times Q0}} \times 100$$

- أما الرقم القياسي الأمثل للكميات فصيغته كما يلي:

$$\sqrt{\frac{\sum Qn \times pn}{\sum Q0 \times pn} \times \frac{\sum Qn \times p0}{\sum Q0 \times p0}} \times 100$$

أي أنه عبارة عن الوسط الهندسي لصيغة لاسبير للكميات مضروبة بصيغة باش للكميات.

تستعمل الأرقام القياسية السابقة لإزالة التضخم من التغيرات الاقتصادية كالإنتاج والاستهلاك والاستثمار، بتقسيم قيمتها الاسمية على مؤشر السعر المناسب.

ب- **مؤشر أسعار الاستهلاك (CPI):** هو مقدار التغير الشهري للأسعار لسلة محددة من البضائع الاستهلاكية والتي تشمل الغذاء والملبس والنقل، ويعتبر هذا المؤشر (CPI) المؤشر الرئيسي للتضخم أو معدل التغير في الأسعار في بلد معين، تبني تقارير مؤشر سعر المستهلك (CPI) التغير في المؤشر الذي يقيس

مجموع سعر سلة محددة من المنتجات والخدمات التي يشتريها الجمهور عادة، ويسمى هذا المؤشر أيضا مؤشر تكاليف المعيشة وذلك لربطه التضخم بالدخول الحقيقية للمستهلكين.
ويحدد مؤشر سعر المستهلك كما يأتي:

$$\mathbf{CPI} = \frac{\text{تكلفة سلة السوق للمنتجات المعروضة بأسعار العام الراهن (المقارن)}}{\text{تكلفة سلة السوق للمنتجات المعروضة بأسعار العام الأساس}} \times 100$$

أما عن كيفية حساب معدل التضخم انطلاقا من CPI فهي كالتالي:

$$INFt = \frac{CPIt - CPIt\_1}{CPIt - 1} \times 100$$

حيث أن:
INF_t: معدل التضخم خلال الفترة t.
CPIt: مؤشر أسعار الاستهلاك في الفترة t.
CPIt-1: مؤشر أسعار الاستهلاك في الفترة1-t.

وينتقد هذا المؤشر لأنه ينحصر في أسعار عدد من السلع والخدمات، ولا يشمل كافة السلع والخدمات التي تدخل في مشتريات غالبية المستهلكين، وبالتالي فإن الناتج لا يعكس حركات أسعار تتباين من حيث الاتجاه و/أو المعدل، وبذلك ينفصل التحليل الجزئي لواقع أسعار بعض المنتجات أو الأسر مع التحليل الكلي لحركة المستوى العام للأسعار، وبالتالي لا يساعد (المؤشر المعتمد) على استخدام تغييرات الأسعار لتمييز مستويات التفاوت في الكفاءة النوعية للمنتجات المعنية بالقياس.[1]

ج- **مؤشر أسعار الجملة**: الرقم القياسي لأسعار الجملة هو أداة إحصائية لقياس متوسط التغير في أسعار مجموعة معينة من مواد الجملة التي يتم تبادلها خلال فترة معينة من الزمن، وهو بنسبة مؤشر سعر المستهلك (CPI) إلا أنه يختلف عن الأخير في إهمال أسعار الخدمات وعدم قياس أسعار لاستلام من قبل أصحاب الأعمال وزيادة في الدقة يعتمد الأوزان الثابتة حسب الأهمية النسبية للنشاطات المختلفة أو لشحنات المنتجين ضمن قطاعات معينة.[2]

د- **مؤشر السعر الضمني(PGDP)**: ويسمى بالرقم القياسي الضمني أو مكمش الناتج الداخلي الخام (PGDP)، وهو رقم قياسي يستخدم في قياس معدل التغير في أسعار جميع السلع والخدمات الداخلة في حساب الناتج المحلي الإجمالي (الاستهلاك، الاستثمار، مشتريات، صافي الصادرات)، وهو يختلف عن CPI في أنه مؤشر يقيس الأسعار وفق كميات الفترة الجارية، ويتم احتسابها بالطريقة التالية:

1هوشيار معروف، مرجع سابق، ص198.
2 المرجع نفسه، ص199.

$$PGDP = \frac{\text{قيمة الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية في سنة المقارنة}}{\text{قيمة الناتج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية في سنة الأساس}} \times 100$$

2- **معيار الاستقرار النقدي:** نظرا الاعتبار الأرقام القياسية مؤشرات تعكس التغيرات التي طرأ على المستوى العام للأسعار التي تقف وراء حدوث تلك الارتفاعات، فإنه من الضروري الاعتماد على بعض المعايير التي تمكن من تحديد أسباب الفجوة التضخمية وقياسها ومن بينها معيار الاستقرار النقدي، حيث يستند هذا المعيار إلى منطق النظرية النيوكلاسيكية التي تدخل في اعتبارها إمكانية تغير كل من الدخل أو الناتج القومي، وأيضا إمكانية تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها.[1]

وطبقا لهذه النظرية فإن الاستقرار النقدي يتحقق عموما من خلال المعادلة التالية:

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta y}{Y}$$

حيث أن:

B: معامل الاستقرار النقدي.

$\frac{\Delta M}{M}$: معدل التغير في عرض النقود.

$\frac{\Delta y}{Y}$: معدل التغير في الناتج الوطني الحقيقي.

فإذا كانت B تساوي صفر فهذا يعني أن هناك استقرار في المستوى العام للأسعار، أما إذا كانت B موجبة فهذا يدل على أن هناك ضغطا تضخميا يدفع الأسعار نحو الارتفاع وتتوقف درجته حسب البعد أو القرب من الصفر، في حين إذا كانت B سالبة فهذا يعني أن الأسعار تتجه نحو الانخفاض وتتوقف درجته حسب البعد أو القرب من الصفر.

3- **معيار الإفراط النقدي:**[2] إن قياس التضخم عن طريق معيار للإفراط النقدي في الاقتصاد الوطني يرتكز على الاتجاهات المعاصرة في النظرية الكمية للنقود، والتي تفترض أن التغير في نصيب الوحدة المنتجة من كمية هو السبب الرئيسي وراء التغير في مستوى الأسعار، ويرى ميلتون فريدمان أن استقرار مستوى الأسعار على المدى الطويل لا يتحقق إلا إذا نجحت السلطات النقدية في تحديد ما أسماه بـ"**الحجم الأمثل لكمية النقود**" الذي يعبر عن حجم النقود الذي يتعين أن يلغي معدل تغيره في كل فترة زمنية الأثر الذي يمارسه معدل تغير الناتج القومي ومعدل تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها محافظا على مستوى الأسعار السائد في فترة الأساس.

1 صبحي تادريس قريصة، مرجع سابق ، ص255.

2- المرجع نفسه، ص ص 257-259.

ومؤدى ذلك أنه إذا افترضنا ثبات الطلب على النقود أو سرعة دورانها يتعين أن يظل نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود ثابتا، للحفاظ على المستوى العام للأسعار السائد عند فترة الأساس، أما إذا زاد الطلب على النقود أو انخفض سرعة دورانها فيجب أن يزيد نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود بالقدر الذي يلغي أثر انخفاض سرعة دوران النقود على مستويات الأسعار.

وبما أن النظرية الكمية المعاصرة ترجع القوى التضخمية إلى ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود عن " حجمها الأمثل" مما ينشأ معه إفراط نقدي يبعث على الارتفاع التضخمي في الأسعار، من ثم يمكن قياس فائض كمية النقود عن الحجم الأمثل بناء على الصيغة التالية :

$$M_{ext} = Q0 \times Yt \times \frac{Kt}{K0} - Mt$$

حيث أن:

M_{ext}:حجم الإفراط النقدي.

Q_0: متوسط نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود المتداولة في سنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار.

Y_t: حجم الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة في السنة.

M_t: كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة.

$\frac{Kt}{K0}$: تعبر عن نسبة تغير ما يرغب الأفراد الاحتفاظ به من أرصدة نقدية في أي سنة بالمقارنة مع سنة الأساس التي تتفق وتحقيق الاستقرار في المستوى الأسعار.

يلاحظ أن فائض كمية النقود عن حجمها الأمثل $\mathbf{M_{ext}}$ يمثل إفراطا نقديا وراء ارتفاع الأسعار واستمرار هذا الفائض وتصاعده يكون وراء زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد.

4- معيار فائض الطلب: يعود هذا المعيار إلى المدرسة الكينزية ومفاده أنه إذا لم يترتب على زيادة في حجم الطلب الكلي الفعال زيادة مناظرة من حجم الإنتاج فإن فائض الطلب ينصب أثره بالكامل على ارتفاع المستوى العام للأسعار، كما يعود إلى حالة التضخم الحقيقي في الاقتصاد، يمكن قياس إجمالي فائض الطلب (الفجوة التضخمية) خلال فترة معينة كما يلي:

$$Dx = (Cp+Cg+I+\Delta S) - Y$$

حيث أن:

Dx: إجمالي فائض الطلب.

Cp: الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

Cg: الاستهلاك العام بالأسعار الجارية.

I: الاستثمار في الأصول الثابتة بالأسعار الجارية.

Δs: الاستثمار في المخزون السلعي بالأسعار الجارية.

Y: الناتج المحلي الخام بالأسعار الجارية.

إذا كانت هناك زيادة في الإنفاق الوطني أو الطلب الكلي الفعال بالأسعار الجارية ($Cp+Cg+I+\Delta s$) عن الناتج المحلي الخام بالأسعار الجارية، فإن ذلك يعبر عن وجود فائض في الطلب (فجوة تضخمية).

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم.

يحظى التضخم بدراسات بالغة الأهمية من أجل التوصل إلى سياسة ناجعة كفيلة بالقضاء على هاته الظاهرة أو على الأقل التخفيف من حدتها، وذلك نظرا للآثار السلبية للتضخم والتي تمس بشكل مباشر أو غير مباشر البناء الاقتصادي والاجتماعي للدول، ويمكن عرض أهم هذه الآثار فيما يلي:

أولا: الآثار الاقتصادية للتضخم:

1- أثر التضخم على توزيع الدخل الوطني الحقيقي:

خلال فترات التضخم تكون معدلات الزيادة في الدخول النقدية بين أفراد المجتمع مختلفة، فبعض الفئات تزيد دخولها بمعدل أكبر من معدل التضخم وهي فئات رجال الأعمال، في حين تزيد دخول فئات أخرى بمعدل أقل من معدل التضخم وهي فئة موظفي الدولة، حيث يحصلون على علاوات لمواجهة ارتفاع الأسعار إلا أن هذه العلاوات تعادل التضخم في حين تظل دخول بعض الفئات ثابتة مثل أصحاب الإيجارات، فإذا كان الدخل الحقيقي (الدخل النقدي/المستوى العام للأسعار) يمكننا أن نميز بين الدخول الحقيقية للفئات التالية في المجتمع خلال فترات التضخم:[1]

أ - **الأثر على أصحاب المشاريع:** إن هذه الفئة تزيد دخولها بمعدل أكبر من معدلات الارتفاع في الأسعار فيرتفع دخلها الحقيقي، وتستفيد هذه الفئة من حدوث التضخم حيث تزيد إيراداتها بسبب زيادة الأسعار في حين لا تزيد نفقات الإنتاج بنفس النسبة وفي نفس الوقت.

ب-**الأثر على أصحاب الأجور:** تشكل الفئات العمالية معظم أصحاب هذه الدخول وتتميز الأجور بقابلية أكبر للتغير بنفس اتجاه تغير الأسعار، حيث تزيد الدخول لهذه الفئة بمعدل يساوي معدل الارتفاع في الأسعار، أي تظل دخولهم الحقيقية ثابتة، وقد يعود ذلك إلى مقدرة الاتحادات العمالية على رفع معدلات الأجور بنسبة قريبة من معدل ارتفاع الأسعار وبشكل سريع يتلو ارتفاع الأسعار مباشرة، مما يجعل أصحاب الأجور أقل تعرضا لانخفاض القوة الشرائية لدخولهم.

1 أحمد محمد أحمد منور وآخرون، **مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2004، ص ص312-313.

ج- **الأثر على أصحاب المرتبات:** تشمل موظفي المؤسسات والهيئات المختلفة، حيث تزيد دخول هذه الفئة بمعدل من حدوث التضخم، وكلما كانت الفجوة بين معدلات الزيادة في الأسعار والمرتبات كبيرة كلما زاد الضرر الواقع على هذه الفئة.

د- **الأثر على أصحاب الدخول الثابتة:** خلال فترات التضخم يحدث انخفاض شديد في الدخل الحقيقي لأصحاب الدخول الثابتة (وتشمل الأفراد الذين يحصلون على دخولهم من ملكية الأراضي والسكنات، والفوائد على الاستثمارات، والمعاشات التقاعدية والإعانات الاجتماعية...إلخ)، وهي أكثر الفئات تضررا من حدوث التضخم.

2- **أثر التضخم على توزيع الثروة:**[1] خلال فترة التضخم يعاد توزيع الثروات في المجتمع بشكل قد يكون عشوائيا، والتغيرات في الملكية ترتبط ارتباطا وثيقا بالتغيرات في المداخيل الحقيقية، فالأفراد الذين انخفضت مداخيلهم الحقيقية نتيجة الارتفاع المستمر في الأسعار قد يقومون بالتصرف في ثرواتهم الحقيقية بالبيع، وذلك للمحافظة على مستوى معين من الاستهلاك كانوا قد اعتادوا عليه من قبل، ومثال ذلك أصحاب الأراضي والعقارات السكنية، ومما يشجعهم أكثر على البيع هو ارتفاع القيمة النقدية لهذه الأصول بمعدلات تفوق معدل الارتفاع العام في الأسعار، وبذلك تنتقل ملكية هذه الأصول الحقيقية من فئات تناقصت دخولها الحقيقية إلى فئات أخرى تزايدت مداخيلها الحقيقية.

3-**أثر التضخم على العملة:**[2] يؤثر التضخم سلبا على قيمة النقود حيث تفقد النقود وظيفتها كمقياس للقيمة أو مخزنا لها، ويزيد التفضيل السلعي للأفراد على التفضيل النقدي، وذلك لأن الأفراد يسعون للاحتفاظ بأصول تكون أكثر أمانا من النقود السائلة، كالعمارات، والمعادن والأراضي أو الاحتفاظ بعملات أجنبية أخرى كالدولار مثلا.

4-**أثر التضخم على هيكل الإنتاج:** يؤثر التضخم على هيكل الإنتاج الوطني، حيث يزداد الطلب على الصناعات الاستهلاكية والغذائية فيسعى القطاع لزيادة العمال والآلات والتجهيزات وذلك نظرا لارتفاع أرباحها بمعدلات تفوق التضخم، أما الصناعات الثقيلة فتحاول تجميد تطورها أو النمو بمعدلات بطيئة وذلك لأنها لن تستطيع زيادة أرباحها نظرا لارتفاع الأجور لديها وارتفاع نفقات البحث العلمي والتجديد التكنولوجي أي سوف يؤدي التضخم لارتفاع التكلفة ومن ثم لن تصل الأرباح إلى مستوى التضخم، أما قطاع الخدمات فيزداد حجم نموه نظرا لتزايد الأرباح وبمعدلات تضاعف معدلات التضخم، كما أن الأفراد في حالة التضخم يستثمرون في أصول كالذهب والعقارات تحقق أرباحا أفضل من الاستثمار في النشاطات الاقتصادية.

---

1 مروان عطوان، **مقاييس اقتصادية، النظريات النقدية**، دار البعث للطباعة والنشر، نشر أجيليوس، قسنطينة، الجزائر، 1989، ص191.

2 إياد عبد الفتاح الستور، **المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة**، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص297.

5- أثر التضخم على ميزان المدفوعات:[1] يمارس التضخم تأثيرا ضارا على ميزان المدفوعات، لأنه يعني قوة شرائية داخلية متزايدة لا تواجهها زيادة كافية في الإنتاج الداخلي، ومن ثم يزيد الميل الحدي للاستيراد وثقل مقدرة الاقتصاد الوطني على التصدير، وتهتز قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وهكذا يتزايد العجز في ميزان المدفوعات بالنسبة للاقتصاد الذي يعاني من التضخم ويزداد حجم الاستيراد وترتفع مدفوعاته ويضغط على امتصاص موارد الدولة من النقد الأجنبي.

6-أثر التضخم على سعر الفائدة: يؤثر التضخم في مستوى أسعار الفائدة، ففي فترات التضخم تزيد التكلفة على أسعار الفائدة في المدى الطويل ولهذا فإن التضخم يؤثر على أسعار الفائدة ويرفعها مما يقلل من التوجه إلى الاقتراض.

إن ارتفاع أسعار الفائدة هي آلية لتعويض خسارة أصحاب الدين (المقرضون) المتضررون على تقديم أموالهم للمؤسسات المالية، حيث تضاف علاوة التضخم إلى سعر الفائدة، وهنا يجب التمييز بين سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي حيث يمكن أن يحسب هذا الأخير حسب معادلة فيشر كما يلي:

$$R = I - F$$

حيث أن:

R= معدل الفائدة الحقيقي.

F= معدل التضخم المتوقع.

I= معدل الفائدة الاسمي.

6- **أثر التضخم على الاستهلاك والاستثمار والادخار:** في أوقات التضخم تنخفض القوة الشرائية للدخول النقدية فتزيد نسبة الإنفاق من الدخل على الاستهلاك، فيرتفع الميل المتوسط للاستهلاك ومن ثم ينخفض الميل المتوسط للادخار، أي تنخفض نسبة الادخار، ومن ثم انخفاض القدرة على تمويل الاستثمار، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار، واتجاه المستثمرين إلى الامتناع عن الاستثمار الداخلي والتوجه نحو الاستثمار في الدول التي تتمتع نقودها بنوع من الاستقرار، أو أنهم يستثمرون في أسواق المال والمضاربة، مما يؤدي إلى الحد من الرخاء والنمو الاقتصادي.[2]

ثانيا: الآثار الاجتماعية للتضخم: أهم الانعكاسات التي تترتب على ظاهرة التضخم الآتي:

1- يترتب على التضخم ظلم اجتماعي يعيق بأصحاب الدخول الثابتة كأرباب المعاشات وحملة السندات والذين تتخلف دخولهم النقدية عن اللحاق بتصاعد الأسعار، على حين يستفيد أصحاب الدخول المتغيرة.

---

1 حكيمة بن علي، **أثر التضخم على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة (1990-2012)**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 13، ديسمبر 2017، جامعة الحاج لخضر، باتنة1، الجزائر، ص19.

2 أحمد محمد أحمد منور وآخرون، مرجع سابق، ص ص312-313.

2- إن الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار تؤدي إلى زيادة الدخول الحقيقية لفئة قليلة في المجتمع تمثل فئة المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال، نظرا للأرباح الطائلة التي تحققها، وفي نفس الوقت تزداد معاناة الفئة الثانية والتي تمثل أصحاب الدخول الثابتة كأرباب المعاشات وحملة السندات والذين يمثلون غالبية أفراد المجتمع، وبذلك يسهم التضخم في زيادة الغني ثراء وزيادة الفقير فقرا وبالتالي زيادة الفئات المحرومة في الدولة.

3- يعمق التضخم التفاوت في توزيع الدخول والثروات ويخلق موجة من التوتر والتذمر الاجتماعي بدرجة تهدد جو الاستقرار الاجتماعي والسياسي الضروري لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.[1]

4- انتشار الرشوة والفساد المالي والأخلاقي تؤدي الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود وبالتالي تآكل قيمة الأجور وتردي أوضاع العمال والموظفين وذلك عجز نظام الأجور عن الزيادة بنفس نسبة الزيادة في المستوى العام للأسعار فيسعى الموظف للبحث عن عمل في وردية إضافية وذلك بهدف تعويض الانخفاض في مستويات دخولهم النقدية الحقيقية لكن بعض الموظفين لا يجدون العمل المناسب أو قد لا يجدون عملا، لذلك يلجئون إلى إنجاز بعض الأعمال وتقديم الخدمات المشروعة نظير مقابل مادي، أو القيام ببعض التصرفات وتقديم خدمات غير مشروعة نظير الحصول على مقابل مادي مرتفع.

المطلب الثالث: سياسات ووسائل مكافحة التضخم.

يكاد أن يكون هناك إجماع بين الاقتصاديين على خطورة التضخم كحالة مرضية في الاقتصاد الوطني، وهذا بالنظر إلى الآثار السلبية للتضخم على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وكل هذا يجعل هدف القضاء على التضخم أو على الأقل احتوائه والحد من تفاقمه من أولى أهداف السياسات الاقتصادية في البلاد التي تعاني منه، ومن خلال هذا المطلب سيتم عرض بعض السياسات المنتهجة في معالجة التضخم والتخفيف من آثاره.

أولا: السياسة النقدية:

تعبر السياسة النقدية عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات العمومية بالأخص البنك المركزي، والتي تتمثل في التحكم في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد الوطني من أجل تحقيق الأهداف الكلية المنشودة.[2]

كما تعرف السياسة النقدية على أنها العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي وذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.[3]

---

1 صبحي تادريس قريصة، مرجع سابق، ص261.

2 محمد بوخاري، **الاقتصاد الكلي المعمق**، ج1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص63.

3Jean Pierre Lattat, **Monnaie, Institutions Financières et Politiques Monétaires**, 4ème édition, Economica, Paris, 1987, P277.

تتولى البنوك المركزية في الدول مسؤولية وضع وتنفيذ السياسة النقدية من أجل تحقيق عدة أهداف أهمها الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار ومحاربة التضخم، وذلك من خلال عدة أدوات تسمح لها بالتحكم في كمية وحجم النقود وأهم هذه الأدوات هي:

1- **الأدوات غير المباشرة (كمية السياسة النقدية):** هي آليات تمكن للبنك المركزي تطبيقها بشكل غير مباشر للتأثير على حجم الائتمان والتحكم في كمية وحجم النقود ومن هذه الأدوات غير المباشرة:

أ- **سعر إعادة الخصم:** هو عبارة عن السعر الذي يفرضه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه لأوراق تجارية أو مالية قصيرة الأجل أو عمليات إقراض قصيرة الأجل للبنوك التجارية لمواجهة نقص السيولة أو الائتمان قصير الأجل، يستخدم البنك المركزي هذه الأداة حسب الوضع الاقتصادي، ففي فترات التضخم يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم وذلك لتقليل كمية الائتمان وامتصاص الكتلة النقدية في الاقتصاد والحد من التضخم، وأما في فترات الركود والانكماش الاقتصادي فيخفض البنك المركزي من سعر خصمه للأوراق المالية بهدف زيادة مقدرة البنوك التجارية على منح الائتمان المصرفي، ومن ثم تنشيط الطلب الفعلي في السوق.

ب- **عمليات السوق المفتوحة:** ويقصد بعمليات السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في السوق المالية لبيع أو شراء الأوراق المالية بصفة عامة والسندات الحكومية بصورة خاصة بهدف التأثير على عرض النقود حسب متطلبات الظروف الاقتصادية، ولهذا فإن البنوك المركزية تحتفظ بكمية كبيرة من الأوراق المالية الحكومية مختلفة الآجال[1]، إذ يقوم البنك المركزي ببيع السندات أثناء فترة التضخم الاقتصادي بهدف تخفيض كمية وسائل الدفع ومن ثم تخفيض حجم الإنفاق النقدي، ويدخل كمشتري أثناء فترات الكساد الاقتصادي بهدف زيادة قدرة المصارف على منح الائتمان ومن ثم زيادة حجم الإنفاق النقدي وتنشيط الطلب الفعلي في السوق، وتعتبر هذه الوسيلة **"عمليات السوق المفتوحة"** الأكثر فعالية للتحكم في كمية وحجم النقود.

ج- **معدل الاحتياطي الإجباري:** والذي يتمثل في احتفاظ البنوك بنسبة معينة من الودائع التي بحوزتها لدى البنك المركزي كحد أدنى، هذا وقد كان الهدف من هذه الأداة في البداية حماية المودعين ضد مخاطر تصرفات البنوك التجارية ثم أصبحت من الأدوات غير المباشرة للتأثير على قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان[2]، ففي حالة التضخم يلجأ البنك المركزي إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني بهدف التقليل من سيولة البنوك التجارية عن طريق تجميد جزء من احتياطاتها النقدية، وبالتالي عدم قدرتها على التوسع في عمليات الإقراض وخلق ودائع جديدة فتنخفض حجم الكتلة النقدية في التداول، ويقل حجم المعاملات ومن ثم الطلب الكلي وبالتالي انخفاض الأسعار والتقليل من حدة التضخم والعكس في حالة الكساد، حيث يخفض البنك المركزي من نسبة الاحتياطي الإجباري في حالة الكساد فتزداد قدرة البنوك الجارية على منح القروض، ومنه زيادة حجم الكتلة النقدية في التداول.

---

1 محمود عبد الرزاق، **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013، ص297.

2 أسامة محمد الغولي، زينب عوض الله، **اقتصاديات النقود والتمويل**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص201.

2- الأدوات المباشرة (الكيفية) للسياسة النقدية: تهدف هذه الأدوات للتأثير على نوعية الائتمان المصرفي وذلك من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي بحسب حالة الاقتصاد من حيث التضخم أو الانكماش، بحيث تشجع السلطات النقدية تدفق الموارد المالية نحو القطاعات المهمة في الاقتصاد والتي تحتاج إلى موارد مالية، والحد من انتقال الموارد المالية إلى القطاعات الأقل إنتاجية كالقطاعات الاستهلاكية والمضاربات.[1]

فالسلطات النقدية تسعى من خلال هذه الأدوات للتأثير على الكيفية التي يستخدم بها الائتمان، وذلك بتوجيه الائتمان إلى مجالات مرغوبة وحجبه عن مجالات أخرى، ومن أهم هذه الأدوات:

أ- تأطير القروض: وتقوم على أساس فكرة تسقيف مباشر للقروض الممنوحة للاقتصاد، حيث تقوم بموجبها الدولة بإعطاء توجيهات وإرشادات للبنوك تتعلق بمقادير القروض وطريقة منحها، ونوعية القطاعات التي يجب توقيف القروض لها وذلك عند ظهور البوادر الأولى للتضخم، أما عندما ينتشر التضخم بحدة فإن الدولة تقدم على صياغة سياسة تأطير قرض إجبارية، فيقوم البنك المركزي بتحديد الحد الأعلى لمقادير القروض الممنوحة من طرف البنوك، وأي تجاوز لهذا الحد يمكن أن يؤدي إلى عقوبات على البنوك التجارية وهذه السياسة متبعة خاصة في ظل اقتصاديات الاستدانة وقد تم التخلي على هذه السياسة في الدول المتقدمة لأنها تتعارض مع التحرير المالي، حيث أنه من بين سلبيات هذه السياسة هو تخفيض حجم المنافسة بين البنوك التجارية.[2]

ب- السياسة الانتقائية للقرض: يقوم البنك المركزي بموجب هذه الأداة بإصدار قرارات تتعلق بتوجيه القروض إلى بعض القطاعات التي يرى أو يعتبرها أكثر مردودية للاقتصاد الوطني، بحيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء كل التسهيلات في منح القروض إلى هذه القطاعات، وتأخذ هذه السياسة عدة أشكال:

- إقرار معدل الخصم المفضل؛
- إمكانية إعادة خصم الأوراق التي لا تتوفر فيها الشروط الضرورية؛
- قبول إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف؛
- إعطاء أو منح تمديد لمدة استحقاق القروض ومعدل الفائدة.

ج- أسلوب الإقناع الأدبي:[3] يحاول صانعوا السياسة النقدية كثيرا التأثير على المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، من خلال أسلوب الإقناع الأدبي بهدف تغيير سلوك المؤسسات المالية إلى الاتجاه المرغوب فيه، لكن يعتبر أسلوب الإقناع الأدبي غير مجدي إلا إذا دعمتها وسائل أخرى، فإذا دعمتها إجراءات أخرى مثل تغير سعر الخصم أو نسبة الاحتياطي القانوني، فقد تكون مفيدة كأداة للسياسة النقدية.

---

1 جمال بن دعاس، **السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي**، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص181.

2 وليد العايب، الحلو بوخاري، **اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية**، ط1، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2013، ص95.

3 محمود عبد الرزاق، مرجع سابق، ص310.

ومهما يكن فإنه يجب أن نفهم أن الإدارة النقدية لا تستطيع تغيير سلوك المؤسسات المالية والمصارف من خلال التهديد الشفهي أو ما تقدمه من نصائح.

د- وضع حد أقصى لسعر الفائدة: تقوم البنوك التجارية أحيانا برفع معدلات الفائدة على الودائع الجارية رغبة منها في زيادة ودائع العملاء مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة ارتفاعا كبيرا وهذا نتيجة التنافس بين البنوك التجارية، لذا قد يتدخل البنك المركزي في مثل هذه الحالات ليضع حدا أعلى للفوائد التي تمنح على الودائع الجارية لا يجوز للبنوك التجارية أن تتخطاه، وهذا الحد يكون قابلا للتغيير حسب الوضع الاقتصادي في البلد، فينخفض في حالة الرواج ويرتفع في حالة الكساد.

3- الأدوات الأخرى للسياسة النقدية: وهي تلك الإجراءات المباشرة التي يتخذها البنك المركزي تجاه المؤسسات والأجهزة المالية والمصرفية عند عجز الأدوات الكمية والأدوات الكيفية عن تحقيق أهداف السياسة النقدية.

أ- إصدار التوجيهات والتعليمات: ويتخذ هذا الأسلوب صورة القرارات الملزمة التنفيذ والتي تصدر من طرف البنك المركزي بصفته السلطة النقدية في الدولة تجاه البنوك التجارية محددا فيها الضوابط التي تحكم أنشطة الائتمان والاستثمار بالبنوك، ويتعرض كل بنك يتجاهل هذه التعليمات والتوجيهات إلى عقوبات قد تصل إلى التوقيف الجزئي أو الكلي للبنك.

ب- الإعلام: لقد كان البنك المركزي الألماني وبنك السويد المركزي يقدمان بيانات دورية تشرح السياسة النقدية المتبعة لمراقبة الائتمان، حيث يقوم البنك المركزي في هذه الحالة باستخدام وسائل الإعلام المختلفة لشرح الحقائق الاقتصادية أمام الجمهور دعما لجهود إصلاح الأوضاع النقدية وتحقيقا لأهداف السياسة الاقتصادية.[1]

ثانيا: السياسة المالية:

يقصد بالسياسة المالية تلك الإجراءات المتخذة من طرف السلطات الحكومية بهدف تعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية لتحقيق الأهداف الاقتصادية وخاصة معالجة البطالة والتضخم.[2]

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تستخدم السياسة المالية عدة أدوات من بينها ما يلي:

1- السياسة الضريبية: تعبر السياسة الضريبية عن مجموعة البرامج التي تنفذها الحكومة مستخدمة فيها كافة الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار معينة وتجذب آثار أخرى تتلاءم مع أهداف المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

1 جمال بن دعاس، مرجع سابق، ص186.

2 Dominik Salvador, Eugene Duilio, **Principes d'Economie Cours et Problèmes - Séries Schaum**, MG.graw. Hill, Paris, 1984, p96.

وتعد الضريبة أهم مورد مالي للموازنة الجارية وهي مساهمة إجبارية للأفراد في تحمل أعباء الخدمات العامة، وهي إما أن تكون مباشرة تفرض على دخول الأفراد "**ضريبة الدخل**"، أو أن تكون غير مباشرة تفرض على نشاط الأفراد كالاستيراد والتصدير.[1]

وكما نعلم أن التضخم هو نتيجة زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي ومن أجل مكافحة التضخم تسعى الحكومة من خلال السياسة الضريبية إلى زيادة أسعار الضريبة على إحدى السلع وبالتالي ينخفض الإنفاق عليها مباشرة عن طريق رفع تكلفة المشتريات، كما قد تلجأ الحكومة إلى فرض ضرائب جديدة لتقليل حجم الدخل الممكن التصرف فيه في أيدي الناس ولخفض مقدار الفجوات التضخمية.

2- **السياسة الإنفاقية:** لقد تم التطرق سابقا إلى المقصود بالسياسة الإنفاقية والتي تعبر عن مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير وسائل تمويله، حيث تقوم الحكومة من خلال هذه السياسة بالتدخل والتأثير على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني[2]، فتمكن السياسة الإنفاقية الحكومة من استخدام النفقات العامة بما يتلاءم مع الوضع الاقتصادي، فعندما يكون هناك تضخم نقدي ناتج عن ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي تعمل الحكومة على تقليص الطلب الكلي عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي وبالتالي ينخفض مستوى الأسعار، أما في حالة وجود ركود اقتصادي وبطالة تقوم الحكومة بزيادة الإنفاق وبالتالي زيادة الطلب الكلي وزيادة الإنتاج والدخول وكذلك العمالة.

3- **الدين العام (الاقتراض):** تعتبر القروض العامة وسيلة مالية تلجأ إليها الدول في حالة وجود عجز في ميزانياتها والناتج عن زيادة النفقات على الإيرادات أو لتمويل مشاريع تنموية في البلد تعجز الإيرادات الداخلية عن تغطية نفقاتها ويستخدم القرض أيضا لتغطية نفقات الدولة المتزايدة في فترات الكساد.[3]

تقوم الحكومة بالتأثير على الوضع الاقتصادي من خلال أداة الدين العام، حيث تقترض الحكومة في فترات التضخم وذلك عن طريق بيع السندات الحكومية للجمهور للتأثير على الإنفاق الاستهلاكي، أما في مرحلة الركود الاقتصادي تلجأ الدولة إلى الاقتراض وتمويل إنفاقها من المؤسسات المالية وذوي الدخول العالية والذين لا يؤثر إقراضهم للحكومة على إنفاقهم الاستهلاكي.[4]

---

1 شيماء محسن علاوي، **دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1996-2011)**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 48، 2016، الجامعة العراقية، بغداد، العراق، ص ص434-435.

2 لحسن دردوري، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة -دراسة مقارنة الجزائر – تونس-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014، ص133.

3 هيفاء غدير غدير، **السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب بوزارة الثقافة، دمشق، 2010، ص15.

4 رجاء الربيعي، **دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي**، دار آمنة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص72.

ثالثا: سياسة الرقابة على الأجور:

تعتبر الأجور العنصر الأكثر أهمية في التكاليف الإنتاجية، حيث تؤدي الارتفاعات غير المنتظمة والمتسارعة في معدلات الأجور إلى حدوث ارتفاعات متوالية في المستوى العام للأسعار، فعندما تكون الزيادة في معدلات الأجور بنسب تفوق الزيادة في معدلات الإنتاجية تزداد الضغوط التضخمية، لذا يجب إتباع ما يسمى بسياسة الأجر المركزي أو سياسة الدخول حتى يتم ضبط معدلات الأجور بما يتناسب مع معدلات الإنتاجية.

ويقتضي ذلك حتمية التدخل الحكومي لوضع حد للارتفاعات الخاصة في لولب الأسعار والأجور وتحقيق التوازن في الاقتصاد الوطني، من خلال وضع الضوابط التي تكفل تحقيق علاقة تناسبية بين كل من الزيادة في معدلات الأجور والإنتاجية، بحيث تتناسب الزيادة في معدلات الأجور مع الزيادة في معدلات الإنتاجية، بما يكفل تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.[1]

رابعا: سياسة الرقابة على الأسعار:

تسعى الدول إلى علاج التضخم بوضع القيود المباشرة التي تمنع ارتفاع الأسعار بحكم القانون، حيث تعمل الدولة على تثبيت الأسعار عن طريق وضع حد أعلى لأسعار السلع والمواد الاستهلاكية الضرورية لجعلها في متناول الجميع بدلا من احتكارها من قبل فئة معينة.

إن سياسة الرقابة على الأجور أو الأسعار أداتين مهمتين تساعدان الدولة في علاج ظاهرة التضخم، لكن قد واجهت كلا السياستين انتقادات عديدة كونها تحدث اختلالات كبيرة في الاقتصاد نذكر منها:

- التقليل من حدة المنافسة؛
- انخفاض حجم أرباح الشركات ومصادر تمويلها الذاتي؛
- التخصيص غير الأمثل للموارد.

1 نوة بن يوسف، مرجع سابق، ص ص127-128.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتضخم.

يتضح من خلال المبحث السابق أن التضخم هو ظاهرة اقتصادية خطيرة تصيب الاقتصاد الوطني والعالمي وينتج عنها آثار سلبية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، لهذا نجد أن جل المدارس الفكرية تناولت موضوع التضخم وكل مدرسة أعطت تحليلاتها وتفسيراتها وأهم الأسباب المنشأة لهذه الظاهرة، ومن خلال ما يلي سيتم شرح لأهم هذه الأفكار والتحليلات.

المطلب الأول: تفسير التضخم في النظريات التقليدية.

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى تفسير التضخم في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي وكذلك إلى التحليل الكينزي وتفسيره لحالة التضخم الاقتصادي.

أولا: تفسير التضخم في النظرية الكمية للنقود (الفكر الكلاسيكي):

تعتبر النظرية الكمية للنقود من أولى النظريات التي حاولت تفسير تحديد المستوى العام للأسعار وما يحدث فيه من تقلبات، ومضمون هذه النظرية أن هناك علاقة طردية تناسبية بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار وذلك بافتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة، حيث أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة، أي أن زيادة كمية النقود المتداولة ستحدد انخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية والزيادة المقابلة في أسعار السلع والخدمات.[1]

وعلى هذا فإنه قد تم افتراض أن معدل التضخم يتوقف على معدل خلق النقود الجديدة، فإذا كانت $\frac{\Delta M}{M}$ تساوي أربعة بالمائة سنويا (حيث "**M**" هي كمية النقود المعروضة) فإن الأسعار سترتفع بمعدل أربعة بالمائة سنويا (بعد الأخذ في الاعتبار أي تعديلات في مستوى التوظف الكامل أو في سرعة الدوران).

ويعتبر الكلاسيكيون أول من أشاروا إلى ظاهرة التضخم في القرن 19 من خلال نظرية كمية النقود التي وضعت وتطورت على يد كل من جون لوك (Jean. L)، ودافيد هيوم (David Hume)، ثم ميل (Mill) والاقتصادي الفرنسي مونتسكيو (Montesquieu)، حيث فسرت هذه النظرية الظواهر التضخمية وخاصة منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى، فقد كانت محور الدراسات الفكرية الكلاسيكية الظواهر الاقتصادية المختلفة وتحليل هذه الظواهر، وتفسير نشوئها ومنها الظواهر التضخمية وارتفاعات الأسعار وتنقل الثروات وتوزيعها وغيرها من الآثار.[2]

إن من أهم المبادئ التي اعتمد عليها الكلاسيك هو قانون المنافد لجون باتست ساي (Jean, B. Say, 1803) الذي ينص على أن العرض يخلق طلبه الخاص أي أن الإنتاج الكلي ينشئ بالضرورة

[1] Jalil. Totohchi, **Macroeconomic,Theories of Inflation**, International Proceedings of Economics Development and Research, Vol4, 2011, Singapore, p459.

2 نوة بن يوسف، مرجع سابق، ص5.

كمية متساوية من إجمالي الطلب ويأتي من مفهوم مساوي من المبدأ الذي يشير إلى أن إنتاج السلع يؤدي إلى تحقيق دخل إجمالي يحقق طريقة متساوية في الطلب الإجمالي.[1]

فحسب الكلاسيك وظيفة النقود هي مقياس للقيم ووسيط للتبادل ويستبعد قيامها بوظيفة مخزن للقيم لأن منفعة النقد معدومة، وتكمن منفعتها في كمية السلع التي يتم شرائها، لذلك يحصل الجمهور على الكميات النقدية في شكل دخول ليتم توجيهها إلى شراء السلع والخدمات، وهو الدافع الوحيد لحيازة النقود (المبادلات)[2]، وبذلك يخلق دائما العرض طلبه الخاص ويتحقق التوظف الكامل بشكل مستمر، فتعتبر النقود حيادية في النظرية النقدية الكلاسيكية حيث لا يوجد لها تأثير على النشاط الاقتصادي فهي تؤثر على المستوى العام للأسعار فقط.

أما ريكاردو (Ricardo, 1817) فكان يفسر ظهور النقود على أنه نتاج لعجز نظام المقايضة عن تسهيل آلية البيع والشراء في الأسواق، فجاءت النقود لتكون وسيلة دفع يقبل بها الجميع وأن الزيادة في كمية النقود ليس لها تأثير على الإنتاج والتجارة لكنها تؤثر على المستوى العام للأسعار.

فبمساهمة ساي وريكاردو وجون ستيوارت ميل وغيرهم أكد الاقتصاد الكلاسيكي أن النقود ليس لها أي تأثير على النشاط الاقتصادي فهي تؤثر في المستوى العام للأسعار فقط، أي أنه هناك علاقة ميكانيكية بين كمية النقود ومستوى الأسعار فزيادة كمية النقود تؤثر مباشرة في المستوى العام للأسعار دون التأثير على متغيرات اقتصادية أخرى.

إن النظرية الكمية للنقود تعتبر إحدى الدعائم التي ارتكز عليها الفكر الكلاسيكي في تفسير الظواهر الاقتصادية وعلى رأسها الظواهر التضخمية، وتستند هذه النظرية إلى عدة فروض أهمها:

- أن الطلب على النقود طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات ووظيفة النقود كوسيط في التبادل فقط؛
- الاقتصاد يتوازن عند مستوى التشغيل الكامل[3]، أي"التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج؛
- مرونة الأسعار والأجور صعودا وهبوطا؛
- ثبات حجم المعاملات: إن حجم المعاملات (التبادلات الاقتصادية أو حجم الإنتاج) يتحدد بعوامل موضوعية مثل: تخصيص الموارد حجم القوى العاملة، ومستواها الفني، التكنولوجيا، ومدى توفر رؤوس الأموال، وبالتالي حجم المعاملات هو متغير خارجي ثابت لأن النشاط الاقتصادي يملك القوى الذاتية لتحقيق التوظف الكامل وليس للنقود أثر في تحقيق التوازن الاقتصادي الذي لا يتغير في الأجل القصير؛[4]

1 Faroh Purani, Ishtiaq Qureshi, **A Historicol Analysis of the Theories of Money**, International Journal of Business and Economic Development, Vol (4(1), March 2016, United Kingdom, P73.

2 Philippe Jaffré, **Monnaie et Politique Monétaire**, 4ème édition, Economica, Paris, 1996, P40.

3 أحمد أبو الفتوح علي الناقة، **نظرية النقود والأسواق المالية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001، ص257.

4 أحمد السيد عبد اللطيف حسن، **تقدير دالة الطلب على النقود في مصر خلال الفترة 1981-2011**، بحوث اقتصادية عربية، العددان 67-68، 2014، أكاديمية المستقبل، مصر، ص12.

- ثبات سرعة دوران النقود: تفترض هذه النظرية أن سرعة دوران النقود ثابتة على الأقل في المدة القصيرة، فهي تحدد بعوامل بطيئة التغير ومستقلة عن كمية النقود، وبالتالي تعتبر سرعة دوران النقود متغير خارجي؛
- وجود علاقة سببية بين التغير في المستوى العام للأسعار كمتغير تابع والتغير في كمية النقود كمتغير مستقل، حيث يؤكد التحليل الكلاسيكي أن هناك علاقة بين النقود كمتغير مستقل (M)، والمستوى العام للأسعار كمتغير تابع (P) وتتخذ هذه العلاقة شكلا طرديا فالزيادة في كمية النقود المتداولة يترتب عليها ارتفاع في مستوى الأسعار السائدة وبنفس النسبة، ويعود هذا وفقا للتحليل الكلاسيكي لعدم اعترافهم بالعوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر على الأسعار كالعوامل المرتبطة بالنشاط الاقتصادي الحقيقي والعيني، أو ارتفاع التكاليف كزيادة الأجور مثلا....إلخ؛
- انصب تحليل هذه النظرية على الفترة القصيرة؛
- تناسب كمية النقود عكسيا مع قيمتها، تعتبر كمية النقود هي العامل الفعال في تحديد قيمتها (قوتها الشرائية)، فمثلا إذا زادت كمية النقود المتداولة انخفضت القوة الشرائية للنقود التي تمثلها.[1]

لقد تم عرض النظرية الكمية للنقود في عدة مراحل وكان (Irving Fisher) أول من صاغ معادلة رياضية تعبر عن هذه النظرية وسميت بمعادلة التبادل، ثم ظهرت صيغة أخرى للتعبير عن هذه النظرية وهي معادلة الأرصدة النقدية على أيدي رواد مدرسة كمبردج ومنهم: (Arther.C) (A.Marchall) (S .Pijou).

1- معادلة التبادل لفيشر (Exchange équation): تعد معادلة التبادل لفيشر صورة منقحة لنظرية الكمية وقد قام بصياغتها البروفوسور إرفنج فيشر (Irving Ficher) وهو اقتصادي أمريكي وذلك سنة 1911، حيث استخدم فيشر معادلة التبادل كأداة لشرح العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، فقد ذكر فيشر أن:[2]

$$MV = PT \ldots\ldots(1)$$

حيث أن:

P: المستوى العام للأسعار.

M: تمثل كمية النقود وهي عامل خارجي يتحدد مقدارها بواسطة البنك المركزي.

T: مجموع المبادلات (المعاملات) وبما أن الكلاسيكيون يفترضون أنهم في حالة الاستخدام التام دائما وأن الدخل y هو دائما الدخل التوازني، فإن T تعتبر ثابتة في المدى القصير.

V: سرعة دوران النقود، أي متوسط عدد المرات التي تتفق فيها وحدة النقود وذلك لشراء السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة.

---

1 نوة بن يوسف، مرجع سابق، ص6.

2 سامي خليل، **النظريات والسياسات النقدية والمالية**، ط1، شركة كائمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1982، ص110.

وعلى ذلك فإن **(M.V)** تمثل العرض الكلي الفعال (أو قيمة التدفق النقدي) للنقود (الإنفاق النقدي الكلي) خلال فترة زمنية معينة و**(P.T)** تمثل القيمة النقدية لكل الأشياء التي اشتريت خلال فترة معينة (الطلب على النقود)، حيث ركز فيشر على أن الطلب على النقود يكون بغرض إتمام عدد من المبادلات أو المعاملات وبالتالي يجب أن تكون قيمة النقود مساوية لقيمة السلع أو الخدمات أو الأوراق المالية التي تم تبادلها بالنقود[1]، ففي أي لحظة من الزمن يجب أن يتساوى الإنفاق النقدي الكلي **(M.V)** مع عدد المعاملات **(T)** في تلك اللحظة مضروبا في المستوى العام للأسعار.

ويمكن تحديد مستوى السعر من خلال المعادلة التالية:[2]

$$P = MV/T$$

حسب المعادلة أعلاه وبما أن V وT ثابتان فإن مستوى السعر يتحدد من خلال كمية النقود، وأن أي تغير في السعر يكون بنفس التغير في كمية النقود، أي:

$$P = f(M)$$

كما وسع فيشر معادلة التبادل لتشمل النقود المصرفية (M') وسرعة تداولها (V') في إجمالي المعروض من النقود، وسميت بمعادلة التبادل الاقتصادي لفيشر، وهي كالتالي: MV+M'V'= PT

$$P = (MV + M'V') / T$$

حيث أن:

M: كمية النقود المتداولة.

V: سرعة دورانها.

M': النقود المصرفية.

V': سرعة دورانها.

المعادلة تبين أنه في حالة بقاء M' وV' وV وT ثابتة تكون هناك علاقة مباشرة وتناسبية بين M وP، فمثلا إذا تضاعفت كمية النقود يتضاعف مستوى السعر وتنخفض قيمة النقود.

[1] M. Benbouziane, A. Benamar, **The Relationship Between Money and Prices in the Maghreb Countries: A Cointegration**, Economic Research Forum (ERF), December 2004, Beirut, Lebanon, p3.

[2] Sakib.Bin Amin, **Quantity theory of Money and its Applicability: the case of Bangladesh**, World Review of Business Research, Vol1(4), September 2011, Australia, p36.

الشكل رقم (16): تأثير التغير في عرض النقود على كل من المستوى العام للأسعار وقيمة النقود.

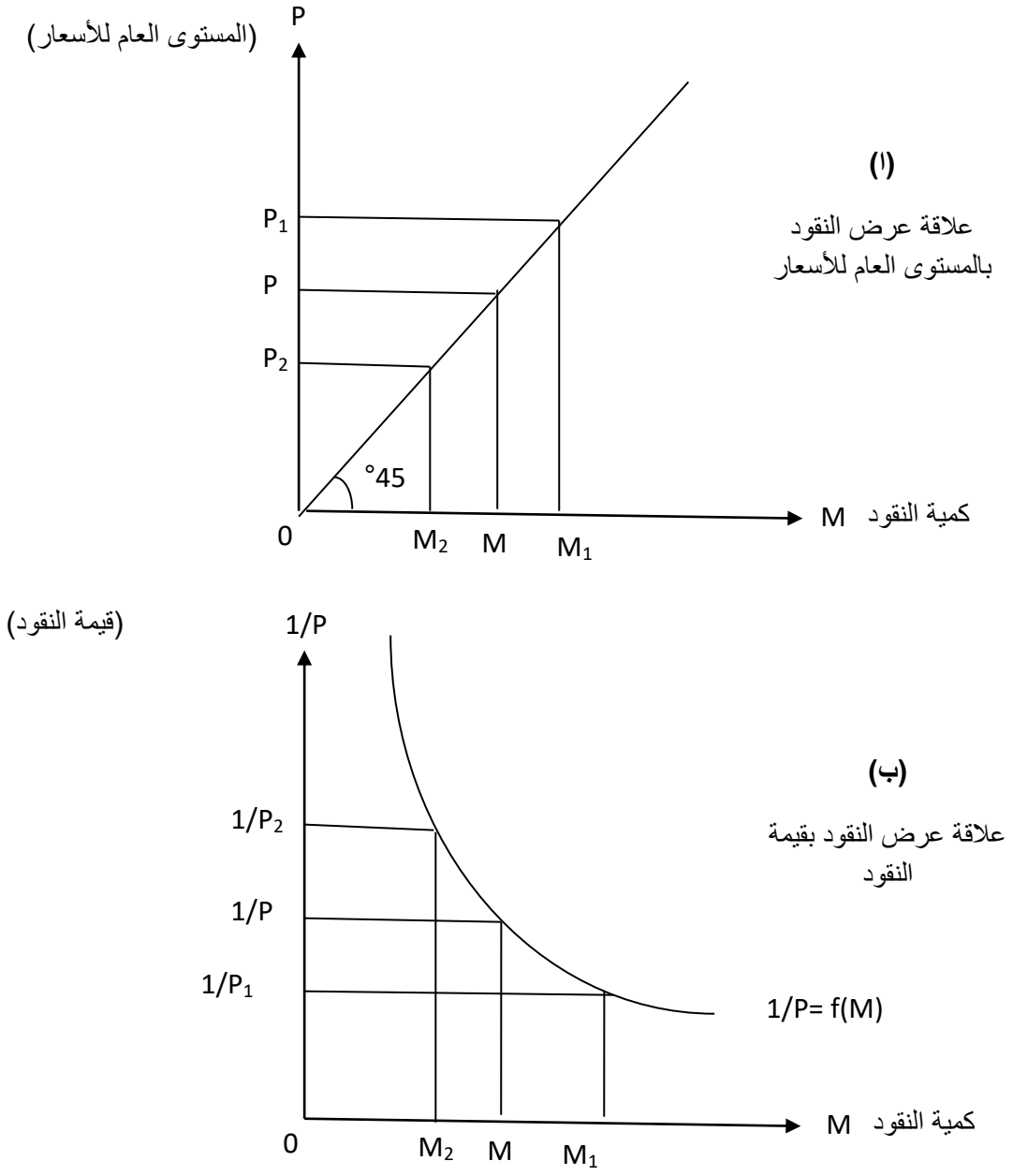

Source: k. Suman, Fisher's, Quantity Theory of Money: Equation, Example Assumptions and Criticisms, Published Article by: www.economics discussion.net seen on: 01/10/2018.

من خلال الشكل أعلاه "**التمثيل البياني (أ)**" نلاحظ أنه عندما يتضاعف عرض النقود من M إلى M_1، يتضاعف مستوى السعر أيضا من P إلى P_1، وعندما ينخفض عرض النقود من M إلى M_2 ينخفض مستوى السعر من P إلى P_2.

إن منحنى P=f(M) هو خط 45° يظهر علاقة متناسبة ومباشرة بين العرض النقدي (M) ومستوى السعر (P).

أما في "**التمثيل البياني (ب)**" نلاحظ أنه عندما يتضاعف العرض النقدي من M إلى M_1 تنخفض قيمة النقود إلى النصف من 1/P إلى $1/P_1$، وعندما ينخفض عرض النقود من M إلى M_2 تضاعف قيمة النقود من 1/P إلى 1/P2، منحنى قيمة النقود 1/P=f(M) يظهر علاقة متناسبة عكسية بين العرض النقدي وقيمة النقود".[1]

وتقوم معادلة التبادل على أساس الفرضيات التالية:

- التعادل بين عرض النقود (M_s) والطلب على النقود (M_2) وهذا يحقق التوازن في سوق النقد أي: $M_s=M_d=M$؛
- الطلب على النقود يساوي القيمة النقدية للمبادلات ويكون على الشكل $M_d=PxT$، بحيث (P) المستوى العام للأسعار، و(T) مجموع المبادلات المحققة خلال فترة معينة من الزمن؛
- الطلب على النقود هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات ووظيفة النقود كوسيط في التبادل فقط؛
- إن التغير في (P) المستوى العام للأسعار هو نتيجة لتغير في (M) كمية النقود المتداولة، فهناك علاقة طردية بين تناسبية (P) كمتغير تابع وكمية النقود (M) كمتغير مستقل P=f(M).

ومن الملاحظ أن الفرضيات التي قامت عليها معادلة التبادل هي نفس افتراضات النظرية الكمية للنقود، لكن رغم الانتشار والقبول الذي عرفته معادلة التبادل، إلا أن ذلك لم يمنع من توجيه عدة انتقادات لها، نذكر أهم هذه الانتقادات:

- الاهتمام بوظيفة النقود كوسيط للمبادلة فقط وإهمال الوظائف الأخرى؛
- افتراض أن المستوى العام للأسعار يتغير تبعا لتغير كمية النقود وبنفس النسبة ولا يمكن أن يتغير وفقا لعوامل أخرى وهذا خاطئ، بحيث يوجد أمثلة في التاريخ الاقتصادي تدل على أن الزيادة في المعروض النقدي لم تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار، وهناك أدلة أخرى تثبت أن الأسعار قد تغيرت بنسبة أكبر من نسبة التغير في كمية النقود؛
- افتراضها ثبات كمية المبادلات أي حجم الإنتاج وكذا ثبات سرعة دوران النقود، حيث أن حجم الإنتاج لا يبقى ثابتا ويتسم بالتغير، كما أن سرعة تداول النقود غير ثابتة وتتميز بالحركة والديناميكية؛
- لم تأخذ بعين الاعتبار متغيرات مهمة كسعر الفائدة واعتبرته ظاهرة حقيقية وليست ظاهرة نقدية، وتجاهلت تأثير هذا المتغير على المستوى العام للأسعار.

2- معادلة كمبردج للأرصدة النقدية (نظرية الدخل): تعتبر هذه المعادلة الوجه الثاني للنظرية الكمية للنقود بعد معادلة التبادل، لقد جاءت هذه المعادلة نتيجة للانتقادات التي تعرضت لها صياغة فيشر لنظرية كمية النقود، حيث قام أصحاب الاتجاه الجديد في التحليل النقدي التقليدي (النيوكلاسيكي)

[1] K .Suman, **Fisher's, Quantity theory of money, Equation Example Assumptions and Criticisms**, Published Article by: www.economicsdiscussion.net. Seen on: 01/10/2018.

أمثال ألفريد مارشال وبيجو، روبرستون، باتينكين...إلخ بإدخال بعض التعديلات على معادلة التبادل ومن أهم هذه التعديلات جعل المعادلة تركز على جانب الطلب على النقود كمحدد أساسي لحجم الدخل النقدي.

يرى ألفريد مارشال أن الأشخاص يميلون للطلب على النقود للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة لمقابلة ما يقومون بشرائه من سلع وخدمات، وهو ما أطلق عليه مارشال **"بالتفضيل النقدي"** ومن هنا أدخل الكلاسيك الجدد وظيفة جديدة للنقود إضافة إلى أنها وسيط للتبادل، تتمثل في دورها كمخزن للقيمة فأصبح الطلب على النقود كأرصدة نقدية سائلة وليس كوسيط للمبادلة فقط.

كما أكد ألفريد مارشال أن الطلب على النقود يعود بصفة أساسية إلى دافع الدخل، وهذا ما يعني لجوء الأفراد إلى الاحتفاظ بجزء من دخلهم على شكل سائل لمواجهة نفقاتهم في المستقبل، ويتغير هذا الجزء أو النسبة المحتفظ بها مع تغير مستوى الدخل.[1]

ويمكن صياغة معادلة الأرصدة النقدية على النحو التالي:

$$M = K(y.\ p)$$

حيث أن:

M: كمية النقود بكافة أنواعها.

P: مستوى الأسعار.

K؛ نسبة الدخل النقدي التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في شكل أرصدة نقدية سائلة.

Y: الدخل الوطني الحقيقي.

$$M.V = P.Y$$

يلاحظ هنا أن هذه المعادلة هي عبارة على تعديل لمعادلة فيشر، بحيث تم تعويض حجم المعادلات T بحجم الدخل الحقيقي Y.

$$M.V = P.Y \rightarrow M = P.Y.\frac{1}{V}.$$

حيث تمثل النسبة $\frac{1}{V}$ نسبة التفضيل النقدي ويرمز لها بالرمز K ونلاحظ أن العلاقة بين التفضيل النقدي وسرعة دوران النقود هي علاقة عكسية[2]، وتصبح معادلة كامبردج النهائية كالتالي:

$$Md = K.P.Y$$

حيث أن:

Md: الطلب على النقود.

---

1 أمينة بن عيسى، **العلاقة بين النقود والأسعار، دراسة قياسية في الجزائر، تونس-المغرب**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015، ص98.

2J.L.Bailly, O.Caire, A.Figliuzzi, V.lelièvre, **Economie Monétaire et Financière**, Ed Bréal, 2006, Paris, , P262.

وتقوم هذه المعادلة على أن هناك نسبة من الدخل يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في صورة أرصدة نقدية سائلة وهي ما عبروا عنه بالنسبة (*K*)، كما أن هذه المعادلة يوضح من خلالها اقتصاديو كامبردج أن ارتفاع الأسعار (التضخم) هو نتيجة رغبة الأفراد في إنقاص ما يحتفظون به من أرصدة نقدية (أي إنقاص النسبة *K*)، بحيث إذا قرر الأفراد إنقاص ما يحتفظون به من أرصدة نقدية سوف يؤدي هذا إلى زيادة الإنفاق وبالتالي زيادة الطلب على السلع ومن ثم ارتفاع الأسعار، وبالمقابل إذا فضل الأفراد الاحتفاظ بالأرصدة النقدية سيؤدي هذا إلى زيادة عرض السلع والخدمات وبالتالي انخفاض أسعارها أي انخفاض المستوى العام للأسعار.

ومن خلال ما تم تحليله لمعادلة كامبردج يمكن أن نستخلص ما يلي:[1]

- يوجد علاقة عكسية بين التفضيل النقدي (K) ومستوى الأسعار (P)؛
- تركز معادلة كامبردج على جانب الطلب النقدي؛
- أضافت معادلة كامبردج وظيفة أخرى للنقود ألا وهي مخزن للقيم أي الادخار؛
- معادلة كمبردج تقرر وجود علاقة بين كمية النقود والدخل النقدي، حيث تسمح هذه النظرية للتغيرات النقدية بالتأثير على حجم الإنتاج والمستوى العام للأسعار، بينما معادلة التبادل لفيشر لا تسمح للتغيرات النقدية بالتأثير على حجم الإنتاج ويقتصر أمرها على المستوى العام للأسعار فقط؛
- تفترض معادلة كامبردج أن نسبة التفضيل النقدي (K) وحجم الدخل الحقيقي (Y) ثابتان في المدى القصير، وبالتالي هي نفس افتراضات نظرية فيشر.

وبناءا على ما سبق ووفقا للصيغتين السابقتين لنظرية كمية النقود، نلاحظ أن كليهما تفسر ظاهرة التضخم من خلال العلاقة بين كمية النقود (*M*) والمستوى العام للأسعار (*P*) لكن طريقة التحليل قد تكون مختلفة، حيث ركزت معادلة فيشر على فكرة الإنفاق وسرعة تداول النقود، أي تركيزها على العوامل المرتبطة بعرض النقود وتأثيرها على كميتها، أما معادلة كامبردج فركزت على تلك النسبة من الدخل القومي الحقيقي المحتفظ به في شكل سيولة نقدية، أي تركيزها على العوامل التي يتحدد بموجبها الطلب على النقود[2]، وفيما يلي سيتم عرض مقارنة بسيطة لإظهار أوجه الاختلاف بين نظرية كمبردج وفيشر:

1 نوة بن يوسف، مرجع سابق، ص ص13-14.

2 نبيل الروبي، **نظرية التضخم**، ط2، مؤسسة الثقافة العربية، الإسكندرية، مصر، 1984، ص52.

الجدول رقم (01): مقارنة بين نظرية فيشر ونظرية كمبردج.

نظرية فيشر	نظرية كمبردج
- النقود لها دور وحيد ألا وهو وسيط للتبادل؛ - لا يحتفظ الأفراد بنسبة من الدخل كأرصدة نقدية سائلة؛ - النقود هي وسيط التبادل فقط، وبالتالي كل الدخل يستهلك أو كل ما يدخر يستثمر فلا وجود للاكتناز؛ - عرض النقود هو المحدد الأساسي للسعر (P).	- إضافة وظيفة ثانية للنقود ألا وهي مخزن للقيمة؛ - يحتفظ الأفراد بجزء من دخلهم في شكل أرصدة نقدية سائلة؛ - يطلب الأفراد النقود ليحتفظوا بجزء منها وبالتالي وجود ظاهرة الاكتناز؛ - الطلب هو المحدد الأكثر أهمية للسعر (P).

المصدر: إعداد الطالبة استنادا إلى فرضيات النظرية النقدية الكمية.

3- تقييم النظرية الكمية للنقود: تعرضت نظرية كمية النقود لانتقادات شديدة وخاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية (1929)، وقد جاءت الانتقادات الشديدة على يد الاقتصادي الإنجليزي (جون مايناردكينز) إثر نشر كتابه "النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود وأبرز تلك الانتقادات:

- تفرض النظرية الكمية للنقود "ثبات سرعة تداول النقود (V) وذلك لأن (V) تتوقف على عوامل لا تتغير بسرعة، إلا أن الدراسات الميدانية أوضحت أن (V) غير مستقرة"[1]، حيث تعتمد سرعة تداول النقود على الحالة النفسية وتوقعات المنظمين وظروف الاستيراد والتصدير والحالة السياسية والاجتماعية للبلد، وعادات الاستهلاك وغيرها، فسرعة تداول النقود لا ترتبط بكميات النقود بل ترتبط بالتوقعات والظروف، مثال على ذلك: إذا توقع الأفراد ارتفاع أسعار العقارات فإنهم يشترون بالنقود المحتفظ بها الأراضي فتزداد سرعة التداول وترتفع الأسعار، علما وأن كمية النقود في هذه الحالة بقيت على حالها؛[2]

- افترضت النظرية ثبات حجم الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل، فأية بطالة عارضة يمكن أن تعالج عن طريق خفض معدلات الأجور التي تتسم بالمرونة، وتبعا لذلك فإن الحجم الحقيقي للمعاملات أو الحجم الحقيقي للدخل الوطني ثابت، وبالتالي فإن أي تغير في كمية النقود يكون ذا تأثير مباشر على المستوى العام للأسعار، لكن هذه الحالة للاقتصاد الوطني لا يمكن أن تكون إلا حالة استثنائية لأن التشغيل الكامل هو حالة خاصة والتشغيل الناقص هو الحالة العادية، فإذا فرضنا أن الاقتصاد الوطني يعمل دون مستوى التشغيل الكامل، فإن زيادة كمية النقود لا تنعكس كليا على شكل ارتفاع المستوى العام للأسعار؛[3]

---

1 محمد ضيف الله القطابري، **دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية نظرية – تحليلية- قياسية**، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص ص44-45.

2 علي كنعان، مرجع سابق، ص103.

3 أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2004، ص229.

- تطلب النقود لذاتها بصفتها أصلا كامل السيولة وليس باعتبارها وسيط للمبادلات فقط كما تفترض النظرية، ويعتبر هذا الافتراض السبب الرئيسي في إخفاق هذه النظرية؛

- إن العلاقة الآلية التي أخفتها النظرية على تأثير التغير في كمية النقود على المستوى العام للأسعار ليست بهذا الشكل البسيط الذي تصوره النظرية، فكمية النقود ليست العامل الوحيد الذي يؤثر في مستوى الأسعار فهذه الأخيرة قد ترتفع لأسباب لا علاقة لها بتغير كمية النقود، فقد تتغير الأسعار – ارتفاعا وانخفاضا- نتيجة لأسباب حقيقية دون أن يكون للعوامل النقدية دخل في ذلك (مثل تغير النفقات مع تغير حجم الإنتاج)؛[1]

- افتراض وجود علاقة طردية وتناسبية في تأثير M على P غير صحيحة، لأن الجهاز الإنتاجي لا يتميز بالتشغيل الكامل على الدوام، وقد ترتفع كمية النقود عن طريق زيادة الائتمان لمواجهة تزايد النشاط الاقتصادي، ولا ينجم عنها بالضرورة ارتفاع الأسعار، وإن ارتفعت فلا تكون بالضرورة بنفس النسبة؛[2]

- تفترض النظرية الكمية للنقود أن المستوى العام للأسعار هو متغير تابع للتغير في كمية النقود وأن هناك اتجاه واحد لهذه العلاقة وهو تأثير كمية النقود على المستوى العام للأسعار، لكن هذه الفرضية خاطئة، حيث يمكن أن يحدث التأثير المعاكس بين المتغيرين، أي يؤثر التغير في المستوى العام للأسعار على عرض النقود والأمثلة على ذلك كثيرة، فافتراض أن هناك ارتفاع كبير ومتواصل في الأسعار يدفع برجال الأعمال والمستثمرين إلى الزيادة في الاقتراض من الجهاز المصرفي من أجل تمويل وتوسيع استثماراتهم للحصول على مزيد من الأرباح فتتوسع البنوك في منح الائتمان ومنه زيادة حجم الودائع الجارية والتي تعتبر بدورها أحد مكونات وسائل الدفع في الاقتصاد الوطني، ففي هذه الحالة التغير في كمية النقود هو استجابة للتغيرات التي حدثت في المستوى العام للأسعار وبالتالي العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار تنعكس وتصبح:

$$P \longrightarrow M$$

- لعل أهم انتقاد لهذه النظرية هو عجزها عن تغيير أزمة الكساد العالمي (1929-1933)، وكذلك عجزها على علاج هذه الأزمة، حيث لم يتمكن الفكر الكلاسيكي من تشخيص هذه الأزمة بالشكل الصحيح ووجود حلول فعالة لها.

وبالرغم مما وجه إلى نظرية كمية النقود من انتقادات إلا أنه ينبغي أن لا تخفى عنا إيجابيات هذه النظرية، فمهما قيل عن هذه النظرية إلا أن الكثير وقف لها وقفة احترام وتقدير، و تعتبر من أهم محطات الاقتصاد الكلي التي نشأ فيها التحليل الكمي في الاقتصاد وتوضحت فيها العلاقات التي تربط المتغيرات الكلية في الاقتصاد، ونورد أهم إيجابياتها كما يلي:

1 بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص22.

2 عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص249.

- تشكل إضافة علمية في إطار التحليل الكمي؛
- هي نظرية واقعية تفسيرية وعلمية، حيث اعتمدت في تفسير وتحليل الواقع الاقتصادي وتوضيح العلاقة بين الكمية والسعر على أسلوب البحث العلمي؛[1]
- كما لا يخفى عنا أن التغير في كمية النقود يؤثر في المستوى العام للأسعار فمحل الانتقاد للنظرية الكمية هو الاعتقاد في تلك العلاقة الميكانيكية بين كمية النقود ومستوى الأسعار، فذلك أمر ليس عليه خلاف بشرط أن ينظر إلى كمية النقود المتداولة وعلاقتها بالنشاط الاقتصادي بصفة عامة وعلى وجه الخصوص مدى تشغيل عوامل الإنتاج وتوزيع الإنتاج بين الاستهلاك والاستثمار؛
- إن النظرية الكمية للنقود لها دور كبير في تغيير ظاهرة التضخم خاصة في البلاد المتخلفة حيث فسرت ذلك بوجود اختلال بين كمية النقود وحجم السلع والخدمات في هذه الدول، كما يمكنها تفسير الارتفاع التضخمي في الأسعار في ظل ظروف معينة يتحقق فيها جانب كبير من افتراضاتها؛
- تم تطبيق مبادئ النظرية الكمية للنقود في حل بعض الأزمات الاقتصادية، فأعطت نتائج مقبولة في بعضها، وأخرى غير مقبولة ونقدم بعض هذه التجارب:[2]

- **تجربة الكساد الكبير في الولايات المتحدة الأمريكية (1929-1933):** لقد اجتاح الكساد الكبير معظم دول العالم، ومنها أمريكا حيث اتخذت إجراء بالتمويل التضخمي وإحداث عجز في الميزانية، فتوسعت البنوك في الائتمان المصرفي للعناصر الاقتصادية المختلفة أفراد ومشروعات ولكن الأفراد احتفظوا بالنقود لتوقعهم حدوث انخفاض كبير في الأسعار فزاد تفضيلهم النقدي مما أدى إلى انخفاض V، ففي هذه الوضعية زادت M لكن لم يترتب عليها ارتفاع في P بل العكس انخفضت هذه الأخيرة، مما يعني أن للنقود طلب آخر غير طلب التبادل وأنها تطلب لذاتها، وأن ارتفاع K أدى إلى انخفاض V، وهو ما ألغي فرضية ثبات V.
- **تجربة التضخم النقدي الصيني (1937-1947):** رافق زيادة كمية النقود زيادة في المستوى العام للأسعار لكن بنسبة أكبر، وحسب معادلة التبادل ($M.V=P.Y$) يرجع ذلك إلى تغير V أو Y أو هما معا، وبالتالي فإن هذه المعادلة لا تصلح بشكل آلي بل بتحويل بعض فرضياتها على الأقل، ويمكن توضيح ذلك من خلال المخطط التالي:

1 بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص20.

2 عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص ص246-247.

الشكل رقم (17): تأثيرزيادة كمية النقود على المستوى العام للأسعارفي تجربة التضخم الذي ضرب الصين خلال الفترة: (1937-1947).

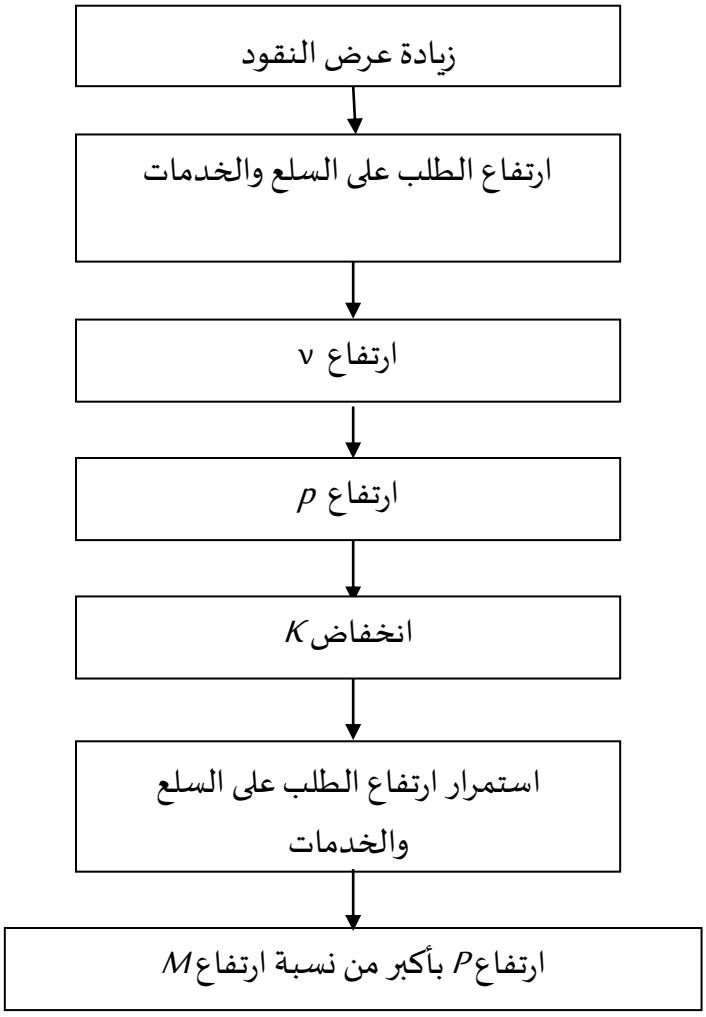

المصدر: عبد القادرخليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص247.

ونتيجة لمبادئ النظرية الكمية للنقود التي كانت مرفوضة خاصة في أزمة الكساد العالمي (1933-1929)، وتبعا لأزمة الكساد العالمي (1929-1933) رفضت مبادئ النظرية الكمية للنقود، وظهرت أفكار جون مينارد كينز (*J.M. Keynes*) محاولا إعطاء تفسيرات جديدة للمفاهيم الاقتصادية واقتراحات لعلاج الأزمات، وفي الفرع الموالي سيتم التطرق إلى آراء كينز فيما يخص التضخم.

ثانيا: تفسير التضخم في النظرية الكينزية:

لقد شهدت معظم الدول الرأسمالية خاصة الأوروبية أزمة اقتصادية كبرى (أزمة للكساد العالمي 1929)، حيث توقفت الآلة الإنتاجية نتيجة ضعف الطلب الكلي عن العرض الكلي، مما أدى إلى غلق معظم المؤسسات المالية الإنتاجية، وإفلاس العديد منها، وانتشار البطالة التي قدرت نهاية 1933 بـ 25%،

وانتقلت آثار هذه الأزمة إلى بقية دول العالم، وقد أدت هذه الأزمة إلى انهيار النظرية الاقتصادية التقليدية (نظرية كمية النقود) بعد أن عجزت عن تفسير هذه الأزمة وإيجاد الحلول المناسبة لها.

وفي خضم ذلك كله ظهرت مدرسة فكرية اقتصادية كان رائدها الاقتصادي "جون مينارد كينز" (*J.M.Keynes*)، الذي وضع من خلاله أسباب البطالة الجماعية التي أثرت على جميع الاقتصاديات الرأسمالية واقتراح التدابير والسياسات التي يمكن اتخاذها لحل الأزمة[1]، واستخلص ما يثبت عدم صحة التحليل الكلاسيكي الذي كان سائد حتى وقت حدوث أزمة الكساد، ومن ثم بني التحليل الاقتصادي الكينزي على عدة فرضيات ومبادئ تختلف تماما على فرضيات التقليديين.

1- فرضيات النظرية الكينزية: يمكن إيجاز فرضيات النظرية الكينزية في النقاط التالية:

- ركز على تحليل الدخل والاستخدام عن طريق الطلب الكلي الفعال، ويرهن على أن هذا الطلب قد لا يكون كافيا لتصفية السوق من الإنتاج الكلي، وأن مستوى التوازن الاقتصادي للاستخدام والإنتاج والدخل قد يكون دون مستوى الاستخدام الكامل؛[2]
- منذ البداية كان تحليل كينز تحليلا نقديا بحتا، حيث عمل على الجمع بين الاقتصاد العيني والاقتصاد النقدي؛
- اهتم كينز بدراسة الطلب على النقود وأوضح أن الأفراد قد يفضلون النقود لذاتها (نظرية تفضيل السيولة) والسبب في ذلك أن للنقود دوافع منها المعاملات والاحتياط والمضاربة؛[3]
- فقد اهتم كينز بوظيفة النقود كمخزن للقيمة وأكد على أن النقود ليست مجرد سلعة أو شيء وإنما هي أساس النشاط الاقتصادي؛[4]
- التشغيل الكامل هو حالة خاصة، وأن التشغيل الناقص هو الحالة الدائمة، وبذلك فالناتج غير ثابت والجهاز الإنتاجي مرن، على عكس افتراضات الكلاسيك حول ثبات الناتج، وأن الاقتصاد دائما في حالة التشغيل الكامل؛[5]
- اهتمت النظرية الكينزية بتفسير ظاهرة التضخم والبطالة وربط بين حدوث الظاهرتين لتقلبات حجم الطلب الكلي الفعال، بحيث إذا زاد الطلب الكلي الفعال عن المستوى المطلوب يحدث التضخم، وإذا كان الطلب الكلي الفعال ضعيف تحت المستوى المطلوب تحدث البطالة؛

---

1 نوة بن يوسف، مرجع سابق، ص18.

[2]M. De Vroey and P. Malgrange, **The History of Macroeconomics from Keynes's General Theory to the Present**, Working Paper, 2011, Institut de Recherché Economiques et Sociales de L'université Catholique de Douvain, Belgique, p1. Site : www.researchgate.net/publication/254401636 seen on: 02/11/2018.

3 بلعزوز بن علي ، مرجع سابق، ص33.

4L. Randall. wray, **Keynes after 75 years: Rethinking Money as a Public Monopoly**, Working Paper n°658, Levy Economics Institute of Bard College, Berlin, Germany, 2011, p5 .

5 عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص259.

– يعتبر كينز من أهم منتقدي القرن العشرين لقانون ساي "العرض يخلق طلبه الخاص"، وأكد على أن الادعاء بأنه لا يوجد بطالة وأن الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل دائما، ومنع كل أشكال التدخل في السوق والنشاط الاقتصادي هي أفكار خاطئة فلا يوجد قوانين طبيعية تعيد الاقتصاد إلى حالة التوازن كلما حدث اختلال[1]، وأشار كينز على وجود تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي كلما حدث اختلال لتضخيم الاختلالات وتحقيق التوازن الاقتصادي، حيث في فترات الركود تتدخل الدولة وتحفز الطلب الكلي (توسع نقدي، عجز في الميزانية) ويتوسع الطلب الكلي ويخفف من حالة الركود الاقتصادي، ومنه تحقيق التوازن الطلب الكلي يساوي العرض الكلي؛[2]

– اهتم كينز بفكرة الطلب الكلي الفعال وهو ذلك الطلب الكلي على مختلف السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية المدعم أو المصحوب بقوة شرائية، لتفسير أسباب عدم التوازن الذي وقع فيها النظام الرأسمالي في أزمة الكساد فهو يرى أن حجم الدخل الوطني يتوقف بالدرجة الأولى على حجم الطلب الكلي الفعال.[3]

2- أهم ما جاء به كينز: من خلال التحدي الكينزي يمكن إجمال أبرز عناصر النظرية الكينزية:

أ- **نظرية الاستثمار والدخل:**[4] لقد ابتعد كينز في تحليله لنظرية الفائدة عن تحليل التقليديين، فقد عالج التقليديون هذا الموضوع من مدخل نظرية كمية النقود، أما كينز فمدخله كان الدخل الوطني من تحليله لمفهوم الاستثمار، ولتوضيح العلاقة بين الاستثمار والادخار والدخل نستعمل الرموز التالية:

(y) الدخل، (I) الاستثمار، (S) الادخار، (Q) الإنتاج، (c) الاستهلاك.

الدخل = قيمة الإنتاج:	$y = Q$ ... 1
الدخل = الاستهلاك + الاستثمار:	$y = C + I$ ... 2
الاستثمار = الدخل – الاستهلاك:	$I = y - C$ ... 3
الدخل = الاستهلاك + الادخار:	$y = C + S$ ... 4
الادخار = الدخل – الاستهلاك:	$S = y - C$ ... 5

ويستنتج من المعادلتين 3 و5 أن الاستثمار يساوي الادخار، أي: $I = S$

من هذا يتبين أن S الكلي يساوي I الكلي فأي زيادة في S تؤدي إلى زيادة في I، إلا أن ما أضافه كينز في نظريته هو البحث عن من هو المتغير التابع ومن هو المتغير المستقل، فحسب النظرية التقليدية S يؤثر مباشرة في I، أما كينز فتوصل إلى عكس ذلك فجعل الاستثمار I هو الذي يؤدي تلقائيا إلى الادخار من

[1] William J. Baumol, **Petrospectives Say's Law**, Journal of Economic Perspectives, Vol 13(1), American Economic Association, USA, Winter 1999, p p 200-201.

[2] Velimir Sohjem, **State Intervention and Economic Development**, Creation International Relations Review, p29.

[3] بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص35.

[4] المرجع نفسه، ص ص41-43.

خلال ما يحدثه I من تغير في y عن طريق مضاعف I، ويقصد بالمضاعف I أنه ذلك العامل العددي الذي يبين مدى الزيادة الكلية في الدخل الوطني والتي تتولد عن حدوث زيادة في I (الاستثمار) فإذا رمزنا لمضاعف الاستثمار بـ I والزيادة في الاستثمار dI والزيادة في الدخل الوطني بـ dy.

$$I = \frac{dy}{dI}$$

ومنه:

$$dy = dI \; x \; I$$

ب- تحديد سعر الفائدة: وفقا لكينز فإن سعر الفائدة هو ظاهرة نقدية يتحدد من خلال تفاعل قوى عرض النقود مع قوى الطلب عليها[1]، أي أن سعر الفائدة حسب كينز يتحدد بتقاطع منحنى عرض النقود مع منحنى الطلب على النقود، ففي الشكل البيان رقم (18) يعبر المنحنى (A) عن الكمية المعروضة من النقود ويعبر المنحنى (B) عن الطلب الكلي على النقود، وبتقاطع منحنى عرض النقود مع منحنى الطلب عليها يتحدد سعر الفائدة (i) حيث يتساوى الطلب على النقود مع عرضها (كما تحدده السلطات النقدية) (cc').

الشكل رقم (18): زيادة عرض النقود مع ثبات الطلب عليها.

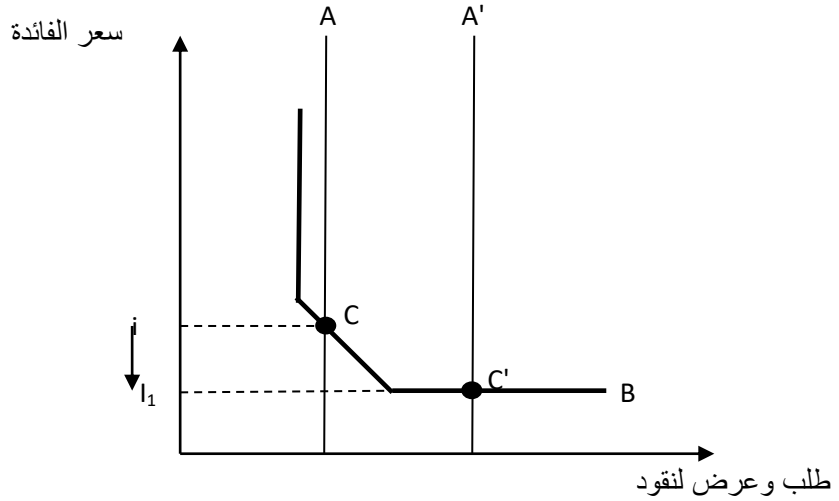

Source: Franco Modiglassi, Liquidity Preference And The Theory of Interest and Money, Econometrica Journal of the Society, Vol 12(1), the Econometric Society, USA, 2008, p55.

[1] Katarzyna Appelt, **Keynes Theory Of The Interest Rate: A Critical Approach**, "Club of Economics in Miskolc", Vol12(1), Miskolc, Hangary, 2016, p3.

فعند زيادة كمية النقود مع بقاء حالة الطلب على حالها (B) فسوف يترتب على ذلك انتقال منحنى عرض النقود من A إلى 'A، وفي الحالة العكسية ينخفض عرض النقود فينتقل من 'A إلى A فيرتفع سعر الفائدة، أما عند ارتفاع الطلب على النقود مع بقاء عرض النقود على حالها (A) فسوف ينتقل منحنى الطلب النقود من B إلى 'B، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة من i_1 إلى i، وذلك ما يوضحه الشكل البياني رقم (19):

الشكل رقم (19): تغير الطلب على النقود مع ثبات المعروض منها.

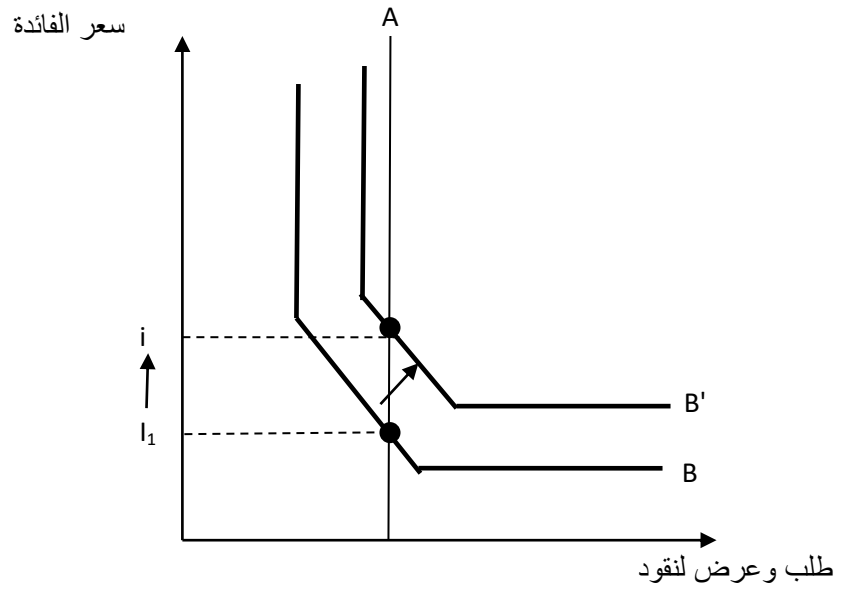

المصدر: إعداد الطالبة استنادا إلى فرضيات النظرية الكينزية.

جـ- تفضيل السيولة: إن الكلاسيك وصفوا النقود بأنها "عربة لنقل القيم"، أي أنها مجرد وسيلة لنقل القوة الشرائية من جهة لأخرى في إطار عملية التبادل (البيع والشراء)، لذلك أنكر الكلاسيك أي دور للاكتناز أو الاحتفاظ بالدخل في صورة أرصدة نقدية سائلة يحتفظ بها الأفراد لفترة من الزمن، أما كينز فقد هاجم النظرية الكمية في افتراضها أن الناس يطلبون النقود فقط لأغراض المعاملة، وأكد على أن للنقود دورا فعالا، ومؤثرا في الحياة الاقتصادية، فالنقود إضافة لكونها وسيلة مبادلة ومقياس للقيم فهي أيضا أداة للادخار وطرح نظرية تفضيل السيولة، حيث يقصد بتفضيل السيولة الدوافع التي تحمل الفرد للاحتفاظ بالثروة في شكلها السائل (نقود) وذلك لأن النقود هي الأصل الوحيد الذي يمكن تحويله إلى أي أصل آخر دون المرور بفترة زمنية وبدون تكلفة، ويرجع كينز دوافع الطلب على النقود إلى ثلاثة دوافع:[1]

- الطلب على النقود بدافع المعاملات؛
- الطلب على النقود بدافع الاحتياط؛

[1] Yamdem Pandok Betrus, **The Determinants of the Demand for Money in Developed and Developing Countries**, Journal of Economics and International finance, Vol3, December 2011, Nigeria, pp 772-773.

- الطلب على النقود بدافع المضاربة.

- **الطلب على النقود بدافع المعاملات:** الطلب على النقود بدافع المعاملات هو الاحتفاظ بجزء من الأرصدة النقدية بهدف إحداث توازن بين تدفقات النفقات وتدفقات المداخيل، فحسب كينز يحتفظ الفرد بسيولة نقدية لمواجهة المصاريف العادية، أكل، شرب، نقل...إلخ والتي تكون يوميا أو على فترات أقصر من استلام الدخل، فالطلب على النقود لغرض المعاملات هو دالة لمتغير الدخل، كما يوضحه الشكل أسفله، ومن الشكل نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين الطلب على النقود بدافع المعاملات والدخل، فيزداد الطلب على النقود بدافع المعاملات مع زيادة الدخل وينقص بانخفاضه.

- **الطلب على النقود بدافع الاحتياط:** إن الطلب على النقود بدافع الاحتياط، ينشأ من الحاجة إلى توفير أرصدة نقدية سائلة لمواجهة حدث غير متوقع يتطلب نفقات مفاجئة، أحداث مثل: مرض، حوادث، سرقة...الخ، وبالتالي هناك حاجة للاحتفاظ بأرصدة نقدية لتلبية هذه الاحتياجات النقدية غير المتوقعة، فكلما ارتفع مستوى الدخل كلما ارتفع الطلب على النقود بدافع الاحتياط من قبل الفرد والعكس صحيح، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (20): منحنى تفضيل السيولة بدافع المعاملات والاحتياط.

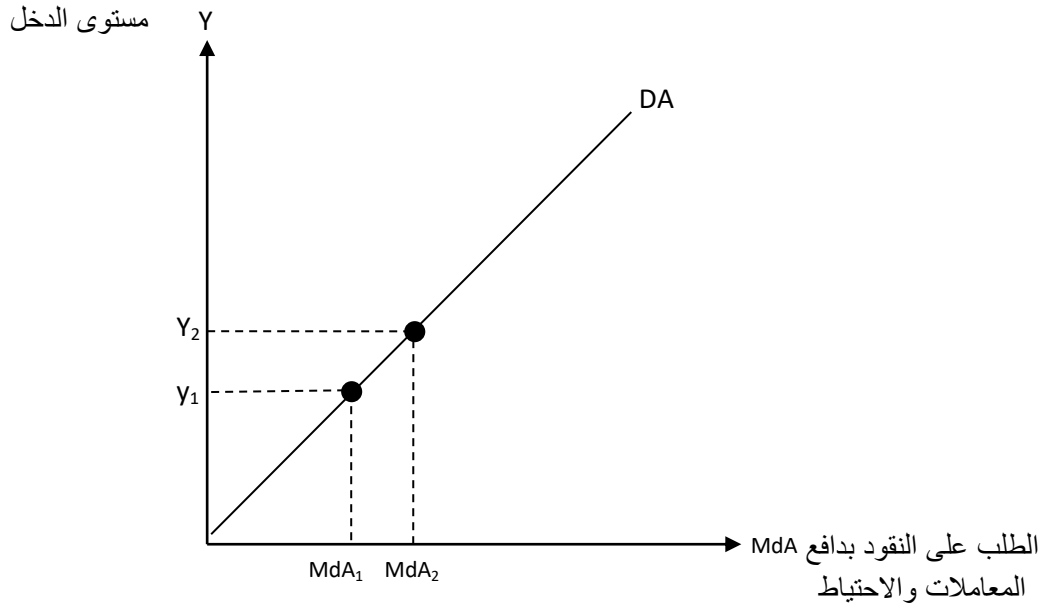

المصدر: بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 53 .

حيث أن:

Y: الدخل.

MdA: الطلب على النقود لغرض المعاملات والاحتياط.

$MdA = f(y)$.

وتجدر الإشارة هنا على أن الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط عديم المرونة مع سعر الفائدة وهو ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم (21): العلاقة بين سعر الفائدة وتفضيل السيولة بدافع المعاملات والاحتياط.

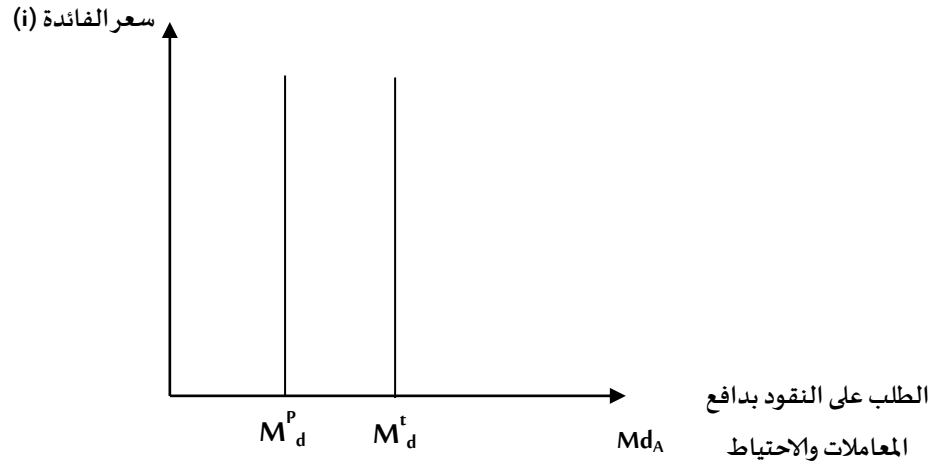

المصدر: بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 53 .

بحيث أن: $M_{dA}=M^t_d+M^P_d$

M^t_d: الطلب على النقود بدافع المعاملات؛

M^P_d: الطلب على النقود بدافع الاحتياط؛

فوفق منظور كينز أن الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط لا علاقة له بسعر الفائدة.

– **دافع المضاربة:** يتبع الطلب على النقود بدافع المضاربة من عدم اليقين بشأن معدل الفائدة في المستقبل، حيث يحتفظ الأفراد بسيولة نقدية للمضاربة وتحقيق الأرباح، أي أن الأفراد يحتفظون بجزء من الرصيد النقدي سائلا للاستفادة من تقلبات الأسواق المالية بتغير قيمة السندات والقيام بالمضاربة لتحقيق الربح، بحيث ترتفع قيمة الأوراق المالية في البورصات أو تنخفض وفقا لتغيرات أسعار الفائدة في السوق النقدي، وبالتالي الطلب على النقود بدافع المضاربة شديد المرونة بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة، كما هو موضح في الشكل الموالي.

الشكل رقم: (22): منحنى تفضيل السيولة لغرض المضاربة.

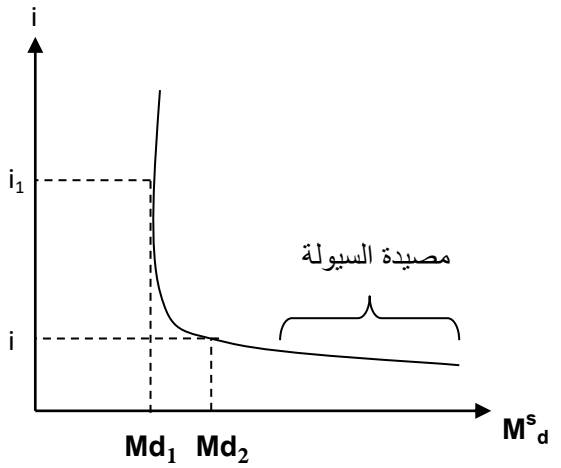

المصدر: بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 53 .

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنه عند مستوى مرتفع من سعر الفائدة (i_1) يتجه الأفراد إلى استثمار كل أموالهم في شراء سندات وذلك لأنه عند هذا المستوى من سعر الفائدة (i_1) تكون قيمة السندات منخفضة جدا، فيكون الطلب على النقود بدافع المضاربة عديم المرونة ويعبر عنه بخط مستقيم موازيا للمحور الرأسي.

أما عند مستوى منخفض لسعر الفائدة (i_2) يتجه الأفراد للاحتفاظ بأموالهم في صورة سيولة، بحيث يكون الطلب على النقود مرن مرونة لا نهائية بالنسبة لسعر الفائدة، فيكون منحنى دافع المضاربة خط موازي للمحور الأفقي، ففي مستوى منخفض لسعر الفائدة (i_2) ترتفع قيمة السندات لأقصاها فيقرر الأفراد الاحتفاظ بسيولة نقدية ولا طائل من شراء السندات، وهي ما سماها كينز "**بمصيدة السيولة**".

إذن يمكن استنتاج أن دالة الطلب على النقود عند كينز تمثل بالعلاقة التالية:

$$Md = M_{dA} + M^s_d = f(Y,i)$$

د- الطلب الفعال: يمكن أن نعرف الطلب الفعال بأنه الطلب الفعلي المقرون بالقدرة على الشراء، ولا يقتصر على مجرد الرغبة في الشراء، ويرى بعض الاقتصاديين أن الطلب الكلي الفعال ما هو إلا ثمن الطلب الكلي والذي يساوي فعلا ثمن العرض الكلي محققا بذلك وضعا توازنيا، فهو يمثل الإنفاق الكلي للوحدات الاقتصادية، أي تيار الإنفاق النقدي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية.[1]

الطلب الكلي الفعال = الإنفاق الكلي = الدخل الوطني (في التوازن).

1 عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص265.

اهتم كينز بفكرة الطلب الكلي الفعال وجعله هو المحدد الأساسي لحجم الإنتاج وحجم التشكيل ومن ثم حجم الدخل، حيث إذا كان الاقتصاد يعاني من حالة كساد يوصي كينز بتدخل الدولة من خلال السياسة المالية برفع الإنفاق العمومي للعمل على رفع مستوى الطلب الذي يحقق التوظيف الكامل للموارد، ويرى أن رفع مستوى الطلب الفعال يتطلب زيادة معدلات الاستهلاك والاستثمار الوطني، مما يتطلب السيولة للاستهلاك والاستثمار.

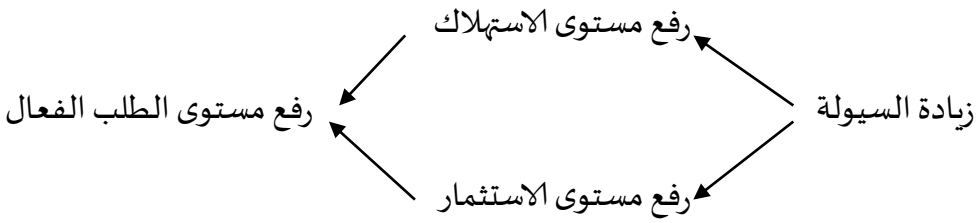

وهنا تم ملاحظة أمرين وهما:[1]

- العنصر المحرك في الاقتصاد حسب كينز هو الطلب الكلي وليس العرض الكلي، فالطلب الكلي هو الذي يحدد مستوى الناتج ومستوى الاستخدام، على عكس الكلاسيك الذين زعموا أن العرض الكلي هو المحرك للاقتصاد (قانون ساي).

- قلل كينز من شأن وأهمية السياسة النقدية وأدواتها في انتشال الاقتصاد من حالة الكساد، وركزوا على السياسة المالية وأدواتها في معالجة هذا الاختلال من خلال (الإنفاق والضرائب).

3- تفسير التضخم في النظرية الكينزية: يفترض كينز أن الاستقرار الاقتصادي يكون بإحداث توازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، أي أن الدخل التوازني يُحدد بتساوي الطلب الكلي (الاستثمار والاستهلاك) مع العرض الكلي وأن الاختلال في التوازن يتحدد بحركات مستويات الطلب الكلي الفعال بالنسبة لمستويات الاستخدام الكامل.

ويفسر كينز التضخم على أساس التقلبات التي تحدث بين الطلب الكلي والعرض الكلي، سواء بارتفاع الطلب الكلي بوتيرة أعلى من العرض الكلي أو بانخفاض العرض الكلي عن مستوى التشغيل الكامل، كما يعبر عن التضخم بأنه الفجوة الحاصلة بين الطلب الكلي الفعال وبين الاستخدام الكامل (التوظيف الكامل)، وتسمى بالفجوة التضخمية (Inflationary Gap) بحيث تتمثل هذه الفجوة بارتفاع في مستويات الأسعار السائدة.[2]

ويقسم التحليل الكينزي في تفسيره للتضخم في الاقتصاد إلى حالتين أساسيتين:

الحالة الأولى "التي لا يكون فيها الاقتصاد قد بلغ مرحلة التشغيل الكامل (مرحلة التشغيل الجزئي)":

1 حميد الجميلي، **النظرية الاقتصادية الكلية المتقدمة**، ط1،الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص ص356-358.

2 حسين غازي عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص92.

ففي هذه الحالة عندما تزيد كمية النقود وذلك بزيادة الإنفاق الوطني (إنفاق الحكومة مثلا) فإن ذلك لن يكون له أي أثر في ارتفاع الأسعار طالما هناك بطالة، بل سيزداد مستوى التوظيف بنفس نسبة الزيادة في الطلب المترتب على زيادة كمية النقود، ويزداد مستوى الإنتاج، ففائض الطلب يمتصه التوظيف والإنتاج.

ولكن مع استمرار زيادة الإنفاق وعندما يقترب الاقتصاد الوطني من وضع التوظف الكامل لا يقابل فائض الطلب زيادة في الإنتاج وتبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور، وهذا هو "التضخم الجزئي" يظهر قبل الوصول إلى مستوى التشغيل التام ويعزى هذا النوع من التضخم إلى ظهور الاختناقات التي تنتج عن قصور عرض بعض عناصر الإنتاج عن مواكبة الطلب المتزايد عليها، وينشأ هذا النوع من التضخم بسبب الضغوط التي تمارسها نقابات العمال على أرباب العمل لدفع الأجور بمعدلات تفوق معدلات إنتاجية، وأيضا لظهور الممارسات الاحتكارية لدى بعض المنتجين عن طريق رفع الأسعار قبل أن يصل الاقتصاد إلى مستوى عال من التشغيل.

لكن لا يثير هذا النوع من التضخم مخاوف فهو يعد حافز لدى بعض الفروع الإنتاجية لزيادة حجم إنتاجها لما يخلفه من أرباح كبيرة[1]، ويمكن اختصار هذه الحالة في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (23): التضخم الناتج عن فجوة بين الطلب الكلي الفعال والعرض الكلي (رؤية كينز).

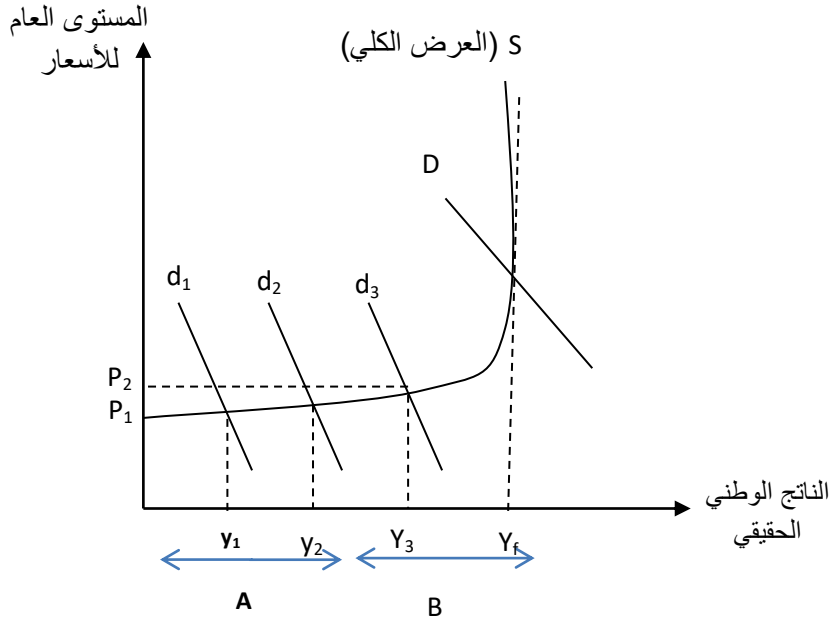

المصدر: محمد أحمد أفندي، النظرية الاقتصادية الكلية "السياسة والممارسة"، ط1، الأمين للنشر والتوزيع، اليمن، 2012، ص492.

من خلال الشكل أعلاه (المنطقة A) نجد أن زيادة الإنفاق الكلي وما يترتب عنه من انتقال منحنى الطلب الكلي من d_1 إلى d_2 على منحنى العرض، سوف يؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلي الحقيقي من y_1 إلى y_2

1 بن علي بلعزوز، مرجع سابق، ص ص143-144.

دون أن يحدث زيادة في المستوى العام للأسعار حيث بقي ثابت في مستوى P1، وهو ما يعني استجابة العرض الكلي للطلب الكلي الفعال.

وعندما يعمل الاقتصاد الوطني في المنطقة B على منحنى العرض، فسوف يؤدي ارتفاع الطلب الكلي من d2 إلى d3 إلى زيادة الإنتاج (من y2 إلى y3) وارتفاع المستوى العام للأسعار (من P1 إلى P2)، لكن ما يلاحظ أن ارتفاع مستوى العام للأسعار في هذه الحالة يكون بشكل طفيف ما دام أن الآلة الإنتاجية قادرة على تغطية الجزء الأكبر من الطلب.

الحالة الثانية وهي "مرحلة التشغيل التام": حين تكون الطاقات الإنتاجية قد وصلت إلى أقصى حد من تشغيلها، فإذا افترضنا أن هناك زيادة في الطلب الكلي فهي لا تنجح في إحداث أي زيادة في الإنتاج وذلك بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي ووصوله إلى الطاقة القصوى، حيث تكون مرونة العرض الكلي قد بلغت الصفر، وينتج عن زيادة الطلب الكلي زيادة مناظرة في المستوى العام للأسعار.

تخلص النظرية الكينزية على أن التغير في كمية النقود لا يؤدي في كل الأحوال إلى زيادة في المستوى العام للأسعار في حالة التشغيل الكامل، فقد يصاحب هذه الزيادة زيادة في ميول الأفراد للادخار، والاكتناز ومما يؤدي إلى عدم ارتفاع حجم الطلب الفعال، وبالتالي لا يعتبر كمية النقود عنصر فعال في تحديد المستوى العام للأسعار عكس ما أقرته النظرية الكمية للنقود، فالتضخم عند كينز هو زيادة حجم الطلب الكلي (الإنفاق الكلي) على حجم الإنتاج الإجمالي عند مستوى التشغيل الكامل في وقت معين، بحيث تتعاكس زيادة الطلب الكلي وتحد المستوى العام للأسعار فتزداد الفجوة التضخمية (Inflationary gap) كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (24): الفجوة التضخمية.

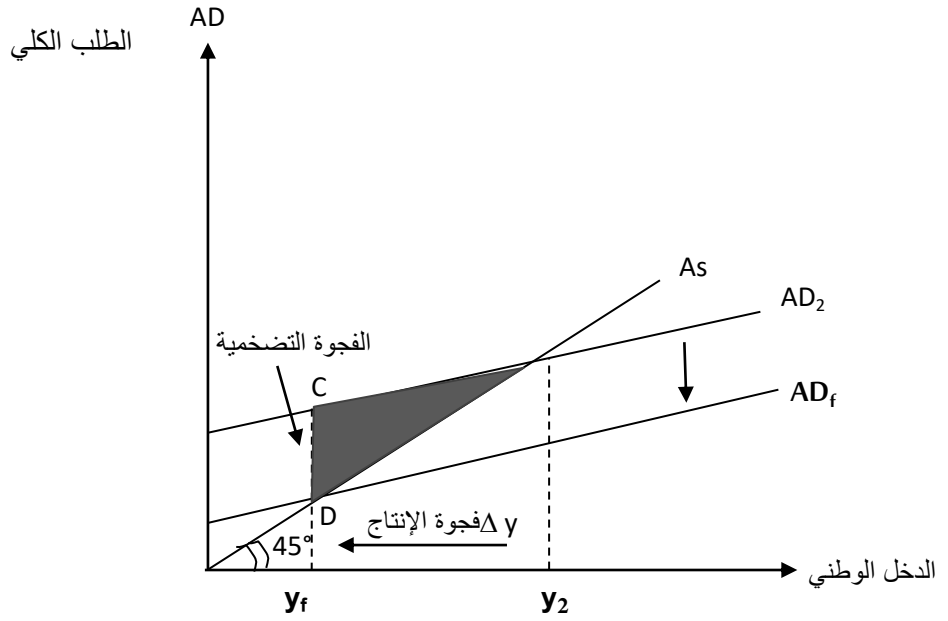

المصدر: حميد الجميلي، النظرية الاقتصادية الكلية المتقدمة، ط1، الوراق للنشروالتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص588.

من خلال الشكل أعلاه يستنتج أنه إذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى دخل يفوق دخل الاستخدام التام للموارد، فهذا يعني أن هناك فجوة تضخمية ناتجة عن كون مستوى الطلب الكلي الفعلي (AD2) أعلى من (ADf)، مما ترتب عليه ارتفاع المستوى العام للأسعار، وتحقق زيادة نسبية في الدخل (الناتج) الوطني قدرها (Δy)[1]، وفي هذه الحالة ممكن للحكومة القضاء على هذه الفجوة من خلال أدوات السياسة المالية، بحيث تطبق سياسة مالية انكماشية بتخفيض حجم الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب.

4- تقييم النظرية النقدية الكينزية: تعرضت النظرية النقدية الكينزية لانتقادات عديدة يمكن حصرها في النقاط التالية:

– إن التحليل الكينزي قرر أن سعر الفائدة يتحدد بنقطة التقاء منحنى عرض النقود مع منحنى الطلب على النقود بدافع السيولة في حين أهمل عوامل أخرى لا تقل أهمية في تحديد هذا السعر وفي مقدمتها الدخل؛

– يعتقد البعض أن نظرية كينز ليست نظرية عامة، ودليلهم على ذلك هو أن هذه النظرية لا تصلح إلا لأحوال الكساد، فكينز وضع نظريته إبان فترة الكساد العظيم، فقد أهمل كينز في كتاباته علاقة النفقة بالأسعار كما أهمل التقلبات في الأسعار، ويمكن قبول هذا الإهمال في أحوال البطالة أو في أحوال التوظيف الكامل2؛

– تعتبر نظرية كينز نظرية سكونية وليست نظرية حركية، ويظهر هذا من خلال استبعاده لعنصر الزمن وتأثيره في تحديد سعر الفائدة في الأسواق النقدية والمالية والائتمانية، بحيث اكتفى كينز بالعوامل التي تحدد سعر الفائدة في الأجل القصير، ولم يتناول العوامل التي تحدده في الأجل الطويل؛

– رأى كينز أن السياسة النقدية غير فعالة نسبيا في التأثير على الطلب، بينما يرى الاقتصاديين الآن أن السياسة النقدية يمكن أن تلعب دورا مهما في تشكيل منحنيات الطلب؛

– يرى بعض الاقتصاديين أن الناس ينظرون إلى انخفاض الضرائب (المصاحب للإنفاق الحكومي) باعتباره شيئا مؤقتا، وبالتالي يتوقفون عن الإنفاق بل والأكثر أنهم (على العكس) يدخرون تحسبا لارتفاع الضرائب مرة أخرى، مما يعني أن السياسة التوسعية غير فعالة؛

– افترض كينز أن الطلب على النقود بدافع المضاربة يكون نهائي المرونة وذلك عند حد أدنى لسعر الفائدة؛

– لا يمكن أن ينخفض إلى مستوى أدنى منه وهو ما سماه بمصيدة السيولة، فاستخدام كينز لهذه الفكرة كان محل اختلاف بين الاقتصاديين، فنجد كاتو (Kato) وباتنكن (Patinkin) يرى كل منهما أن مصيدة السيولة ما هي إلا افتراض نظري ولا يمكن تحقيقه في الواقع، فقد تبناه كينز كوسيلة لتفسير

1 حميد الجميلي، مرجع سابق، ص588.

2 نوة بن يوسف، مرجع سابق، ص32.

الواقع السائد من خلال مفهوم اقتصادي يوضح انهيار العلاقة بين كمية النقود والثمن (النظرية الكمية)، وبالتالي يعتبر تحليلا نظريا لتفسير الواقع السائد وقت ظهور هذه الفكرة.

ولكن رغم ما وجه إلى النظرية الكينزية من انتقادات فينبغي ألا تخفى عنا الحقائق التالية:[1]

– كان للمدرسة الكينزية دور كبير في إدخال أدوات تحليل جديدة في دراسة مختلف التغيرات والظواهر الاقتصادية فكان هذا الفكر محل إعجاب وتقدير من قبل الكثير من الاقتصاديين سواء الذين عاصروه أو جاءوا من بعده؛

– عمل التحليل الكينزي على الجمع بين الاقتصاد العيني والاقتصاد النقدي، بخلاف التقليديين الذين عملوا على الفصل بينهما؛

– اهتم كينز بالنقود فجعل لها دورا هاما في تحديد مستوى الدخل والتشغيل، من خلال تأثيرها على سعر الفائدة باعتبار هذه الأخيرة ظاهرة نقدية، ومن ثم استطاع أن يربط بين النظرية النقدية ونظرية الدخل والتشغيل؛

– لقي كينز معارضة ونقدا شديدين من طرف بعض الاقتصاديين الذين رأوا أن نظرية كينز متناسقة ومتفقة من حيث تقديم وسائل العلاج لفترة الكساد وأنها قد لا تصلح على الإطلاق في غير هذه الظروف باعتبار أنه لم يتعامل مع حالة التضخم، إلا أن نظريته وبالرغم من ارتباطها بفترة الكساد إلا أنها قدمت منهاجا تحليليا، وسع فيه دائرة عمل وتفاعل المتغيرات الاقتصادية، فأخرجنا من دائرة العلاقة المباشرة بين كمية النقود ومستوى الأسعار، كما ساهم في بناء نماذج النظريات المعاصرة؛

– شهد الكساد الكبير الذي مر به العالم خلال فترة 2008 إلى 2013 عودة الاهتمام بالنظرية الكينزية ثانية بسبب وجود أوجه تشابه كبير مع فترة الكساد خلال الثلاثينات.

المطلب الثاني: تفسير التضخم في النظريات الحديثة.

تختلف النظريات النقدية في تفسيرها لمصدر القوى التضخمية الدافعة لارتفاع الأسعار المتواصل، فبعدما اتضح فشل النظرية الكلاسيكية في تفسير الأزمة سنة 1939 لم تعد مقبولة وأمام تضارب تفسيرات النظرية الكينزية، كان من الطبيعي ظهور اتجاهات جديدة في الفكر الاقتصادي تحاول إعطاء تفسير مقنع عن التضخم، وإن كان معظم هذه الاتجاهات تعتبر مزيجا من أفكار النظرية الكمية والنظرية الكينزية.

أولا: تفسير التضخم في النظرية المعاصرة لكمية النقود (مدرسة شيكاغو):

انطلاقا من الأزمات التي عرفها النظام الرأسمالي في الستينات من القرن العشرين دفع بمجموعة من الاقتصاديين وعلى رأسهم "ميلتون فريدمان" إلى إعادة الحياة مجددا إلى التحليل التقليدي لكن بأدوات ووسائل تفسير جديدة، وتدعى هذه النظرية "**بالنظرية المعاصرة لكمية النقود**" أو ما تسمى

1 بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص ص57-59.

"بمدرسة شيكاغو" بزعامة فريدمان، وفيما يلي سيتم التطرق لأهم النقاط والأفكار التي ارتكز عليها فريدمان وأتباعه النقديين في صياغة هذه النظرية.

1- فرضيات النظرية الكمية الحديثة:

- قدم ميلتون فريدمان إسهامات حاسمة جدا في نظرية الطلب على النقود واعتبر النقود كنوع من الأصول وبالتالي تتأثر بنفس العوامل التي تؤثر في الطلب على الأصول الأخرى كما اعتبر أن الثروة هي المحدد الرئيسي في دالة الطلب بالإضافة إلى العوامل المتوقعة من الأصول الأخرى مقارنة بعوائد النقد نفسه؛[1]

- يرى أنصار مدرسة شيكاغو أن النقود هي أصل من الأصول المكونة للثروة تحقق عائدا معينا، فبالنسبة للمؤسسات الإنتاجية فإن النقود هي عبارة عن رأس مال فهي تمثل عامل إنتاجي بالإضافة إلى عناصر الإنتاج الأخرى التي تدخل في عملية الإنتاج للمؤسسة؛[2]

- تتمثل الثروة في مجموعة من الأصول وهي النقود، الأسهم والسندات (أصول مالية)، السلع الاستهلاكية والإنتاجية (الأصول الحقيقية أو العينية) وهي تمثل الرأس المال المادي، الرأس المال البشري.

- كما اعتبر فريدمان النقود أكثر الأصول سيولة لها عائد غير نقدي يتمثل في الراحة واليسر والأمان الذي توفره لحائزها، كما يمكن أن تحقق له عائد نقدي في حالة توظيفها في البنوك ويتمثل العائد فيما يلي:[1]

معدل عائد النقود = معدل الفائدة على النقود + معدل التغير في القوة الشرائية للنقود.

2- العوامل المؤثرة في الطلب على النقود حسب فريدمان: أكد فريدمان على أن الطلب على النقود يتوقف على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات، وهي تلك الاعتبارات التي تناقشها نظرية القيمة، بحيث يتوقف الطلب على النقود وفقا لتحليله على العوامل التالية:

أ- الدخل الحقيقي والثروة: وتشمل الثروة بكافة أنواعها من بشرية "ونقصد بها المقدرة الشخصية على اكتساب الدخل كمؤشر للثروة وهذا الدخل يمكننا من اكتساب مقدار معين من النقود كأصل كامل السيولة" وغير البشرية "نقدية، مالية، عينية"، ويتغلب فريدمان على مشكلة الثروة برسملتها على أساس أنها تمثل القيمة الحالية للدخل المتدفق منها، ويستخدم في ذلك معدل الخصم (معدل التحويل إلى القيمة الحالية) الذي يمكن تمثيله بمعدل الفائدة السوقي، وهكذا فالثروة الكلية ما هي إلا القيمة الحالية

[1] Ermest simlon O. Osior, Raymond osi Alenoghena, **Emperical Verification of Milton Friedman's Theory of Demand for Real Money Balances in Nigeria: Generalized Dinear Model Analysis**, Journal of Empirical Economics, Vol 5(1), 2016, Germany, pp38-39.

[2] Pierre. Yves Henin, **Macro-dynamique Fluctuations et Croissance**, Deuxième Edition Economica, Paris, 1981, pp175-176.

لتدفقات الدخل عبر الزمن، والدخل المعني هنا الدخل طويل الأجل أو ما يعرفه فريدمان تحت اسم الدخل الدائم y_p أو الدخل المستمر.[1]

ب-تكلفة الاحتفاظ بالنقود: الاحتفاظ بالنقود بشكلها السائل يعني التخلي عن استخدامها في شراء أصل مالي أو حقيقي يدر دخل وهذا ما يسمى بتكلفة الفرصة البديلة للنقود وهي تؤثر على مستوى النقود بشكلها السائل لدى الأفراد بمعنى أنه إذا زادت تكلفة الفرصة البديلة (أي زادت العوائد التي تمنحها الأصول المالية الأخرى) فإن الطلب على النقود بشكلها السائل ينخفض والعكس صحيح لو انخفضت تكلفة الفرصة البديلة.

ج- النسبة بين الثروة البشرية وغير البشرية: إن الطلب على النقود يتأثر بأهمية الثروة البشرية من إجمالي العناصر المكونة للثروة، حيث كلما ارتفع هذا النوع من الثروات، ارتفع معه الطلب على النقود، وهذا لكون الثروة المادية قابلة للتحويل إلى نقود بينما الثروة البشرية يصعب تحويلها إلى نقد خاصة عندما ينخفض الطلب على عنصر العمل في أوقات البطالة.

د- العوامل التي تؤثر في تفضيل وأذواق المحتفظين بالنقود: بالمقارنة مع غيرها من الأصول الأخرى، حيث أن التغيرات في أذواق الأفراد ومدى تفضيلهم الاحتفاظ بالنقود نتيجة للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على العوامل والشروط الاقتصادية وغير الاقتصادية مثل درجة التأكد والتحركات الجغرافية حيث يمكن أن تؤديا إلى زيادة لتفضيل الأفراد للنقود السائلة.

3- دالة الطلب على النقود عند فريدمان: حاول فريدمان الإجابة على السؤال التالي: لماذا يختار الأفراد حيازة النقود؟ وكانت إجابته هي أن الطلب على النقود كأي طلب على الأصول الأخرى يتأثر بالموارد المتاحة للأفراد وكذلك العوائد المتوقعة على الأصول الأخرى مقارنة بالعائد على النقود.

ومن هذا المنطق صاغ فريدمان دالة الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية MD.

$$MD = f\ [P, rb, re, [(1/p) - (dP/dt)], H, W, V\ ]$$

حيث أن:

MD: الطلب الكلي على النقود؛

P: المستوى العام للأسعار، فهو متغير يؤثر على عائد كل أصل؛

rb: سعر فائدة السندات السائد في السوق؛

re: سعر فائدة حقوق الملكية السائد في السوق؛

1 حكيمة بن علي، **العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر**، دراسة قياسية للفترة (1990-2013)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2018، ص47.

$\frac{1}{P} - \frac{dP}{dt}$= معدل التغير في المستوى العام للأسعار في فترة زمنية معينة (t) (معدل توقع التضخم)؛

W: النسبة بين الثروة غير البشرية إلى الثروة البشرية.

$\frac{y}{r}$= المتبقي الكلي من الثروة.

V: المتغيرات التي تحدد المنفعة، أي المتغيرات التي تؤثر على أذواق وتفضيلات الوحدات المالكة للثروة.

4- تفسير التضخم في التحليل النقدي الحديث: إن التضخم حسب هذه النظرية هو عبارة عن ظاهرة نقدية بحتة، وأن مصدره هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الدخل الحقيقي، مما يؤدي إلى زيادة نصيب الوحدة من الناتج القومي الوطني الحقيقي من كمية النقود المتداولة، وبالتالي ترتفع الأسعار. وبتعبير أوضح تقوم هذه النظرية في تفسير التضخم على مبدأين:[1]

أ- المؤثر الرئيسي في المستوى العام للأسعار هو تطور التغير في النسبة بين كمية النقود وبين الناتج القومي الوطني، أي نصيب الوحدة من الناتج الوطني من كمية النقود، وليس مجرد تطور حجم كمية النقود.

ب- التغير الذي سيطرأ على سرعة دوران النقود أو التفضيل النقدي كمعبر عن الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من دخولهم النقدية.

يتصور "فريدمان" أن التغير في كمية النقود يدعمه تغير في سرعة دورانها في نفس الاتجاه، وينعكس إجمالي أثر التغير في كمية النقود وسرعة دورانها في إحداث تغير في كل من الناتج الوطني والأسعار بنسب متفاوتة، فإذا كان الاقتصاد عند مستوى أقل من التشغيل الكامل وقررت السلطات النقدية زيادة في عرض النقود، سيؤدي ذلك إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى الأفراد والمشروعات، مما يؤدي إلى زيادة في الطلب الكلي الذي ينتج عنه زيادة في الإنتاج والتشغيل في الأجل القصير فقط.

أما إذا كان الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل، فإن أي زيادة في عرض النقود تؤدي مباشرة إلى رفع المستوى العام للأسعار.

ولمواجهة الضغوط التضخمية يرى فريدمان أن الحل هو ضبط معدل التغير في عرض كمية النقود بما يتناسب مع معدل التغير في حجم الإنتاج*،بالتالي حجم الدخل الحقيقي كشرط أساسي لاستقرار المستوى العام للأسعار، وهو إجراء معناه العودة إلى الاهتمام بدور وأهمية السياسة النقدية في معالجة الأزمات الاقتصادية (التضخم) التي يمكن أن تواجه خاصة الدول المتقدمة.[2]

---

1 حكيمة بن علي، مرجع سابق، ص46.

* اقترح "فريدمان" على الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1960-1970 نمو للكتلة النقدية بما يعادل 5%.

2 بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص80.

ثانيا: تفسير التضخم في نظرية التوقعات الرشيدة:

إن فرضية التوقعات الرشيدة تقول أن الناس يخمنون المستقبل بشكل صحيح ولا يستخدمون أسلوب الإسقاط، وأي توجه للتوقعات يكون خاطئا بشكل منتظم سوف يتم كشفه وتصحيحه، ومعنى ذلك أن كل شخص يحصل على كل الأشياء بشكل صحيح طوال الوقت، وتؤكد هذه الفرضية بأن الناس يستعملون المعلومات بشكل جيد ولا يصنعون التنبؤات التي تكون معروفة مسبقا أنها خاطئة.

1- أهم أفكار نظرية التوقعات الرشيدة: وتتلخص جوهر آراء نظرية التوقعات الرشيدة فيما يلي:[1]

- تفترض نظرية التوقعات العقلانية أن توقعات (الأفراد-المؤسسات) توقعات عقلانية، أي أنها غير متحيزة إحصائيا لأنها تستند إلى معلومات وافية وكافية عن الحالة الاقتصادية ولا تختلف هذه المعلومات عن تلك التي تستند إليها السياسات الاقتصادية الحكومية من الناحية النظرية والعملية، لذا فإنه ليس بوسع الحكومة أن تخدع الوحدات الاقتصادية من خلال سياستها الاقتصادية، طالما أن الوحدة الاقتصادية على إطلاع جيد على الأمور ولديها مدخل للمعلومات ذاتها التي لدى الحكومة، فعلى سبيل المثال عندما تقرر الحكومة زيادة كمية النقود في التداول في حالة الركود الاقتصادي أو التضخم فإن (الأفراد-المؤسسات) سوف يتصرفون على وفق توقعاتهم قبل أن تقوم الحكومة باتخاذ قرارها الاقتصادي؛
- الاعتقاد بمرونة التغيير في الأسعار والأجور التي افترضتها النظرية الكلاسيكية التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب في جميع الأسواق وبشكل تلقائي؛
- يرى أنصار نظرية التوقعات الرشيدة أنه لا يوجد تبادل بين التضخم والبطالة وأن منحنى فيلبس يأخذ وضعا رأسيا في الأمد الطويل؛
- في ظل نظرية التوقعات الرشيدة من المرجح أن تكون السياسة الكلية المرنة مصدرا رئيسيا لعدم الاستقرار وعليه لابد لصانعي السياسات الاقتصادية إتباع سياسات ذات مسار ثابت ومستقر.

وعليه فإن هذه النظرية ذهبت إلى التأكيد بأن السياسة المرنة النقدية أو المالية لا تحقق أهدافها خاصة في أوقات الصدمات فعند حدوث الصدمات تحدث تغيرات غير متوقعة تجعل من السياسة الاقتصادية المرنة ذات دفع محدود ومع ذلك فطبقا لنظرية التوقعات الرشيدة أن مثل هذه السياسات المرنة لن تكون ناجحة في تحقيق الاستقرار، على سبيل المثال إذا مر الاقتصاد بانخفاض غير متوقع في الطلب الكلي فإن الناتج والعمالة ينخفضان وأن السياسة النقدية والمالية المرنة لا تؤدي غرضا نافعا إذ قد تولد أخطاء في التوقعات، وعليه إن البديل الذي قدمته نظرية التوقعات الرشيدة أن السياسة النقدية يجب أن تصمم للتقليل من مخاطر عدم التأكد وأصحاب هذه النظرية يؤيدون زيادة عرض النقود بمعدل ثابت كما ترى المدرسة النقدية.[2]

---

1 عامر كمال، **نظرية التوقعات الرشيدة وكفاءة أسواق رأس المال**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 11، 2014، جامعة خميس مليانة، ص134.

2 حميد الجميلي، مرجع سابق، ص416.

2- نظرية التوقعات الرشيدة والتضخم: يتوقف معدل التضخم الحالي حسب هذه النظرية على توقعات الأفراد التي تتميز بالرشادة وهذا لاتخاذها جميع المعلومات المتوفرة عند توقع معدل التضخم، فتأخذ القيم الماضية كمعدل التضخم والمعلومات المتاحة عن السياسات الحكومية والمالية، مما ينعكس في نموذج التوقعات التكيفية كما يلي:

$$\pi^{e}_{t} - \pi^{e}_{t-1} = ß\ (\pi_{t} - \pi^{e}_{t-1})$$

حيث أن:

$0<ß<1$

π_t: معدل التضخم في الفترة t؛

π^e_t: التضخم المتوقع في الزمن t؛

π^e_{t-1}: القيمة المتوقعة في الفترة t-1؛

β: ثابت محصور بين 0 و1.

تؤثر التوقعات العقلانية على الأهداف المسطرة من قبل البنك المركزي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فإذا توقع مستوى تضخم مرتفع فإنه يسطر هدف التخفيض في هذا المعدل عن طريق تخفيض الكتلة النقدية في المستقبل، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (25): دور التوقعات في محاربة التضخم.

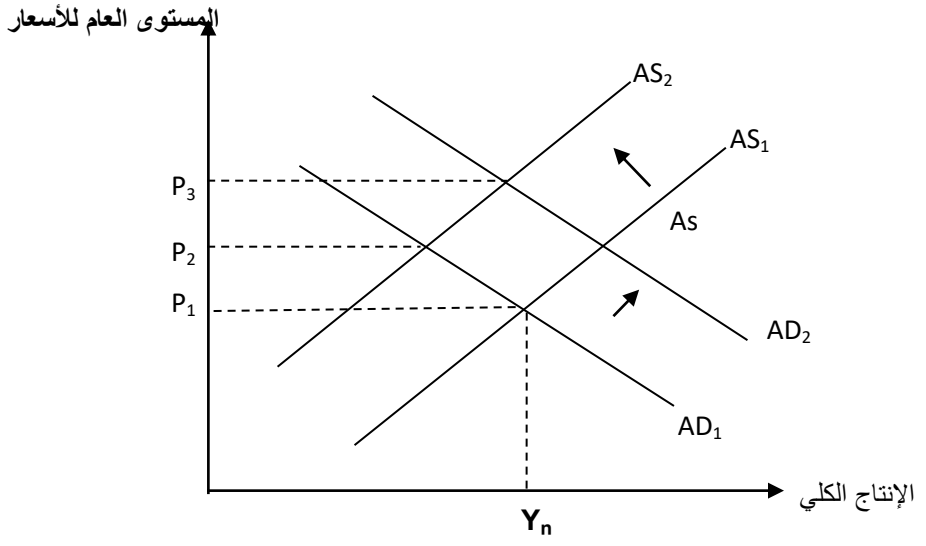

Source: Jean-François Goux, Microéconomie Monétaire et Financière, 6ème édition, Economica, France, Octobre 2011, p242.

حسب هذه الفرضية فإن الاقتصاد يعاني من الارتفاع المستمر في الأسعار نتيجة ارتفاع حجم النقود، فإذا قررت الدولة خلال هذه الفترة إيقاف انتقال منحنى الطلب الكلي إلى اليمين وتوقع الأفراد ذلك، فإن الأسعار والأجور تتوقف عن الارتفاع وبالتالي لا ينتقل منحنى العرض الكلي إلى AS_2 ولا يحدث التضخم، والعكس صحيح في حالة عدم توقع الأفراد ذلك، وبالتالي يؤكد أنصار هذه النظرية على ضرورة إعلام الأفراد عن السياسة الاقتصادية المنتهجة لمعالجة التضخم والالتزام بتطبيقها حتى يتم تحقيق استقرار الأسعار.

كما تعرضت هذه النظرية لعدة انتقادات أهمها:[1]

- يرى ناقدو هذه النظرية أن السياسة المرنة ضرورية لتحقيق الاستقرار ما دام من الصعوبة بمكان تحقيق توقعات منطقية وعليه فإن السياسة المرنة ضرورية للاقتصاد، وأن التغير يصبح ضروري لتوجيه انحرافات الاقتصاد حسب طبيعة كل مرحلة؛

- كما يرى ناقدو هذه المدرسة أن صانعي السياسة لديهم من المعلومات أكثر مما لدى الناس وعليه فإن صانعي السياسة بإمكانهم استنباط السياسات التي سوف تغير الناتج والعمالة في الاقتصاد (السياسة المرنة)؛

- النقد الهام لنظرية التوقعات الرشيدة يتعلق بافتراض مرونة الأجور والأسعار فقد افترض أصحاب هذه النظرية أن الأسعار والأجور مرنة ولكن الواقع أثبت أن الأجور قد تكون جامدة، وعليه إذا كانت التوقعات قد تشكلت على نحو رشيد فإن الأجور النقدية والأسعار قد تتغيران ببطء فقط بمرور الوقت لذلك فإن السياسة المرنة يمكن أن تغير الناتج والعمالة على الأقل في الأجل القصير؛

لكن رغم الانتقاد الذي تعرضت له "فرضية التوقعات الرشيدة" إلا أنها تعتبر فرضية جد هامة في رسم السياسة الاقتصادية، كما أنها تعطي أهمية محورية للتوقعات في تفسير الفجوة التضخمية.

ثالثا: التضخم في مدرسة اقتصاديات جانب العرض.

"في بداية عقد الثمانينات، ظهرت مجموعة جديدة من الاقتصاديين شكلوا ما عرف بمدرسة اقتصاديات جانب العرض (**Supply-Side économics**) وتؤكد هذه المدرسة على تحفيز الناس على العمل والادخار وتقترح إجراء تخفيضات كبيرة في الضرائب، ومن أبرز مؤسسي هذه المدرسة ومؤيديها الاقتصاديون آرثر لافر، بول كريج روبرتس، ونورمان تير، وتبنى الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريغان بقوة تطبيق مبادئ هذه المدرسة في "و.م.أ" خلال الفترة (1981-1989) كما تبنتها رئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارغريت تاتشر خلال الفترة (1979-1990)[2]، إن شهرة هذه المدرسة تحققت من خلال نقدهم الشديد لكينز وهذا ما يتضح في عنوان هذه المدرسة (اقتصاديات جانب العرض)، ذلك أن الكينزيون

1 حميد الجميلي، مرجع سابق، ص417.

2 عدنان فرحان الجوراني، **الإطار النظري لسياسات جانب العرض**، الحوار المتمدن، العدد 3238، 2011/01/06، المحور: الإدارة والاقتصاد، على الموقع: www.ahewar.org. شوهد بتاريخ 2019/05/24.

أعطوا أهمية قصوى للطلب الكلي الفعال في تحليل شروط التوازن العام، وتفسير حالات التضخم والانكماش، أما مرونة جانب العرض فيهتمون بالعرض الكلي ويؤيدون قانون ساي في الأسواق.

1- جوهر آراء مدرسة جانب العرض: ويمكن حصرها في النقاط التالية:

- تؤكد مدرسة جانب العرض على أهمية الادخار من أجل توفير الأرصدة اللازمة لتمويل الاستثمار، وأن التكوين الرأسمالي محدد هام للنمو الاقتصادي وأن المعدل المختص للاستثمار الناتج عن انخفاض الادخار يؤدي إلى خفض معدل النمو الاقتصادي؛

- يرى أنصار هذه الفرضية أن أفضل طريقة لتحسين أداء الاقتصاديين قيام السلطات المالية باتخاذ سياسات مصممة لزيادة العرض الكلي من السلع والخدمات وذلك من خلال "تخفيض معدل الضريبة الحدية"، بحيث أن تخفيض الضرائب له آثار إيجابية على كل من العمالة والادخار والاستثمار وبالتالي على الناتج والاستخدام؛[*]

- تشجيع سياسة تحرير نشاط الأعمال من القيود وذلك بهدف تحرير الأرباح من التدخل الحكومي؛

- تخفيض الإنفاق الحكومي من أجل تحرير رأس المال الخاص لتمويل استثمارات القطاع الخاص؛

- وفي جانب الاستثمار، فإن تخفيض الضرائب سيكون بمثابة حافز للمستثمرين لزيادة الاستثمار؛

- نادى عدد من اقتصاديين جانب العرض للعودة إلى قاعدة الذهب، وقاعدة الذهب هي تعهد من جانب الحكومة بتثبيت سعر عملتها على أساس سعر معين من الذهب، أما حجة أنصار نظرية جانب العرض في عودتهم إلى قاعدة الذهب أن هذه العودة تؤدي إلى: وضع حد للتوقعات التضخمية، إعادة الثقة بالدولار، فعند استبدال الدولارات بالذهب عند سعر ثابت ينخفض التضخم وينخفض سعر الفائدة ويزداد الاستثمار وبالتالي زيادة العرض الكلي للسلع والخدمات ومنه نمو الاقتصاد الوطني.[1]

2- **تفسير هذه النظرية للتضخم: أما** فيما يتعلق بنظرتهم للتضخم، فإن أنصار هذه النظرية يتفقون مع النقديين فيما ذهبوا إليه كون أن التضخم ما هو إلا إفراط في عرض النقود بصورة لا تتناسب مع النمو الاقتصادي، إذ يؤكد جورج جيلدر "George Julder" وهو أحد الاقتصاديين البارزين في هذه المدرسة على أن أي نمو في عرض النقود يفوق الزيادة في الإنتاجية سيتسبب في النهاية في رفع الأسعار وهبوط قيمة النقود، كما يؤكد أنصار هذه النظرية أن المعدلات العالية للضرائب تسهم بشكل كبير في زيادة الضغوط التضخمية، فالضرائب في رأيهم عبارة عن تكاليف، وعندما ترتفع هذه التكاليف تتناقص الأرباح وينخفض الإنتاج لكن الطلب يستمر فترتفع الأسعار.[2]

ولعلاج التضخم فإن أنصار هذه النظرية يعطون أهمية كبيرة لسياسة الميزانية خاصة الضريبة، بحيث يقترحون تخفيض الضرائب خاصة تلك المفروضة على الاستثمارات والأرباح حتى يمكن

---

[*] قام Regan بإقناع الكونغرس الأمريكي بإصدار قانون الإصلاح الاقتصادي الضريبي سنة 1981، والذي بموجبه تم تخفيض الضرائب بنسبة 25% لمدة ثلاث سنوات، فضلا عن تقليص الإنفاق العام في بعض المجالات.

1 حميد الجميلي، مرجع سابق، ص423.

[2] Bernard Bernier et Yves Simon, **Incitation à la Macro Economie**, 8ème édition, Dunod, Paris, 2001, p451.

التأثير على زيادة العرض، وإذا زاد العرض الكلي بنسبة أكبر من زيادة الطلب الكلي فسوف ينخفض المستوى العام للأسعار، وبذلك ستدعم مدرسة جانب العرض في تخفيض معدل التضخم.

كما يرى أنصار مدرسة جانب العرض أن التخفيضات الكبيرة في المعدلات الحدية للضرائب تقدم حوافز للعمل والادخار والاستثمار بغية زيادة الناتج والعمالة، وإن الزيادات التي تحدث في معدل التضخم سوف يؤدي إلى مزايا وفوائد للمجتمع ككل والاقتصاد ككل.

رابعا: التضخم من وجهة نظر المدرسة المؤسسية:

تعتبر المدرسة المؤسسية (Institutionnalisme) من أهم نظريات الفكر المعاصر، والتي تنتقد الاتجاهات الرئيسية الشائعة في علم الاقتصاد مثل الكينزية والنيوكلاسيكية ومن بين أهم المفكرين لهذه المدرسة نذكر (J.r.Galbraith) (جالبريت)، حيث انطلق من مقولة معينة تقول "إن التضخم هو المشكلة رقم اثنين التي لم تجد حلا بالنسبة لمجتمع الوفرة" وأعطى أصحاب هذه النظرية دورا كبيرا للعوامل الاجتماعية والمؤسسية في تحليلهم للتضخم وأعادوا مكانة ودور الدولة في الاقتصاد.

تستند هذه المدرسة في تحليلها للتضخم إلى أفكار جون كنث جالبريت الذي يرى أن هناك قوتين أو مؤسستين مسؤوليتين مسؤولية كبيرة في إحداث التضخم وهما: قوة الاحتكارات وقوة النقابات العمالية.

1- قوة الاحتكارات: يرى جابريت أندر في ظل وجود مؤسسات إنتاجية ضخمة (مجالات الصناعة التحويلية) تسيطر على السوق، وتتحكم بالأسعار (أسعار احتكارية) التي تحدد خارج قوانين العرض والطلب في السوق) من الممكن أن تبقى الأسعار في حالة ارتفاع بالرغم من النمو الذي يحدث في إنتاجية العمل، ومنه يتطلب وجود سوق يتمتع بالمنافسة الكاملة حتى تنخفض الأسعار.

2- **قوة النقابات العمالية:** "وهي القوة التي أولاها جابريت أهمية خاصة في تفسير التضخم، والتي ينجم عنها ما يسمى بالحركة التراكمية للأجور والأسعار، فعندما ترتفع الأسعار وتنخفض الأجور الحقيقية فإن العمال من خلال قوة النقابات يستطيعون فرض زيادات في الأجور لتعويض هذا الانخفاض لكن المؤسسات الاحتكارية تكون في وضع يمكنها من نقل عبء هذه الزيادة في الأجور إلى الأسعار مرة أخرى".[1]

وهكذا نخلص إلى القول بأن هذه النظرية لم تعتبر أن الإفراط النقدي هو الذي يسبب التضخم كمعظم النظريات وإنما أكدت على أن التضخم هو ناتج لطبيعة المؤسسات التي تميز المجتمع الرأسمالي الصناعي وما ينشأ عنها من صراعات.

ومن خلال ما سبق يرى جابريت أن علاج مشكلة التضخم لا تكون من خلال السياسات النقدية أو سياسة الإنفاق العام بل عن طريق تطبيق سياسات أكثر فعالية تتبناها الدولة بمساعدة المؤسسات الكبرى والنقابات العمالية، منها: فرض نظام ملائم للرقابة على الأجور والأسعار، الاعتماد على أسلوب

[1] بتول مطر عبادي، **التضخم الركودي في بلدان متقدمة مختارة للمدة (1970-2004)**، مجلة الغربي للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 2، العدد 7، 2007، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، ص115.

التخطيط الاقتصادي الذي ينسق بين المؤسسات الاحتكارية من جهة والقطاع العام من جهة أخرى لتحقيق النمو والتوازن الاقتصادي بالإضافة إلى التنسيق بين الدول في مجالات التجارة الدولية، والنظام الدولي.

المطلب الثالث: التضخم الركودي.

عاش الاقتصاد العالمي بجميع أطرافه في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية (1945-1970) عصرا تميز بدرجة عالية من النمو المزدهر، حيث شهدت مجموعة من البلدان المتقدمة خلال هذه الفترة انتعاشا واضحا في تراكم رأس المال وارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض في معدلات البطالة وتزايد ملحوظ في مستويات المعيشة، وخلال تلك الفترة كان هناك اعتقاد لدى العديد من الاقتصاديين بوجود تبادل تعويض (Trade-off) بين التضخم والبطالة، أي أن الاقتصاد الرأسمالي يمكن أن يقنع بمعدل مرتفع شيئا من البطالة في سبيل تحقيق استقرار الأسعار أو العكس، بمعنى أوضح "هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم".[1]

لكن سرعان ما انتهى عصر النمو المزدهر مع بداية السبعينات ليبدأ عصر جديد يتسم بوجود أزمة اقتصادية مستمرة، وأصبحت العديد من البلدان تعاني من مشكلات جديدة أهمها: انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي وزيادة عجز الموازنة والدين المحلي، وارتفعت معدلات البطالة والتضخم في آن واحد، بحيث عم بلدان اقتصاديات السوق المتقدمة ركودا اقتصاديا مصحوبا بارتفاع معدلات التضخم وأطلق على هذه الظاهرة "بالتضخم الركودي"، (Stagflation) وقد تراجعت شعبية النظرية الكينزية آنذاك، حيث لم توفر استجابة ملائمة على صعيد السياسات إزاء الركود التضخمي، وهو الشيء الذي أثبت عجز التحليل الكينزي وعزز مكانة المدارس الاقتصادية الأخرى في تفسير الركود التضخمي.

وفي هذا المطلب سيتم توضيح المقصود بظاهرة الركود التضخمي، لكن قبل ذلك لابد من الإشارة إلى العلاقة بين الركود والتضخم "البطالة والتضخم".

أولا: العلاقة بين البطالة والتضخم:

1- **العلاقة العكسية بين البطالة والطلب الكلي في الفكر الكينزي:** يرى كينز أن أي نقص في الأجور يعني انتقاصا من الطلب الكلي الفعال، وبالتالي انخفاضا في مستوى الناتج الوطني، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى هبوط مستوى التوظف أي ارتفاع مستوى البطالة وذلك لأن التوظف دالة في الدخل "ينطلق كينز في توضيحه للعلاقة العكسية بين البطالة والطلب الكلي من أن الدخل الوطني يتوازن عندما يتعادل الادخار والاستثمار، أي عندما يتعادل العرض الكلي مع الطلب الكلي والذي يطلق عليه كينز بالطلب الفعال، ويرى كينز أن توازن الدخل الوطني قد يتحقق عند مستوى أقل من مستوى التوظف الكامل فتنشأ الفجوة الانكماشية وهذا يعني وجود موارد إنتاجية معطلة في المجتمع، مما يفسح المجال لزيادة الإنفاق

1 بتول مطر عبادي، مرجع سابق، ص112.

على الاستثمار، وبتأثير مضاعف الاستثمار يتحقق التوسع في الإنفاق الاستهلاكي، ومن هنا فإن زيادة الإنفاق (الطلب) الكلي تؤدي إلى زيادة الناتج والدخل الوطني ومن ثم ارتفاع مستوى التوظف أي انخفاض مستوى البطالة.

أما إذا تحقق توازن الدخل الوطني عند مستوى أعلى من التوظف الكامل فهنا تنشأ الفجوة التضخمية، في صورة فائض في الطلب الكلي حيث يكون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، وعند هذا الوضع تكون كل الموارد موظفة بالكامل وكل الوحدات الإنتاجية مشغلة بأقصى طاقتها، ولا سبيل لزيادة الإنتاج والدخل، ومن ثم فإن فائض الطلب الكلي لابد أن تنعكس آثاره في صورة ارتفاع في مستوى الأسعار.[1]

بمعنى آخر أنه في حالة التوظف غير الكامل فإن أي تحفيز أو زيادة للطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق الاستثماري أو الاستهلاكي ينتج عنه زيادة في الإنتاج والدخل الوطني ومنه زيادة مستوى التوظيف وانخفاض البطالة لأنه يوجد طاقات عاطلة في الاقتصاد يمكن إدماجها في العملية الإنتاجية، أما في حالة التوظف الكامل فإن أي تحفيز أو زيادة للطلب الكلي سوف ينعكس مباشرة في صورة ارتفاع المستوى العام للأسعار (وذلك لعدم وجود سبيل لزيادة الإنتاج والدخل الوطني لأن الطاقات كلها موظفة ومشغلة).

2- **منحنى فيليبس والعلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة:** قدم الاقتصادي البريطاني Philips سنة 1958 دراسة عن العلاقة بين معدل تغير الأجور النقدية ومعدل البطالة، وكانت دراسته التطبيقية عن الاقتصاد البريطاني للفترة (1861-1957)، وأثبتت الدراسة وجود علاقة عكسية بين معدلات التغير السنوي في الأجور النقدية ($\Delta W/W$) ونسبة البطالة السائدة (U).[2]

$$U = (\text{عدد العاطلين} / \text{القوى العاملة}) \times 100$$

حيث أن:

$$f(U) = (\Delta W/W)$$

وتُرجمت هذه الدراسة إلى منحنى سمي بمنحنى فيليبس نسبة إلى مكتشفيه، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

[1] نوة بن يوسف، مرجع سابق، ص ص71-72.

[2] Brian W. Cashell, **Inflation and Unemployment: what is the Connection?** Cornell University ILR School, digital commons@IRL, Federal Publications, CRS Report for Congress, p2, site: http://digitalcommons.Ilr.cornell.edu/dey-workplace/180 . Seen on 13/06/2019.

الشكل رقم (26): منحنى فيليبس في الأمد القصير (في صورته الأولية).

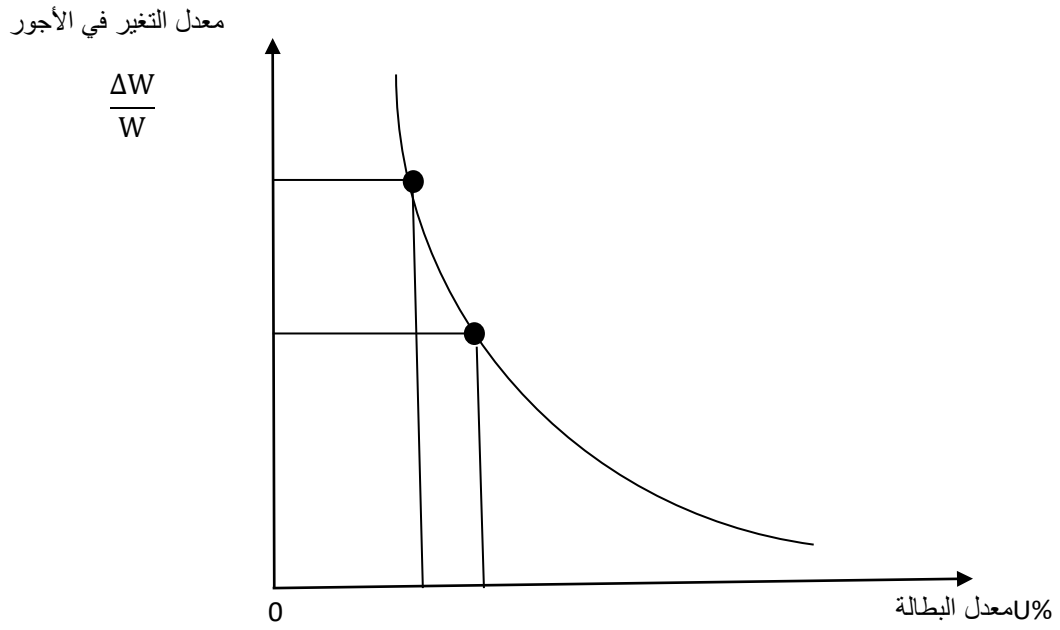

Source: Thomas E. Hall, William. R.Hart, Samuelson Philips, Curve and the Great Inflations, Working Paper, Department of Economics, Miami University, USA, p3.

المنحنى أعلاه يمثل منحنى فيليبس في صورته الأولية، بحيث يتكون المنحنى من توليفات أو تجميعات مختلفة من معدلات الأجور النقدية ومعدلات التضخم، فتقوم الحكومة باختيار توليفة معينة عند وضع سياساتها فيما يتعلق بالاستقرار في الأسعار والتوظف على مستوى الاقتصاد الوطني، "ففي حالة الرواج الاقتصادي يزداد الطلب الكلي على السلع والخدمات، وبالتالي يزداد الطلب على العمال ويزداد مستوى التوظيف ويقل معدل البطالة، وفي نفس الوقت تزداد الأجور، ومن ثم الدخول والطلب على السلع وبالتالي ترتفع الأسعار، ويحدث العكس في فترات الركود والكساد.[1]

ثم قام بعض الاقتصاديين بتعديل العلاقة بين معدل تغير الأجور ومعدل البطالة إلى العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم، وهو منحنى فيليبس في صورته النهائية والمعروفة، وقد خضع منحنى فيليبس للعديد من الدراسات التجريبية أثبتت فعلا أن هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة وهو ما يوضحه الشكل التالي:

[1] حبيب قنوني وآخرون، **البطالة والتضخم في الجزائر**، دراسة العلاقة بين الظاهرتين "1990-2013"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 11، 2014، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص118.

الشكل رقم (27): منحنى فيليبس (في صورة النهائية).

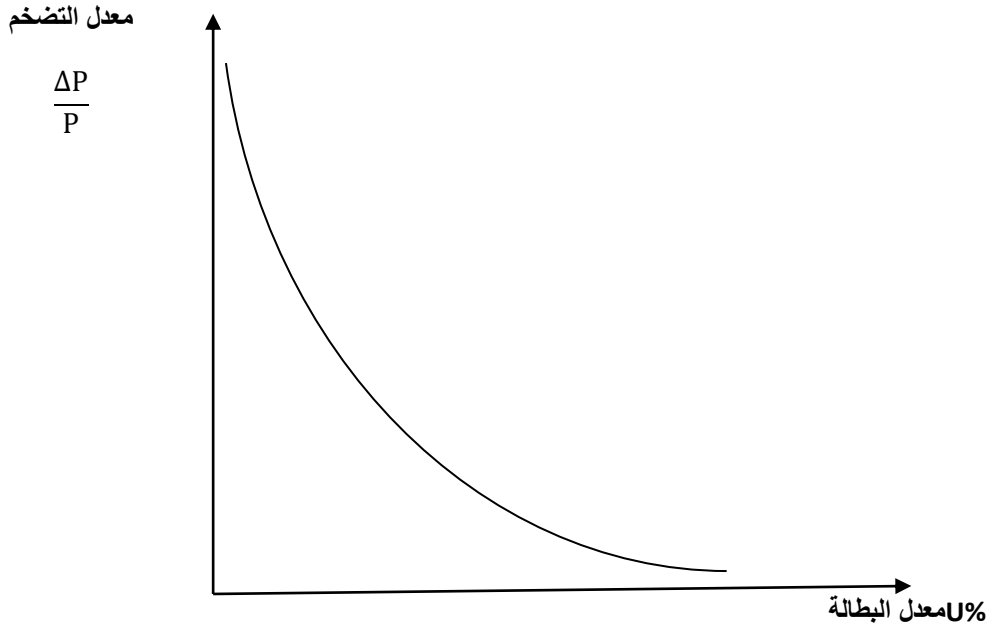

Source: Maximova Alisa, The Relationship between Inflation and Unemployment. A Theoretical Discussion about The Philips Curve, Journal of international Business and Economics, Vol3 (2), December 2015, UK, p90.

يشير المنحنى أعلاه إلى أنه هناك إمكانية لخفض معدل البطالة مقابل السماح بمعدل معتدل للتضخم أو قبول معدل معتدل للبطالة مقابل خفض التضخم، "حيث أنه في حالة الركود أو الكساد يقل الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي تنخفض مستويات الأسعار وينخفض معدل التضخم وفي الوقت نفسه يقل الطلب على العمال ويقل مستوى التوظيف، مما يؤدي إلى ارتفاع البطالة ويحدث العكس في حالة الرواج.[1]

إذا حسب التحليل الكينزي، هناك علاقة تبادلية عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم يمثلها المنحنى أعلاه، وتبقى مهمة صناع السياسة الاقتصادية في اختيار أي توليفة بين معدلات التضخم والبطالة على المنحنى لإعداد السياسات النقدية والمالية.

3- الفكر القائم على تحدي العلاقة البيانية في منحنى فيليبس: رغم الإسهام الكبير لعالم الاقتصاد البريطاني فيليبس حول العلاقة بين تغير الأجور ومعدل البطالة من خلال دراسته التطبيقية للاقتصاد البريطاني، ورغم اعتماد صناع السياسة الاقتصادية على منحنى فيليبس كأداة لرسم السياسات الاقتصادية للدول الرأسمالية في تلك الفترة، إلا أن ظهور الأزمة الاقتصادية أواخر الستينات وطوال عقد

1 حبيب قنوني وآخرون، مرجع سابق، ص118.

السبعينات وهي ما تسمى "بالتضخم الركودي"[*]، أدى إلى ضعف الثقة في نظرية فيليبس، فلم تعد العلاقة عكسية بين التضخم والبطالة وإنما أصبحت طردية وهذا ما يتعارض مع منطق منحنى فيليبس.[1]

ومن أهم آراء المدارس الاقتصادية حول العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة ما يلي:

- **دراسة فريدمان (دراسة المدرسة النقدية):** رفض فريدمان أطروحة منحنى فيليبس ووضح أن مستوى البطالة لا يعتبر محدد جوهري للتضخم وأن العلاقة بينهما ليست مؤكدة (أو ثابتة)، وأنه من الممكن أن تكون هناك علاقة عكسية مؤقتة بين التضخم والبطالة في الأجل القصير ولكن هذه العلاقة ليست ثابتة في الأجل الطويل.[2]
- **رؤية مدرسة التوقعات الرشيدة:** وجدت هذه النظرية أنه ليس هناك تبادل بين التضخم والبطالة لا في الأجل القصير ولا في الأجل الطويل.
- **رؤية مدرسة جانب العرض:** ذهب أنصار هذه المدرسة مذهب مدرسة التوقعات الرشيدة حيث لا يوجد تبادل بين التضخم والبطالة لا في الأجل القصير ولا في الأجل الطويل.

إذا تعتبر بداية السبعينات بداية علاقة جديدة بين الركود والتضخم تمثلت في تعايش التضخم مع الركود جنبا إلى جنب، ما يسمى بالركود التضخمي أو التضخم الركودي.

ثانيا: الركود التضخمي:

1- **تعريف الركود التضخمي:** الركود التضخمي أو (Stagflation) مصطلح لم يعرفه العالم قبل سبعينات القرن الماضي، حيث ظهر الركود التضخمي في بداية السبعينات في الدول الرأسمالية المتقدمة واستمرت حتى نهايتها مبينة بذلك وجود علاقة طردية بين التضخم والبطالة وليست علاقة عكسية كما أقر منحنى فيليبس.

فعرف سيجل مصطلح الركود التضخمي بأنه "ذلك الوضع الذي يتزامن فيه وجود معدلات مرتفعة للتضخم والبطالة في آن واحد.[3]

كما عرفها "Helliwell" بأنها الحالة التي يوجد فيها التضخم جنبا إلى جنب مع الركود.[1]

---

[*] التضخم الركودي: هو وضع اقتصادي يتزامن فيه وجود معدلات مرتفعة للبطالة والتضخم في آن واحد، ويظهر عندما يزداد الدخل الوطني، ويزداد الميل للادخار ويتناقص الميل للاستهلاك، وتنخفض الكفاية الحدية لرأس المال فينقص الاستثمار وتظهر مشكلة البطالة في صفوف العمال والموارد ويظهر الركود إلى جانب التضخم نتيجة حالة التشغيل الكامل.

[1] عبد الغني دادان، محمد عبد الرحمان بن طجين، **دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2008)**، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص178.

[2] Pa Alieu Kassch, **The Relation between Inflation and Unemployment in the Gambia: Analysis of the Philips Curve**, Journal of Global Economics, Vol 6(2), 2018, Gambia, pp 2-3.

[3] باري سيجل، **النقود والبنوك والاقتصاد: وجهة ننظر النقديين**، ترجمة عبد الله منصور، عبد الرحمان عبد الفتاح، دار المريخ للنشر، السعودية، 1987، ص608.

وعرفت أيضا أنها الحالة التي يكون فيها نمو الإنتاج منخفضا أو سلبيا مع معدلات مرتفعة للتضخم وفي آن واحد.[2]

وتبعا للمفاهيم السابقة يمكن تعريف الركود التضخمي على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار المتزامن مع البطالة المتزايدة، ويكون الناتج المحلي الإجمالي فيها إما ينمو بمعدل شديد البطء أو أنه يتقلص.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الكتب والأبحاث والدراسات تستخدم مصطلح الركود التضخمي وأخرى تستخدم مصطلح التضخم الركودي كمرادف للمصطلح الأول، ويستند هذا التمييز على أسبقية حدوث كل ظاهرة في الاقتصاد، بمعنى أيهم أصاب الاقتصاد أولا التضخم أم البطالة، فإذا كان الاقتصاد يعاني من مشكلة البطالة ثم تعرض بعد ذلك لمشكلة التضخم جنبا إلى جنب مع البطالة تسمى: **ظاهرة ركود تضخمي**، أما إذا كان الاقتصاد يعاني منذ البداية من مشكلة تضخم ثم وافق ذلك مشكلة بطالة فتكن بصدد **تضخم ركودي**.

إن ما حدث في اقتصاديات البلدان الرأسمالية المتقدمة خلال السبعينات يعتبر ظاهرة جديدة لم يعرفها التاريخ الاقتصادي من قبل ألا وهي تلازم الارتفاع المستمر والمتواصل في الأسعار مع تزايد حجم البطالة وتدهور معدلات الناتج الحقيقي، فعلى سبيل المثال بلغ متوسط معدل النمو السنوي للدخل الحقيقي لمجموعة بلدان أوروبا الغربية (4.5%) خلال المدة (1955-1968) في حين لم يبلغ التضخم (3%) مع انخفاض معدلات البطالة إلى أقل من (3%) خلال المدة نفسها، وفي المدة (1969-1979) تراجع معدل النمو الحقيقي السنوي للدخل الحقيقي إلى (3.5%) في حين ارتفعت معدلات البطالة إلى (5%) ومعدلات التضخم إلى (8%)، وفي الولايات المتحدة الأمريكية فقد بلغت معدلات البطالة عام (1981) إلى (7.4%) في حين أن الحد الأعلى المقبول سياسيا واجتماعيا هو (4%).[3]

إذا يجب أن يكون معدل التضخم ومعدل البطالة مرتفع في اقتصاد ما حتى يمكن الحكم بأن هذا الاقتصاد يعاني من ركود تضخمي، لكن ما هو المستوى الذي نستطيع من خلاله أن نقرر بأن الاقتصاد يعاني من ظاهرة الركود التضخمي؟ والإجابة على هذا السؤال تقودنا إلى النقطة التالية وهي مؤشرات الركود التضخمي.

2- مؤشرات الركود التضخمي: اعتمد الاقتصاديون لأجل رصد ظاهرة الركود التضخمي على مؤشر مركب من مجموع معدل التضخم ومعدل البطالة، ويطلق على هذا المؤشر معدل الركود التضخمي

1John. G. Helliwell, **Comparative Macro Economics of Stagflation**, Journal of Economic Literature, Vol 26 (1), March 1988. p1.

2Robert B.Borsky, lutz Kilian, **A Monetary Explanation of the Great Stagflation of the 1970S**, January 27, 2000 https://pdfs.semantiqsscholar.org , Seen on: 17/07/2019.

3 زاهد قاسم الساعدي، سامي عبيد التميمي، **التضخم الركودي في العراق خلال المدة (1990-2013)**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 12، العدد 45، جامعة البصرة، العراق، ص96.

والذي يمكن التعبير عنه وفقا للمعادلة التالية:

$$AST = AINF + AUN$$

حيث أن:

AST: تشير إلى معدل الركود التضخمي؛

AINF: تشير إلى معدل التضخم؛

AUN: تشير إلى معدل البطالة.

واستنادا إلى المعادلة السابقة فإن إحدى الدراسات المتعلقة بظاهرة الركود التضخمي أشارت أنه في حالة تجاوز معدل الركود التضخمي النسبة 8% مع تصاعد كل من معدل التضخم ومعدل البطالة، ففي هذه الحالة يمكن أن نقر أن الاقتصاد يعاني من الركود التضخمي.

ويوضح الجدول التالي لبيانات المتعلقة بظاهرة الركود التضخمي في الدول الرأسمالية المتقدمة، إيطاليا، فرنسا، المملكة المتحدة (بريطانيا)، خلال الفترة (1970-1990):

الجدول رقم (02): ظاهرة الركود التضخمي في البلدان الرأسمالية المتقدمة (1970-1990).

السنة	معدل التضخم % (1)	معدل البطالة % (2)	معدل التضخم الركودي% (1)+(2)
1970	3.5	9.3	12.9
1971	5.5	3.4	8.9
1972	1.5	4.4	5.9
1973	7.7	4.3	11.10
1974	1.13	8.3	9.16
1975	1.11	5.5	6.16
1976	3.8	4.5	7.13
1977	4.8	4.5	8.13
1978	2.7	2.5	4.12
1979	1.9	1.5	2.14
1980	9.11	8.5	17.17
1981	4.10	5.6	9.16
1982	8.7	0.8	8.15
1985	8.3	2.7	10.10
1989	4.4	7.5	11.09
1990	8.4	6.5	14.09

المصدر: نوة بن يوسف، تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية- دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر- بسكرة_ الجزائر، 2016، ص74.

يلاحظ من خلال الجدول ارتفاع معدلات التضخم بشكل سريع ومتصاعد خاصة خلال السبعينات وبداية عقد الثمانينات، أما معدلات البطالة فقد ارتفعت بشكل تصاعدي خلال عقدي السبعينات والثمانينات.

كما يلاحظ ارتفاع واضح لمعدل الركود التضخمي خاصة سنة 1973 حيث بلغ (11.10%) ففي تلك الفترة (السبعينية) بدأت أسعار البترول ترتفع بمعدل كبير نتيجة لخفض الدول العربية إنتاجها للبترول بدرجة كبيرة (سنة 1975)، حيث استمرت أسعار البترول بالارتفاع نتيجة لنقص الإنتاج والتصدير، فأدى ذلك إلى ارتفاع نفقة الإنتاج في الدول الصناعية، مما أدى إلى نقص العرض الكلي وارتفاع المستوى العام للأسعار ومعدلات البطالة.

3- الاجتهادات العلمية في تفسير ظاهرة الركود التضخمي وكيفية علاجها: إن ظهور أزمة الركود التضخمي في بداية السبعينيات شكل نقطة نهاية للنظريات والأفكار الاقتصادية التي كانت سائدة آنذاك باعتبار أن هذه الأزمة الجديدة لم يعرفها النظام الرأسمالي من قبل هذا من جهة، ومن جهة أخرى شكلت هذه الأزمة نقطة بداية لأفكار ونظريات اقتصادية أخرى أهمها النظرية النقدية المعاصرة النيوكنزية، مدرسة اقتصاديات جانب العرض، المدرسة المؤسسية وهي النظريات التي تم التطرق إليها بالتفصيل في المطلب السابق، حيث حاولت النظريات الحديثة تفسير مشكلة الركود التضخمي ومن دراستنا لهذه النظريات يمكن تلخيص أهم الاجتهادات العلمية لهذه النظريات في تفسير الركود التضخمي كما يلي:

يرجع النقديون السبب الرئيسي للركود التضخمي الذي أصاب دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية في السبعينات إلى السياسات النقدية والمالية التوسعية التي اتبعتها حكومات تلك الدول لتحفيز الطلب الكلي، حيث نجم عن هذه السياسات تسارع في معدلات التضخم، وعندما لجأت حكومات تلك الدول إلى إبطاء هذا التسارع كانت النتيجة الحتمية هي ارتفاع معدلات البطالة مع بقاء معدلات التضخم عند مستويات مرتفعة أيضا، فالسبب الرئيسي للتضخم هو زيادة كمية النقود بسرعة أكبر من زيادة الإنتاج، ومن ثم فإن علاج هذه المشكلة لن يكون إلا عن طريق السياسة النقدية التي من شأنها ضبط معدلات نمو النقود بما يتناسب ونمو الناتج الكلي الحقيقي.

ويرى (النيوكنزيون) أن السبب في حدوث التضخم الركودي هو ارتفاع تكاليف الإنتاج بالشكل الذي أدى إلى حدوث ارتفاع التضخم، أما ارتفاع معدلات البطالة فبسبب السياسة الخاطئة لعلاج التضخم، إذ تم إتباع سياسة نقدية تقييديه لمعالجة التضخم الذي يعتقد أنه تضخم طلب أو كان تأثيرها سلبيا على الاستثمار والتوظف،[1] والعلاج من هذه الظاهرة حسب رأيهم أنه وبالإضافة إلى السياسة النقدية ينبغي اللجوء إلى سياسة مالية نشيطة للتخلص من الركود في نفس الوقت الذي يتم فيه احتواء التضخم بفضل سياسة للأسعار والدخول، أي أن أنصار هذه النظرية يرون أن علاج الركود التضخمي يكون من خلال العودة إلى الخليط من السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي طرحت من جانب كينز يمكن للدولة الخروج من الركود التضخمي.

أما أصحاب مدرسة اقتصاديات جانب العرض فترى أن سبب المشكلة هو الزيادات المفرطة في عرض النقود، فضلا عن الضرائب التي تؤثر في البطالة، وأن العلاج يكون عن طريق اتخاذ سياسات

1 زاهد قاسم الساعدي، سامي عبيد التميمي، مرجع سابق، ص ص98-99.

مصممة لزيادة الإنتاج والعرض الكلي، وذلك من خلال تخفيض معدلات الضرائب المفروضة على الأرباح وما لذلك من آثار محفزة على الاستثمار دون الاستهلاك، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والتشغيل.[1]

وتفسر المدرسة المؤسسية ظاهرة الركود التضخمي بأنها ظاهرة نشأت نتيجة وجود قوتين (مؤسستين) "الاحتكارات" و"النقابات العمالية" عن إحداث هذه الظاهرة، "فالركود التضخمي في رأي أنصار المدرسة المؤسسية يرجع لقوة المؤسسات الاحتكارية التي تميز المجتمع الرأسمالي وسيطرتها على السوق، مما أدى إلى فقدان جهاز السعر مرونته وأصبحت آلية السوق غير قادرة على السيطرة على المؤسسات الكبيرة الاحتكارية، كما يرجع إلى ردود أفعال نقابات العمال تجاه سيطرة المؤسسات الاحتكارية على العرض والتحكم في الأسعار، بحيث أن الزيادات في الأسعار لهذه المؤسسات الاحتكارية بغية تحقيق أقصى الأرباح يشكل دافع للنقابات العمالية للمطالبة بزيادة الأجور لمواكبة زيادة الأسعار، والمؤسسات الاحتكارية تكون قادرة على زيادة الأجور من خلال زيادة الأسعار مرة أخرى من هنا تنجم الحركة اللولبية للأجور والأسعار.[2]

أما عن العلاج من هذه الظاهرة حسب هذه المدرسة فيكمن في خلق وتحقيق المنافسة الكاملة في الأسواق بغية القضاء على الاحتكار في الأسواق وخضع الأسعار لآلية العرض والطلب.

بعد أن تم التطرق بالتفصيل إلى أغلب النظريات المفسرة لظهور التضخم نجد أن كل نظرية لديها الأسباب التي تعتبرها المصدر الأساسي لخلق الضغوط التضخمية فمن النظرية الكمية للنقود اعتبرت أن النقود هو المحرك الأساسي للأسعار، وأن أي تغير في الكتلة النقدية يؤدي إلى تغير الأسعار بنفس النسبة، وركزت النظرية الكينزية على جانب الطلب الكلي الفعال، وأكدت على أن وجود فائض في الطلب الكلي مع بقاء العرض ثابت بسبب ارتفاع في المستوى العام للأسعار، أما فريدمان فقد أعاد من خلال نظريته المعاصرة الأهمية لعنصر النقود واعتبر أن أي تغيير في الكتلة النقدية سيؤدي إلى تغيير الإنتاج والعمالة ومنه تغيير المستوى العام للأسعار، كما اتفقت مدرسة اقتصاديات جانب العرض مع النقداويون في أن سبب حدوث هذه الظاهرة هو الإفراط في عرض النقود، في حين يرون أصحاب النظرية الهيكلية أن السبب في حدوث التضخم هو وجود اختلال في هيكل الإنتاج وقوة العمل، وعدم كمال الأسواق أو التطور التكنولوجي.

1 نوة بن يوسف، مرجع سابق، ص79.

2 رمزي زكي، **التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية**، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1996، ص76.

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين السياسة الإنفاقية والتضخم في النظريات الاقتصادية

لقد أخذت السياسة المالية عموما والسياسة الإنفاقية خصوصا مكانة هامة في الاقتصاد منذ مناداة المفكرين الكنزيين لضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وأصبح لها دور كبير في معالجة الأزمات الاقتصادية خاصة بعد أزمة الكساد العظيم 1929، حيث أثبت كينز مدى أهمية السياسية الإنفاقية في معالجة التضخم والكساد، وسوف يتم في هذا المبحث التطرق إلى آلية عمل السياسة الإنفاقية وأثرها على معدلات التضخم وهو ما يهمنا في هذه الدراسة.

المطلب الأول: العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم نظريا " مسببات التضخم".

من خلال هذا المطلب سيتم معالجة نقطة مهمة في هذه الدراسة ألا وهي معرفة العلاقة الموجودة بين الإنفاق العام والتضخم، وذلك بعرض أهم الجوانب النظرية التي توضح بصفة جلية العلاقة بين المتغيرين وهم كالآتي: نظرية التضخم الناشئ عن جذب الطلب، التضخم بدفع النفقة، تسارع التضخم ونظرية التضخم الهيكلي.

أولا: نظرية التضخم الناشئ عن جذب الطلب" Demand Pull Inflation":

قدم الاقتصاديون نظرية التضخم الناشئ عن توسع الطلب، وهي تفسر التضخم وفق الآتي:[1]
إنه وفي حالة وصول الاقتصاد الوطني إلى مستوى الاستخدام الكامل لموارده الاقتصادية، فأي زيادة في مستوى الطلب الكلي للسلع والخدمات، لن يفضي إلى زيادة في العرض الكلي للسلع والخدمات وبالتالي سيؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وذلك ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (28): أثر زيادة الطلب الكلي على المستوى العام للأسعار في حالة الاستخدام الكامل لموارد الاقتصاد.

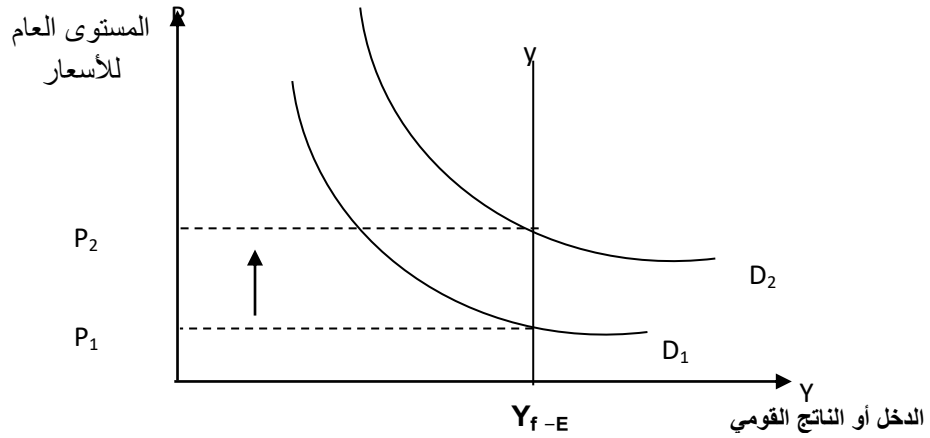

المصدر: محمد أحمد أفندي، النظرية الاقتصادية الكلية "السياسة والممارسة"، ط1، الأمين للنشر والتوزيع، اليمن، 2012، ص492.

1 حميد الجميلي، مرجع سابق، ص464.

ويدل الشكل على أنه في حالة بلوغ الاقتصاد الوطني حالة التشغيل الكامل عند $y_{F\text{-}E}$ فإن العرض الكلي سيكون في مستوى y، فأي زيادة في مستوى الطلب ومثال على ذلك في الشكل البياني السابق انتقال منحنى الطلب من D_1 إلى D_2، ونتيجة ارتفاع الطلب الكلي هو ارتفاع المستوى العام للأسعار من P_1 إلى P_2، فالتضخم في هذه الحالة هو محصلة ذلك الخلل الواقع بين العرض والطلب، حيث يكون الطلب مرتفع مقارنة بالعرض مما يخلق ضغوط تضخمية في الاقتصاد.

ولمواجهة التضخم الناشئ عن التوسع في الطلب تتبنى الحكومة سياسات حكيمة كتخفيض معدل الزيادة في الطلب الكلي وذلك بقيام البنك المركزي بتخفيض معدل النمو في العرض النقدي (سياسة نقدية انكماشية)، أو تحقيق التوازن بين الإنفاق العام والإيرادات العامة (سياسة مالية انكماشية)، وتحقيق التوازن بين الصادرات والواردات، لكن قد تكون السياسة النقدية الانكماشية والسياسة المالية المقيدة أو كلاهما لهما أثر سلبي على التشغيل (زيادة البطالة)، خاصة إذا استمر التضخم لفترة طويلة.

ثانيا: نظرية التضخم بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج (التضخم بدفع النفقة) Cost –Push Inflation:

تتلخص هذه النظرية بأن السبب في التضخم هو ارتفاع تكاليف الإنتاج، أي بسبب الزيادة غير المتوقعة في الأجور أو زيادة أسعار المواد الأولية فزيادة أسعار المدخلات تنعكس على أسعار المخرجات.[1]

وقد ترتفع أسعار السلع والخدمات بسبب وجود ممارسات احتكارية من قبل المنشآت تمكنها من رفع أسعار منتجاتها (حتى في حال عدم زيادة الطلب) أو بسبب ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة من الخارج، ويمكن التفصيل في هذه الأسباب كما يلي:

1- دفع الأجور: إن ارتفاع أجور العمال بنسبة أكبر من إنتاجيتهم في العمل، يدفع بالأسعار للارتفاع، فالزيادة في معدلات الأجور تعتبر من مصادر تضخم تكاليف الإنتاج، والزيادة في الأجور تحدث نتيجة للعوامل التالية:[2]

أ- زيادة معدلات الأجور نتيجة للقوة التفاوضية الكبيرة للاتحادات العمالية والتي تعمل على رفع معدلات الأجور، حينما يرتفع مستوى النشاط الاقتصادي بينما تكف عن ممارسة ضغوطها على أصحاب الأعمال عندما تكسد الأحوال الاقتصادية؛

ب- كما أن الزيادة في أرباح أصحاب المشاريع يدفع بالعمال للمطالبة بزيادة الأجور؛

ج- إن زيادة معدلات الأجور ترتبط بارتفاع نفقة المعيشة للطبقة العاملة، فكلما ارتفع مستوى تكاليف المعيشة كلما زاد ضغط النقابات العمالية لرفع الأجور بصورة موازية للارتفاع في المستوى العام للأسعار للحفاظ على مستوى تكاليف معيشية مناسبة.

---

[1] Kheladi Mokhtar, **Introduction à l'Economie Politique**, OPU, Alger, 2004, P205.

[2] هيل عجمي جميل الجنابي، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، 2014، ص ص296-297.

2- **دفع الأرباح:** إن زيادة الأرباح من قبل أرباب العمل يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية، لأن الربح يعتبر أحد مكونات سعر السلعة الذي يزيد التكاليف ومنه ارتفاع المستوى العام للأسعار، فقد يرغب رجال الأعمال في الحصول على أرباح كافية لتمويل الاستثمار في المشروعات، لذلك سيرفعون الأسعار لمواجهة الزيادة في الأجور مثلا وهو ما يؤدي بالتضخم إلى مستويات مرتفعة.

3- **التضخم المستورد:** يستخدم هذا المصطلح (التضخم المستورد) للإشارة إلى أسباب التضخم الناجمة عن المبادلات الاقتصادية مع الخارج، هذا هو الحال بالنسبة للزيادة في المستوى العام للأسعار الناتجة عن ارتفاعات ملموسة لأسعار المنتجات المستوردة (البترول وغيره من المواد الأولية) فهذه الارتفاعات يمكن أن تمس المستوى العام للأسعار مباشرة، كما يمكن أن تكون هناك زيادة في المستوى العام للأسعار ناتجة عن انحطاط نسبة تداول العملة الوطنية إزاء العملات الصعبة التي تتم بها فوترة المنتجات المستوردة وهكذا، فعلى سبيل المثال إن ارتفاع أسعار المواد الأولية يؤدي إلى زيادة التكاليف والتي تنعكس على ارتفاع المستوى العام للأسعار كما حدث في حرب 1973، حيث تضاعفت أسعار النفط بنحو أربع مرات دون وجود زيادة في الطلب، وانعكس ذلك على ارتفاع أسعار المنتجات بشكل كبير ومستمر في الدول المتقدمة.[1]

إذن ترتكز هذه النظرية "بدفع التكاليف" على تحليل جانب العرض أكثر من جانب الطلب في تفسير التضخم، وخاصة في البلدان الصناعية المتقدمة، إن هذه النظرية لم تعمل التأثيرات الناجمة عن الإنفاق (الطلب) إلا أنها ركزت بدرجة أساسية على جانب العرض في تفسير التضخم،[2] فيكون هذا الأخير ناتج عن زيادة تكاليف جميع عناصر الإنتاج أو إحداها، ويمكن توضيح رؤية هذه النظرية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (29): تضخم بدفع التكاليف.

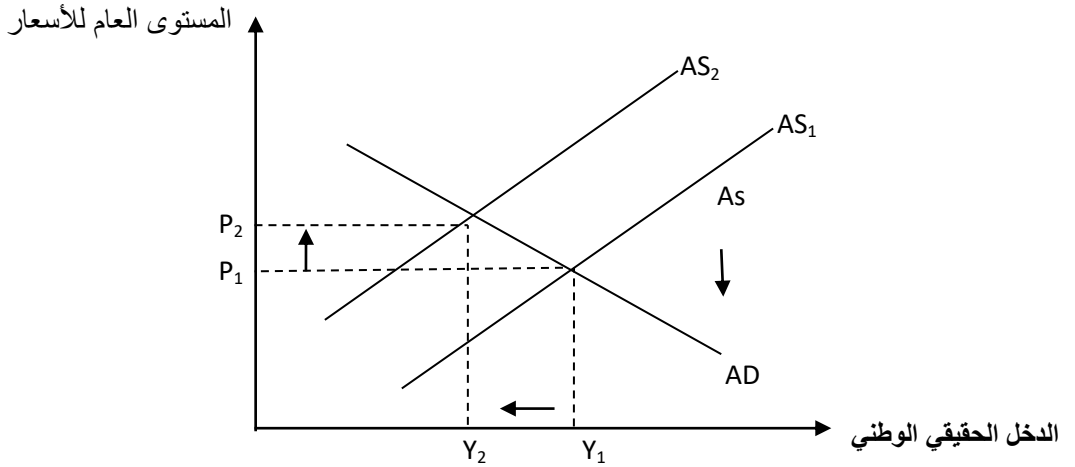

المصدر: محمود حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010، ص82.

1 نوة بن يوسف، مرجع سابق، ص37.

2 مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص360.

الشكل أعلاه يوضح بأن ارتفاع تكاليف الإنتاج يؤدي إلى انتقال منحنى العرض الكلي (AS_1) إلى (AS_2) مع بقاء منحنى الطلب الكلي ثابتا مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار من P_1 إلى P_2، وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض الناتج الوطني الحقيقي من y_1 إلى y_2.

ثالثا: تسارع التضخم Inflation Accelerates

تجمع هذه النظرية بين جانبي الطلب والعرض وأخذت في عين الاعتبار السياسات النقدية والمالية العامة في التأثير على جانب الطلب، وتوقعات الأسعار في التأثير على ارتفاع الأجور وجانب العرض.[1]

ومن الملاحظ في الشكل أدناه أن الاقتصاد يكون في حالة توازن عند النقطة C، بحيث يتقاطع منحنى العرض مع منحنى الطلب ويكون الناتج الوطني y_1 والأسعار P_1، أما معدلات البطالة فتكون مرتفعة نسبيا، ومن أجل تصحيح الاختلالات وخلق الاستقرار الاقتصادي تقوم الدولة باستخدام سياسة نقدية ومالية توسعية لزيادة الطلب الكلي والإنفاق الكلي، فينتقل منحنى الطلب الكلي من AD_1 إلى AD_2.

وكنتيجة لزيادة الإنفاق الكلي تنخفض البطالة ويرتفع الإنتاج إلى $y2$، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج، مما يؤدي إلى انتقال منحنى العرض من AS_1 إلى AS_2 وينخفض الناتج الوطني من y_2 إلى y_1 أما الأسعار فتكون قد ارتفعت إلى المستوى P_2.

الشكل رقم (30): تسارع التضخم.

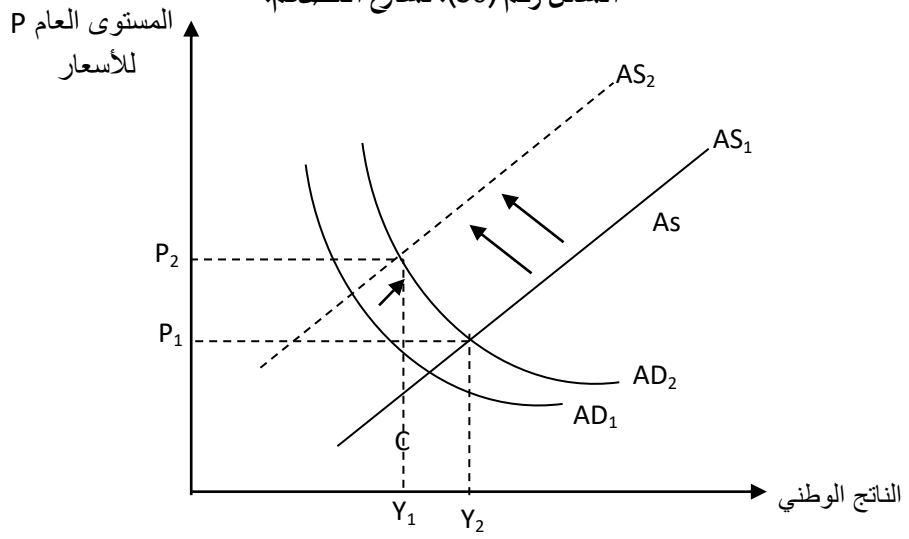

المصدر: محمود حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010، ص83.

1 محمود حسين الوادي وآخرون، **النقود والمصارف**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010، ص82.

رابعا: النظرية الهيكلية في تفسير التضخم (التضخم الهيكلي) Structural Inflation :

منذ حوالي ثماني وأربعين سنة دخل مفهوم التضخم الهيكلي في المناقشة الاقتصادية، حيث أنه هناك مجموعة من الاقتصاديين أكدوا أن قوى السوق هي أحد العوامل التي تسبب التضخم، ولكنها ليست العامل الوحيد.

ويعتقد أنصار النظرية الهيكلية أن التضخم ينشأ بسبب وجود خلل هيكلي ناشئ عن عجز بنيان العرض عن التغير ليتلائم مع تغير بنيان الطلب، نظرا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي، كما يرون أن التضخم لا يمكن أن نرجعه إلى الزيادة غير الطبيعية في كمية النقود أو نتيجة لسوء الإدارة النقدية والمالية وإنما مجموعة الاختلالات الهيكلية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية هي وراء الزيادة غير الطبيعية في كمية النقود وسببا في الإدارة النقدية والمالية السيئة، فيفسرون القوى التضخمية مجموعة الاختلالات تشمل:

1- **الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج وتقدير المواد الأولية:** والمواد الخام التي تتعرض إلى تقلبات مستمرة في الأسعار والكميات المطلوبة منها، ففي حالة ارتفاع الطلب العالمي عليها ترتفع أسعارها وتؤدي إلى زيادة تدفق العملات الأجنبية إلى البلدان المصدرة لها، مما يؤدي ذلك إلى زيادة الإنفاق الوطني لديها فترتفع الأسعار المحلية وتنتشر ظاهرة التوسع الطلبي[1]، وفي المقابل يوجد إنتاج محلي غير مرن لاستيعاب الطلب الكبير الذي أحدثته تقلبات أسعار المواد الأولية، لذا تبدأ الفجوة التضخمية بالظهور.

2- **جمود الجهاز المالي للحكومة في البلاد النامية:** تتميز الدول النامية بانخفاض الجهد الضريبي والذي يعني انخفاض نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج الوطني، ويرتبط بهذا أيضا حالة مرونة الإيرادات الضريبية تجاه التغير في حجم الدخل، الأمر الذي يترجم في عدم نمو الحصيلة مقارنة مع حجم الإنفاق العام[2]، ونظرا لقصور إيرادات الحكومة من الضرائب لجمود جهازها المالي تلجأ الحكومات إلى تمويل ميزانياتها بالعجز عن طريق الاقتراض من المصرف المركزي أو الجهاز المصرفي، وهذا التمويل يعتبر تمويلا تضخميا.

3- **الفجوة الغذائية في البلاد النامية:** تواجه معظم البلاد المتخلفة فجوة غذائية تتمثل في قصور الإنتاج المحلي من المواد الغذائية عن إشباع حاجات السكان منها، وبالتالي نضطر إلى الاستيراد، كما أن هذه الفجوة تميل للاتساع وذلك لتزايد الطلب على المواد الغذائية بمعدل أكبر من نمو إنتاجها محليا والذي يتميز عموما بانخفاض مرونته، ويرجع تزايد الطلب على الغذاء وبمعدل كبير إلى ارتفاع معدل النمو السكاني، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك الغذائي، وأمام هذا التوسع الطلبي على المواد الغذائية وقصور العرض لمواكبة نمو الطلب على المواد الغذائية حتما سينتج عنه زيادة الضغوط التضخمية.[3]

---

1 زياد عز الدين طه طالب، كيلان إسماعيل عبد الله، **التأصيل الفكري للنظريات المفسرة لظاهرة التضخم والآثار المتوقعة منها مع إشارة إلى و اقع التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2013**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد11، العدد33، 2015، جامعة تكريت كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، ص ص 201-202.

2 محمد عزت الغزلان، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2002، ص311.

3 محمد عزت الغزلان، مرجع سابق، ص ص311-312.

كما أن في الدول النامية يعتمد قطاع الزراعة على عوامل الطبيعة كالمناخ، وفي حالة تراجع مردودية هذا القطاع قد تلجأ الحكومات إلى دعم المزارعين، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، وبالتالي ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

4- **طبيعة عملية التنمية وما تولده من ضغوط تضخمية في مراحلها الأولى:** إن التغيرات في البنيان الاقتصادي للبلاد المتخلفة خلال عملية التنمية يولد مجموعة من الاختلالات تخلق قوى تضخمية تتمثل محصلتها في خلق تيار نقدي وإنفاقي يفوق المتاح من السلع المنتجة محليا والمستوردة من الخارج، ومن المعروف أن عملية التنمية تتميز بإنفاق استثماري ضخم لإنشاء مشروعات البنية الهيكلية من طرق وشبكة مواصلات وغيرها من المشروعات التي يتولد عنها دخول نقدية كبيرة تحدث اختلالا في بنيان الطلب على السلع الاستهلاكية في علاقته بالعرض المتاح منها، ومن المعلوم أيضا أن مشاريع البنية الهيكلية تولد دخول نقدية بصورة مستمرة لكنها تنتج إنتاجا لا يصلح للاستهلاك المباشر، كما أن للانتشار طبيعة مزدوجة فهو حين يخلق طاقة إنتاجية متخصصة في إنتاج معين يخلق في نفس الوقت دخولا تؤدي إلى زيادة في الطلب في كافة السلع والخدمات.

ويشير الاقتصاديون الهيكليون إلى أن الاختلال الهيكلي ينشأ نتيجة الاختلال بين التيار السلعي والتيار النقدي من خلال ما يعرف **"بفترة التفريخ Gestation Period"** وهي الفترة التي تنقضي بين بدء ظهور الإنتاج من هذه المشروعات، وكلما طالت هذه الفترة كلما زادت حدة الاختلال.[1]

وهكذا يرى الاقتصاديون الهيكليون أن مصدر القوى التضخمية في البلاد المتخلفة والسارية في طريق النمو هي مجموعة الاختلالات المذكورة سابقا، والتي تؤدي بدورها إلى زيادة كمية النقود والإنفاق ومنه حسب الاقتصاديون الهيكليون التوسع في كمية النقود والإنفاق ليس العامل المحوري وراء قضية التضخم وإنما هي تلك العوامل الجوهرية وراء هذه الاختلالات المسئولة عن إحداث الزيادة المثالية في كمية النقود.

المطلب الثاني: آلية تأثير السياسة الإنفاقية على التضخم.

لقد تم التطرق في المطلب السابق لأهم النظريات التي أشارت إلى الحالات التي قد يكون الإنفاق العام سببا في التضخم بها، أما في هذا المطلب سيتم استخلاص الكيفية التي تؤثر بها السياسة الإنفاقية التوسعية المنتهجة من طرف الحكومة على التضخم.

في هذا السياق يمكن الاستناد إلى مقاربة كينز والنظرية الهيكلية والدراسات التجريبية والتي أشارت على أن علاقة الإنفاق العام بالتضخم ليست دائما طردية، بل تتوقف العلاقة على عدة

عوامل، يمكن تحديد خمسة عوامل منها يتوقف عليها تأثير السياسة الإنفاقية التوسعية على معدلات التضخم.

[1] صبحي قادريس قريصة، مرجع سابق، ص ص 253-254.

أولا: "حالة التشغيل في الاقتصاد":

أي أن الاقتصاد في حالة تشغيل كامل أو جزئي، إن انتهاج سياسة إنفاقية توسعية بهدف تحفيز وإنعاش النمو الاقتصادي وكذا القضاء على البطالة والتوسع في البرامج التنموية قد يخلف آثار تضخمية في حالة التشغيل الكامل، حيث يكون الاقتصاد قد وصل إلى الاستخدام الأمثل لموارده الاقتصادية وأصبح حجم العرض الكلي ثابت أي عديم المرونة ففي هذه الحالة أي طلب كلي تخلقه الزيادة في الإنفاق العام (أجور ومرتبات) ينعكس مباشرة إلى معدل التضخم فيرتفع هذه الأخير تبعا لارتفاع فائض الطلب الكلي (كون الإنفاق العام احد مكونات الطلب الكلي).

أما إذا كان الاقتصاد في حالة تشغيل جزئي أي أن هناك طاقات مازالت عاطلة في الاقتصاد فان زيادة الإنفاق العام ومن خلال تحفيزها للطلب الكلي من شانها رفع الإنتاج وزيادة العرض الكلي وكذا مستويات التوظيف ومنه إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، وهو ما تم التفصيل فيه سابقا.

ثانيا: مدى مرونة الجهاز الإنتاجي للدولة:

يعتبر عامل مرونة الجهاز الإنتاجي محدد أساسي ومهم لآثار السياسة الإنفاقية المنتهجة من طرف الحكومة على التضخم، فقد تساهم مدى مرونة الجهاز الإنتاجي في إحداث التضخم في ظل سياسة إنفاقية توسعية وذلك لان زيادة الإنفاق العام سواء الاستهلاكي أو الاستثماري من الطبيعي أن تزيد من حجم الطلب الكلي وهنا يتوقف الأثر على حالتين:

- إذا كان الاقتصاد يتمتع بجهاز إنتاجي مرن وذو كفاءة، فانه سيعمل على مواكبة سريعة للزيادة في الطلب الكلي ومنه إلى زيادة الإنتاج وتحفيز النمو الاقتصادي والاستخدام الكامل للموارد الإنتاجية وزيادة نسب التشغيل وتخفيض معدلات البطالة، أي أن السياسة الإنفاقية التوسعية سيكون لها آثار ايجابية على الاقتصاد (وفي هذه الحالة نحن بصدد الحديث عن الدول المتقدمة)؛
- أما إذا كان الاقتصاد يعاني من جهاز إنتاجي جامد وعديم المرونة لتغيرات الطلب الكلي، فان أي زيادة في الإنفاق العام من شانها أن تزيد من الطلب الكلي ستنعكس مباشرة إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار، ومنه قد يرتفع الإنتاج بشكل ضئيل جدا مقارنة مع الزيادة في الطلب في نفس الوقت ستسجل زيادة كبيرة في المستوى العام للأسعار(وفي هذه الحالة نحن بصدد الحديث عن الدول النامية)؛

يجب الإشارة هنا أن مدى استجابة الآلة الإنتاجية المحلية للطلب الكلي الإضافي الناتج عن زيادة الإنفاق العام تحدد مدى تأثير السياسة الإنفاقية على معدلات التضخم في الاقتصاد، كما يعد هذا العامل (مدى مرونة الجهاز الإنتاجي) أهم عامل من بين العوامل الخمس المذكورة.

ثالثا: نوعية الإنفاق العام:

إضافة إلى عاملي التشغيل في الاقتصاد ومدى مرونة الجهاز الإنتاجي يوجد عامل ثالث وهو نوعية الإنفاق العام والذي قد يساهم في توجيه السياسة الإنفاقية التوسعية إلى خلق ضغوط تضخمية أو تجنبها.

توجد بعض الأنواع من النفقات تعد غير منتجة وصرفها لا يخلق ثروة ولا يزيد من الإنتاج وإنما يشجع ويزيد من الطلب الكلي، ويكمن الحديث هنا على نفقات التسيير (الإنفاق الاستهلاكي) وهي النفقات اللازمة لتسيير المصالح الحكومية وتحقيق المنفعة العامة: كالرواتب والأجور والإعانات الاجتماعية...الخ بالإضافة إلى نوع آخر وهو الإنفاق العسكري وهي النفقات المخصصة من قبل الدولة بهدف إنشاء القوات المسلحة والحفاظ عليها وتوفير كل متطلباتها واحتياجاتها من أجهزة ومعدات، إن العمل على تبني سياسة إنفاقية توسعية يمثل فيها احد هاذين الأنواع من النفقات النسبة الأكبر قد يسهم في خلق ضغوط تضخمية في ظل ظروف معينة، ففي ظل اقتصاد يتمتع بالتشغيل الكامل فان زيادة الأجور والمرتبات أو زيادة الإنفاق العسكري حتما يساهم في خلق ضغوط تضخمية نظرا لان هذا النوع من النفقات غير منتج ومحفز للطلب الكلي، كما أن التوسع في هذا النوع من الإنفاق في ظل دولة تعاني من جهاز إنتاجي ضعيف سيعمل على رفع المستوى العام للأسعار(ارتفاع الأسعار نظرا لكون العرض الكلي عاجز عن مواكبة الزيادة في الطلب الكلي).

رابعا: طريقة توجيه الإنفاق العام.

قد تستخدم الدولة الإنفاق العام لتحقيق جملة من الأهداف المسطرة كالحفاظ على استقرار الأسعار وتجنب ارتفاعها، وهذا إما بدعم بعض السلع واسعة الاستهلاك أو عن طريق توجيه الإنفاق إلى الاستثمار (الإنفاق استثماري) وتخفيض النفقات الغير منتجة.

فإذا تم توجيه الإنفاق إلى دعم الأسعار(الإنفاق الاستهلاكي) فسيؤدي ذلك إلى تخفيض المستوى العام للأسعار، حيث تعرف الأسعار انتعاشا ملحوظا يكون في صالح أصحاب الدخول المحدودة أي كإعانة للطبقات الفقيرة (زيادة الدخل الحقيقي لهذه الطبقة)، إذن قيام الدولة بالتدخل عن طريق سياستها الإنفاقية بدعم أسعار السلع واسعة الاستهلاك سيؤدي إلى تخفيض الأسعار والتي تصبح لا تمثل القيمة الحقيقية للسلع وفي نفس الوقت تساهم في رفع دخل الطبقات محدودة الدخل.[1]

أما إذا تم توجيه الإنفاق العام إلى زيادة الاستثمار(الإنفاق الاستثماري) وذلك بتوجيه الإنفاق العام إلى قطاعات حيوية وإنتاجية كالاستثمار في قطاع الفلاحة وقطاع السياحة وكذا تدعيم الطاقة الكهربائية والصناعات، أن توجيه الإنفاق العام إلى بصورة صحيحة نحو أكثر قطاعات الاقتصاد حيوية، والتي يكون مردود إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي فعال ومؤثر بشكل ايجابي في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سيؤدي في المحصلة إلى تخفيض معدلات التضخم والحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار.[2]

1محمد فرحي، **النمذجة القياسية وترشيد السياسات الاقتصادية مع دراسة خاصة لسياسة الإنفاق العام بالجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 1999، ص197.

2 جهاد احمد أبو السندس، سليمان احمد اللوزي، **اثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة(1999-2013)**، مجلة معارف، المجلد 12، العدد22، جوان 2017، جامعة البويرة، الجزائر، ص12.

خامسا: طريقة تمويل الإنفاق العام.

إن طريقة تمويل الإنفاق العام من شانها أن تساهم في خلق ضغوط تضخمية، خاصة إذا اعتمدت الحكومة على طريقة الإصدار النقدي لتمويل عجز الموازنة، حيث تعمل طريقة الإصدار النقدي الجديد على إصدار كمية جديدة من النقود تضاف إلى الكتلة النقدية في الاقتصاد، وهو ما يولد معروض نقدي إضافي قد يفوق الزيادة في الإنتاج ومنه تخلق ضغوط تضخمية في الاقتصاد.

إن في ظل الدول النامية والتي تعاني من جهاز إنتاجي جامد أو ضعيف المرونة يكون تأثير هذه الطريقة من التمويل سلبي ومولد لضغوط تضخمية، وذلك لان الزيادة الكبيرة للطلب الكلي (زيادة القدرة الشرائية للأفراد) المتأتية من زيادة العرض النقدي لا يقابلها زيادة سريعة ومكافئة من حجم الإنتاج، وبالتالي حدوث تضخم وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم(31): التمويل التضخمي في الدول النامية.

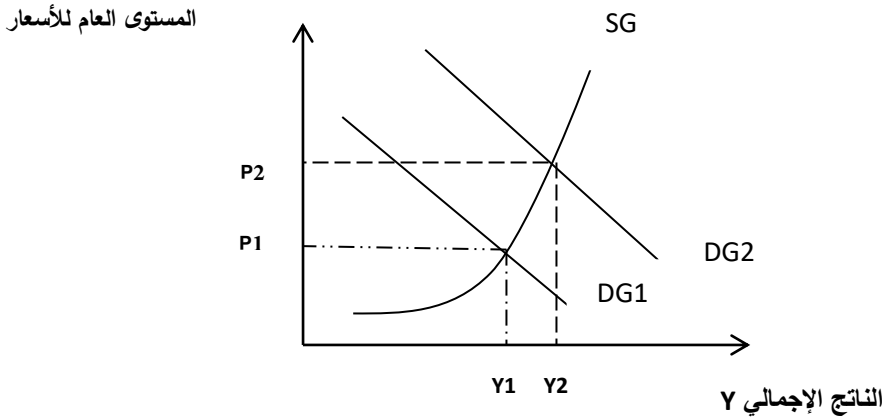

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي –دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية-، ط1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2010، ص 182.

من خلال الشكل أعلاه نستنتج أن التمويل بالتضخم في الدول النامية يؤدي إلى زيادة في الناتج الإجمالي (Y1-Y2)، لكن مع تحمل ضغوط تضخمية كبيرة (P1-P2)، حيث عارض الكثير من الاقتصاديين التمويل التضخمي كوسيلة لتمويل الإنفاق العام في الدول النامية، ويؤكدون على ضرورة ضمان الاستقرار النقدي عند تحقيق التنمية الاقتصادية.

لكن يوجد بعض الاقتصاديين اللذين يؤيدون استخدام الإصدار النقدي الجديد(التمويل التضخمي) كأداة لتمويل الإنفاق العام وتتجسد فكرتهم على الاقتصاديات المتقدمة والتي تتمتع بجهاز إنتاجي قوي ومرن، فإذا توجه الإنفاق العام إلى الاستهلاك (زيادة الطلب الكلي) سيتم تغطيته عن طريق زيادة سريعة ومكافئة للعرض الكلي (زيادة حجم الإنتاج) وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم(32): التمويل التضخمي في الدول المتقدمة.

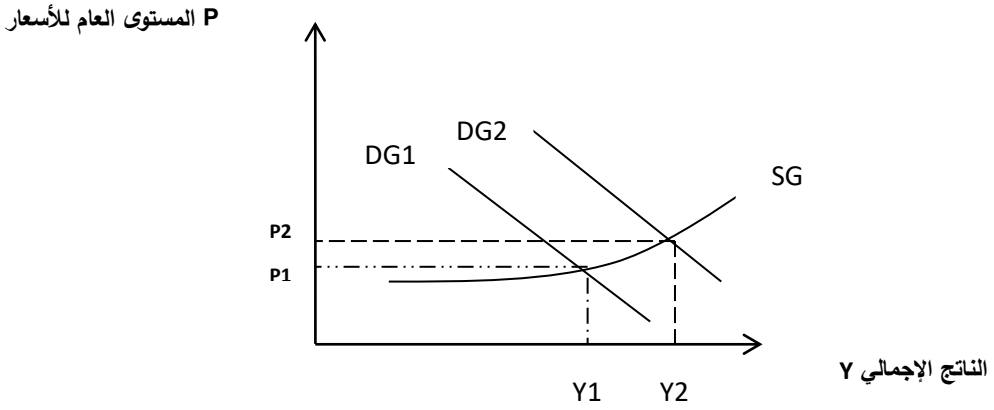

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي –دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية-، ط1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2010، ص 182.

من خلال الشكل أعلاه نستنتج أن التمويل بالتضخم في الدول المتقدمة يؤدي إلى زيادة كبيرة في الناتج الإجمالي (Y1-Y2) أي رفع معدل النمو الاقتصادي مع تسجيل ارتفاع طفيف ونسبي في المستوى العام للأسعار (P1-P2) .

المطلب الثالث: السياسة الإنفاقية كآلية لمعالجة ارتفاع المستوى العام للأسعار.

لقد تم التطرق فيما سبق إلى اثر السياسة الإنفاقية التوسعية المنتهجة على معدلات التضخم في الاقتصاد وعلى العوامل التي من شانها أن تحدد طبيعة هذا الأثر، أما في هذا المطلب سيتم تحديد اثر السياسة الإنفاقية الانكماشية على معدلات التضخم، حيث تستخدم هذه السياسة في الغالب لتحقيق أهداف معينة أهمها علاج الارتفاع الكبير للمستوى العام للأسعار في الاقتصاد.

فعندما تسود حالة التضخم فإن ذلك يعني أن حالة الطلب الكلي أكثر من العرض الكلي، فتسعى الحكومات للحد من تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد من خلال تخفيض مستوى الطلب الكلي على السلع والخدمات، وذلك باستخدام السياسة الإنفاقية الانكماشية والتي تؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، وبالتالي انخفاض مستويات الدخول التي تولدها تلك النفقات ومنه انخفاض مستويات الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد، مما يساهم في تحقيق الاستقرار النسبي في مستويات الأسعار، ولتوضيح آلية عمل السياسة الإنفاقية لعلاج التضخم نستعين بالشكل البياني رقم (33):

الشكل البياني رقم (33): دور السياسة الإنفاقية في علاج التضخم.

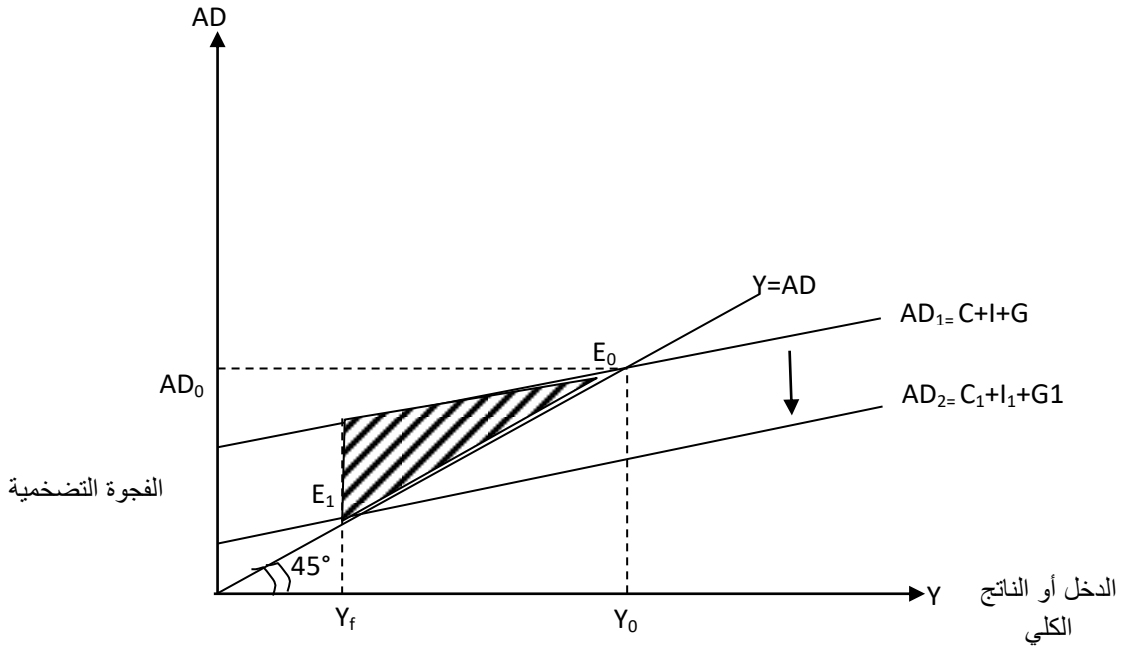

المصدر: مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، ط1، دارومكتبة الحامد للنشروالتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص345.

"يلاحظ من الشكل أن الاقتصاد يتوازن عند النقطة (E_0) وهذا يعني أن مستوى الإنفاق الكلي يفوق مستوى الاستخدام الكامل (y_f) والطلب الكلي يفوق العرض الكلي، مما يعني وجود فجوة تضخمية وبالتالي لابد من تراجع مستوى الإنفاق الكلي إلى النقطة (E_1)، وهنا تستخدم الحكومة السياسة الإنفاقية بتخفيض الإنفاق العام فينخفض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري ويقل مستوى الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد مما يساهم في القضاء على الفجوة التضخمية وتحقيق التوازن في النقطة (E_1).[1]

إذا حسب ما سبق يكمن علاج الضغوط التضخمية في الاقتصاد في تقييد السياسة الإنفاقية أي تخفيض الإنفاق العام الاستهلاكي والاستثماري.

تجدر الإشارة هنا إلى "أن ضغط الإنفاق الاستثماري له دور بارز وكبير في التأثير على مستويات الطلب الكلي خاصة في البلدان المتقدمة، وذلك نتيجة لوجود بنية تحتية قوية وضخامة المشروعات الاستثمارية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والتي تعتمد في تمويلها على استثمارات القطاع الخاص"[2]، ويقل اعتمادها على التمويل الحكومي فيما عدا المشروعات الاستثمارية الضخمة التي تتطلب موارد مالية كبيرة يعجز القطاع الخاص على توفيرها، ولذلك تعمد البلدان المتقدمة تخفيض حجم إنفاقها على المشروعات الاستثمارية بهدف الحد من تفاقم الضغوط التضخمية.

1 مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص345.

2 نبيل الروبي، مرجع سابق، ص ص140-141.

أما في البلدان النامية فإن تخفيض الإنفاق على المشروعات الاستثمارية بهدف الحد من الضغوط التضخمية يعد محدود الفعالية، وذلك لما تعانيه تلك البلدان من انخفاض حجم المشروعات الاستثمارية، خاصة في مجال البنية التحتية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والتي تتطلب زيادة حجم المخصصات المالية في ميزانية الدولة لتمويلها بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية فيها، ومنه يمكن القول أن سياسة تقييد الإنفاق الحكومي في معالجة التضخم تتعارض مع السياسات التنموية وضرورات التنمية في البلدان النامية.

ولذا تلجأ البلدان النامية إلى خفض حجم الإنفاق الاستهلاكي لعلاج الضغوط التضخمية مما يعمل على تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار.

ورغم الانتقادات التي تعرضت لها السياسة الإنفاقية إلا أنه يوجد العديد من الدراسات التي أثبتت فعالية هذه الأداة في معالجة الأزمات الاقتصادية المختلفة لما تتمتع به من تأثير فعال على الطلب الكلي ومنه التحكم في الظواهر التضخمية، وتتوقف فعالية السياسة الإنفاقية على حجم اقتصاد الدولة والوضع الاقتصادي السائد حينها وكذا قوة جهازها الإنتاجي وطرق توجيه هذه النفقة.

خلاصة الفصل

عالج هذا الفصل مشكلة التضخم والتي تعد ظاهرة ملازمة لمعظم دول العالم سواء كانت متقدمة أو سائرة في طريق النمو، فقد تم التعرف على أنواع التضخم وطرق قياسه ولعل أهم هذه الطرق الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك (CPI) ومخفض الناتج الإجمالي (PGDP)، أما من ناحية تفسير ظاهرة التضخم فقد اتفق الكلاسيك على أن هذه الظاهرة نتاج لظاهرة نقدية بحتة من خلال زيادة الإصدار النقدي، أما كينز فقد افترض أن فائض الطلب الكلي الناتج عن زيادة الإنفاق العام هو المسبب الأساسي لارتفاع المستوى العام للأسعار، في حين أكد فريدمان زعيم المدرسة النقدية الحديثة بان التضخم ظاهرة نقدية من خلال دالة الطلب على النقود.

كما تم التطرق إلى ظاهرة الركود التضخمي والتي تعد حالة خاصة يكون فيها نمو الإنتاج منخفض أو سلبي ومتزامن مع معدلات مرتفعة للتضخم، ومن خلال التطرق إلى علاقة السياسة الإنفاقية بالتضخم في النظريات النقدية اتضح أن علاقة الإنفاق العام بالتضخم ليست دائما طردية وإنما تتوقف طبيعة العلاقة على عدة عوامل أهمها حالة الاقتصادية السائدة، مدى مرونة الجهاز الإنتاجي، سبل توجيه النفقات العامة، والكيفية التي يمول بها الإنفاق العام.

الفصل الثالث

تحليل أثر السياسة الإنفاقية على التضخم في الاقتصاد الجزائري مقارنة مع مجموعة من الدول العربية للفترة (1990 -2018)

تمهيد

تعتبر النفقات العامة المرآة العاكسة لدور الدولة وتطورها، فبعد انتقال دور الدولة من الحارسة إلى المتدخلة أصبح للنفقات العامة مكانة كبيرة في اقتصاديات الدول، حيث أصبحت تمثل أداة هامة في يد الدولة تسعى من خلالها إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتصحيح الاختلالات، وبما أن الجزائر من الدول التي تنتهج سياسة يغلب عليها القطاع العام أخذت النفقات العامة الدور الكبير في النشاط الاقتصادي، وبهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية اعتمدت الجزائر على سياسة الإنفاق العام باتجاهيها الانكماشي والتوسعي، حيث اتبعت سياسة إنفاقية انكماشية في فترة التسعينات وذلك إتباعا لتوصيات صندوق النقد الدولي لعلاج الأزمة التي كانت تعاني منها في تلك الفترة (ارتفاع كبير في معدلات التضخم)، ثم اتبعت الجزائر سياسة إنفاقية توسعية ابتداء من عام 2001 وذلك نتيجة للانفراج المالي الذي تحقق بفعل تحسن أسعار النفط بداية من الألفية الثالثة.

من هذا المنطلق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى دراسة تحليلية لتطور الإنفاق العام (مسار السياسة الانفاقية) في الجزائر وأثره على التضخم مع اختيار فترة الدراسة ما بين (1990-2018) وما حدث في هذه الفترة من تحولات، بالإضافة إلى تسليط الضوء على مسار السياسة الإنفاقية وأثرها على التضخم في مجموعة من الدول العربية المختارة في هذه الدراسة (الجمهورية التونسية، المملكة المغربية،جمهورية مصر العربية، المملكة العربية السعودية) لنفس الفترة، وذلك وفق ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول: السياسة الإنفاقية في الجزائر و أثرها على التضخم خلال الفترة (1990-2018).**
- **المبحث الثاني: السياسة الإنفاقية و أثرها على التضخم في اقتصاديات مجموعة من الدول العربية (تونس، المغرب ، جمهورية مصر العربية، المملكة العربية السعودية) خلال الفترة (1990-2018).**
- **المبحث الثالث: مقارنة أثر السياسة الإنفاقية على التضخم في الجزائر مع الدول: المغرب، تونس، مصر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990-2018).**

المبحث الأول:السياسة الإنفاقية في الجزائر و أثرها على التضخم خلال الفترة (1990- 2018).

لقد تم التطرق سابقا إلى أثر السياسة الإنفاقية على التضخم في النظريات الاقتصادية واتضح لنا أن الإنفاق العام له تأثير معتبر على التضخم وتتوقف طبيعة وحدة هذا الأثر على عدة عوامل ذكرت آنفا، وفي هذا المبحث سيتم تحليل أثر السياسة الإنفاقية المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية على معدلات التضخم خلال الفترة (1990-2018)، لكن قبل ذلك سيتم عرض أهم التطورات التي شهدها الإنفاق العام ومعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة.

المطلب الأول: تحليل مسار السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).

إن توجهات السياسة الإنفاقية لدولة ما تعكس بالطبيعة الأهداف التي تسعى إليها الحكومة، وفي هذا المبحث سيتم التعرف على تطورات الإنفاق العام وتوجهات السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).

أولا: تعريف النفقات العامة وتصنيفها في الجزائر.

1- تعريف النفقات العامة: تسعى الجزائر كبقية الدول إلى تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية المتمثلة في دفع عجلة النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار وإعادة توزيع الدخل بشكل عادل بين أفراد المجتمع وذلك بانتهاج سياسة نقدية ومالية فعالة.

وتعتبر النفقات العامة أهم أداة اعتمدتها الجزائر من أدوات السياسة المالية لتحقيق وضمان الاستقرار الاقتصادي، حيث يعرفها المشرع الجزائري بأنها أعباء ملقاة على عاتق الميزانية واجب تنفيذها، ولا يتم عقد أي نفقة عامة إلا بصدور نص صريح من خلال قانون المالية، كما أن النفقات العامة تتقيد بمبدأ التخصيص أي لا يجوز تحويل الأموال والاعتمادات المخصصة لنوع معين من النفقات إلى نوع آخر من النفقات إلا في حدود ضيقة جدا وهذا للسير المتوازن لمختلف المصالح.[1]

2- تصنيف النفقات العامة في الجزائر: يتم تقسيم النفقات العامة في الجزائر إلى قسمين، نفقات التسيير ونفقات التجهيز وهذا ما نصت عليه المادة الثالثة من قانون المحاسبة العمومية (90-21) بحيث نصت على ما يلي" الميزانية هي التي تقدر للسنة المالية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار (ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات برأسمال)أو ترخص بها.

أ- **نفقات التسيير:** تعتبر نفقات التسيير ضرورية تسمح للدولة أداء مهامها بصفة عادية ومستمرة وتضمن السير الحسن لأجهزة الدولة، ومن خلال هذا الفرع سيتم التعرف على نفقات التسيير وأقسامها.

[1] المادة رقم (04) من قانون 21/90 المؤرخ في 1990/08/15 والمتعلق بالمحاسبة العمومية في الجزائر.

- **تعريفها:** هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة وتسمح بتسيير نشاطات الدولة، وتدفع من اجل المصالح العمومية والإدارية، وهي بذلك تضمن استمرارية مصالح الدولة من الناحية الإدارية، وتصدر نفقات التسيير لميزانية الجزائر في قانون المالية بالجريدة الرسمية. [1]

إن هذه النفقات حتى وان كانت لا تهدف إلى خلق استثمارات بصفة مباشرة فإنها تؤدي إلى تسيير محكم للمصالح العمومية والإدارية للدولة، وبالتالي تؤدي هذه الأخيرة دورا مهما في تحقيق المنفعة العامة.

- **أقسامها:** حسب المادة 24 من قانون 17/84 تنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب وهي:[2]

- **الباب الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات:** يشمل هذا الباب على الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات، وينقسم هذا النوع إلى خمسة أقسام وهي:

القسم الأول: دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة).

القسم الثاني: الدين الداخلي، ديون عائمة (فوائد، سندات الخزينة).

القسم الثالث: الديون الخارجية.

القسم الرابع: الضمانات (من اجل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية).

القسم الخامس: النفقات المحسومة من الإيرادات (تعويضات على منتجات مختلفة).

- **الباب الثاني: تخصيصات السلطات العمومية:** تمثل نفقات تسيير السلطات العامة السياسية مثل المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري ....الخ، وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.[3]

- **الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح:** وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المختلفة المتعلقة بالموظفين والمعدات ويضم ما يلي:
  - المستخدمين- مرتبات العمل؛
  - الموظفون-المعاشات والمنح؛
  - الموظفون-التكاليف الاجتماعية؛
  - الأدوات وتسيير المصالح؛
  - أشغال الصيانة؛

[1] مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص347.

[2] المادة 24 من قانون 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقانون المالية في الجزائر.

[3] نور الدين بربار، **اثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي- دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990-2015)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السابع، جوان 2017،جامعة البليدة2، الجزائر، ص573.

- إعانات التسيير؛
- مصاريف مختلفة.

- **الباب الرابع: التدخلات العمومية:** تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعمليتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن، وتتكون مما يلي:

- التدخلات العمومية والإدارية؛
- النشاط الدولي مثل المساعدات التي تمنح للهيئات الدولية؛
- النشاط التربوي والثقافي؛
- النشاط الاقتصادي والتشجيعات كالإعانات الاقتصادية والمكافآت؛
- إسهامات اقتصادية (إعانات المصالح العمومية والاقتصادية)؛
- النشاط الاجتماعي (المساعدات والتضامن)؛
- إسهامات اجتماعية (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات).

ولتوضيح كيفية تقسيم ميزانية التسيير في الجزائر حسب الوزارات **انظر الملحق رقم(1).**

ب- **نفقات التجهيز:** يتم تمويل هذه النفقات من قبل الخزينة العمومية للدولة بنفقات نهائية وفيما يلي سيتم التعرف على هذه النفقات وأقسامها.

- **تعريفها:** هي نفقات تتعلق بالتجهيزات الجماعية وأشغال المنشآت الأساسية الكبرى الاقتصادية الإدارية والاجتماعية، تهدف من خلالها الدولة إلى تكوين رؤوس أموال بقصد تنمية الثروة الوطنية، أي هي تلك النفقات التي لها طابع استثماري يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي ازدياد نمو ثروة البلاد.[1]

- **أقسامها:** تنقسم نفقات التجهيز (ميزانية التجهيز) إلى:

- **العناوين:** تنقسم نفقات التجهيز حسب العناوين كما يلي:[2]

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
- النفقات الأخرى بالرأسمال.

- **القطاعات:** تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات إلى عشرة قطاعات هي: المحروقات، الصناعة التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية

[1] محمد محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2008،ص68.

[2] المادة 35 من قانون 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقانون المالية في الجزائر.

الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني ووسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية مع الإشارة إلى أن القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات.

ولمعرفة كيفية توزيع النفقات حسب القطاعات في الجزائر أكثر **انظر الملحق رقم(02).**

- **الفصول والمواد:** أما بالنسبة للفصول والمواد فتقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد، بحيث تكون أكثر وضوح ودقة، وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل برامج الاستثمار، حيث نجد أن كل عملية تكون مركبة من قطاع وقطاع فرعي وفصل ومادة، كأن نأخذ العملية رقم 2423 فهي تشمل على:

القطاع 2.....الصناعة التحويلية؛

القطاع الفرعي 24.....التجهيزات؛

الفصل242.....الصلب:

المادة2423.....التحويلات الأولية للمواد.

ثانيا: السياسة الإنفاقية التي انتهجتها الجزائر خلال الفترة (1990-2018).

تعتبر النفقات العامة أهم وسيلة في يد الدولة يتم تنفيذها من خلال الموازنة العامة للدولة من اجل تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة زمنية معينة، ومن خلال هذا الجزء سيتم تسليط الضوء على السياسة الإنفاقية المنتهجة من طرف الجزائر خلال الفترة (1990-2018).

1- سياسة انفاقية توسعية ما قبل 1990: لقد مر الإنفاق العام في الجزائر بعدة فترات وتأثر بالنماذج التنموية المطبقة، وسعت الجزائر إلى تجسيد التنمية من خلال تطبيق نموذج الصناعات المصنعة وذلك عن طريق الاستثمارات الضخمة في كل من صناعة الحديد والصلب والصناعات الطاقوية والمحروقات والبتيروكيماوية، وسخر لإنجازها إمكانيات مالية ضخمة تجاوزت 120 مليار دولار للفترة الممتدة بين 1966-1990، لكن لم تكن نتائج الاستثمارات الضخمة التي حققتها الجزائر في السبعينات والثمانينات في مستوى تطلعات الجزائريين، حيث نتج عنها اختلالات اقتصادية واجتماعية بسبب طبيعة الملكية والتخطيط الموجه وكذا تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كما أن تمويل مختلف المخططات الاقتصادية يعتمد على عائدات تصدير منتج واحد هو النفط وهو ما جعل الاقتصاد الجزائري يستجيب لأي صدمة خارجية كما حدث سنة 1986 حين انخفضت أسعار النفط من 30 دولار إلى 14 دولار فكان ذلك كافيا للعصف بالصناعة في الجزائر ودخول الدولة في دوامة ضغوطات المديونية الخارجية.[1]

[1] عطا الله بن مسعود، عبد الناصر بوثلجة، **اثر مزاحمة الإنفاق الحكومي للاستثمار الخاص في الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد الثاني، العدد السابع، ديسمبر 2014، جامعة الوادي، الجزائر، ص ص 30-31.

عرف الإنفاق العام ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة (1970-1989)، حيث انتقل من 10.063مليار دج سنة 1970 إلى 121.40 مليار دج سنة 1989 أي بأكثر من اثنا عشر مرة خلال عشرون سنة، وهذا نتيجة تطبيق مخططات التنمية أهمها:

أ- المخطط الثلاثي (1967-1969): يشمل استثمارات لتنمية المناطق المحرومة، وخصص له مبلغ 11 مليار دج؛

ب- المخطط الرباعي الأول (1970-1973): قامت الدولة من خلال هذا المخطط برفع حجم الاستثمارات للقضاء على مشكلات التخلف والفقر، كما يهدف هذا المخطط إلى تنمية القطاع الصناعي وخصص لهذا القطاع 54% من مجموع تكاليف البرامج المعتمدة؛

ج- المخطط الرباعي الثاني (1974- 1977): من الأهداف الرئيسية لهذا المخطط هو تثمين الموارد الطبيعية وتكييف النسيج الصناعي، وتكامل قطاعات الاقتصاد، الاستثمار في المجالات الإنتاجية؛

د- المخطط الخماسي الأول (1980-1984): تعبئة الطاقات والكفاءات الوطنية، مواصلة بناء الاقتصاد، ضمان دعم الاستقلال الاقتصادي للبلاد والتحكم في التوازنات والنسب العامة للاقتصاد وتنمية النشاطات الاقتصادية المتكاملة؛

هـ- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989): استثمار وتثمين الطاقات الاقتصادية المتاحة لتحسين مستوى استغلال الطاقات الإنتاجية الوطنية الصناعية والزراعية، وتقليل الاعتماد على الخارج.

رغم ضخامة هذه البرامج إلا أنها لم تحقق إلا نسبة قليلة جدا من النتائج المرجوة، ومن أهم النتائج الايجابية:

- التكفل بالاحتياجات الأساسية للسكان؛
- تحقيق نوع من التوازن الجهوي.

2- سياسة إنفاقية تقشفية خلال الفترة (1990-1999): في بداية 1990 شهدت الجزائر عدة اضطرابات سياسية وانفلات امني كبير ودخلت الجزائر فيما يسمى بالعشرية السوداء، كما شهدت هذه المرحلة عدة تحولات على المستوى الاقتصادي، حيث أدى انهيار أسعار النفط سنة 1986 إلى خلق خلل في وضعية ميزان المدفوعات وتفاقم خطير للديون الخارجية وهو ما أدى بدوره إلى تفاقم حالة الركود الاقتصادي، في ظل هذه الصعوبات التي واجهت الاقتصاد الوطني لجأت الجزائر إلى المؤسسات المالية الدولية في نهاية 1989 لتبني سياسات تصحيحية من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني من جديد، وتجسدت هذه الإصلاحات بعقد اتفاقيات عرفت ببرامج التثبيت والتعديل الهيكلي وذلك خلال الفترة (1989-1998):

أ- **الاستعداد الائتماني الأول (Stand by1) (من 1989/05/31 إلى 1990/05/30) :** عقد هذا الاتفاق في 31 ماي 1989 وحصلت الجزائر بموجب هذا الاتفاق على 155.7 مليون وحدة سحب خاصة(DTS)* ، ومن أهم الشروط التي اشترطها صندوق النقد الدولي على الجزائر هي:

- **ضرورة تخلي الدولة على السياسة الميزانية التوسعية**، وذلك من خلال ضغط عجز الميزانية العامة **والتقليل النفقات** وتحرير الأسعار تدريجيا ورفع الدعم عنها؛

- مراقبة توزيع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي؛

- مراجعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي، واقتصاره على دور المعدل والمنظم للنشاط الاقتصادي خلال فترة التحول أي ترسيخ قواعد اقتصاد السوق.

ب- **الاستعداد الائتماني الثاني (Stand by 2) (من1991/06/03إلى 1992/03/30):** من أجل مواصلة سلسلة الإصلاحات الاقتصادية وتحقيق التوازنات على المستوى الكلي لجأت الجزائر مجددا إلى صندوق النقد الدولي للحصول على الأموال اللازمة، وتم بموجبه تقديم 300 مليون وحدة سحب خاصة مقسمة على أربعة شرائح، ومن أهم الإصلاحات التي يهدف إليها هذا البرنامج:

- تحرير التجارة الخارجية والداخلية من خلال العمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار؛
- ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات وكذلك أسعار الصرف وتكلفة النقود؛
- التقليص من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والعمل على ترقية النمو الاقتصادي لدى المؤسسات العمومية والخاصة؛

ومن أهم الإجراءات النقدية والمالية المتخذة خلال فترة الاستعداد الائتماني ما يلي:[1]

- رفع الدعم على أسعار المواد المدعمة تدريجيا وتطبيق الأسعار الحقيقية على السلع والخدمات، ومن خلال قانون المالية لسنة 1990 تراجعت الجزائر عن دعم القروض الموجهة للمؤسسات العمومية وإدخال بعض التعديلات على القانون التجاري وخاصة فيما يخص السجل التجاري، وكذلك إصلاح المنظومة الضريبية والجمركية بإصدار بعض الأحكام الجبائية، اعتماد الوكلاء لدى مصالح الجمارك ومنح رخص الاستيراد للمتعاملين الخواص تمهيدا للتحرير التدريجي للتجارة الخارجية؛

* هي أصل احتياطي دولي استحدثه صندوق النقد الدولي في عام 1969 ليصبح مكملا للأصول الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء، ويتم تحديد قيمة هذا الأصل اعتمادا على سلة من أربع عملات دولية أساسية، ويمكن مبادلته بأي من العملات القابلة للتداول الحر،انضمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي بتاريخ 1963/09/26، حيث كانت حصتها تقدر ب623,1 مليون وحدة حساب سحب خاصة(DTS).

[1] مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائروالمؤسسات المالية الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2008، ص ص 110-112.

- إجراء تغييرات هيكلية في مجال السياسة النقدية وذلك بصدور قانون النقد والقرض الذي يرمي إلى استقلالية البنك المركزي وحرر الدائرة الاقتصادية من التداخلات السياسة ووضع حد لآلية تمويل العجز الميزاني، بحيث جاء في المادة 78 من نفس القانون أن قيمة التسبيقات المقدمة للخزينة من طرف البنك المركزي نسبة لا تتعدى10% من الإيرادات العادية للموازنة التي تعود للسنة المالية الفارطة والهدف من هذا الإجراء هو وضع حد للجوء الخزينة للبنك المركزي بهدف تمويل النفقات؛
- السماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية منافسة تنشط وفق قوانين جزائرية؛
- تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري؛
- تحرير التجارة الداخلية والخارجية؛
- تشجيع الادخار والتخفيض من الاستهلاك.

أما أهم النتائج والانجازات المحققة نتيجة الإجراءات السابقة فهي كالآتي:[1]

- بلغ رصيد الميزانية 14 مليار دينار كفائض نتيجة تطبيق سياسة الترشيد في النفقات العامة والى ارتفاع الإيرادات؛
- تسجيل فائض في الميزان التجاري بلغ 4.70 مليار دولار، حيث كانت الصادرات 12.73 مليار دولار والواردات 8.03 مليار دولار؛
- استقرار في المديونية الخارجية، حيث انتقلت من 28.379 مليار دولار سنة 1990 إلى 27.67 مليار دولار سنة 1991 إلى 26.7 مليار دولار سنة 1992، مع ارتفاع خدمة المديونية من 73.9% سنة 1991 إلى 76.5% سنة 1992.

لكن في سنة 1992 سجلت العديد من الاختلالات في المتغيرات الكلية، أهمها ارتفاع معدل التضخم من 9.3% سنة 1989 إلى 16.65% سنة 1990 ليصل إلى أعلى مستوى له سنة 1992 بمعدل 31,66%، وتحت ضغط الأزمة الاقتصادية والمالية والأمنية كانت السلطات الجزائرية مرغمة على اللجوء للمرة الثالثة إلى صندوق النقد الدولي لإبرام اتفاقية في إطار برنامج الاتفاق الموسع أو ما يسمى ببرنامج التعديل الهيكلي الذي يمتد على مرحلتين:

أ- **مرحلة التثبيت الهيكلي (1994-1995):** من خلالها عملت الجزائر على تحقيق الأهداف التالية:[2]

- القضاء على عجز الموازنة العمومية أو على الأقل تخفيضها عن طريق ترشيد الإنفاق العام؛
- تخفيض الدعم الموجه للأسعار وتثبيت كتلة أجور الوظيف العمومي، إصلاح هيكل الإيرادات العمومية عن طريق توسيع القاعدة الضريبية وتحسين طرق تحصيل الضرائب؛

[1] مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص ص 112-114.

[2] ماجدة مدوخ، عتيقة وصاف، **أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، الجزائر، 08-09 مارس 2005، ص 299.

- الحد من توسع الكتلة النقدية M_2 بتخفيض حجمها من 21% سنة 1993 إلى 14% سنة 1994 وبالتالي التحكم في التدفق النقدي عن طريق دفع أسعار الفائدة الاسمية إلى مستويات مرتفعة (البحث عن أسعار فائدة حقيقية موجبة)؛
- تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.17% في أبريل 1994 (1 دولار مقابل 36 دج) قصد تقليص الفرق بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف في السوق السوداء تطبيقا لنموذج التخفيض المرن لسعر الصرف؛
- تحقيق نمو مستقر ومقبول في الناتج المحلي الخام بنسبة 3% سنة 1994، 6% سنة 1995، مع استحداث مناصب شغل لامتصاص البطالة؛
- توفير الشروط اللازمة لتحرير التجارة الخارجية تمهيدا للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، ومن ثم الاندماج في العولمة الاقتصادية؛
- رفع احتياطات الصرف بغرض دعم القيمة الخارجية للعملة؛
- تحقيق استقرار مالي بتخفيض معدل التضخم إلى اقل من 10%.

ب- **مرحلة التعديل الهيكلي (1995-1998):** جاء هذا البرنامج عقب نهاية البرنامج الأول مباشرة، بحيث يحتوي هذا البرنامج على إجراءات تتمم وتعمق أسس الاستقرار الاقتصادي، كما تهدف إلى إنعاش الاقتصاد الوطني والانتقال إلى اقتصاد السوق مع المحافظة على مستوى تشغيل دائم، بالإضافة إلى مواصلة التحرير الاقتصادي، وكذا ترشيد الإنفاق العام والتركيز على تقليص الأجور، وكل هذه الأهداف تتطلب إتباع الإجراءات التالية:

- إتباع سياسة مالية تقشفية صارمة من اجل تحقيق فائض في الرصيد العام؛
- تخفيف وإزالة القيود على الأسعار وتحرير ترتيبات التسويق والتوزيع والاستثمار؛
- إصلاح سعر ونظام الصرف بالاعتماد على قوى السوق في تحديده وإزالة قيود الصرف على المعاملات الجارية؛
- إصلاح وخوصصة المؤسسات العمومية، وفتح المجال للاستثمار الأجنبي.

ومن أهم نتائج برنامج التعديل الهيكلي ما يلاحظ في الجدول الموالي الذي يتضمن تطور أهم مؤشرات التوازن النقدي والاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1994-1999):

الجدول رقم(03): تطور أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1994-1999):

السنوات / المؤشرات الاقتصادية	1994	1995	1996	1997	1998	1999
النمو الاقتصادي%	-0.9	3.80	4.10	1.10	5.10	3.20
البطالة%	24.40	27.90	27.99	25.40	28	29.3
الصادرات (مليار دولار)	8.9	10.3	13.2	13.8	10.1	13.1
الواردات(مليار دولار)	9.2	10.4	9.1	8.1	8.6	8.9
ديون خارجية(مليار دولار)	29.5	31.6	33.7	31.2	30.5	28.3
نسبة خدمات الدين%	47.1	38.8	30.9	30.3	47.5	39.1
سعر برميل النفط ($/ للبرميل)	16.3	17.6	21.7	19.5	12.9	17.9

المصدر: بلعزوزبن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص219.

ما يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل النمو الاقتصادي شهد تحسنا كبيرا خلال هذه الفترة فبعد أن كان يسجل معدلات سالبة في 1994 ب 0.9-%، سجل سنة 1998 معدل 5.10%.

كما سجل ارتفاع لمعدلات البطالة خلال هذه الفترة، وذلك نظرا لغياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي لا يمس علاقات التشغيل.

أما فيما يخص التجارة الخارجية، فسجلت الصادرات ارتفاعا ملحوظا من 8.9 مليار دولار سنة 1994 إلى 13.1 مليار دولار سنة 1999 ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط من 16.3 دولار للبرميل إلى 21.7 دولار سنة 1996 و17.9 دولار سنة 1999، وسجلت الواردات انخفاض محسوس نتيجة انخفاض الطلب على السلع الأجنبية.

على إثر الصدمة البترولية في نهاية الثمانينات والتي كان لها أثر بالغ على الاقتصاد الجزائري اضطرت الجزائر إلى تطبيق سياسة إنفاقية تقشفية خلال هذه الفترة تطبيقا لشروط المؤسسات الدولية مقابل القروض الممنوحة ورغبة منها في تعديل مسار الاقتصاد الوطني، ومن أهم هذه الإجراءات تقليص حجم الإنفاق العام فعرفت هذه الفترة توسعا متباطئا للإنفاق العام (انخفاض في معدل نمو الإنفاق العام).

3- سياسة إنفاقية توسعية خلال الفترة (2000-2014): ظهرت في بداية هذه الفترة بوادر انفراج امني وسياسي وتحسن كبير في الوضعية المالية للدولة ناتج عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية بنسب غير مسبوقة، وهذا ما جعل متخذي القرار في البلاد يفكرون في تطبيق النموذج الكينزي بزيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وذلك بتحفيز الإنفاق الحكومي الاستثماري وبالتالي زيادة العرض

الكلي ومنه إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، فاتبعت الجزائر **سياسة إنفاقية توسعية (البحبوحة)** تجسدت في شكل برامج تنموية وهي كالتالي:

أ- **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):** لقد تم اعتماد هذا المخطط في أفريل سنة 2001، بحيث بلغت قيمته 525 مليار دج أي ما يعادل 7 مليار دولار، واعتبر آنذاك برنامجا قياسيا وذلك بالنظر إلى احتياطي الصرف المتراكم تلك الفترة قبل إقراره والذي قدر ب 9,11 مليار دولار[1]، وكان هذا البرنامج يهدف بشكل رئيسي إلى:

- تحسين مستوى المعيشة للسكان؛
- خلق مناصب شغل والحد من البطالة؛
- تعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل والمنشآت، وتنمية الموارد البشرية.

وتتوزع المخصصات المالية لهذا البرنامج على أربعة أوجه أساسية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(04): عرض مقومات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

الوحدة: مليار دج

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة (%)
الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
التنمية المحلية والبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45 .0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001 ص 87.

من خلال الجدول يلاحظ أن قطاع الأشغال الكبرى استحوذ على النسبة الأكبر من مجموع المبالغ المخصصة لهذا البرنامج بنسبة قدرها 40.1%، ثم قطاع التنمية المحلية والبشرية بما يقارب 39% ثم قطاع الفلاحة والصيد البحري بمجموع مبالغ 65.4 مليار دج أي بنسبة 12.4% من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، وأخيرا دعم الإصلاحات بنسبة 8.65% من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج.

[1] رابحي بوعبد الله، مساهمة البرامج التنموية في تقليص معدل البطالة دراسة حالة الجزائر للفترة (2001-2014)، مجلة معارف، المجلد 10، العدد 19، ديسمبر 2015، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، الجزائر، ص 290.

أما فيما يخص التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فنلاحظ أنه تركز على السنوات 2001 و2002 و2003 بالمبالغ التالية: 205.4 مليار دج و185.9 مليار دج و113.9 مليار دج على التوالي، أما سنة 2004 فقد خصص لها 20.5 مليار دج أي بنسبة 3.9% من حجم المبلغ الإجمالي للبرنامج، وذلك يدل على سعي الدولة إلى استغلال الانفراج المالي وتسريع وتيرة الإنفاق بما يسمح بتحقيق قفزة كبيرة في تطور النشاط الاقتصادي.

ب- **البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005- 2009):** استمرت الجزائر في تحسين الوضعية الاقتصادية من خلال برنامج دعم النمو الاقتصادي فتم رصد غلاف مالي قدر ب55 مليار دولار أي ما يعادل 4202.7 مليار دج آنذاك، حيث يهدف هذا البرنامج إلى: تحسين وتوسيع الخدمات العامة، تحسين المستوى المعيشي للأفراد، تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية، رفع معدلات النمو الاقتصادي الذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج، كما تم تقسيم المخصصات المالية لهذا البرنامج على عدة قطاعات كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(05): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو الاقتصادي(2005-2009):

الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبالغ	النسب (%)
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال	50	1.2
المجموع	4202.7	100

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، ص47.

ما يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المخصصات المالية لهذا البرنامج تركزت في خمسة قطاعات رئيسية وهي:

- تحسين ظروف معيشة السكان بمبلغ 1908.5 مليار دج؛
- تطوير الهياكل القاعدية بمبلغ 1703.1 مليار دج؛
- دعم التنمية الاقتصادية بمبلغ 337.2 مليار دج؛

- تطوير الخدمة العمومية بمبلغ 203.9 مليار دج؛
- تطوير التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال بمبلغ 50 مليار دج.

كما أن مشروع برنامج الحكومة المعروض تتجلى فيه كل طموحات الشعب الجزائري، وهو ما يؤكد إرادة الحكومة في مواصلة الجهود التي بذلت خلال الفترة (2001-2004).

جـ- البرنامج الخماسي (2010-2014): يندرج هذا البرنامج في ديناميكية إعادة الإعمار الوطني وتعزيز التنمية الشاملة ومواصلة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004) وكذا البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009)، حيث تم تخصيص ما قيمته 20412 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار، ويشمل هذا البرنامج شقين أساسيين هما:[1]

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار؛
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار.

وفي نفس السياق تم تخصيص ميزانيات معتبرة لكافة المشاريع الاجتماعية والاقتصادية المدرجة في البرنامج الخماسي (2010-2014) كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(06): مضمون برنامج التنمية الخماسي (2010-2014):

الوحدة: مليار دج

المحاور	المبالغ	النسب (%)
التنمية البشرية	10122	49.6
المنشآت الأساسية	6448	31.6
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.1
التنمية الاقتصادية	1566	7.7
مكافحة البطالة	360	1.8
البحث العلمي و التكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	1.2
المجموع	20412	100

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، ص48.

[1] فوزية خلوط، **برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 29، فيفري 2013، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، ص111.

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن تأهيل الموارد البشرية كان له الحصة الأكبر من حجم المبالغ المخصصة لهذا البرنامج بنسبة 49.6% وبمبلغ قدره 10122 مليار دج، كما استفاد قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية بمبلغ قدره 6448 مليار دج بنسبة 31.6% ، أما التنمية الاقتصادية فقد استفادت بمبلغ 1566 مليار دج بنسبة 7.7% ، وذلك لدعم القطاع الصناعي العمومي والنهوض بالقطاع الفلاحي.

أما مكافحة البطالة وخلق مناصب شغل فقد استفادت من 360 مليار دج، أي بنسبة 1.8% من حجم المبالغ المخصصة لهذا البرنامج وذلك لدعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص عمل جديدة، كما خصص غلاف مالي قدره 250 مليار دج للبحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال بنسبة 1.2%.

وكتقييم لهذه البرامج التنموية سيتم عرض تطورات معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2002-2014) وهو الهدف الأسمى لهذه البرامج، وكذلك معدل البطالة خلال نفس الفترة :

الشكل رقم(34): تطور إجمالي الناتج الداخلي للفترة (2002-2016):

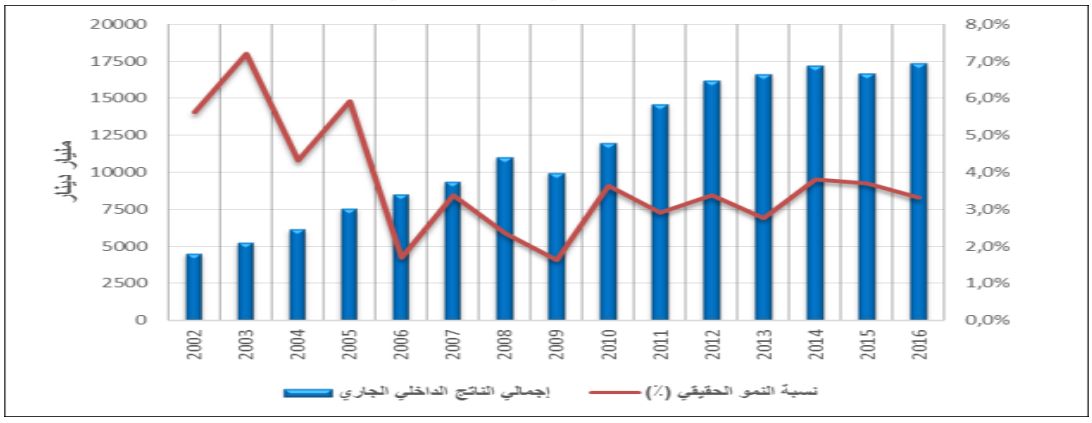

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

التقرير السنوي لبنك الجزائر2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص21.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه ارتفاع في إجمالي الناتج الداخلي خلال الفترة (2002-2014)، حيث انتقل من 4000 مليار دج سنة 2002 إلى 17500 مليار دج سنة 2014، وهنا يمكن القول أن السياسة الإنفاقية ساهمت في تحسين ودعم النمو الاقتصادي، لكن في الحقيقة هذه الزيادة هي زيادة ظاهرية والسبب الرئيسي لارتفاع إجمالي الناتج الداخلي يرجع إلى تحسن أسعار النفط في الأسواق الدولية ونمو قطاع المحروقات(انظر الشكل رقم(35))، ففي سنة 2008 انخفض الطلب على المحروقات عالميا نتيجة الأزمة المالية العالمية مما أدى إلى انخفاض مباشر في إجمالي الناتج الداخلي من 11042.8 مليار دج سنة 2008 إلى 10034.3 مليار دج سنة 2009، ومنه نقول أن السياسة الإنفاقية خلال الفترة (2000-2014) لم تكن فعالة بالقدر الكافي لتحسين معدل النمو الاقتصادي وان هذا الأخير خاضع لتغيرات ولعوامل أخرى أهمها نمو قطاع المحروقات.

الشكل رقم(35): نمو قطاع المحروقات للفترة (2002-2016):

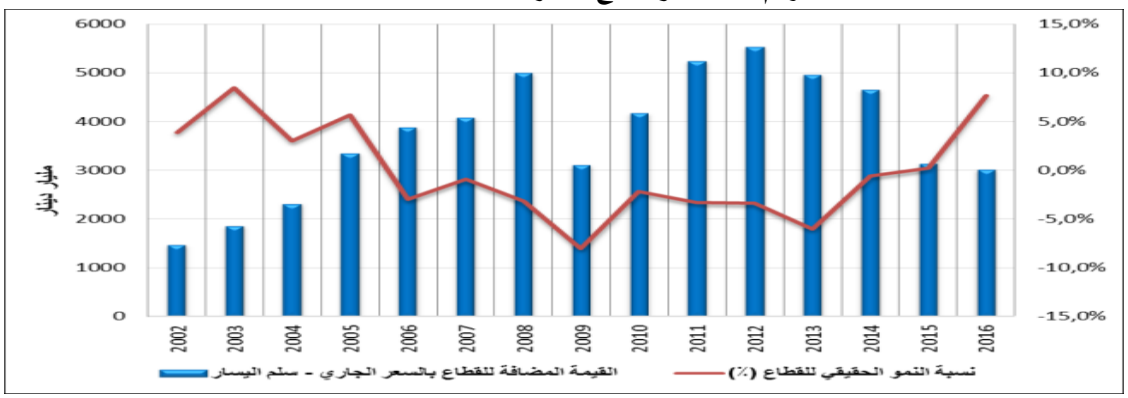

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

التقرير السنوي لبنك الجزائر 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص21.

أما فيما يخص معدلات البطالة فقد سجلت تراجعا كبيرا حيث انتقلت من 27.30% سنة 2001 إلى 11,30% سنة 2008 ثم إلى 10% سنة 2014، وهذا الانخفاض يعبر عن امتصاص مقبول للبطالة ويفسر بفعالية برامج وجاهزة التشغيل والترقية التي عكفت الدولة على نجاحها.

وفي الأخير، يمكن القول أن السياسة الإنفاقية التوسعية ساهمت ولو بشكل نسبي في تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية، لكن ليست في مستوى حجم الإنفاق المنتهج.

4- سياسة إنفاقية تقشفية خلال الفترة (2015-2018): في نهاية سنة 2014 انهارت أسعار النفط في الأسواق العالمية وتقلصت الموارد المالية للدولة، فلجأت هذه الأخيرة إلى **تطبيق سياسة التقشف في النفقات**، بحيث تقلصت من 8858.062 مليار دج سنة 2015 إلى 6883.214 مليار دج سنة 2017 .

وكنتيجة لاعتماد الجزائر على مداخيل المحروقات بصفة أساسية، أدت الصدمة الخارجية لانهيار أسعار النفط إلى دخول الدولة في مرحلة التقشف **(تطبيق سياسة إنفاقية انكماشية)** وسجل انخفاض محسوس في معدلات الإنفاق العام، وتدهور الوضع الاقتصادي كما سجل عجز مالي قدر ب 2621.7 مليار دج سنة 2015 و2245 مليار دج سنة 2016 و1590 مليار دج سنة 2017 ، (انخفاض العجز سنة 2017 كان نتيجة انتعاش أسعار النفط خلال هذه السنة)، وتم تمويل هذا العجز من خلال آخر اقتطاع من صندوق ضبط الإيرادات (بواقع 784 مليار دج) ليستنفذ كليا، وأيضا من خلال تمويلات مصرفية من طرف بنك الجزائر[1]، كل هذه الاختلالات الاقتصادية دفعت بالدولة إلى إعادة النظر في سياستها الإنفاقية والبحث عن استراتيجيات وحلول والتركيز على دعم مصادر بديلة للخروج من الأزمة الاقتصادية.

[1] حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2018، ص2،على الموقع الالكتروني: www.bank of algeria.dz شوهد بتاريخ 2019/10/17.

ثالثا: تحليل تطور النفقات العامة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2018).

إن الوقوف على تطور النفقات العامة في الجزائر يمكننا من معرفة وتيرة هذا التطور وأسبابها، وكذا توجهات الدولة في تخصيص وتوزيع نفقاتها بين التسيير والتجهيز، وبهذا الصدد سيتم التطرق إلى تطور حجم النفقات العامة الإجمالية ثم تطور النفقات العامة حسب طبيعتها في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2018).

1- تطور النفقات العامة الإجمالية: عرفت الجزائر عدة تطورات اقتصادية اجتماعية وسياسية خلال فترة الدراسة، مما ساهم وبشكل كبير في تغيير حجم النفقات العامة الإجمالية، مع الإشارة إلى أن كل الدراسات المتعلقة بالإنفاق العام أكدت على أن الاتجاه العام للنفقات العامة هو الارتفاع والنمو في مختلف دول العالم، فهل ينطبق هذا على واقع الاقتصاد الجزائري؟ هذا ما سيتم استنتاجه من خلال تحليل معطيات الجدول رقم (07).

الجدول رقم (07): تطور النفقات العامة الإجمالية في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).

الوحدة: مليار دج

السنوات	النفقات العامة الإجمالية	معدل نمو النفقات الإجمالية (%)	نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي(%)
1990	136.500	-	25.71
1991	212.100	55.38	27.79
1992	420.131	98.08	28.72
1993	476.627	13.44	32.82
1994	566.329	18.82	31.05
1995	759.617	34.13	29.38
1996	724.609	- 4.60	28.20
1997	845.196	16.64	30.40
1998	875.739	3.62	30.93
1999	961.682	9.82	31.84
2000	1178.122	22.50	28.57
2001	1321.028	12.13	31.25
2002	1550.646	17.38	34.29
2003	1639.265	5.71	32.20
2004	1888.930	15.23	30.77
2005	2052.037	8.63	27.11
2006	2453.014	19.54	28.85
2007	3108.669	26.72	33.24
2008	4191.053	34.81	37.95
2009	4246.334	1.32	42.60
2010	4466.940	5.19	37.25
2011	5731.407	28.30	40.12
2012	6844.100	19.41	43.54
2013	6027.000	-11.93	36.19
2014	7656.200	27.03	40.61
2015	8858.062	15	45.81
2016	7984.180	-9.86	41.67
2017	6883.214	-13	39.21
2018	8627.778	25	38.14
2019	8557.157	-0.8	

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- **الديوان الوطني للإحصائيات، على الموقع الالكتروني: www.ons.dz** شوهد بتاريخ 2019/10/10

- **وزارة المالية، قانون المالية للسنوات: 2012 إلى 2019 على الموقع الالكتروني: www.mf.gov.dz** شوهد بتاريخ 2019/10/10.

- **http//countryeconomy. com/gouvernement/expenditure/Algeria ; consulté 10/10/2019.**

الشكل البياني رقم(36): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).

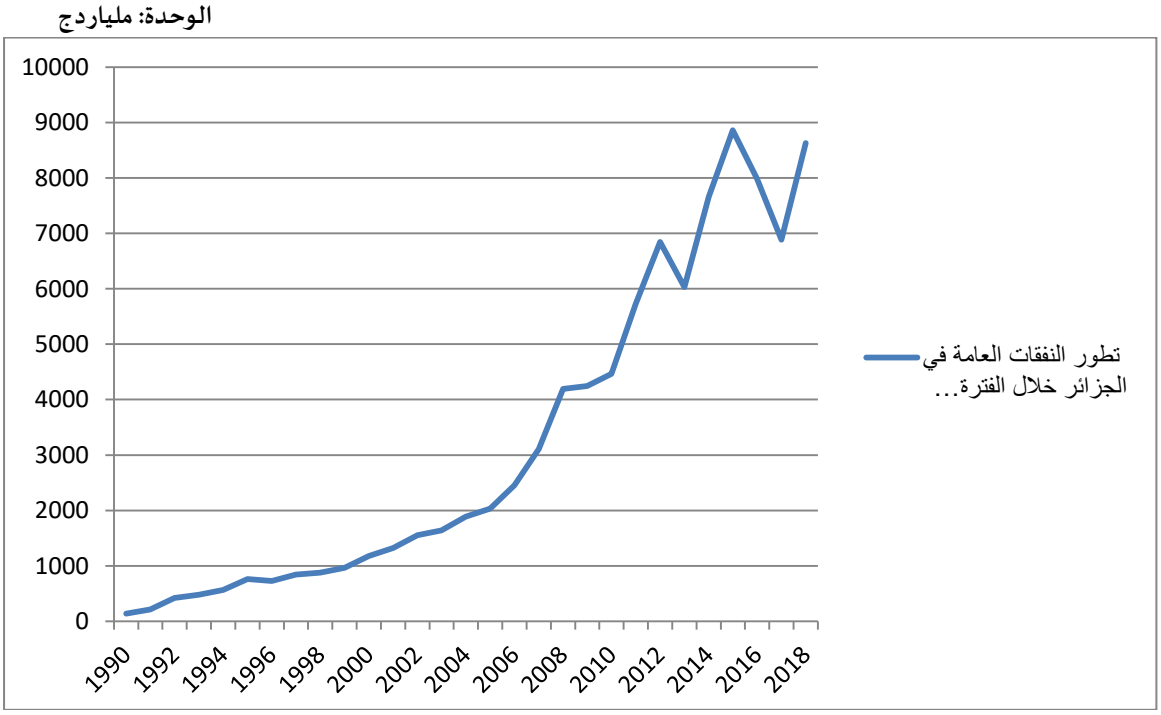

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (07).

يتضح من الشكل أن المنحنى التصاعدي للنفقات العامة الإجمالية في الجزائر وارتفاعها من سنة إلى أخرى خلال الفترة (1990-2018)، فحسب الجدول أعلاه يمكن تقسيم تطور الإنفاق العام إلى فترات وهي كالتالي:

الفترة (1990-1994): وهي تمثل مرحلة اتفاقات الاستعداد الائتماني، بحيث أن النفقات العامة شهدت تطور كمي مستمر، فقد انتقلت من 136.5 مليار دج سنة 1990 إلى 420.131 مليار دج سنة 1992 بمعدل نمو قدره 207.78%، ثم واصلت النفقات العامة مسارها التصاعدي لتصل سنة 1994 إلى 566.329 مليار دج، ويرجع هذا إلى تزايد نسب الإنفاق العام على الرواتب والأجور والى تسديد المديونية العمومية.

الفترة (1995- 1999): تميزت هذه الفترة بانخفاض ملحوظ للإنفاق العام، حيث انخفضت من 759.617 مليار دج إلى 724.609 مليار دج سنة 1996 بمعدل نمو قدره (4.60-%)، ثم ارتفعت النفقات العامة لتصل إلى 845.196 مليار دج سنة 1997بمعدل نمو قدره 16.64%، وواصلت النفقات العامة في الارتفاع حيث بلغت 961.682 مليار دج سنة 1999.

لكن تبقى معدلات نمو النفقات العامة خلال هذه الفترة تعرف انخفاض كبير مقارنة مع الفترة السابقة، وقد يرجع ذلك إلى أن هذه الفترة تمثل مرحلة تطبيق الإصلاحات الهيكلية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي والتي ترمي إلى ضرورة تقليص الإنفاق العام ورفع أشكال الدعم المقدمة من قبل الدولة.

الفترة (2000-2014): تمثل هذه الفترة مرحلة تطبيق برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي، حيث عرف الإنفاق العام زيادة متسارعة ورهيبة، فانتقل من 1178.122 مليار دج سنة 2000 إلى 2052.037 مليار دج سنة 2005 بمعدل نمو قدره 74.17%، ثم واصل الارتفاع ليصل إلى 4246.334 مليار دج سنة 2009 والى 7656.2 مليار دج سنة 2014.

وما يلاحظ على هذه الفترة (2000-2014) هو ارتفاع نسبة نمو النفقات العامة التي قدرت بـ 549.86% وهي نسبة كبيرة جدا، وما يفسر هذا التزايد هو ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، حيث انتقل سعر النفط من 28.5 $ للبرميل سنة 2000 إلى 54.5$ للبرميل سنة 2005 ثم إلى 111.3$ للبرميل سنة 2011، ونتيجة لهذا ارتفعت الإيرادات العامة وتحسن الوضع المالي للدولة بشكل كبير، فانتهجت الجزائر سياسة إنفاقية توسعية قصد الخروج من الأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد، والتي نتج عنها تدهور النشاط الاقتصادي والمستوى المعيشي للأفراد واستفحال ظاهرة البطالة، من اجل ذلك تم إقرار ضخ موارد مالية ضخمة في الاقتصاد لتطبيق برامج خماسية تم ذكرها سابقا وتتمثل في: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014).

الفترة (2015-2018): شهدت هذه الفترة انخفاض محسوس في الإنفاق العام، حيث بلغت النفقات العامة 7984.18 مليار دج سنة 2016 مقارنة ب 8858.062 مليار دج سنة 2015 بمعدل نمو قدره (-%) 9.86، ثم واصل انخفاض الإنفاق العام ليبلغ مقدار 6883.214 مليار دج سنة 2017، وقد عرف ارتفاعا ملحوظا سنة 2018، حيث بلغ 8627.778 مليار دج.

وما يلاحظ على هذه الفترة هو انخفاض النفقات العامة بنسبة (3%) بعدما عرفت ارتفاع كبير في الفترة السابقة، حيث بلغ معدل النمو في الفترة السابقة 549.86%، ويعود ذلك إلى منتصف 2014 والتي كانت بداية لكابوس انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية، والتي لطالما كان الاقتصاد الجزائري مرتبطا بها، حيث عرفت أسعار النفط انهيار حاد في منتصف سنة 2014 من 98$ للبرميل سنة 2014 إلى 52$ سنة 2015 ثم إلى 43$ سنة 2016(وهو ما يفسر الانخفاضات المتتالية للنفقات العامة في سنتي 2016 و2017)، ثم يرتفع سعر النفط إلى 60$ للبرميل سنة 2017 و70$ سنة 2018.

وما نستنتجه هو أن الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير إن لم نقل شبه كلي على الجباية البترولية، كما يتميز بالتبعية الكلية لتقلبات أسعار النفط فيرتفع الإنفاق العام بارتفاع أسعار النفط وينخفض بانخفاضها.

2- تطور النفقات العامة حسب طبيعتها: تعتبر النفقات العامة الإجمالية مجموع لنفقات التسيير ونفقات التجهيز، لذا ارتأينا من خلال هذا الجزء التطرق إلى تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز ونسبة كل منهما إلى النفقات العامة الإجمالية (تطور الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري)، وذلك لمعرفة توجهات الدولة من حيث تخصيص وتوزيع نفقاتها، كل هذا من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(08): تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال الفترة (1990-2018)

الوحدة: مليار دج

السنوات	نفقات التسيير(الإنفاق الجاري)		نفقات التجهيز(الإنفاق الاستثماري)	
	نفقات التسيير	نسبة نفقات التسيير من النفقات الإجمالية(%)	نفقات التجهيز	نسبة نفقات التجهيز من النفقات الإجمالية(%)
1990	88.800	65.05	47.700	34.94
1991	153.800	72.51	58.300	27.48
1992	276.131	65.72	144.000	34.27
1993	291.417	61.14	185.210	38.85
1994	330.403	58.34	235.926	41.65
1995	473.694	62.35	285.923	37.64
1996	550.596	75.98	174.013	24.01
1997	643.555	76.14	201.641	23.85
1998	663.855	75.80	211.884	24.19
1999	774.695	80.55	186.987	19.44
2000	856.193	72.67	321.929	27.32
2001	963.633	72.94	357.395	27.05
2002	1097.716	70.79	452.930	29.20
2003	1122.761	68.49	516.504	31.50
2004	1250.894	66.22	638.036	33.77
2005	1245.132	60.67	806.905	39.32
2006	1437.870	58.61	1015.144	41.38
2007	1674.031	53.85	1434.638	46.14
2008	2217.775	52.91	1973.278	47.08
2009	2300.023	54.16	1946.311	45.83
2010	2659.078	59.52	1807.862	40.47
2011	3797.252	66.25	1934.500	33.75
2012	4608 .250	62.03	2820.416	37.96
2013	4335.614	63.01	2544.206	36.98
2014	4714.452	61.57	2941.714	38.42
2015	4972.278	56.13	3885.784	43.86
2016	4807.332	60.21	3176.848	39.78
2017	4591.841	66.71	2291.373	33.28
2018	4584.462	53.13	4043.316	46.86
2019	4954.476	57.89	3602.681	42.10

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- الأمانة العامة للحكومة على الموقع الالكتروني : https://www.joradp.dz شوهد بتاريخ 2019/10/10.

الشكل البياني رقم (37): تطورنفقات التسييروالتجهيز في الجزائرخلال الفترة (1990-2018) .

الوحدة: مليارد ج

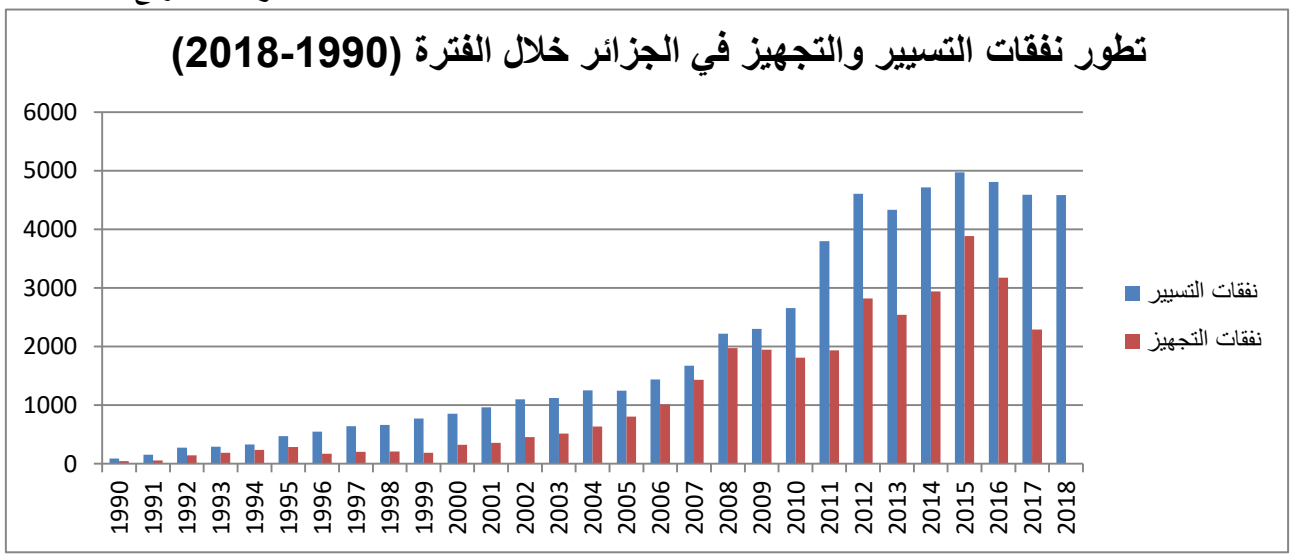

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(08).

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن هناك عدم توازن بين النفقات الخاصة بالتسيير والنفقات الخاصة بالتجهيز، حيث مثلت نفقات التسيير (الإنفاق الجاري) النسبة الأكبر من إجمالي الإنفاق العام خلال فترة الدراسة، بحيث قدر متوسط نسبتها خلال فترة الدراسة ب64.28%، وهذا راجع إلى ارتفاع أعباء الأجور وعمليات سداد الدين العمومي بالإضافة إلى عدة عوامل أخرى تذكر لاحقا، وفي المقابل سجلت نفقات التجهيز (الإنفاق الاستثماري) ما نسبته35.61% من إجمالي الإنفاق العام.

هنا يمكن القول أن السياسة الإنفاقية للدولة خلال فترة الدراسة لم تكن فاعلة نظرا لارتفاع نفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز، أي ارتفاع النفقات الجارية والتي تمثل نفقات تسيير المرافق العمومية واستمرار نشاطها على حساب نفقات الاستثمار والتي تعمل على تنمية الثروة الوطنية.

أ- **تطورنفقات التسيير(الإنفاق الجاري):** من خلال الجدول رقم(08) والشكل البياني رقم(37) نلاحظ النمو المستمر والمتزايد لنفقات التسيير في الميزانية العامة للدولة خلال فترة الدراسة، ولتحليل تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) يمكن تقسيم الفترة إلى ثلاث مراحل أساسية كما يلي:

- **المرحلة الأولى (1990-1999):** عرفت نفقات التسيير تفاقما حادا خلال هذه الفترة، فكانت البداية ب88.800 مليار دج بنسبة 65.05% من النفقات الإجمالية لتصل إلى 550.596 مليار دج بنسبة 75.98% من النفقات الإجمالية سنة 1996 ثم إلى 774.695 مليار دج سنة 1999 بنسبة 80.55%من النفقات الإجمالية وهنا بلغت النسبة الذروة مفسرة ارتفاع النفقات الإجمالية خلال هذه الفترة، ويعود هذا الارتفاع المتتالي لهذا النوع من النفقات لسيطرت الدولة من خلال تحملها للمهام الأساسية المنوطة بها كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية المركزية منها والمحلية والتعليم والصحة...الخ.

- **المرحلة الثانية (2000-2014):** يلاحظ من الجدول السابق استمرار ارتفاع نفقات التسيير، حيث انتقلت من 856.193 مليار دج سنة 2000 إلى 2300.023 مليار دج سنة 2009 لتصل إلى 4714.452 مليار دج سنة 2014 (مع الإشارة إلى أنها انخفضت سنة 2013 وذلك نتيجة تطبيق سياسة تقشفية في تلك السنة)، أي ارتفعت بأكثر من 5 أضعاف، وهذا يعود إلى زيادة الأجور، عملية التوظيف، كبر حجم المنشآت العمومية الجديدة والتي تتطلب مبالغ مالية إضافية قصد تسييرها، وهو ما يوضحه الجدول رقم (09).

كما يلاحظ انخفاض نسبة نفقات التسيير من النفقات الإجمالية مقارنة بالفترة السابقة، حيث بعد أن كانت تقدر بـ 80.55% سنة 1999 أصبحت تقدر بـ 66.22% سنة 2004 ثم 61.57% كنسبة من النفقات الإجمالية سنة 2014، وسبب ذلك يعود لإعطاء الأولوية لنفقات التجهيز.

الجدول رقم (09): تطور نفقات المستخدمين والأجور والرواتب في الجزائر خلال الفترة (2011-2014):

السنوات / نفقات جارية	2011	2012	2013	2014
نفقات المستخدمين	1774.7	1988.4	1855.3	2007.2
أجور، رواتب ومنح	1468.7	1638.6	1498.9	1643.5

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016، ص161.

- **المرحلة الثالثة (2015-2018):** يلاحظ خلال هذه الفترة انخفاضا ملحوظا ومستمر لنفقات التسيير، حيث قدرت سنة 2015 بـ 4972.278 مليار دج ثم انخفضت إلى 4591.841 مليار دج سنة 2017 لتصل إلى 4584.462 مليار دج سنة 2018، كما أن متوسط نسبة نفقات التسيير إلى النفقات الإجمالية خلال هذه الفترة بلغ 60%.

إن هذه الانخفاضات المتتالية لنفقات التسيير ترجع إلى اتخاذ السلطات الجزائرية تدابير حاسمة لتكريس مسار الضغط المالي عن طريق ترشيد الإنفاق العام وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة، كخفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة.[1]

ب- **تطور نفقات التجهيز (الإنفاق الاستثماري):** من خلال الجدول رقم(08) والشكل البياني رقم (37) يلاحظ أن هناك ارتفاع لنفقات التجهيز لكن بمعدل نمو متباطئ مقارنة بمعدل نمو نفقات التسيير، كما أن نسبة نفقات التجهيز من النفقات الإجمالية لم تصل حتى نسبة 50% خلال فترة الدراسة، ولتحليل تطور نفقات التجهيز سيتم تقسيم الفترة إلى ثلاثة مراحل كالآتي:

- **المرحلة الأولى (1990- 1999):** عرفت نفقات التجهيز ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات (1990- 1995)، حيث انتقلت من 47.700 مليار دج سنة 1990 إلى 144.000 مليار دج سنة 1992 لتصل

[1] عبد القادر شلالي، محمد هاني، **العجز الموازني كآلية للتأثير في اتجاه الدورة الاقتصادية في الجزائر "دراسة قياسية 2000-2015"**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد03، جوان 2018، جامعة محمد الصديق جيجل، الجزائر، ص ص 116-117.

إلى 285.923 مليار دج سنة 1995، ويعود ذلك إلى اهتمام الحكومة الجزائرية في هذه المرحلة بتنشيط النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار والذي يتطلب توفير تجهيزات البنية التحتية مع إعطاء الأولوية لإتمام البرامج الجارية، أما خلال السنوات (1996-1999) عرفت نفقات التجهيز تذبذبا، بحيث سجلت انخفاض بقيمة 111.91 مليار دج سنة 1996 وهذا نتيجة التدابير التي اتخذت لخفض الإنفاق وترشيده، ثم ترتفع من جديد سنتي 1997 و1998 بمبالغ 201.641 مليار دج و211.884 مليار دج على التوالي وذلك نتيجة تشجيع الاستثمار وبالأخص في القطاعات الحساسة، أما سنة 1999 فسجلت نفقات التجهيز انخفاضا معتبر حيث بلغت 186.987 مليار دج ويرجع ذلك إلى الإجراءات الحذرة التي اتخذت نتيجة التقلبات التي شهدتها سوق النفط الدولية خلال سنة 1998 والثلاثي الأول من سنة 1999.[1]

- **المرحلة الثانية (2000- 2014):** شهدت هذه المرحلة ارتفاعا محسوسا في نفقات التجهيز ، حيث قدرت سنة 2000 ب321.929 مليار دج و516.504 مليار دج سنة 2003 ، وترجع هذه الزيادة إلى تنفيذ مشاريع المنشآت القاعدية والمشاريع الأخرى في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي، ثم تستمر نفقات التجهيز في الارتفاع، حيث قدرت سنة 2008 ب 1973.278 مليار دج ويعود ذلك إلى تنفيذ المشاريع التنموية المقررة في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، أما خلال سنة 2014 أي في نهاية هذه المرحلة وصلت نفقات التجهيز إلى مستوى قياسي قدر بـ 2941.714 مليار دج.

وفيما يخص حصة نفقات التجهيز من النفقات الإجمالية عرفت هي الأخرى ارتفاع ملحوظ خلال هذه المرحلة، فبعدما كانت تقدر بـ19.44% سنة 1999 أصبحت 29.20% في 2002 و 47.08% في 2008 و38.42% سنة 2014، إن هذا النمو المتسارع لنفقات التجهيز خلال هذه المرحلة يمكن تفسيره بأنه نتيجة لتنفيذ أضخم المخططات التنموية في تاريخ الجزائر والتي تسعى الحكومة من خلالها لتفعيل القطاعات الاقتصادية وتعزيز الاستثمار العمومي بهدف تحقيق التنمية المستدامة وتوفير بيئة ملائمة لتحفيز الاستثمار الداخلي والأجنبي.

- **المرحلة الثالثة (2015-2018):** فبعد أن شهدت نفقات التجهيز ارتفاعا معتبرا سنة 2015، حيث بلغت 3885.784 مليار دج (32.09%)، انخفضت للسنة الثانية على التوالي لتبلغ 2291.373 مليار دج سنة 2017 مقابل 3176.848 مليار دج سنة 2016، مس هذا الانخفاض في نفقات التجهيز كل القطاعات باستثناء قطاع السكن وبند" نفقات أخرى"، والجدول التالي يوضح توزيع وتطور نفقات التجهيز العمومية الأساسية خلال هذه المرحلة:

[1] نور الدين بربار، مرجع سابق، ص577.

الجدول رقم (10): هيكل نفقات التجهيز.

الوحدة: بالمئة%

	2015	2016	2017
المناجم والطاقات	3.8	0.99	0.97
كهرباء وتوزيع الغاز	3.8	0.99	0.97
الفلاحة-الموارد المائية	10	8.7	7.9
البنى التحتية الاقتصادية والإدارية	34	41.5	35.5
التربية-التكوين	7.5	7.1	5.0
البنى التحتية الاجتماعية والثقافية	4.5	5.7	4.2
السكن	20.3	16.5	20.4
نفقات أخرى	13.1	12.9	20.0

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص65.

المطلب الثاني: تشخيص ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).

يعتبر التضخم من المشاكل الرئيسية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري على غرار معظم اقتصاديات الدول النامية الأخرى، وعليه فمن الضروري تسليط الضوء على هكذا ظاهرة ومعرفة وتحليل أسبابها ومصدرها.

ومن هذا المنطلق سيتم التطرق في هذا المطلب إلى مؤشرات قياس التضخم في الاقتصاد الجزائري واهم أسبابه ومصادره خلال الفترة محل الدراسة.

أولا: تطور مؤشرات قياس التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2018):

يستند العديد من الاقتصاديين وصناع القرار في قياس ظاهرة التضخم على عدد من المؤشرات أهمها التغيرات التي تطرأ على مستويات الأسعار، معاملات الضغوط التضخمية، كمية وسائل الدفع، وفيما يلي سيتم التطرق إلى تطور البعض من هذه المؤشرات في الاقتصاد الجزائري.

1- مؤشر أسعار المستهلك في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) (CPI) Consumer Prise Index:

في الجزائر يقوم الديوان الوطني للإحصائيات ONS بنشر بيانات دورية عن مؤشرات الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين على مستوى المدن والأرياف سنويا، موسميا وشهريا مع اخذ سنة الأساس التي عادة ما تكون مبنية على معطيات خاصة مثل الإحصاء السكاني كل عشر سنوات، أو إجراء مسح أو استجواب ميداني، وتتغير بعد كل مدة زمنية.[1]

يضم مؤشر CPI في الجزائر ثمانية مجموعات من بنود الإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات الفردية للفرد (الأغذية والمشروبات غير الكحولية، الملابس والأحذية، السكن، الصحة، النقل، الاتصال، الأثاث ولوازم التأثيث، التربية والثقافة والترفيه)، كما يحتوي المؤشر على 260 سلعة وخدمة تمثل مجمل

[1] حكيمة بن علي، مرجع سابق، ص 173.

النفقات الاستهلاكية للأسر[1]، ويأخذ سنة 1989 كسنة أساس ويعتمد في حسابه على صيغة " لاسبير Laspeyre Index "، وتتميز هذه الصيغة بكونها تأخذ الكميات في سنة الأساس كأساس للترجيح، وتحسب هذه الكميات انطلاقا من الإحصاء الوطني للاستهلاك، ويوضح لنا هذا الرقم كيف تتطور أسعار نفس السلم من السلع والخدمات عبر الزمن، أي يبين لنا كم يجب أن ننفق في اليوم من اجل استهلاك نفس الكمية من السلع والخدمات في فترة زمنية سابقة.[2]

يقدم الديوان الوطني إحصاءات دورية على المستوى الوطني غير أن بنك الجزائر يعتمد على مؤشر مدينة الجزائر في حسابه للتضخم والذي يحسب بناءا على نفس المعطيات السابقة.[3]

ويعكس الرقم القياسي لأسعار المستهلك التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية، ويتعلق الأمر هنا بذلك المقياس أو المؤشر الذي يقيم متوسط التغير الذي يحدث في أسعار السلع، إلا انه لا يفسر تكلفة المعيشة أو تغيراتها أو ميزانية الاستهلاك للأسر، وفي الولايات المتحدة وعدة دول أخرى يستعمل هذا المؤشر كمقياس مرجعي للتضخم منذ الحرب العالمية الثانية، نظرا لشموليته وإمكانية مراجعته المستمرة وسهولة حسابه سنويا وموسميا ونهاية كل شهر بالمقارنة مع المؤشرات الأخرى.[4]

عرض التطور السنوي لمؤشر أسعار الاستهلاك الوطني مبين في الجدول والشكل المواليين:

[1] ONS, Collections Statistique N° 178 , Indice des Prix a la Consommation , Alger , Mai 2013, p5.

[2] نوة بن يوسف، مرجع سابق، ص 142.

[3] فضيل رايس، **محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2015**، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، المجلد21، العدد21، 2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 4.

[4] حكيمة بن علي، مرجع سابق، ص 173.

الجدول رقم(11): التطور السنوي لمؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة (1990-2018):

سنة الأساس 2001= 100

السنوات	مؤشر أسعار الاستهلاك	التغير%	السنوات	مؤشر أسعار الاستهلاك	التغير%	السنوات	مؤشر أسعار الاستهلاك	التغير%	السنوات	مؤشر أسعار الاستهلاك	التغير%
1990	21.16	17.9	1998	93.26	5	2006	114.05	2.3	2014	164.77	2.92
1991	26.64	25.9	1999	95.68	2.6	2007	118.24	3.7	2015	172.65	4.78
1992	35.08	31.7	2000	95.97	0.3	2008	123.98	4.9	2016	183.70	6.40
1993	42.28	20.5	2001	100	4.2	2009	131.10	5.7	2017	193.97	5.59
1994	54.54	29	2002	101.43	1.4	2010	136.23	3.9	2018	202.25	4.27
1995	70.79	29.8	2003	105.75	4.3	2011	142.39	4.5			
1996	84.03	18.7	2004	109.95	4	2012	155.05	8.9			
1997	88.82	5.7	2005	111.47	1.4	2013	160.10	3.3			

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- الديوان الوطني للإحصائيات، الأرقام الاستدلالية للأسعار، حوصلة إحصائية 1962-2011، ص 102،

الموقع الالكتروني : www.ONS.dz شوهد بتاريخ 2019/10/20.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية 2011-2019، على الموقع الالكتروني:

www.bank-of-algeria.dz شوهد بتاريخ 2019/10/20.

- **ONS, L'Algérie en Quelques Chiffres, Résultats : 2015-2017, n° 48 , Edition 2018, p58.**

الشكل رقم(38): تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).

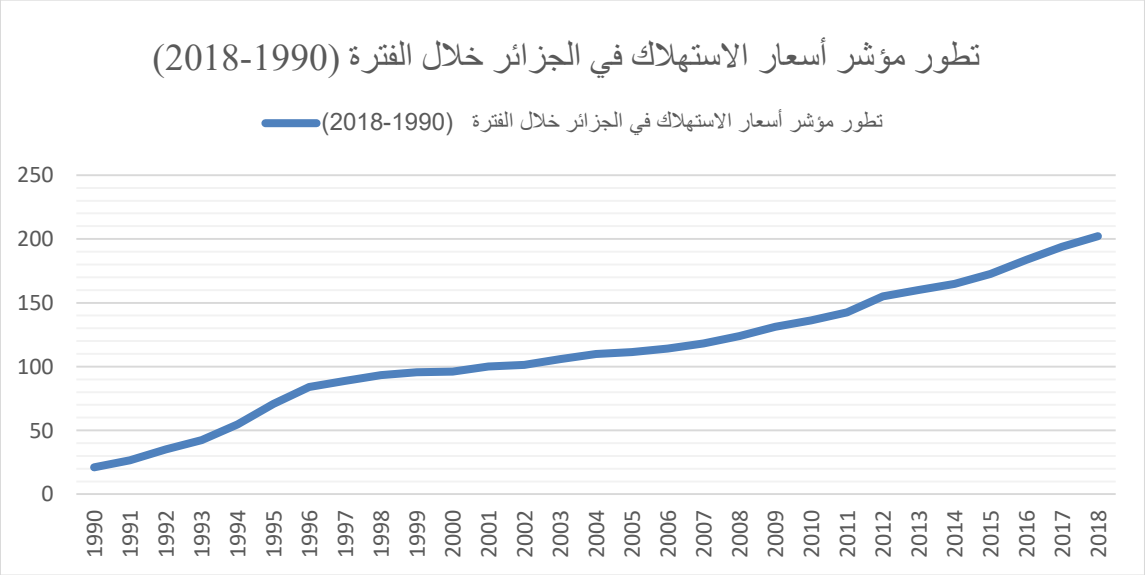

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (11).

إن المتفحص للجدول أعلاه يلاحظ أن مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر قد عرف ارتفاعا متواصلا خلال فترة الدراسة، حيث سجل معدل تغير وسطي سنوي خلال الفترة (1990-1997) قدر بـ22.4%، ويعكس هذا المعدل المرتفع ظاهرة الارتفاع المستمر في الأسعار خلال الفترة المذكورة، خاصة سنة 1994 ففي هذه السنة تم رفع الدعم عن السلع المحددة في إطار برنامج الاستعداد الائتماني الثالث في أفريل 1994، ومع بداية سنة 1997 تراجعت معدلات التغير في مؤشرات أسعار الاستهلاك حتى وصلت إلى 0.3% سنة 2000، ثم استقر معدل التغير في مؤشر أسعار الاستهلاك في حدود 5% خلال السنوات (1998-2008)، ليرتفع في بداية سنة 2009 إلى 5.7% ثم إلى 8.9% سنة 2012، وهذا الارتفاع خلال السنوات (2001-2012) راجع لزيادة الكتلة النقدية M2 خلال هذه الفترة بالإضافة إلى الانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) وبرنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) وبداية تنفيذ البرنامج الخماسي (2010-2014).

أما سنتي 2013 و2014 فقد لاحظنا انخفاض في معدل تغير مؤشر أسعار الاستهلاك والذي بلغ 3.3% و2.9% على التوالي، ويرجع ذلك إلى أن المواد الغذائية سجلت انخفاض بنسبة 0.4% مدفوعة بشكل رئيسي بانخفاض أسعار المنتجات الزراعية الطازجة (1.2-%)، وفي سنة 2016 ارتفع معدل التغير في مؤشر أسعار الاستهلاك إلى 6.40% مقارنة بـ4.78% سنة 2015 ويرجع ذلك إلى زيادة أسعار المنتجات الزراعية الطازجة بمعدل 3.9% وذلك بزيادة أسعار الخضر (30.5+%) والفواكه(3.2+%)، كما ارتفع المستوى المتوسط لأسعار المنتجات المصنعة غير الغذائية والخدمات بـ9.3% و9.9% على التوالي.

وفي سنة 2018 بلغ معدل تغير مؤشر أسعار المستهلك في الجزائر 4.27% مقابل 5.59% سنة 2015، وقد يرجع هذا إلى تراجع أسعار الفواكه بـ2% والدواجن ب 2.3%، في المقابل ارتفعت أسعار السلع المصنعة بـ 0.6% على أساس شهري، حاولت الجزائر خلال هذه السنة تعزيز الإنتاج المحلي وخفض الواردات لمواجهة الضغوط المالية الناتجة عن تراجع إيرادات الطاقة 2014.[1]

2- الرقم القياسي الضمني للإنتاج الداخلي الخام (PGDP) في الجزائر خلال الفترة (1990-2018):

يستند الكثير من الاقتصاديين من بينهم خبراء صندوق النقد الدولي على الرقم القياسي الضمني (مكمش الناتج الداخلي الخام) كمؤشر يعكس التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار، يمتاز هذا المؤشر بكونه يتضمن أسعار جميع السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد الوطني من سلع استهلاكية، وسيطية أو إنتاجية، كما انه يقوم بقياس أسعار السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن فقط عكس مؤشر الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك الذي يقيس كل أسعار السلع المشتراة من طرف المواطنين ما يعني أن المؤشر الضمني يأخذ في الحساب أسعار الصادرات دون الواردات.[2]

[1] تقرير جريدة العرب الدولية "الشرق الأوسط"، أكتوبر 2018، على الموقع الالكتروني: www.aawsat.com شوهد بتاريخ 2019/11/11.

[2] صالح تومي، **النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2000**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص293.

الجدول الموالي يظهر تطور مكمش الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018):

الجدول رقم (12): تطور مكمش الناتج المحلي الإجمالي (1999=100) في الجزائر خلال الفترة (1990-2018):

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
مكمش الناتج المحلي الإجمالي	19.85	30.52	37.21	42.28	54.58	70.17	87.03	93.13	90.21	100
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
مكمش الناتج المحلي الإجمالي	122.67	122.10	123.71	134.02	150.42	174.69	193.12	205.47	236.92	210.49
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
مكمش الناتج المحلي الإجمالي	244.41	288.96	310.52	310.22	309.29	289.32	293.80	307.61	339.85	

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

بيانات البنك الدولي، على الرابط الالكتروني:

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.DEFL شوهد بتاريخ 2019/10/20.

الشكل رقم (39): تطور مكمش الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).

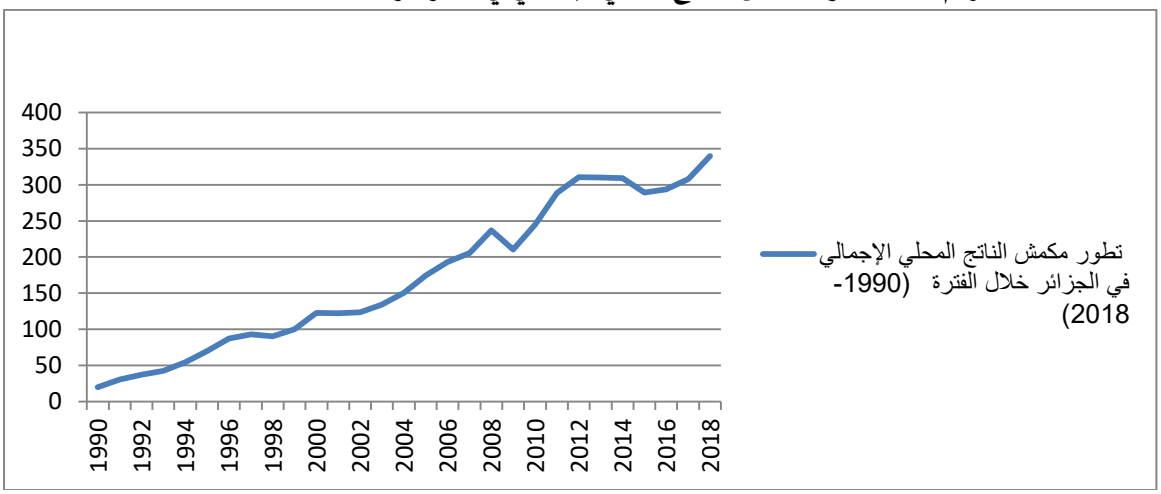

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(12).

من خلال الجدول السابق والشكل أعلاه نلاحظ ارتفاع مستمر لمكمش الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة محل الدراسة ما عدى السنوات 1998 و2009 و2015 والتي شهد فيها انخفاض ملحوظ، كما نلاحظ ارتفاع المؤشر بشكل كبير خلال الفترة (1990-1997) حيث وصلت نسبة الزيادة إلى 369.16% وهو ما يدل على وجود ضغوط تضخمية في الاقتصاد الجزائري خلال نفس الفترة لينخفض بعدها في سنة 1998، لكن سرعان ما يعود المؤشر للارتفاع حتى سنة 2008 بنسبة 136.92% مقارنة بسنة 1999، وفي 2009 سجل المؤشر انخفاض واضح وذلك راجع للازمة المالية

العالمية آنذاك.[1]

أما في سنة 2010 فسجل المؤشر ارتفاع إلى 244.41 مقارنة ب210.49 سنة 2009، ثم واصل الارتفاع حتى سنة 2018 باستثناء سنة 2015 والتي سجل فيها انخفاض يعزى إلى الأزمة النفطية العالمية نهاية 2014.

3- **معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018):** يعد معامل الاستقرار النقدي أحد أهم معايير قياس الفجوة التضخمية في الاقتصاد، ويحسب هذا المؤشر بقسمة معدل التغير النسبي في حجم وسائل الدفع بالمفهوم الواسع على معدل التغير النسبي في الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة، كما يلي:

$$B = (DM_2 / M_2) / (DY/Y)$$

حيث أن:

B: معامل الاستقرار النقدي.

M: حجم وسائل الدفع بالمفهوم الواسع (M2).

Y: الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة (الحقيقية).

فإذا كان B يساوي الواحد الصحيح يكون هناك استقرار نقدي، أما إذا كان B تختلف عن الواحد الصحيح بالموجب أو بالسالب دل ذلك على وجود تضخم أو انكماش على الترتيب، حيث تختلف درجة الضغوط التضخمية أو الانكماشية بمدى ابتعاد هذا المؤشر عن الواحد الصحيح سواء بالموجب أو بالسالب على الترتيب.

ولمعرفة كانت هناك اتجاهات تضخمية في الاقتصاد الجزائري يعتمد على مؤشر معامل الاستقرار النقدي من خلال المراحل المختلفة لتطور الاقتصاد الجزائري كما هو مبين في الجدول التالي الذي يوضح تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة(1990-2018):

[1] فؤاد زميت، **دراسة قياسية لأثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 5، العدد1، 2016، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، ص 5.

الجدول رقم(13): تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018):

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
$\%DM_2/M_2$	11.31	21.07	24.23	21.62	15.31	10.51	14.44	18.19	47.24	12.36
%DY/Y	0.80	-1.20	1.80	-2.1	-0.9	3.8	4.1	1.1	5.1	3.2
معامل الاستقرار النقدي B	14.13	-17.55	13.46	-10.29	-17.01	2.7	3.5	16.53	9.26	3.86
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
$\%DM_2/M_2$	13.4	24.9	17.3	13.71	10.45	11.68	18.6	24.17	16.03	3.2
%DY/Y	2.2	2.6	4.7	6.9	5.2	5.1	2	3	2.4	2.1
معامل الاستقرار النقدي B	6.09	9.57	3.68	1.98	2.0	2.29	9.3	8.05	6.67	1.52
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
$\%DM_2/M_2$	13.8	19.9	10.93	8.4	14.61	0.13	0.81	8.3	11.09	
%DY/Y	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8	3.8	3.3	1.6	1.32	
معامل الاستقرار النقدي B	3.83	6.86	3.21	3	3.84	0.03	0.24	5.18	8.40	

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- **- التقرير السنوي لبنك الجزائر2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2009، ص 242.**
- **- التقرير السنوي لبنك الجزائر2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2018، ص 148.**
- **- بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية،2014، رقم 29، ص 11.**
- **- بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية، 2019، رقم 46، ص 11.**
- **- ONS, Bulletin Trimestriel des Statistique, Troisième Trimestre 2013, n° 71, p42.**
- **- ONS, Rétrospective Statistiques 1962-2011, Monnaie et Crédit, p4.**
- **- ONS, L'Algérie en Quelques Chiffres, Résultats : 2000, n°31, édition 2001, p44**
- **ONS, L'Algérie en Quelques Chiffres, Résultats: 2005, n°36, édition 2006, pp 56-57.**

أما قيم DY/Y مأخوذة من المصادر التالية:

- **- التقرير السنوي لبنك الجزائر2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2009، ص 233.**
- **- التقرير السنوي لبنك الجزائر2015 ،التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2016، ص 155.**
- **- التقرير السنوي لبنك الجزائر2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2018، ص 140.**
- **- قيم المعاملB (معامل الاستقرار النقدي) من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعادلة معامل الاستقرار النقدي أعلاه.**

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الكتلة النقدية في ارتفاع مستمر خلال الفترة (1990-2018) وذلك بمعدل نمو قدر بـ 47.56%، أما الناتج المحلي الخام الحقيقي فسجل معدل نمو قدره 2.64%خلال الفترة (1990-2018)، وهنا تتضح أن الزيادة في كمية وسائل الدفع كانت أكبر من الزيادة في قيمة الناتج المحلي الخام الحقيقي، وهو ما يترجم من خلال المعامل B الذي بلغ قيمة 18.01خلال نفس الفترة، وهنا يلاحظ الدور الذي تلعبه الزيادة في كمية النقود عن قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في تغذية الضغوط التضخمية.

كما يلاحظ من خلال الجدول أن سنوات التسعينات عرفت ضغوطا تضخمية وهذا واضح من درجة ابتعاد المعامل B عن الواحد الصحيح، كما يلاحظ حدوث تدهور في السنوات 1991 و1993 و1994 في قيمة الناتج المحلي الخام الحقيقي، حيث سجل معدلات منخفضة خلال هذه السنوات: 1.2-% و2.1-% و0.9-% على التوالي، وبالمقابل سجل ارتفاع في حجم الكتلة النقدية خلال هذه السنوات بمعدلات نمو: 21.07% و21.62% و15.31% على التوالي، وهو ما يدل على أن حجم السيولة في الاقتصاد تفوق حاجات النشاط الاقتصادي.

عند مقارنة النتيجة السالبة لمعامل الاستقرار النقدي خلال السنوات 1991 و1993 و1994 نجدها تتعارض مع معدلات التضخم في هذه السنوات والتي قدرت ب: 25.90% و20.50% و29.00% على الترتيب، ويعود هذا إلى التخفيض في قيمة العملة من جهة وتدهور قيمة الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة من جهة أخرى، ففي الوقت الذي انخفض فيه الناتج المحلي الخام لوحظ ارتفاع كبير في معدل نمو السيولة المحلية، حيث فاقت السيولة المحلية حاجات النشاط الاقتصادي.[1]

كما لحدث نفس الشيء في سنة 2000، حيث قدر معامل الاستقرار (B=6.09) وهو ما يتعارض مع معدل التضخم في نفس السنة والذي بلغ 0.30%.

أما خلال الفترة (2009-2014) سجل انخفاض ثم استقرار ملحوظ في المعامل B يتناسب مع معدلات التضخم المسجلة، باستثناء السنة 2011 والتي سجل فيها قيمة مرتفعة لمعامل الاستقرار النقدي (B=6.86)، وهذا راجع لزيادة معدل حجم السيولة المحلية ب 19.9% مقارنة بالزيادة الضعيفة في الناتج الداخلي الخام 2.9%.

كما عرفت الفترة (2015-2018) انخفاض معامل الاستقرار النقدي واقترابه من الصفر، حيث سجل (B =0.03) و(B=0.24) سنتي 2015 و2016 على الترتيب، وهو ما يتعارض مع نسب التضخم المسجلة، حيث سجل التضخم 4.7% و6.4% خلال نفس الفترة، وهذا راجع للنمو الشبه منعدم للكتلة النقدية والتي سجلت 0.13% و0.81% على الترتيب، ثم ارتفع معامل الاستقرار النقدي في السنتين 2017 و2018 وسجل (B=5.18) و(B=4.8) على التوالي مع ملاحظة وجود شبه استقرار في معدلات التضخم، حيث سجلت خلال السنتين 6% و4.8% على الترتيب.

[1] نوة بن يوسف، مرجع سابق، ص 150.

من خلال ما سبق يتضح أن مؤشر معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد الجزائري كان غالبا مرتفع خلال فترة الدراسة (1990-2018) وهو ما يعني وجود ضغوط تضخمية، وذلك ناتج عن الارتفاع المستمر والكبير والسريع لكمية النقود مما دفع بقوى الطلب الكلي على السلع والخدمات للارتفاع مع بقاء الجهاز الإنتاجي عاجز عن تلبية هذه الزيادة في الطلب الكلي وهو ما ساهم في ارتفاع الأسعار.

ثانيا: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2018):

من خلال هذا المحور سيتم عرض أهم مراحل تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)، وذلك لمعرفة أبعاد هذه الظاهرة في الاقتصاد الوطني، والجدول رقم (14) يظهر تطور معدلات التضخم في الاقتصاد الوطني خلال الفترة المدروسة.

الجدول رقم(14): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).

الوحدة:(بالنسبة المئوية%)

السنوات	معدل التضخم
1990	16.65
1991	25.88
1992	31.66
1993	20.54
1994	29.04
1995	29.77
1996	18.67
1997	5.73
1998	4.95
1999	2.64
2000	0.33
2001	4.22
2002	1.41
2003	4.26
2004	3.96
2005	1.38
2006	2.31
2007	3.67
2008	4.86
2009	5.73
2010	3.91
2011	4.52
2012	8.89
2013	3.25
2014	2.91
2015	4.78
2016	6.39
2017	5.59
2018	4.27

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:
البنك الدولي، الرابط الالكتروني:
شوهد https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=DZ&view=chart
بتاريخ 2019/11/02.

الشكل رقم (40): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).

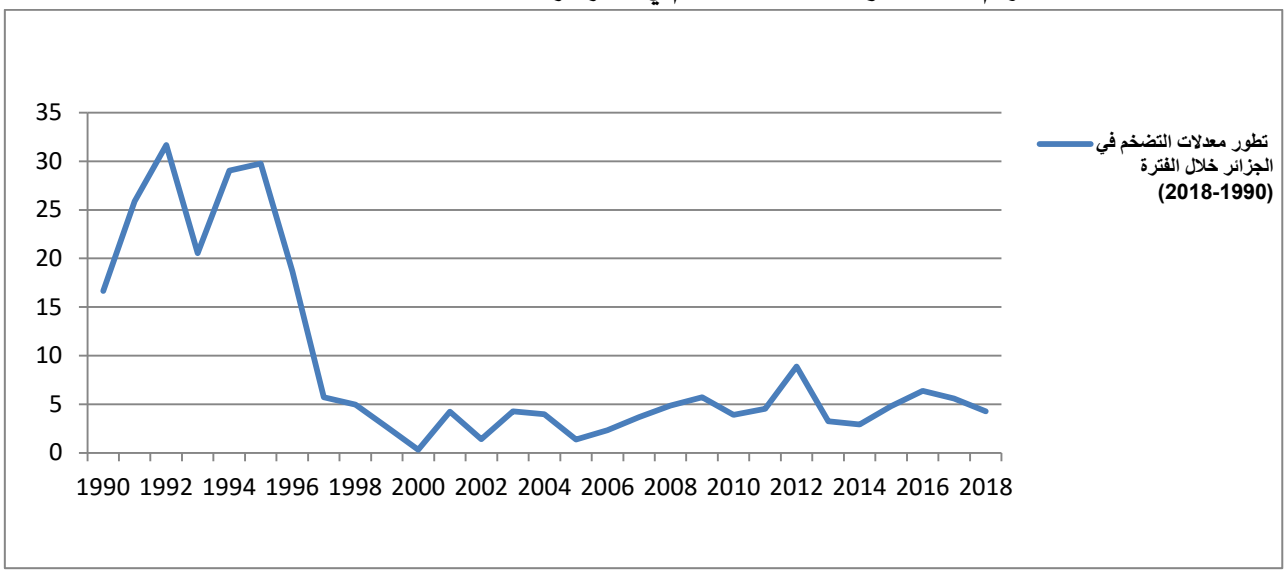

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(14).

إن المتفحص للجدول والشكل أعلاه يلاحظ أن هناك 4 مراحل رئيسية لتطور معدلات التضخم في الجزائر وهي كالتالي:

- **المرحلة الأولى (1990-1994):** سجل التضخم خلال هذه الفترة مستويات مرتفعة جدا، حيث بلغ 16.65% سنة 1990 ثم ارتفع ووصل ذروته بـ31.66% سنة 1992 (وهو أعلى معدل تضخم سجل خلال فترة الدراسة)، ثم شهد انخفاض طفيف (29.04%) سنة 1994، ويعود هذا الارتفاع إلى:

- تطبيق برامج الاستقرار والتثبيت الاقتصادي وما تحتويه من سياسات صارمة لإدارة الطلب الكلي؛[1]
- إلغاء الدعم على أسعار المواد الأساسية، والتحرير الجزئي للأسعار المحلية للسلع والخدمات وأسعار الفائدة؛
- التخفيض الكبير في قيمة العملة، والذي أدى إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة وتكلفة خدمة الديون؛
- تمويل العجز الموازني لسنتي 1992 و1993 عن طريق الإصدار النقدي، حيث سجل توسع نقدي مفرط وسجلت M2 معدلات نمو 24.23% و21.61% سنتي 1992 و1993 على التوالي؛
- جمود الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته، جعل العرض الكلي لا يستجيب بنفس وتيرة الطلب الكلي، أي أن هذا التوسع النقدي المفرط لا يقابله إنتاج حقيقي وهو ما خلق ضغوط تضخمية في الاقتصاد.

- **المرحلة الثانية (1995-2000):** شهدت هذه الفترة انخفاض معتبر في معدلات التضخم، حيث انخفضت من 29.77% سنة 1995 إلى 18.67% سنة 1996، ثم عرف تراجع مهم بلغ 5.7% سنة 1997، ويستمر في الانخفاض ليصل إلى 0.3% سنة 2000 (وهي اقل نسبة تضخم سجلت منذ الاستقلال)، ويعود هذا الانخفاض المهم إلى:

[1] حكيمة بن علي، مرجع سابق، ص 178.

- برنامج الإصلاح الهيكلي الذي أعطى ثماره فيما يتعلق بتخفيض معدلات التضخم، حيث كان الهدف الأساسي لبرنامج صندوق النقد الدولي خلال هذه الفترة هو الحد من ارتفاع معدلات التضخم؛
- يعود انخفاض التضخم إلى تغيير اتجاه السياسة النقدية، حيث اتبعت الجزائر سياسة نقدية انكماشية وقدر معدل نمو الكتلة النقدية M2 سنة 1995 ب10.5% مقارنة ب21.61 سنة 1993؛
- العمل على تطبيق توجيهات صندوق النقد الدولي والرامية إلى تخفيض الطلب الكلي بتقليص الأجور والإنفاق العام، وتقليص أجور الوظيف العمومي وترشيد نفقات التسيير كونها نفقات غير منتجة؛
- كما يرجع انخفاض التضخم إلى عدة إجراءات اتخذتها الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، كتعديل أسعار الفائدة برفعها إلى مستويات قياسية سنتي 1994 و1995، وتقليص الموازنة العامة إلى مستويات معقولة، والصرامة في تسيير الكتلة النقدية، والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط مما أدى إلى تراجع معدل التضخم في حدود معقولة بل قياسية.[1]

- **المرحلة الثالثة (2001-2014):** شهدت هذه الفترة تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي وهم برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي والبرنامج الخماسي للتنمية، وعرف التضخم خلال هذه الفترة ارتفاعا نسبيا مقارنة بالمرحلة الثانية وهذا راجع لتطبيق الدولة سياسة إنفاقية توسعية للنهوض بالاقتصاد الوطني، فلاحظنا سابقا الزيادة الكبيرة والمتسارعة في الإنفاق العام، حيث قدر التضخم سنة 2001 ب 4.22% مقارنة ب0.30% سنة 2000 ويرجع ذلك للزيادة في معدل نمو الكتلة النقدية الذي قدر ب 24.9%سنة 2001 جراء نمو احتياطات الصرف وانطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي.

لقد جاء في التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2003 أن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو الحفاظ على استقرارية الأسعار وتم استهداف التضخم عند معدل 3%وسجل خلال نفس السنة معدل تضخم قدر ب 4.3% وهي نسبة تفوق النسبة المستهدفة التي حددها مجلس النقد والقرض، ويعود ذلك إلى نمو فائض السيولة، أما سنتي 2004 و2005 فقد سجلت معدلات تضخم منخفضة وهي 3.96% و1.38% على الترتيب، ويعود ذلك إلى استخدام بنك الجزائر أدوات جديدة للسياسة النقدية من اجل امتصاص السيولة منها أداة استرجاع السيولة ل7 أيام و3 أشهر والتسهيلة الدائمة الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة.

أما الفترة (2006 -2009) فقد شهدت ارتفاع ملحوظ في معدلات التضخم من 2.31% سنة 2006 إلى 4.86% سنة 2008، ثم واصلت معدلات التضخم في الارتفاع لتصل إلى 5.73% سنة 2009 وهذا ناتج عن ارتفاع وتيرة التضخم المستورد[2]، حيث ارتفع سعر صرف اليورو مقابل الدولار نتيجة للازمة المالية

[1] بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص ص 207-208.

[2] Bank d'Algérie, Rapport 2009, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, 2010, p180.

العالمية 2008 ومنه ارتفعت أسعار السلع المستوردة لأن 60% من واردات الجزائر تتم بعملة اليورو مع الشريك التجاري الأول للجزائر وهو الاتحاد الأوروبي.[1]

وفي سنة 2010 تواصلت التوترات التضخمية لكن بأقل حدة من السابق، حيث قدر معدل التضخم بـ3.91% مقارنة بـ5.73% سنة 2009، لكن في 2011 عاد التضخم للارتفاع من جديد ووصل إلى 4.52%، ويرجع ذلك إلى النمو القوي للكتلة النقدية بـ21.63%في نفس السنة والزيادة المعتبرة للأجور وتزايد الطلب وتكاليف الإنتاج في ظرف تميز بضعف إنتاجية العوامل، بالإضافة إلى مرونة الاستيراد المرتفع للطلب على السلع الاستهلاكية الصناعية وانتقال التضخم الآتي من البلدان الموردة والمتزايد بقوة.[2]

تفاقم التضخم سنة 2012 وبلغ 8.89%، وكان هذا الارتفاع نتيجة لزيادة الكتلة النقدية والتي ساهمت في نسبة التضخم بـ 84%، بالإضافة إلى ضعف التنافسية في الأسواق وتغلب الاحتكارية، أما مساهمة أسعار المواد ذات المحتوى المستورد في نسبة التضخم فهي في تراجع واضح بالنسبة لسنة 2011 لأنها تساهم بـ14% من التضخم سنة 2012 مقابل 30% سنة 2011، ويعتبر التضخم في سنة 2012 داخليا أساسا ومحددا بانحراف أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة، كما تجدر الإشارة انه لم يكن هناك ارتفاع في الأجور سنة 2012 كما كان الحال عليه سنة 2011، أي لم يكن هناك ارتفاع في الطلب الكلي ومنه التضخم الناجم عن ارتفاع الأجور في ظل عدم مرونة جهاز الإنتاج خاصة السلع الاستهلاكية.[3]

بعدما عرف التضخم ارتفاعا قويا في سنة 2012، سجل في سنتي 2013و 2014 تراجعا واسعا وسريعا بمعدل 3.25% و2.91% على التوالي، ويرجع ذلك إلى قيام بنك الجزائر بإدخال أداة جديدة لاسترجاع السيولة في بداية سنة 2013 ورفع معدل الاحتياطات الإجبارية في شهر ماي من نفس السنة، وبالفعل كان إجراء بنك الجزائر فعال في عودة معدل التضخم ابتداء من سنة 2013 نحو الهدف الذي حدده مجلس النقد والقرض وسجل 2.91% سنة 2014.[4]

- المرحلة الرابعة (2015-2018): بعد سنتين من التراجع المعتبر للتضخم (2013 و2014)، ارتفع مرة أخرى وبشكل سريع بواقع 4.78%سنة 2015 و6.39% سنة 2016، ويرجع الارتفاع المفاجئ للتضخم في سنة 2015 إلى ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة (تضخم مستورد)، ولم يكن للتوسع النقدي أثر في ارتفاعه في هذه السنة، كون أن معدل نمو الكتلة النقدية لم يتجاوز 0.1%.[5]

كما أن استمرار ارتفاع معدل التضخم سنة 2016 ناتج عن عدم التحكم في ضبط أسواق السلع الاستهلاكية وليس عن تطور الكتلة النقدية M2 ولا بالتضخم المستورد.[6]

---

[1] فضيل رايس، **تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62 شتاء-ربيع، 2013، جامعة تبسة، ص ص204 -205.

[2] التقرير السنوي لبنك الجزائر 2011، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2012، ص 46.

[3] التقرير السنوي لبنك الجزائر 2012، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2013، ص 52.

[4] التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2014، ص 202.

[5] التقرير السنوي لبنك الجزائر 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2016، ص 46.

[6] التقرير السنوي لبنك الجزائر 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2017، ص ص139-140.

لقد عرف التطور نحو الارتفاع لمعدلات التضخم المسجلة سنتي 2015 و2016 اتجاها معاكسا سنتي 2017 و2018 بمعدل 5.59% و4.27% على التوالي على الرغم من الارتفاع في معدل نمو الكتلة النقدية M2 ب 8.3% و11.09% على التوالي.

من خلال ما سبق يستنتج أن مصادر التضخم في الجزائر تتمثل في عدة عوامل أهمها: النمو المتزايد للكتلة النقدية M2 والتوسع الكبير في الإنفاق العام دون أن يقابله إنتاج حقيقي وارتفاع أسعار المواد الأساسية المستوردة (تضخم مستورد)، بالإضافة إلى التأثير النسبي لسعر الصرف الاسمي الفعال.

ثالثا: أهم مصادروأسباب التضخم في الجزائر.

إن دراسة أسباب التضخم تستلزم البحث في جملة من العوامل الداخلية التي تحرك الاقتصاد الوطني وعلاقتها بالبنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، كما لا يجب إهمال العوامل الخارجية من حيث هيكل التجارة الخارجية للدولة مع سياسات سعر الصرف المطبقة عند البحث في مصادر الضغوط التضخمية في الجزائر.

1- الأسباب الداخلية المحدثة للتضخم في الجزائر: تتمثل أهم الأسباب الداخلية المحدثة للتضخم في الجزائر في:

أ- الاختلال بين الكتلة النقدية وما يقابلها من إنتاج: إن الزيادة المفرطة في الكتلة النقدية والتي لا تقابلها زيادة في الموجودات من السلع والخدمات في السوق تعد سببا هاما في إحداث الضغوط التضخمية، حيث أن الكمية الهائلة من الكتلة النقدية المتداولة تخلق طلبا إضافيا غير معوض بزيادة في عرض السلع والخدمات، ومنه تتسبب في خلق ضغوط تضخمية.[1]

اتبعت الجزائر سياسة تنموية في بداية تسعينات القرن الماضي، تطلبت منها أموال ضخمة لتنفيذ المشاريع والاستثمارات، فلجأت الدولة للاقتراض وتوسيع الإصدار النقدي وفي بعض الأحيان حتى بدون مقابل من الذهب والعملة الصعبة وهو ما أدى إلى زيادة الوحدات النقدية في الدورة الاقتصادية بدون أن يقابلها زيادة حقيقية في السلع والخدمات، الأمر الذي دفع بالأسعار المحلية نحو الارتفاع.[2]

الجدول الموالي يوضح الخلل والتباعد بين نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي ونسبة نمو الكتلة النقدية M2، أي توضيح احد أهم مصادر الضغوط التضخمية في الجزائر.

من الملاحظ أن الكتلة النقدية شهدت توسع مستمر خلال فترة الدراسة، حيث انتقلت من 343مليار دج سنة 1990 إلى 2901.53 مليار دج سنة 2000 ثم إلى 8162.8 مليار دج سنة 2010 لتصل إلى 16636.7 سنة 2018، أي زادت بقيمة 16293.7 مليار دج، كما شهد الناتج المحلي هو الآخر ارتفاع خلال فترة الدراسة، حيث انتقل من 555.80 مليار دج سنة 1990 إلى 4123.5 مليار دج سنة 2000 ثم إلى

[1] حكيمة بن علي، مرجع سابق، ص 185.

[2] حكيمة بن علي، مرجع سابق، ص ص 185-186.

11991.5 مليار دج سنة 2010 ليصل إلى 21041.1 مليار دج سنة 2018، أي ارتفع خلال فترة الدراسة بقيمة 20485.3 مليار دج.

يتضح من الجدول عدم مواكبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للزيادة في الكتل النقدية، حيث تضاعف الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بحوالي 38 مرة خلال فترة الدراسة في الوقت الذي تضاعفت فيه الكتلة النقدية بأكثر من 48 مرة.

ما يستنتج أن هناك عدم تطابق بين نمو الإنتاج والنمو النقدي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وهو ما يجعل من التضخم نتيجة حتمية، خاصة خلال الفترة (2001-2014) وهي مرحلة البرامج التنموية والتي شهدت ضخ أموال ضخمة لتنفيذ المشاريع والاستثمارات، ليعرف نمو الكتلة النقدية ارتفاعا في المتوسط فاق معدل نمو الناتج المحلي تزامنا مع ارتفاع معدلات التضخم وهو ما يدل على أن العامل النقدي يعتبر أهم الأسباب المنشئة للضغوط التضخمية في الجزائر.

الجدول رقم(15): تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر مقارنة بتطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2018).

الوحدة: مليار دج

السنوات	الكتلة النقدية M2	معدل نمو M2(%)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)
1990	343.00	-	555.80	-
1991	415.27	21.07	844.50	51.94
1992	515.9	24.23	1048.2	24.12
1993	627.42	21.62	1166.0	11.23
1994	723.51	15.31	1491.5	27.91
1995	799.56	10.51	1990.6	33.46
1996	915.05	14.44	2570.00	29.01
1997	1081.51	18.19	2780.1	8.17
1998	1592.46	47.24	2830.5	1.8
1999	1789.35	12.36	3238.1	14.40
2000	2022.53	13.03	4123.5	27.34
2001	2473.51	22.29	4227.1	2.5
2002	2901.53	17.30	4522.7	6.9
2003	3299.5	13.71	5252.3	16.13
2004	3644.4	10.45	6149.1	17.07
2005	4070.4	11.68	7561.9	23.0
2006	4827.6	18.60	8501.6	12.6
2007	5994.6	24.17	9352.8	10.0
2008	6955.9	16.03	11043.7	18.2
2009	7178.7	3.20	9968.0	-9.7
2010	8162.8	13.70	11991.5	20.3
2011	9929.2	21.63	14588.9	21.1
2012	11015.1	10.93	16209.5	10.9
2013	11941.5	8.40	16647.9	2.8
2014	13673.2	14.50	17228.5	3.4
2015	13704.5	0.22	16712.6	-3.0
2016	13816.3	0.81	17525.1	4.8
2017	14974.6	8.38	18594.1	6.2
2018	16636.7	11.09	21041.1	8.6

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على المصادر التالية:

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية للسنوات 2008-2018، على الموقع الالكتروني:

www.bank-of-algeria.dz شوهد بتاريخ 2019/11/05.

البنك الدولي، على الموقع الالكتروني: data.albankaldawli.org شوهد بتاريخ 2019/11/05.

ب- ارتفاع التكاليف الإنتاجية: من بين أهم الأسباب المؤدية إلى ارتفاع التكاليف الإنتاجية في الجزائر هو انخفاض مستوى الإنتاجية في القطاعات المختلفة، هذا ما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع خصوصا في الحالات التي لا يكون فيها قيود سعرية على المنتجات النهائية، حيث بإمكان المنتج نقل التكاليف الإضافية للمستهلك في شكل زيادات تراكمية واحتكارية على الأسعار.

إضافة إلى انخفاض مستوى الإنتاجية، يعتبر ارتفاع تكلفة الأجور أيضا من بين أهم العناصر المساهمة في زيادة التكاليف في الاقتصاد الجزائري، حيث أن كل زيادة في الأجور تؤدي إلى زيادة التكاليف ومنه إلى ارتفاع الأسعار، وذلك لان الأجور تعتبر مصدر الاستهلاك لدى الأفراد، وبالتالي أي زيادة في كتلة الأجور من شأنها أن تخلق زيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات، ومن جهة أخرى أي زيادة في الأجور لا يقابلها زيادة في الإنتاج الحقيقي ستؤدي حتما إلى حدوث فجوة تضخمية.[1]

إن ارتفاع معدل نمو كتلة الأجور في الجزائر من 18.26% سنة 1990 إلى 41.91% سنة 1992 أدى إلى ارتفاع معدل التضخم من 16.65% إلى 25.88% خلال نفس الفترة، ثم انخفاض متوسط معدل نمو كتلة الأجور من 25% للفترة (1990-1995) إلى 9.3% للفترة (1996-2000)، مما أدى إلى انخفاض معدل التضخم من 31.66% سنة 1992 إلى 0.34% سنة 2000.

كما سجل ارتفاع في معدل نمو كتلة الأجور سنة 2001 إلى 10.5% مقارنة ب4.36% سنة 2000 في الوقت الذي شهد فيه التضخم ارتفاع إلى 4.22% سنة 2001 مقارنة ب0.34% سنة 2000.

وسجلت سنتي 2011 و2012 علاقة طردية واضحة بين معدل نمو كتلة الأجور ومعدل التضخم، حيث ارتفع معدل نمو كتلة الأجور إلى 30.86% و29.30% على التوالي، وارتفع التضخم إلى 4.52% و8.89% خلال نفس الفترة.

وبهذا يمكن القول أن لزيادة نمو معدل الأجور دور في تغذية الضغوط التضخمية في الجزائر في جزء كبير خلال فترة الدراسة.

جـ- ضعف الإنتاجية (صلابة العرض الداخلي): إن أهم ما يميز الاقتصاد الجزائري هو عدم مقدرة الجهاز الإنتاجي على تغطية الطلب الإضافي، وذلك نتيجة للإنتاجية الضعيفة لعاملي رأس المال والعمل في معظم قطاعات النشاط الاقتصادي، والذي يرجع لنقص حوافز العمل وعدم تأهيل اليد العاملة بسبب ضعف التكوين ونقص التجربة المهنية، بالإضافة إلى سوء توزيع التجهيزات في بعض القطاعات وغيابها في قطاعات أخرى.[2]

إن هذه العوائق المذكورة تسبب عجزا في العرض الداخلي (انخفاض العرض الكلي) في الجزائر، في الوقت الذي تسجل فيه تطورا معاكسا في اتجاه الأجور والمداخيل النقدية والتي تتحول في

[1] عبد الله قوري يحي، **محددات التضخم في الجزائر "دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR 1970-2012**، مجلة الباحث، عدد 14، 2014، جامعة ورقلة، الجزائر ص82.

[2] نوة بن يوسف، مرجع سابق، ص 168.

صورة طلب إضافي، فيعجز العرض الكلي عن تلبية الطلب الكلي المحلي ويظهر ذلك في صور ضغوط تضخمية في الاقتصاد.

2- أهم الأسباب الخارجية المحدثة للتضخم في الجزائر: توجد العديد من العوامل الخارجية التي تؤثر بشكل أو بآخر على استقرار الأسعار في الاقتصاد الوطني، وفيما يلي عرض لأهم عامل ألا وهو التضخم المستورد.

- **التضخم المستورد:** إن سياسة الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية المطبقة من قبل السلطات الجزائرية منذ مطلع التسعينات من شأنها أن تزيد من حدة التضخم محليا خاصة في ظل ضعف القطاع الإنتاجي كقطاع الصناعة وقطاع الفلاحة وكذلك اختلال ميزان المدفوعات، والتذبذبات في سعر صرف العملة المحلية بالمقارنة مع العملات الرئيسية، بالإضافة إلى زيادة حجم المديونية الخارجية .

إن التطور الذي حدث في حجم التجارة الخارجية ودرجة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر جعل من التضخم المستورد مصدرا مهما لتغذية الضغوط التضخمية المحلية، حيث أن ارتفاع أسعار الواردات تؤثر بشكل كبير على الأسعار المحلية، ويعود ذلك إلى تبعية الجهاز الإنتاجي والاستهلاكي في الجزائر إلى الخارج أي طبيعة العادات الاستهلاكية وأنماط التنمية المتبعة، حيث يفضل المستهلك الجزائري المنتجات الفرنسية وذلك بحكم عدة عوامل جغرافية واقتصادية وثقافية (تعتمد الجزائر بنسبة 25% على المنتجات الفرنسية).

كما تحتل المواد الغذائية وسلع التجهيز الصناعي المراتب الأولى في هيكل الواردات(مثال على ذلك: نسبة المواد الغذائية من الواردات 26.93% و 22.81% سنتي 1998 و 2002، ونسبة سلع التجهيز الصناعي من الواردات 33.18% و 36.83% سنتي 1998 و 2002)[1] وارتفاع أسعارها يساهم بدرجة كبيرة في استيراد التضخم من الخارج واتساع الفجوة التضخمية الداخلية.

ومن اجل توضيح أثر التضخم المستورد في الجزائر لابد من تبيان الأهمية النسبية للواردات في الاقتصاد الوطني، لذا سيتم عرض إحصائيات حول مبادلات الجزائر مع العالم الخارجي خلال الفترة (1990-2018).

[1] المديرية العامة للجمارك، على الموقع الالكتروني: www.douane.gov.dz شوهد بتاريخ 2020/01/20.

الجدول رقم(16): تطور حجم الواردات والصادرات في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).

الوحدة: مليار دولار

مؤشر قيمة الواردات (100=2000)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الصادرات	12.88	12.44	11.51	10.41	8.89	10.26	13.25	13.89	10.21	12.53	22.03	19.13	18.80
الواردات	9.77	7.77	8.31	8.79	9.15	10.10	9.09	8.69	9.40	9.16	9.17	9.94	11.97
مؤشر أسعار الواردات*	106.29	117.27	124.56	125.52	129.51	110.13	99.12	94.74	102.50	99.90	100	108.39	130.51
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات	23.16	31.30	46.00	54.61	60.16	79.30	45.17	57.05	73.49	71.87	64.97	60.06	34.67
الواردات	12.38	18.16	20.36	21.46	27.63	39.45	39.28	40.45	47.25	50.35	55.03	58.58	51.70
مؤشر أسعار الواردات*	135	198.11	221.97	233.95	301.29	430.48	428.46	441.32	515.18	549.32	600.02	638.75	563.76
السنوات	2016	2017	2018										
الصادرات	30.03	35.19	41.80										
الواردات	47.09	46.05	46.27										
مؤشر أسعار الواردات*	513.46	502.22	503.73										

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

بيانات البنك الدولي، على الرابط الالكتروني:

https://data.albankaldawli.org/indicator/TM.VAL.MRCH.XD.WD?locations=DZ&view=chart

شوهد بتاريخ 2019/11/23.

يظهر الجدول أعلاه أن الواردات الجزائرية في تزايد خلال الفترة (1990-2018)، حيث انتقلت من 9.77 مليار دولار سنة 1990 إلى 46.27 مليار دولار سنة 2018، كما سجل وجود تذبذبات في قيمة الواردات خلال الفترة (1990-2000)، أما الفترة (2001-2014) فعرفت ارتفاع مستمر وكبير لقيمة الواردات الجزائرية التي ارتفعت من 9.94 مليار دولار سنة 2001 إلى 58.58 مليار دولار سنة 2014، بخلاف الفترة (2015-2018) والتي عرفت انخفاض طفيف في قيمتها من 51.70 مليار دولار سنة 2015 إلى 46.27 مليار دولار سنة 2018.

كما يلاحظ التذبذب المستمر في حجم الصادرات الجزائرية على طول فترة الدراسة، حيث شهدت الصادرات انخفاض ملحوظ من 12.88 مليار دولار سنة 1990 إلى 8.89 مليار دولار سنة 1994، لترتفع سنة 1995 إلى 10.26 مليار دولار ثم إلى 13.89 مليار دولار سنة 1997، وشهدت الفترة (2002-2012) ارتفاع كبير في قيمة الصادرات من 18.80 مليار دولار سنة 2002 إلى 71.87 مليار دولار سنة 2012 (باستثناء الانخفاض الكبير في سنة 2009 وذلك نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية)، أما الفترة (2014-

2016) فقد شهدت اتجاها معاكسا للفترة السابقة، حيث سجل انخفاض ملحوظ من 60.06 مليار دولار سنة 2014 إلى 30.03 مليار دولار، ويعزى ذلك إلى انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية سنة 2014، أما السنتين 2017 و 2018 فقد سجلت الصادرات ارتفاعا وقدرت بـ35.19 مليار دولار و41.80 مليار دولار على التوالي ويرجع ذلك إلى انتعاش أسعار النفط خلال هاتين السنتين.

يستنتج من خلال ما سبق أن الصادرات الجزائرية تتطور تبعا لأسعار النفط في الأسواق العالمية وذلك لاعتماد الجزائر على مورد النفط الذي يمثل أكثر من 97% من هيكل الصادرات، كما أن اثر الصادرات التضخمي يظهر من خلال استعمال عوائدها في خلق كتلة نقدية زائدة في الاقتصاد دون وجود مقابل مادي في السوق المحلي، أي أن السوق النقدي يفوق السوق العيني.

وما يهم هنا هو الاستدلال عن انتقال التضخم العالمي للاقتصاد الوطني، وذلك من خلال معاينة مؤشر أسعار الواردات خلال الفترة (1990-2018)، فيلاحظ من الجدول رقم(16) أن مؤشر أسعار الواردات خلال الفترة (1990-1994) عرف ارتفاع كبير من 106.29 إلى 129.51 وهو ما يعكس تعرض الاقتصاد الوطني إلى ضغوط تضخمية ناتجة عن التضخم في الأسواق الدولية.

أما الفترة (1995-1999) فسجل مؤشر أسعار الواردات في الجزائر انخفاض واستقرار في حدود القيمة 99، وهو ما يفسر انخفاض الضغوط التضخمية في الجزائر في تلك الفترة وتسجيل انخفاض قياسي لمعدل التضخم بلغ 2.64% سنة 1999 مقارنة بـ31.66% سنة 1992.

الفترة (2001-2014) شهدت ارتفاع كبيرا في مؤشر أسعار الواردات الذي انتقل من 108.39 سنة 2001 إلى 441.32 سنة 2010 ثم إلى 638.75 سنة 2014 ، ويعكس هذا التطور الصورة الواضحة عن عودة الضغوط التضخمية في الفترة (2001-2014) المنقولة للاقتصاد الوطني من الأسواق الخارجية، خاصة وان هيكل الواردات في الجزائر يتضمن نسبة كبيرة من السلع الاستهلاكية الأمر الذي ساهم في تزايد حدة الضغوط التضخمية المحلية، حيث أن كل زيادة في نسبة التضخم العالمي تؤثر مباشرة في التضخم المحلي.

وعرفت الفترة (2015-2018) وجود انخفاض لافت في مؤشر أسعار الواردات الذي سجل 503.73 سنة 2018 مقارنة بـ563.76 سنة 2015.

وفي الأخير، يستنتج من تطورات مؤشر أسعار الواردات أن الاقتصاد الوطني تعرض لضغوطات تضخمية جراء تزايد الأسعار العالمية ويرجع ذلك إلى اعتماد واردات الجزائر على السلع الاستهلاكية ما جعلها تعاني من التبعية للأسواق الخارجية وعرضة لانتقال الضغوط التضخمية من الخارج إلى الأسواق المحلية خلال فترة الدراسة.

المطلب الثالث: تحليل أثر السياسة الإنفاقية على التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2018).

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى اثر السياسة الانفاقية المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية على معدلات التضخم خلال الفترة 1990-2018، وذلك وفق ثلاث عناصر وهي: تحليل أثر حجم الإنفاق الجاري والاستثماري، الأثر النقدي لسياسة الإنفاق العام وتحليل أثر الإنفاق العسكري على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2018.

أولا: أثر حجم الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2018.

تم التطرق سابقا إلى أثر الإنفاق العام على التضخم في الفكر الاقتصادي، وفي هذا المحور سيتم تحليل أثر الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري على معدلات التضخم، والجدول الموالي يو ضح اثر السياسة الانفاقية المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية على معدلات التضخم وفق الفترات التالية:

- **الفترة (1990-1994)**: يلاحظ من خلال الشكل أعلاه العلاقة الموجودة بين الإنفاق العام ومعدلات التضخم، حيث أدى ارتفاع معدل نمو الإنفاق العام من 17.19% إلى 98.08%خلال الفترة (1990-1992) إلى ارتفاع معدل التضخم من 16.65% إلى 31.66% (وهو أعلى معدل سجلته الجزائر خلال فترة الدراسة) خلال نفس الفترة، فالحكومة الجزائرية خلال هذه الفترة اعتمدت التوسع في الإنفاق العام بزيادة الأجور والرواتب، ما أدى إلى ارتفاع الطلب الكلي، لكن العرض الكلي لم يستجيب بنفس وتيرة الطلب الكلي نتيجة جمود الجهاز الإنتاجي الوطني وعدم مرونته، وبالتالي تصبح الضغوط التضخمية نتيجة منطقية وحتمية.

كما أدى انخفاض معدل نمو الإنفاق العام سنة 1993 إلى 13.44% إلى انخفاض معدل التضخم إلى 20.54% خلال نفس السنة، وارتفاع معدل نمو الإنفاق العام سنة 1994 إلى 18.82% أدى إلى ارتفاع التضخم إلى 29.04%خلال نفس السنة، وهو ما يدل على وجود تطابق بين تغيرات الإنفاق العام ومعدلات التضخم خلال الفترة (1990-1994)، والجدول الموالي يوضح تطورات كل من الإنفاق العام (الجاري والاستثماري) ومعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2018):

الجدول رقم(17): تطور الإنفاق العام(الجاري والاستثماري) ومعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).

السنوات	الإنفاق العام (مليار دج)	معدل نمو الإنفاق العام (%)	الإنفاق الجاري (مليار دج)	معدل نمو الإنفاق الجاري (%)	الإنفاق الاستثماري (مليار دج)	معدل نمو الإنفاق الاستثماري (%)	التضخم (%)
1990	136.500	17.19	88.800	-	47.700	-	16.65
1991	212.100	55.38	153.800	73.19	58.300	22.22	25.88
1992	420.131	98.08	276.131	79.53	144.000	146.99	31.66
1993	476.627	13.44	291.417	5.53	185.210	28.61	20.54
1994	566.329	18.82	330.403	13.72	235.926	27.38	29.04
1995	759.617	34.13	473.694	43.36	285.923	21.19	29.77
1996	724.609	- 4.60	550.596	16.23	174.013	-39.16	18.67
1997	845.196	16.64	643.555	16.88	201.641	15.87	5.73
1998	875.739	3.62	663.855	3.11	211.884	5.07	4.95
1999	961.682	9.82	774.695	16.69	186.987	-11.75	2.64
2000	1178.122	22.50	856.193	10.52	321.929	72.16	0.33
2001	1321.028	12.13	963.633	12.54	357.395	11.01	4.22
2002	1550.646	17.38	1097.716	13.91	452.930	26.73	1.41
2003	1639.265	5.71	1122.761	2.28	516.504	14.03	4.26
2004	1888.930	15.23	1250.894	11.41	638.036	23.52	3.96
2005	2052.037	8.63	1245.132	-0.46	806.905	26.46	1.38
2006	2453.014	19.54	1437.870	15.47	1015.144	25.80	2.31
2007	3108.669	26.72	1674.031	13.58	1434.638	41.32	3.67
2008	4191.053	34.81	2217.775	32.48	1973.278	37.54	4.86
2009	4246.334	1.32	2300.023	3.70	1946.311	-1.36	5.73
2010	4466.940	5.19	2659.078	15.61	1807.862	-7.11	3.91
2011	5731.407	28.30	3797.252	42.80	1934.500	7.00	4.52
2012	6844.1	19.41	4608 .250	21.35	2820.416	45.79	8.89
2013	6027.0	-11.93	4335.614	-5.91	2544.206	-9.7	3.25
2014	7656.2	27.03	4714.452	8.73	2941.714	15.62	2.91
2015	8858.062	15	4972.278	5.46	3885.784	32.09	4.78
2016	7984.18	-9.86	4807.332	-3.31	3176.848	-18.24	6.39
2017	6883.214	-13	4591.841	-4.48	2291.373	-27.87	5.59
2018	8627.778	25	4584.462	-0.16	4043.316	76.45	4.27

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدولين (07) و(08).

الشكل رقم (41): علاقة الإنفاق العام بالتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).

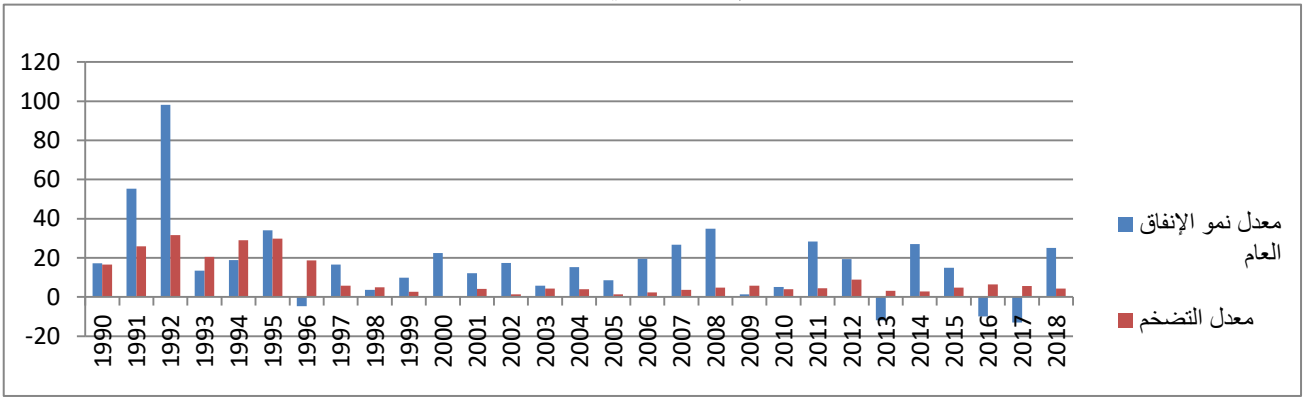

المصدر:إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(17).

- **الفترة (1995-2000)**: كما يظهر الشكل أعلاه وجود علاقة وطيدة بين تغيرات معدل نمو الإنفاق العام ومعدل التضخم، حيث تميزت هذه الفترة بانخفاض ملحوظ للإنفاق العام مقارنة بالفترة السابقة، فقدر متوسط نمو الإنفاق العام خلال الفترة (1995-2000) ب 13.68% مقارنة بـ40.58% خلال الفترة (1990-1994)، هذا الانخفاض جاء نتيجة لتطبيق الحكومة الجزائرية سياسة إنفاقية تقشفية في إطار الإصلاح الهيكلي وتعليمات صندوق النقد الدولي.

إن تطبيق السياسة الإنفاقية التقشفية وانخفاض معدل نمو الإنفاق العام كان له أثر بالغ في تخفيض معدلات التضخم من 29.77% سنة 1995 إلى 0.33% سنة 2000.

- **الفترة (2001-2014):** تعتبر هذه الفترة وكما تم ذكره سابقا مرحلة تنفيذ البرامج التنموية، اتبعت الحكومة الجزائرية خلالها سياسة إنفاقية توسعية نتيجة تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية، أي تحسن وضعيتها المالية، فشرعت الحكومة في تنفيذ مشاريع المنشآت القاعدية والمشاريع الأخرى في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي بالإضافة إلى زيادة الأجور وعمليات التوظيف للقضاء على البطالة.

لقد ساهم هذا الجهد التنموي للدولة في إنعاش واقع الشغل من خلال خلق مناصب شغل جد معتبرة ساهمت في التقليل من معدل البطالة الذي عرف انخفاضا ملموسا، ولكن بالرغم من النتائج المشجعة إلا أن الاقتصاد الجزائري لم يتعافى من ظاهرة التضخم، فقد شهدت معدلات التضخم ارتفاع ملحوظ خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة، خاصة في السنوات الأخيرة ليصل إلى 5.73% سنة 2009 و8.89% سنة 2012، وذلك نتيجة للتوسع في الإنفاق العام وزيادة الأجور والمرتبات مما ترتب عليه زيادة في الطلب الكلي وتكاليف الإنتاج في ظرف تميز بضعف الإنتاجية وهو ما أدى إلى خلق ضغوط تضخمية.

أثر الإنفاق العام بشكل ملحوظ على معدلات التضخم خلال هذه الفترة لكن لم يكن الوحيد لان التضخم المسجل خلال هذه الفترة ناتج أيضا عن الزيادة الكبيرة في الكتلة النقدية وارتفاع أسعار المنتجات المستوردة أي تضخم مستورد، ويمكن توضيح اثر الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال هذه الفترة كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم(42): أثر الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2014):

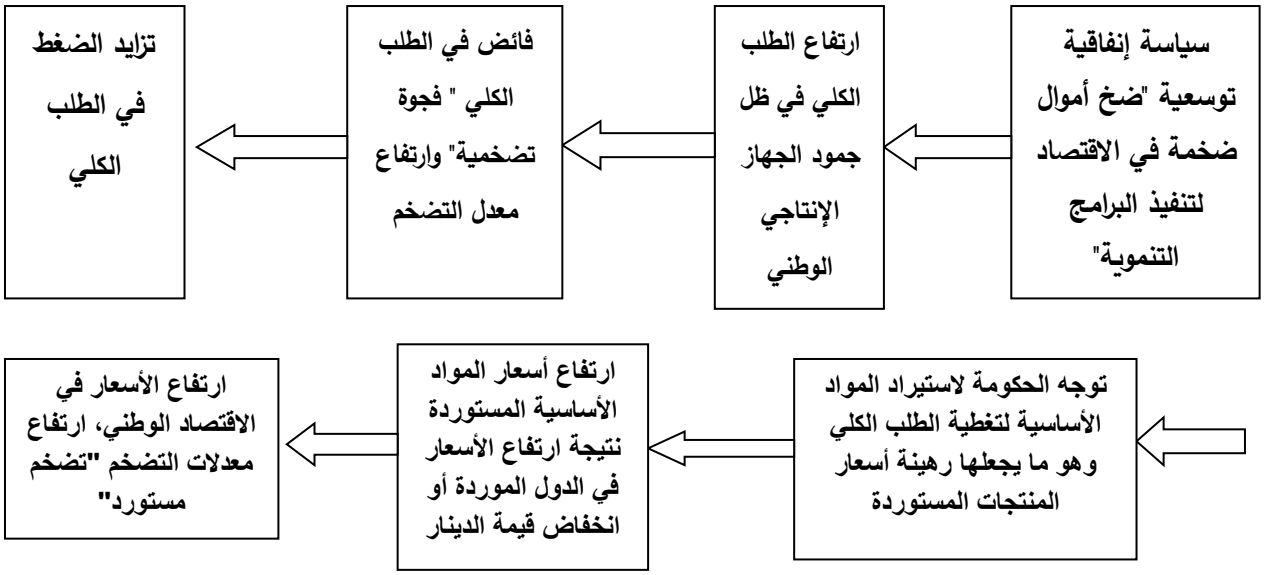

المصدر: إعداد الطالبة.

- **الفترة (2015-2018):** يظهر الشكل أعلاه عدم وجود علاقة واضحة بين الإنفاق العام ومعدل التضخم، حيث ارتفع معدل التضخم في سنتي 2016 و2017 بقيم 6.39% و5.59% على التوالي، في الوقت الذي انخفض فيه الإنفاق العام بمعدل 9.86-% و13-% ، نتيجة انتهاج الدولة سياسة إنفاقية انكماشية وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة، وهذا الإجراء كان نتيجة الصدمة النفطية (انهيار أسعار النفط) نهاية سنة 2014.

كما سجل الإنفاق العام ارتفاع بمعدل 25 % خلال سنة 2018 في حين انخفض معدل التضخم إلى 4.27% من نفس السنة، وهو ما يعني أن أثر الإنفاق العام على التضخم كان ضعيف جدا خلال هذه الفترة وان هناك عوامل أخرى هي من أدت إلى ارتفاع الأسعار أهمها ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة "تضخم مستورد".

أما بالنسبة لأثر كل من الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري على معدل التضخم، فيلاحظ من خلال الجدول أن ارتفاع معدل نمو الإنفاق الجاري أدى إلى إحداث التضخم خاصة في السنوات 1991 و1992 أين سجل معدل نمو الإنفاق الجاري نسب 73.19% و79.53% وسجل معدل التضخم 25.88% و31.66% خلال نفس الفترة، ورغم سياسة تقليص الإنفاق الجاري (تخفيض الأجور والرواتب تبعا لتطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي) إلا أن المسجل هو أن الإنفاق الجاري بقي في ارتفاع مستمر خلال الفترة (1995-2000) في حين سجل انخفاض كبير في نسب التضخم إلى ادني مستوياته 0.33% سنة 2000، وشهدت الفترة (2001-2014) انخفاض نسبة الإنفاق الاستهلاكي من إجمالي الإنفاق العام، ورغم ذلك ارتفع معدل التضخم بشكل ملحوظ.

أما الإنفاق الاستثماري فكان أثره على التضخم ضعيف نسبيا، خاصة في فترة التسعينات، وبرز خلال الفترة (2001-2014) ارتفاع الإنفاق الاستثماري وصاحبه ارتفاع واضح لمعدلات التضخم.

تجدر الإشارة هنا على أن الإنفاق العام في الجزائر كان له دور كبير في خلق الضغوط التضخمية، فرغم التوسع في الإنفاق العام والذي كان هدفه تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي كان له أثر سلبي على استقرار الأسعار، وهذا نتيجة لأمرين مهمين:

- الإنفاق الاستثماري في الجزائر هو إنفاق ذو طابع اجتماعي أي إنفاق غير منتج؛
- ضعف الجهاز الإنتاجي الوطني والذي يتميز بالجمود وعدم المرونة، لذلك كانت الزيادة في الإنفاق العام تؤثر مباشرة في المستوى العام للأسعار، حيث لا يستجيب العرض لتغيرات الطلب الكلي.

تدعيما لما ما سبق، وحسب دراسة للدكتور **وليد عبد الحميد عايب**[1] وجدت أن نسبة مساهمة الإنفاق العام في إحداث فائض الطلب الكلي ومنه إحداث التضخم تقدر ب 47.60% خلال الفترة (1990-2007)، وهي نسبة تؤكد الأثر البالغ للسياسة الإنفاقية المنتهجة في الجزائر على معدلات التضخم.

ثانيا: دراسة الأثر النقدي لسياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة:

من خلال هذا الفرع سيتم تسليط الضوء على دور الإنفاق العام في خلق فجوة تضخمية نقدية في الاقتصاد الوطني، ولتوضيح ذلك يجب إلقاء نظرة على الوضع النقدي للجهاز المصرفي في الجزائر وبالتحديد نسبة صافي ديون الحكومة من مجموع الائتمان المصرفي الممنوح خلال الفترة 1990-2018 وهو ما يبينه الجدول الموالي:

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص334.

الجدول رقم(18): تطور نسبة صافي ديون الحكومة من مجموع الائتمان المصرفي الممنوح في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).

السنوات	صافي ديون الحكومة مليار دج	موجودات الجهاز المصرفي مليار دج	نسبة صافي ديون الحكومة من موجودات الجهاز المصرفي(%)	متوسط سعر برميل النفط (دولار للبرميل)
1994-1990	1546.311	3194.1	48.41	19.52
1999-1995	2676.85	7778.3	34.41	17.92
2004-2000	2228.7	17787.1	12.52	29.14
2014-2005	-26808.2	117869.9	-22.74	86.33
2018-2015	14267.3	96995.1	14.70	51.94

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- **Banque d'Algérie, bulletin statistique de la banque d'Algérie, situation monétaire 1964-2011, Juin 2006,2008, sur le site : www. Bank-of-algeria.dz consulté le 11/01/2020.**
- **منظمة الأوبك، التقرير الإحصائي السنوي للسنوات 2018، 2015، 2013، ص110، على الموقع الالكتروني: oapecorg.org شوهد بتاريخ 2019/11/26.**

يوضح الجدول أعلاه أن هناك ارتفاع لقيمة موجودات الجهاز المصرفي خلال الفترة (1990-2014)، حيث انتقلت من 3194.1 مليار دج في الفترة (1990-1994) إلى 117869.9 مليار دج للفترة (2005-2014)، إلا أنها انخفضت خلال الفترة (2015-2018) لتصل إلى 96995.1 مليار دج.

كما يلاحظ ارتفاع لحجم صافي ديون الحكومة من 1546.311 مليار دج للفترة (1990-1994) إلى 2676.85 مليار دج للفترة (1995-1999)، حيث انتقل صافي ديون الحكومة من 167.043 مليار دج سنة 1990 إلى 468.53 مليار دج سنة 1994، ويفسر ذلك بوجود اختلال في المالية العامة للدولة نتيجة عدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة في ظل انهيار أسعار النفط وارتفاع حجم الدين العمومي للدولة آنذاك و هو ما يؤكده رصيد الموازنة العامة الذي حقق عجزا خلال سنتي 1993 و 1994بـ(70.4-) مليار دج و بـ(27.7-) مليار دج على التوالي، فلجأت الجزائر إلى تمويل العجز الموازني بالإصدار النقدي، وهو ما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم إلى أعلى مستوياتها خلال الفترة (1990-1994) كنتيجة منطقية لتطبيق سياسة التمويل التضخمي. كما أن الانخفاض الشديد لأسعار النفط خلال الفترة (1995-1999) أدى إلى تسجيل عجز موازني بقيم (101.4-)مليار دج سنة 1998 و(11.2-)مليار دج سنة 1999 وهو ما يفسر لجوء الدولة للاقتراض من الجهاز المصرفي وارتفاع حجم صافي ديون الحكومة لهذه الفترة.

وانطلاقا من سنة 2000 يلاحظ أن صافي ديون الحكومة التي انتقل من 2676.85 مليار دج للفترة (1995-1999) إلى 2228.7 مليار دج للفترة (2000-2004) ثم إلى (26808.2-) مليار دج للفترة (2005-

2014)، وهو ما يؤكد انخفاض نسبة صافي ديون الحكومة من موجودات الجهاز المصرفي التي انخفضت من 48.41% في الفترة الأولى إلى 22.74-% للفترة الرابعة، وجاء هذا الانخفاض نتيجة تحسن الكبير لأسعار النفط التي سجلت متوسط سعر 86.33 دولار للبرميل خلال الفترة (2005-2014) مقابل17.92 دولار للبرميل للفترة (1995-1999) ومنه تحسن الوضعية المالية للدولة والتقليل من اللجوء إلى الجهاز المصرفي.

أما الفترة 2015-2018 فعرفت ارتفاع معتبر في صافي ديون الحكومة التي انتقلت إلى 14267.3 مليار دج مقابل (26808.2-)مليار دج للفترة السابقة، كما ارتفعت نسبة صافي ديون الحكومة من موجودات الجهاز المصرفي إلى 14.76% مقابل 22.74-% خلال الفترة السابقة، كان ذلك نتيجة لانهيار أسعار النفط التي وصل متوسط سعرها إلى 51,94 دولار للبرميل (سجلت 52 و 44 دولار للبرميل سنتي 2015 و على الترتيب 2016) وتسجيل عجز في رصيد الميزانية بقيمتي (4173.5-) مليار دج و(3236.8-) مليار دج سنتي 2015و2016 على التوالي ومنه تدهور الوضعية المالية للدولة أي زيادة اللجوء (الاقتراض) إلى الجهاز المصرفي.

وصفوة القول أن الحكومة تعتمد في تمويلها للنفقات العامة على مداخيل المحروقات (الإيرادات النفطية)، والتي تتميز بالتذبذب وكنتيجة لذلك فان أي صدمة نفطية تؤثر بشكل مباشر على رصيد الميزانية العامة، فتلجأ الدولة إلى الاقتراض أو الإصدار النقدي الجديد والذي يعتبر من الأسباب المباشرة للتضخم في الجزائر (لوحظ ذلك في الفترة 1990-1994)، وعليه يمكن القول أن طريقة التمويل المعتمدة في تمويل الإنفاق العام " **السياسة النقدية المصاحبة لسياسة الإنفاق العام**" لها دور كبير في حدوث الضغوط التضخمية في الجزائر، خاصة في ظل ضعف الجهاز الإنتاجي.

ثالثا: تحليل أثر الإنفاق العسكري على معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة.

إضافة إلى ما سبق سيتم في هذه الدراسة إلقاء نظرة بسيطة على نوع مهم من الإنفاق في الاقتصاد الجزائري ألا وهو **الإنفاق العسكري**، وذلك تحسبا للجدل الواسع الذي أثاره هذا النوع من الإنفاق حول مدى تأثيره على النمو الاقتصادي وكذا معدلات التضخم.

يلاحظ من خلال الملحق رقم(03) أن الإنفاق العسكري شهد ارتفاعا بشكل مستمر أثناء فترة الدراسة من 8.10 مليار دج سنة 1990 إلى 1121.6 مليار دج سنة 2018 وبمعدلات نمو متفاوتة، ويرجع هذا الارتفاع خاصة في الفترة (1990-2000) نتيجة إلى عدم استقرار الأمن القومي في الجزائر، والتهديدات الحدودية وكذا توتر العلاقات مع الشقيقة المغرب التي جعلتها تدخل في مضمار التسابق نحو التسلح، كل ذلك دفع بالحكومة الجزائرية إلى تضخيم ميزانية الدفاع للمحافظة على امن وسلامة البلاد، أما الفترة (2001-2018) فشهدت عدة أحداث كانتشار العمل الإرهابي في أقطار العالم وبروز الثورات العربية في العديد من الدول، تدهور الوضع والانفلات الأمني في ليبيا وما يحمله من

تهديدات حدودية على الجزائر كل هذه العوامل أدت إلى تضاعف الإنفاق العسكري من 161.50 مليار دج سنة 2001 إلى 1121.6 مليار دج سنة 2018.

وفي التفاتة منا على أثر هذا النوع من الإنفاق على التضخم لاحظنا أن معدل نمو الإنفاق العسكري سجل ارتفاعا كبير ا خاصة في الفترة (1991-1994) **(انظر الملحق رقم03)** وهو ما ساهم في رفع المستوى العام للأسعار ارتفاع مفاجئ وخطير، كما تزامن أعلى معدل نمو للإنفاق العسكري بـ120.68% مع أعلى معدل تضخم سجل خلال فترة الدراسة وذلك سنة 1992، و انخفاض معدلات نمو الإنفاق العسكري للفترة (1997-2000) قد ساهم في تخفيض معدلات التضخم إلى معدلات قياسية 0.33% سنة 2000، في حين سجل معدل نمو الإنفاق العسكري ارتفاع بمعدلات منخفضة نسبيا و سجلت معدلات التضخم ارتفاع نسبي في الفترة 2001-2018، ونشير أن ارتفاع معدلات التضخم في هذه الفترة يعد ارتفاع متباطئ ونسبي مقارنة بارتفاعه في بداية التسعينات.

وفيما يخص أثر هذا النوع على معدل التضخم خلال الفترة الكلية للدراسة (1990-2018)، نشير إلى أن الإنفاق العسكري أخذ نسبة كبيرة من ميزانية الدولة، حيث بلغ متوسط نسبته من إجمالي الإنفاق العام بـ24.35% خلال فترة الدراسة، وهو ما أدى إلى تخصيص موارد بعيدا عن الاستثمارات المنتجة وزيادة الطلب الكلي بنسبة كبيرة لكن يبقى الحكم على انه يخلق ضغوط تضخمية أو لا تتوقف على حالة التشغيل في الاقتصاد (كامل أو جزئي) ومدى مرونة الجهاز الإنتاجي للدولة.

وبما أن الجزائر من الدول النامية والتي تعاني من جهاز إنتاجي ضعيف فاغلب الاحتياجات العسكرية من لوازم ومعدات وتجهيزات تستورد من الخارج، وهو ما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: السياسة الإنفاقية و أثرها على التضخم في اقتصاديات الدول العربية (المغرب، تونس، مصروالمملكة العربية السعودية) خلال الفترة (1990-2018).

يختص هذا المبحث بدراسة أثر الإنفاق العام على التضخم في مجموعة من الدول العربية المختارة خلال الفترة (1990-2018)، حيث سيتم أولا تحليل مسار الإنفاق العام ومعدلات التضخم في هذه الدول خلال فترة الدراسة، ثم دراسة أثر الإنفاق العام على معدلات التضخم في هذه الدول كل واحدة على حدا خلال الفترة (1990-2018).

المطلب الأول: مسارات الإنفاق العام في المغرب، تونس، مصروالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990-2018).

تحاول الدراسة من خلال هذا المطلب توضيح تطورات أحجام وسلوك الإنفاق العام في الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة (1990-2018).

أولا: تطورحجم الإنفاق العام في المغرب خلال الفترة (1990-2018):

من خلال تفحص الجدول رقم (19) يلاحظ أن المستويات السنوية للإنفاق العام تتجه على العموم نحو الارتفاع خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت بشكل واضح خلال الفترة (1990-1999) (باستثناء السنوات 1996 و1997 و1998 والتي سجلت فيها معدلات نمو سلبية)، وانتقلت من 4.73 مليار دولار سنة 1990 إلى 7.12 مليار دولار سنة 1999، وهذا يعود إلى ارتفاع قيم الإنفاق الجاري لاسيما فيما يتعلق بمستلزمات الإدارات الحكومية والرواتب والأجور وكذلك مدفوعات الفائدة والدعم والإعانات، بالإضافة إلى التزام الحكومة المغربية بسداد مبالغ ضخمة كخدمة الدين الخارجي والتي شكلت ضغطا كبيرا على الميزانية الحكومية المغربية، ثم واصل الإنفاق العام مساره التصاعدي فوصل إلى 16.94 مليار دولار سنة 2009 بمعدل نمو 9.2% مقارنة بسنة 2008 نتيجة التوسع في الإنفاق الرأسمالي لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، وفي هذا السياق شكلت الحكومة المغربية "لجنة اليقظة الإستراتيجية" لمراقبة القطاعات الأكثر تأثرا بالأزمة واتخاذ إجراءات لدعمها، حيث تم توفير الدعم للقطاعات التصديرية السلعية ودعم قطاعات السياحة والزراعة والصيد البحري ودعم كافة أوجه صناعة الفوسفات ومشتقاته، كما قام المغرب بزيادة الأجور في عام 2009 طبقا لقرارات مسبقة، بحيث ارتفعت نفقات الأجور في الموازنة بنسبة 9.3%.[1]

يلاحظ أن الإنفاق العام واصل الارتفاع من 16.73 مليار دولار سنة 2010 إلى 22.84 مليار دولار سنة 2018، لكن خلال هذه الفترة انخفض سنة 2015 بمعدل نمو سلبي قدر بـ11.04-%، كما أن الفترة (2010-2018) سجلت متوسط معدل نمو منخفض (36%) مقارنة بالفترة (2000-2009) التي سجلت (47%)، وهذا راجع لجهود الدولة بإعادة توجيه الإنفاق العام، متضمنا في ذلك تقليص الإنفاق الجاري

[1] صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، ص130.

عبر تخفيض الصرف على بنود الدعم واحتواء فاتورة الأجور والمرتبات وترشيد نفقات شراء السلع والخدمات.[1]

لقد أدت الحاجة الملحة إلى تقليل حدة الفقر ومواجهة البطالة وإعادة الاعمار وتشجيع الاستثمار إلى ارتفاع نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي بشكل لافت خلال فترة الدراسة، حيث انتقلت من 15.69% سنة 1990 إلى 19.27% في سنة 2018.

أهم ما تم ملاحظته هو التطور المنتظم للنفقات العام في المغرب خلال فترة الدراسة، فلم تسجل اتجاهات تصاعدية أو تنازلية حادة، حيث ارتفع الإنفاق العام في المغرب بقيمة 18.11 مليار دولار خلال فترة الدراسة أي بمعدل نمو قدره 382.87%.

الجدول رقم (19): تطور حجم الإنفاق العام في المغرب خلال الفترة (1990-2018).

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الإنفاق العام (مليار دولار أمريكي)	4.73	5.02	5.55	5.67	6.17	7.03	6.81	6.66	6.65	7.12
الإنفاق العام نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	15.69	15.57	16.46	17.94	17.35	18.03	15.79	17.01	15.90	17.11
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الإنفاق العام (مليار دولار أمريكي)	6.84	7.05	7.45	9.07	10.6	11.56	12.24	13.84	15.51	16.94
الإنفاق العام نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	17.60	17.88	17.64	17.42	17.90	18.54	17.84	17.51	16.76	18.23
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
الإنفاق العام (مليار دولار أمريكي)	16.73	18.95	19.49	21.21	21.92	19.50	19.94	20.76	22.84	
الإنفاق العام نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	17.94	18.70	19.83	19.85	19.91	19.27	19.24	18.92	19.27	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

قاعدة بيانات The Global Economy، على الرابط الالكتروني:

https://www.theglobaleconomy.com/rankings/government_spending_dollars/ seen on 04/12/2019

[1] صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، ص117.

ثانيا: تطورحجم الإنفاق العام في تونس خلال الفترة (1990-2018).

تظهر الأرقام في الجدول رقم (20) أن مسار الإنفاق العام في دولة تونس لا يختلف عن مسار الإنفاق العام في بقية الدول محل الدراسة، حيث يتميز بالارتفاع على طول مدة الدراسة، حيث انتقل من 2.01 مليار دولار سنة 1990 إلى 2.93 مليار دولار سنة 1995، وهذا راجع لتزايد الرواتب والأجور، وفي سنة 2000 شهد الإنفاق العام في تونس انخفاض طفيف ليصل إلى 3.57 مليار دولار، ويرجع لإتباع الحكومة التونسية سياسة تقييدية في مجال الإنفاق، وإلغاء الدعم على السلع الأساسية وتقليص الإنفاق الجاري بتجنب الزيادة في الرواتب والأجور.

وشهدت الفترة (2001- 2011) ارتفاعا مستمرا للإنفاق العام، خاصة في سنة 2011 والتي بلغ فيها 8.24 مليار دولار مقارنة ب7.31 مليار دج سنة 2010، كما أن نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عرفت ارتفاعا ملحوظا خلال سنة 2011، فقدرت ب18.00% مقارنة بنسب السنوات التي تسبقها والتي تتراوح ما بين (16.00%-17.00%)، وهذا الارتفاع كان نتيجة إتباع الحكومة التونسية سياسة مالية توسعية ركزت على زيادة الإنفاق الجاري مع تعزيز النفقات الاستثمارية، وذلك في إطار جهود الحكومة لتعزيز النمو الاقتصادي وتخفيض البطالة، وكذلك في إطار الاستجابة للظروف الاقتصادية والسياسية الطارئة التي شهدتها تونس (ثورة تونس: 18 ديسمبر 2010- 14 جانفي 2011) خاصة تنامي المطالب الشعبية لتوفير مناصب عمل وتحسين ظروف المعيشة وتحقيق النمو الشامل.[1]

وفي سنة 2016 وصل الإنفاق العام إلى 8.57 مليار دولار، حيث عقد صندوق النقد الدولي خلال نفس السنة اتفاقية مع تونس مدتها أربع سنوات لتنفيذ حزمة إجراءات في المالية العامة وسياسات الاقتصاد الكلي، وذلك ضمن برنامج من متطلباته تقييد الإنفاق الذي يتضمن تقليص إعانات الطاقة، وتجميد الأجور في القطاع العام، وهو ما يفسر انخفاض الإنفاق العام إلى 8.32 مليار دولار و8.21 مليار دولار في 2017 و2018 على التوالي، وذلك بهدف السيطرة على التضخم وتقليص عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات الخارجية، حيث قدم الصندوق خلالها قرضا بمبلغ 2.9 مليار دولار على دفعات بعد مراجعات وتقييم للتأكد من التزام الحكومة بالإجراءات والسياسات المتفق عليها.

المتتبع لمسار حجم الإنفاق العام في تونس يلاحظ أن هناك تفاوت في معدلات نمو النفقات العامة خلال مدة الدراسة، حيث سجلت معدلات نمو ايجابية ومعدلات سلبية لكن في العموم تميز الإنفاق العام التونسي بمعدلات نمو سنوية معقولة، أي لم يعرف ارتفاعات أو انخفاضات حادة، كما قدر مجمل الارتفاع في الإنفاق العام ب6.76 مليار دولار خلال فترة الدراسة أي بمعدل نمو قدره 336.31%.

[1] صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، ص120.

الجدول رقم(20): تطور حجم الإنفاق العام في تونس خلال الفترة (1990-2018).

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الإنفاق العام (مليار دولار أمريكي)	2.01	2.16	2.47	2.37	2.55	2.93	3 .04	3.38	3.58	3.73
الإنفاق العام نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	16.35	16.57	16.00	16.25	16.32	16.28	15.55	16.33	16.42	16.27
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الإنفاق العام (مليار دولار أمريكي)	3.57	3.65	3.98	4.72	5.27	5.46	5.74	6.42	7.23	7.22
الإنفاق العام نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	16.67	16.57	17.22	17.20	16.92	16.91	16.70	16.50	16.13	16.63
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
الإنفاق العام (مليار دولار أمريكي)	7.31	8.24	8.20	8.62	8.90	8.43	8.57	8.32	8.21	
الإنفاق العام نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	16.61	18.00	18.21	18.64	18.70	19.55	20.49	20.81	-	

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

قاعدة بيانات: The Global Economy, على الرابط الالكتروني:

https://www.theglobaleconomy.com/rankings/government_spending_dollars/ seen on 04/12/2019

ثالثا: تطور حجم الإنفاق العام في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (1990-2018):

إن المتفحص للجدول أدناه يرى أن الإنفاق العام في مصر عرف تطورات ملحوظة، حيث انتقل من 4.86 مليار دولار سنة 1990 إلى 10.52 مليار دولار سنة 1999 أي بمعدل نمو 116.46% وهي نسبة كبيرة، ويعزى هذا الارتفاع إلى الزيادة في الإنفاق الاستثماري وكذلك نمو الإنفاق الجاري نتيجة زيادة أعباء خدمة الدين لاسيما الداخلي منه، أما أعباء خدمة الدين الخارجي فقد عرفت هي الأخرى ارتفاع كبير خلال هذه الفترة نتيجة لجوء الحكومة المصرية مع بداية سنة 1991 لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لطلب المساعدة في حل الأزمة الاقتصادية المتمثلة في الركود الاقتصادي الشديد، خاصة في النصف الثاني من الثمانينات وبداية التسعينات وهو الأمر الذي جعلها تعاني من مديونية خارجية ضخمة خلال الفترة.

وفي السنوات 2001 و2002 و2003 و2004 سجل إجمالي الإنفاق العام المصري معدلات نمو سالبة، حيث انتقل من 11.05 مليار دولار سنة 2001 إلى 10.05مليار دولار سنة 2004، ويفسر سبب هذا

الانخفاض جراء تراجع سعر صرف الجنيه المصري وليس من تراجع النفقات، حيث ارتفع إجمالي الإنفاق بالعملة المحلية.[1]

لكن سرعان ما غيرت النفقات العامة مسارها واتجهت نحو الارتفاع ابتداء من سنة 2005 من 11.42 مليار دولار لتصل إلى 39.12 مليار دولار سنة 2015 بمعدل نمو 242.55% ، ويرجع ارتفاع إجمالي الإنفاق العام خلال العشر سنوات هذه نتيجة لإتباع الحكومة المصرية سياسة مالية توسعية لتحييد آثار الأزمة المالية العالمية على وتيرة النشاط الاقتصادي مع التركيز على زيادة الإنفاق الاستثماري[2]، بالإضافة إلى ارتفاع الرواتب والأجور سنة 2013 بحوالي 16% في وقت زادت فيه الإعانات بحوالي 27% وفوائد الدين العام بحوالي 41%.[3]

أما السنوات 2016 و2017 و2018 فقد شهدت انخفاض في قيمة الإنفاق العام من 38.04 مليار دولار سنة 2016 إلى 20.95 مليار دولار سنة 2018، وهذا في إطار الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة المصرية لاحتواء النفقات الجارية أو تقليصها، حيث شملت هذه الإجراءات تقليص فاتورة الأجور من خلال وقف التعيينات وضبطها، بالإضافة إلى تحرير أسعار المواد البترولية.[4]

ويتضح جليا أن المسار العام للإنفاق العام في مصر يتجه نحو الارتفاع، حيث قدرت قيمة الارتفاع في الإنفاق العام خلال فترة الدراسة ب16مليار دولار أي بمعدل نمو 331.06%، كما قدر متوسط نسبة الإنفاق العام من إجمالي الناتج المحلي خلال نفس المدة ب 11.64%.

[1] صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنتي2005 و2004.

[2] صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، ص129.

[3] صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، ص127.

[4] صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، ص ص 117-118.

الجدول رقم(21): تطور حجم الإنفاق العام في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (1990-2018).

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الإنفاق العام (مليار دولار أمريكي)	4.86	4.13	4.36	4.80	5.33	6.34	7.01	8.87	9.59	10.52
الإنفاق العام نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	11.28	11.19	10.42	10.30	10.28	10.53	10.37	11.32	11.30	11.60
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الإنفاق العام (مليار دولار أمريكي)	11.18	11.05	11.06	10.50	10.05	11.42	13.20	14.78	17.72	21.45
الإنفاق العام نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	11.20	11.31	12.58	12.67	12.57	12.73	12.28	11.33	10.88	11.35
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
الإنفاق العام (مليار دولار أمريكي)	24.43	27.02	31.22	32.76	36.20	39.12	38.04	23.75	20.95	
الإنفاق العام نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	11.16	11.45	11.17	11.35	11.84	11.75	11.43	10.09	8.35	

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

قاعدة بيانات ,The Global Economy، على الرابط الالكتروني:

https://www.theglobaleconomy.com/rankings/government_spending_dollars/ seen on 04/12/2019

رابعا: تطور حجم الإنفاق العام في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990-2018):

يعتبر اقتصاد المملكة العربية السعودية من أقوى الاقتصاديات في العالم باعتبارها عضوا في مجموعة العشرين، وتمتلك 18.1% من الاحتياطات المؤكدة من النفط في العالم، حيث تعتبر اكبر دولة مصدرة للنفط، والمهم في هذه الدراسة هو تتبع مسار الإنفاق العام في المملكة العربية السعودية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (22): تطور حجم الإنفاق العام في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990-2018):

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الإنفاق العام (مليار دولار أمريكي)	34.13	45.16	40.77	34.97	32.72	33.62	38.66	43.20	41.38	41.09
الإنفاق العام نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	29.02	34.16	29.74	26.30	24.21	23.46	24.37	26.03	28.20	25.41
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الإنفاق العام (مليار دولار أمريكي)	49.01	50.32	49.20	52.84	59.15	70.09	83.07	85.95	92.03	95.20
الإنفاق العام نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	25.86	27.33	25.95	24.48	22.86	21.34	22.04	20.66	17.70	22.19
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
الإنفاق العام (مليار دولار أمريكي)	106.71	130.15	146.98	167.61	197.11	196.30	166.57	168.26	181.36	
الإنفاق العام نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	20.20	19.39	19.97	22.45	26.06	30.00	25.83	24.44	23.18	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

قاعدة بيانات The Global Economy، على الرابط الالكتروني:

https://www.theglobaleconomy.com/rankings/government_spending_dollars/ seen on 04/12/2019

الشكل رقم (43): تطور الإنفاق الجاري والاستثماري والإيرادات في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990-2018):

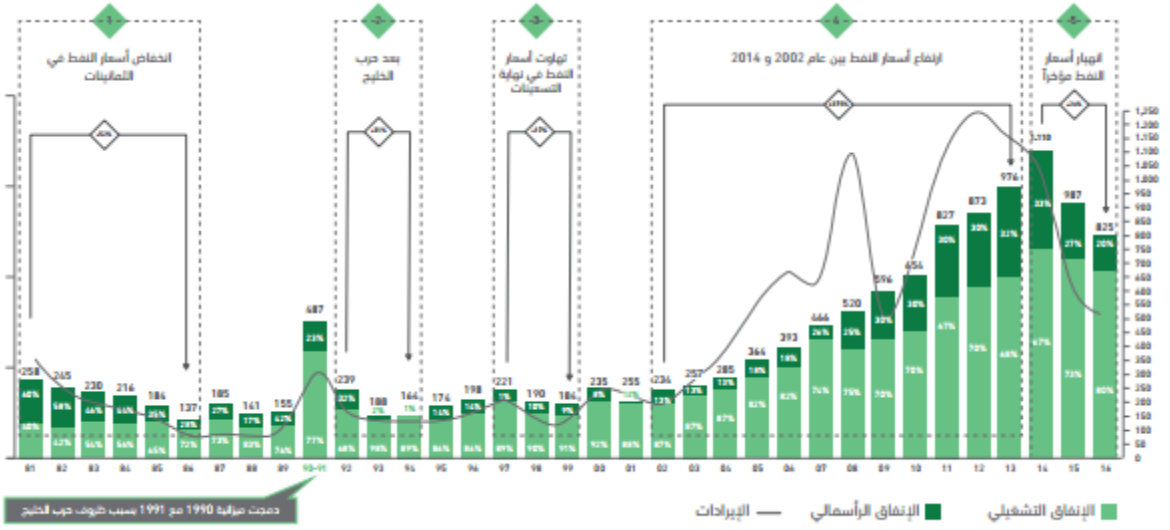

المصدر: صحيفة مال الاقتصادية، تعرف على 5 صدمات تعرض لها الاقتصاد السعودي في 35 عام، الرياض، السعودية، 24 ديسمبر 2016، على الرابط الالكتروني:

https://www.maaal.comarchives/20161224/84691 شوهد بتاريخ 2019/12/04

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن مسار الإنفاق العام في السعودية كان تصاعديا خلال فترة الدراسة مع وجود بعض التذبذبات، حيث انتقل من 34.13 مليار دولار سنة 1990 إلى 45.16 مليار دولار سنة 1991 بمعدل نمو 32.23%، وهذا الارتفاع كان نتيجة لارتفاع الإنفاق على الحرب (حرب الخليج في تلك الفترة)، ثم تراجع الإنفاق العام في السنوات التالية بانخفاض الإنفاق الاستثماري، وفي سنة 1997 شهدت أسعار النفط توازن طفيف فارتفع الإنفاق العام إلى 43.20 مليار دولار مقارنة ب 38.66 مليار دولار سنة 1996، لكنه تراجع في العامين التاليين إلى مستوياته السابقة.

في بداية الألفية الجديدة بدأت أسعار النفط في التعافي والارتفاع، حيث أتاحت الفوائض المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط المجال لإتباع سياسة مالية توسعية، كما هو موضح في الشكل أعلاه، فسجل سنة 2002 إنفاق عام بقيمة 49.20 مليار دولار، ثم 85.95 مليار دولار سنة 2007 ليواصل الإنفاق العام الارتفاع حتى سنة 2014 والتي سجل فيها أعلى قيمة له على طول فترة الدراسة وقدرت ب197.11 مليار دولار.

لكن مع مرور منتصف سنة 2014 تعرض الاقتصاد العالمي إلى صدمة نفطية عنيفة انهارت على أثرها أسعار النفط إلى اقل من 38 دولار للبرميل مقارنة ب 120 دولار للبرميل سنة 2013، وهو الأمر الذي أثر على المالية العامة للدولة سنتي 2015 و2016، فانخفض الإنفاق العام إلى 196.30 مليار دولار و166.57 مليار دولار على التوالي بمعدلات نمو (0.4-%) و(15.14-%)على التوالي وهو ما يوضحه الشكل

أعلاه، وفي ظل هذه الأزمة اضطرت الحكومة إلى السحب من الاحتياطي وإصدار أدوات دين مختلفة لتمويل الميزانية.[1]

كما قامت السلطات السعودية في نهاية 2016 بتعميق إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة (من خلال ضبط وتقليص الإنفاق الجاري والبحث عن مداخيل أخرى للدولة بعيدة عن الجباية البترولية) وتطبيق مبادرات إصلاحية كبرى من اجل التصدي للتحديات المتنامية التي يفرضها الواقع الجديد في أسواق النفط.

وفي سنتي 2017 و2018 ارتفع الإنفاق العام ليبلغ 168.26 مليار دولار و181.36 مليار دولار على التوالي، ويمكن إرجاع ذلك إلى تحسن أسعار النفط في سنة 2017 لأول مرة بعد أزمة 2014(بلغت أسعار النفط 70 دولار للبرميل في سنة 2017) ومنه تحسن الإيرادات البترولية بنسبة 31.9%.

وعموما يمكن القول أن الإنفاق العام في السعودية ارتفع بقيمة 147.23 مليار دولار بمعدل نمو 431.38% على طول فترة الدراسة، كما سجل متوسط نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ب24.69%، وتعتبر هذه القيم والنسب من أعلى النسب والقيم التي سجلت في الدول العربية محل الدراسة، كما يستخلص أن الاقتصاد السعودي يقوم على مورد البترول وهو ما يفرض عليها تحديات للحفاظ على استقرارها واستمرارية المالية العامة في ظل أسعار نفط تتميز بالتقلبات، كما لاحظنا تأثر الاقتصاد السعودي بالأزمة النفطية سنة 2014، حيث أن الاقتصاد السعودي يشبه بشكل كبير الاقتصاد الجزائري كونهما يعتمدان على الإيرادات البترولية في إدارة سياستيهما الإنفاقية .

المطلب الثاني: ظاهرة التضخم في المغرب، تونس مصروالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990-2018).

يعتبر التضخم أحد أهم وأصعب المشاكل الاقتصادية في العالم له آثار بالغة على الجانب الاقتصادي وخاصة الاجتماعي، تعاني منه الدول النامية وحتى المتقدمة ويكون نتيجة لعدة أسباب متراكمة، وفي هذا السياق سيتم من خلال هذا المطلب معرفة مسار التضخم في مجموعة من الدول العربية وهي: المغرب، تونس، جمهورية مصر العربية، المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990-2018).

أولا: تطور معدلات التضخم في المغرب خلال الفترة(1990-2018):

الجدول الموالي يوضح تطور معدلات التضخم خلال الفترة (1990-2018) في دولة المغرب، من خلال تحليل معطيات الجدول ارتأينا تقسيم فترة تطور التضخم في المغرب إلى مرحلتين أساسيتين:

[1] صحيفة مال الاقتصادية، تعرف على 5 صدمات تعرض لها الاقتصاد السعودي في 35 عام، الرياض، السعودية، 24 ديسمبر 2016، بتصرف الباحثة، على الرابط الالكتروني: https://www.maaal.com/archives/20161224/84691 شوهد بتاريخ 2019/12/04.

الجدول رقم (23): تطور معدلات التضخم في المغرب خلال الفترة (1990-2018).

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل التضخم (%)	6.78	7.98	5.47	5.18	5.14	6.12	2.98	1.03	2.75	0.68
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل التضخم (%)	1.89	0.61	2.79	1.16	1.49	0.98	3.28	2.04	3.70	0.99
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
معدل التضخم (%)	0.98	0.92	1.27	1.88	0.43	1.55	1.63	0.75	1.91	

المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على:

بيانات البنك الدولي على الرابط الالكتروني

https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=EG-SA-MA-TN:

شوهد بتاريخ 2019/12/04

- **المرحلة الأولى (1990-1995):** نلاحظ خلال هذه الفترة ارتفاع معدلات التضخم، حيث تم تسجيل معدلات 6.78% و7.98% و5.14% و6.12% خلال السنوات 1990 و1991 و1994 و1995 على الترتيب، ومن أهم أسباب ارتفاع التضخم خلال هذه الفترة هي:[1]

- ارتفاع أسعار المواد الغذائية نتيجة ل فترة جفاف مرت بها البلاد أدت إلى انخفاض المحصول الزراعي؛
- زيادة إنفاق الأسر والطلب على العقارات، حيث نما الاستهلاك الحقيقي للأفراد بنسبة 4.5% سنويا خلال هذه الفترة؛
- تخفيض قيمة العملة بنسبة 23% لتشجيع الصادرات؛
- إلغاء الدعم على السلع الاستهلاكية الأساسية؛
- تطبيق برنامج التخصيص المغربي سنة 1993 والذي شمل بيع 114 شركة عامة وزيادة حركة الاستثمار والتدفقات المالية إلى المغرب.

- **المرحلة الثانية (1996-2018):** على الرغم من طول مدة هذه الفترة إلا أن السلطات المغربية نجحت في السيطرة على التضخم وضمان استمرارية الاستقرار في الأسعار، حيث لم يسجل معدل تضخم أكبر من 3.70% خلال هذه الفترة وقدر متوسط التضخم بـ 1.34%، سعت السلطات المغربية للسيطرة على التضخم من خلال:

[1] أمينة بن عيسى، مرجع سابق، ص ص 235-236.

- إتباع سياسة تقشفية وذلك من خلال ضبط الإنفاق العام وتقييده، حيث لاحظنا سابقا انخفاض الإنفاق العام في السنوات 1996 و1997 و1998؛
- دعم القطاعات والمؤسسات المنتجة، حيث تم دعم القطاعات التصديرية السلعية وقطاع السياحة وقطاع الزراعة؛
- ضبط الإنفاق الجاري مما أدى إلى انخفاض الأجور الحقيقية، في الوقت الذي تم فيه التوسع في الإنفاق الاستثماري.

ثانيا: تطور معدلات التضخم في تونس خلال الفترة (1990-2018):

من خلال ملاحظة الجدول أدناه تم تقسيم مراحل تطور التضخم في تونس إلى ثلاثة مراحل هي كالتالي:

- الفترة (1990-2009):[1] ارتأينا أن نسميها مرحلة السيطرة النسبية على التضخم:

شهدت دولة تونس في ثمانينات القرن الماضي فوضى كبيرة واضطرابات سياسية واجتماعية واقتصادية، كانت الدافع وراء تبني تونس لمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية، تمثلت أهمها في:

- تحرير الأسعار والتجارة الخارجية والاستثمار من القيود الإدارية؛
- إعادة توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص بتخلي الدولة عن القطاعات والخدمات التي يمكن للقطاع الخاص تأمينها بأكثر نجاعة وجودة؛
- تطوير السوق المالي؛
- إقرار التحويل الجاري للدينار التونسي.

كانت لهذه الإصلاحات جملة من النتائج الايجابية خلال هذه الفترة، أهمها تسجيل ارتفاع في إجمالي الناتج المحلي بمعدل 5% سنويا، كبح جماح التضخم، حيث بلغ متوسط معدل التضخم خلال الفترة (1990-2009) بـ4.05% بعدما كان 7.58% في الثمانينات.

- الفترة (2010-2013): شهدت هذه اللفترة اندلاع الثورة التونسية، ونتيجة للاضطرابات السياسية وما تبعها من تدهور اقتصادي تم ملاحظة ارتفاع طفيف ونسبي للتضخم خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة، حيث انتقل من 4.41% سنة 2010 إلى 5.79% سنة 2013 ويعزى ذلك إلى:

- تعطل جهاز الإنتاج، حيث أصاب الأنشطة الإنتاجية الرئيسية، أي الطاقة والتعدين والسياحة والصناعات الميكانيكية والكهربائية شلل دام طويلا تزامنا مع الحركات الاحتجاجية الاجتماعية؛
- انخفاض مستوى الإنتاج مقارنة بما قبل الثورة وهو ما أدى إلى فجوة إنتاج جد سالبة؛
- انخفاض الدينار مقابل الدولار ؛
- ارتفاع الطلب على السلع الغذائية وارتفاع أسعار بعض المواد المستوردة؛

[1] أمينة بن عيسى، مرجع سابق، ص ص 238-239.

- المضاربة في سوق الخضروات والمواد الأساسية خلال السنتين 2012 و2013 خصوصا؛
- نمو الأجور والرواتب خاصة في سنة 2012.

- **الفترة (2014-2016):** يلاحظ تراجع طفيف لمعدلات التضخم، كان نتيجة لتراجع أسعار منتجات البترول، انخفاض في أسعار المواد الغذائية وأسعار المواد الأساسية المستوردة، بالإضافة إلى الإجراءات المناسبة على مستوى السياسة النقدية للسيطرة على التضخم.

- **السنتين 2017 و2018:** يلاحظ من الجدول أدناه أن هذه الفترة شهدت ارتفاع في معدل التضخم وبوتيرة متسارعة، حيث سجل سنة 2017 معدل تضخم قدر بـ 5.31 % بعدما كان 3.71% سنة 2016، ليرتفع إلى 7.31% سنة 2018 أي بمعدل نمو 37.66%، وكان سببه تراجع قيمة الدينار وارتفاع أسعار المواد المستوردة.

في الأخير نستنتج أن أهم مصادر التضخم في دولة تونس نابعة من تراجع قيمة الدينار، ارتفاع أسعار المواد المستوردة (تضخم مستورد)، والتوسع في الإنفاق الجاري.

الجدول رقم(24): تطور معدلات التضخم في تونس خلال الفترة (1990-2018).

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل التضخم (%)	6.54	8.19	5.82	3.97	4.73	6.24	3.72	3.65	3.12	2.69
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل التضخم (%)	2.96	1.98	2.72	2.71	3.63	2.01	4.49	3.41	4.92	3.52
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
معدل التضخم (%)	4.41	3.54	5.13	5.79	4.93	4.85	3.71	5.31	7.31	

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

بيانات البنك الدولي، على الرابط الالكتروني

https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=EG-SA-MA-TN:

شوهد بتاريخ 2019/12/10

ثالثا: تطور معدلات التضخم في جمهورية مصر العربية خلال الفترة(1990-2018):

مرت مصر خلال الثمانينات بأزمة اقتصادية طاحنة تدهورت على أثرها المؤشرات الاقتصادية الكلية، ومن أهم المؤشرات الاقتصادية التي عرفت تدهور كبير هو استقرار المستوى العام للأسعار، حيث بلغ متوسط معدل التضخم 17.2% خلال الفترة (1981-1991).

إن ارتفاع معدلات التضخم آنذاك شكل دافع قوي للحكومة المصرية لتبني برنامج للسيطرة على التضخم المنفلت، وفي سنة 1990 اتفقت الحكومة المصرية مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وذلك للتخفيف من حدة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد المصري، وعرفت تلك الاتفاقية ببرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي[1]، وتمثلت أهم ملامح تطبيق البرنامج في الآتي:[2]

- رفع أسعار الفائدة بغرض تشجيع وكبح الاستهلاك للسيطرة على التضخم؛
- تخفيض سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار؛
- إقرار مبدأ خصخصة القطاع العام.

نجح هذا البرنامج في السيطرة على التضخم، حيث تم تخفيض معدل التضخم من متوسط سنوي بلغ 13.86% خلال الفترة (1991-1995) إلى نحو 3.86%خلال الفترة (1996-2003)وهو ما يوضحه الجدول رقم(25)، ومع أن معدلات التضخم ارتفعت خلال سنة 2004 في ظل صدمة ارتفاع أسعار البترول وارتفاع تكلفة الإنتاج وأسعار السلع والخدمات، إلا أن معدل التضخم تراجع بشكل واضح بعد تخطي العالم لتلك الأزمة وسجل 4.86% و7.64% سنتي 2005 و2006 على التوالي، لكن ابتداء من سنة 2007 وحتى سنة 2010 عاد معدل التضخم للارتفاع مرة أخرى منتقلا من 9.31% إلى 11.26%، ويعزى ذلك إلى:[3]

- الاعتماد الكبير لمصر على الخارج في العديد من السلع الغذائية؛
- اعتماد مصر على استيراد العديد من السلع الوسيطية والرأسمالية مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ومنه ارتفاع الأسعار على المستهلكين؛
- تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008.

في الفترة (2011-2013) اتجه معدل التضخم إلى الانخفاض، حيث قدر متوسط معدل التضخم خلال هذه الفترة بـ 8.86% وان كان يعتبر معدل مرتفع وذلك نظرا للاضطرابات السياسية والاقتصادية التي عرفتها مصر أثر ثورتي 25 جانفي 2011 و30 جويلية 2013.

---

[1] محمود عبد العزيز توني، **الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في مصر خلال الفترة (1990-2003)**، بحث منشور في إفريقيا بين التحول الديمقراطي والتكيف الهيكلي، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ماي 2005، ص 499.

[2] صندوق النقد الدولي، **أداء ومصادر النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري**، ص ص 8-9.

[3] هبه عبد المنعم، **ديناميكية التضخم في الدول العربية (1980-2011)**، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2013، ص28، على الموقع الالكتروني :www.amf.org شوهد بتاريخ 2019/12/10.

بعد الأزمة السياسية في مصر في 2013، ورث الرئيس المصري اقتصادا متدهورا، وهو ما استلزم إصلاحات عميقة أوقفت نزيف الاقتصاد فتحسن معدل النمو الاقتصادي، لكن في الوقت ذاته أضرت بمعدل التضخم، وهو ما يلاحظ خلال الفترة (2014-2018)، حيث شهدت ارتفاع معدلات التضخم بشكل غير مسبوق، فارتفع من 10.14% سنة 2014 إلى 13.81% سنة 2016 ثم إلى 29.50% سنة 2017، وارجع الاقتصاديون حالة التضخم إلى اتخاذ الحكومة المصرية آنذاك عدة قرارات اقتصادية ساهمت في زيادة الأسعار، أهمها:[1]

- خفض قيمة العملة المحلية مقابل الدولار إلى اقل من النصف؛
- تحرير الأسعار وتقليص الدعم؛
- زيادة أسعار الوقود والكهرباء المدعمان لأكثر من ثلاث مرات؛
- تطبيق ضريبة القيمة المضافة التي تصاحبها عادة زيادة في الأسعار؛
- تراجع إنتاج الشركات والمصانع وشح العملة الصعبة في ظل غياب السائحين والمستثمرين الأجانب وتراجع إيرادات قناة السويس.

وفي سنة 2018 عرف التضخم منعطف كبير وسجل معدل 17.7% بعدما كان 29.50% سنة 2017، ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية:[2]

- نجاح السياسة المالية للحكومة، حيث لعبت دورا كبيرا في زيادة قيمة الحصيلة الضريبية، ما يعني تقليل قيمة السيولة في السوق، وبالتالي هبوط التضخم؛
- فعالية السياسة النقدية للبنك المركزي في مواجهة الموجات التضخمية بحذر، حيث تمكنت من كبح جماح التضخم؛
- هبوط سعر الدولار وتحسن قيمة الجنيه؛
- جهود الدولة في توفير السلع الأساسية وحمايتها من حدوث المضاربات أو الاحتكار، ومن ثم تراجعت أسعار تلك السلع واستقرارها، حيث انخفضت أسعار المواد الغذائية والمشروبات وهي ضمن الأسباب الرئيسية لتراجع التضخم.

[1] التضخم مؤشر أزمة معيشية وصل إلى ذروته بعهد السيسي، جريدة العربي الجديد، جريدة يومية الكترونية، اقتصاد، لندن، 13-03-2017، على الموقع الالكتروني:www.alaraby.co.uk شوهد بتاريخ 2019/12/11.

[2] محمود عبد الله، **الأسباب وراء انخفاض التضخم لأدنى مستوى في 9 سنوات... وتوقعات باستقرار أسعار السلع**، جريدة الأهرام، اقتصاد، مصر، على الموقع الالكتروني: http://gate.ahram.org.eg شوهد بتاريخ 2019/12/11.

الجدول رقم (25): تطور معدلات التضخم في جمهورية مصر العربية خلال الفترة(1990-2018):

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل التضخم (%)	16.75	19.74	13.63	12.08	8.15	15.74	7.18	4.62	3.87	3.07
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل التضخم (%)	2.68	2.26	2.73	4.50	11.27	4.86	7.64	9.31	18.31	11.76
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
معدل التضخم (%)	11.26	10.05	7.11	9.42	10.14	10.35	13.81	29.50	17.7	

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على :

- البنك الدولي، على الرابط الالكتروني:

https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=EG-SA-MA-TN شوهد بتاريخ 2019/12/11.

- البنك المركزي المصري، على الموقع الالكتروني : https://cbe.org.eg شوهد بتاريخ 2019/12/11.

رابعا: تطور معدلات التضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة(1990-2018):

يلاحظ من خلال الجدول أدناه ظهور ضغوط تضخمية في المملكة العربية السعودية بداية التسعينات، حيث بلغ معدل التضخم 4.86% في سنة 1991 مقارنة بـ 2.07% سنة 1990، والسبب الرئيسي لارتفاع المستوى العام للأسعار هو الزيادة في الإنفاق العام خلال وبعد أزمة الخليج الثانية، ثم انحسرت بعد ذلك الضغوط التضخمية بشكل ملحوظ ولفترة طويلة من 1992 إلى 2005، حيث سجل متوسط معدل التضخم خلال هذه الفترة 0.39%[1]، ويعزى ذلك إلى:

- تراجع الإنفاق العام خلال الفترة (1992-1999)؛

- ارتفاع سعر صرف الريال أمام معظم العملات الرئيسية أدى إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة، مما ساهم في تدني معدلات التضخم بشكل ملحوظ.

أما الفترة (2006-2011) فشهدت عودة الضغوط التضخمية، حيث انتقل معدل التضخم من 2.20% سنة 2006 إلى 14.16% سنة 2007 ثم انخفض قليلا سنة 2008 مسجلا 9.86% وفي سنة 2011 واصل الانخفاض وبلغ 5.82%، وما يمكن قوله هو أن معدلات التضخم لهذه الفترة وان سجلت انخفاض تبقى مرتفعة مقارنة بالفترة التي تسبقها، ويرجع ذلك إلى:[2]

[1] خالد عبد الرحمان البسام، **التضخم في المملكة العربية السعودية أسبابه.....واحتوائه**، تقرير مقدم إلى مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بجدة، سبتمبر 2007، ص3.

[2] محمد بن عبد الله الجراح، **مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الأول، 2011، جامعة دمشق، سوريا، ص142.

- إتباع الحكومة سياسة مالية توسعية خلال هذه الفترة، نتيجة للارتفاع المستمر لأسعار النفط في الأسواق الدولية، وهو ما أدى إلى زيادة الطلب الكلي، مما ترتب عليه ضغوط رافعة لمعدلات التضخم؛
- زيادة الأجور والرواتب من طرف الحكومة بهدف تخفيف أعباء المعيشة على المواطنين، وقيام القطاع الخاص أيضا برفع الرواتب والأجور من اجل جذب العمالة الماهرة؛
- انخفاض سعر صرف الدولار أمام العملات الرئيسية الأخرى كان له دور في تزايد وتيرة ارتفاع الأسعار المحلية بسبب ارتفاع فاتورة الواردات، فالتغيرات التي تحدث في سعر صرف الريال أمام العملات الرئيسية تنعكس بدورها عن الأسعار المحلية، ومما يعمق من مشكلة انخفاض الدولار هو أن نسبة واردات المملكة من الولايات المتحدة لا تشكل أكثر من 10% في حين تأتي بقية الواردات من أوروبا وبقية دول العالم، ويرى بعض الخبراء أن على المملكة أن تفك ارتباط عملتها بالدولار الأمريكي لكبح جماح التضخم؛
- زيادة الطلب الاستهلاكي لدى الأفراد نتيجة لتوسع البنوك التجارية في عمليات القروض الشخصية.

كما شهدت معدلات التضخم تراجعا ملحوظا ابتداء من سنة 2012 وسجل متوسط معدلات التضخم للفترة(2012-2018) ما يعادل 2.00%، وهو معدل يعكس مدى تحكم السلطات في الضغوط التضخمية على عكس الفترة السابقة، مع تسجيل معدل اقل من الصفر سنة 2017، وذلك نتيجة قيام السلطات السعودية في نهاية 2016 بتعميق إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة (تقليص الإنفاق الجاري)، بالإضافة إلى ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي الذي يرتبط به الريال السعودي، وكذا تراجع المعروض النقدي.

الجدول رقم(26): تطور معدلات التضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990-2018).

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل التضخم (%)	2.07	4.86	-0.07	1.05	0.56	4 .86	1.22	0.05	-0.35	-1.34
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل التضخم(%)	-1.12	-1.11	0.23	0.58	0.32	0.69	2.20	14.16	9.86	5.06
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
معدل التضخم (%)	5.34	5.82	2.88	3.50	2.76	1.22	2.05	-0.83	2.47	

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

البنك الدولي، على الرابط الالكتروني:

https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=EG-SA-MA-TN شوهد بتاريخ 2019/12/11.

من خلال تحليلنا لظاهرة التضخم في المملكة العربية السعودية، إضافة إلى نتائج دراسات سابقة يستنتج أن أهم أسباب التضخم في السعودية هي عوامل محلية وأخرى خارجية، تتمثل المحركات المحلية في التوسع في الإنفاق الحكومي ونمو المعروض النقدي، أما المحركات الخارجية فتتمثل في أن السعودية عبارة عن اقتصاد مفتوح وفي ظل جهاز إنتاجي محلي محدود الإنتاجية يؤدي تنامي الطلب على السلع المستوردة إلى جعل المملكة عرضة للتضخم المستورد.[1]

المطلب الثالث: أثر السياسة الإنفاقية على التضخم في: المغرب، تونس، مصر و المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990-2018).

سعت مختلف الدول العربية محل الدراسة إلى انتهاج سياسة إنفاقية تمكنها من تحقيق التنمية المنشودة والقضاء على جل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعترض مسار نموها وتقدمها، وتمكنت هذه الدول في معظم سنوات الدراسة من تحقيق معدلات نمو اقتصادي معتبرة وحققت ارتفاع في مستوى التشغيل، لكن أثر هذه السياسة المنتهجة على معدلات التضخم واستقرار الأسعار و موضوع هذا المطلب.

أولا: أثر السياسة الانفاقية على التضخم في المغرب خلال الفترة (1990-2018).

يمكن توضيح علاقة الإنفاق العام بالتضخم في المغرب خلال فترة الدراسة من خلال معطيات الجدول أدناه، حيث شهدت الفترة (1990-1995) توسع في الإنفاق العام، وارتفع معدل نمو الإنفاق العام من 3.72% سنة 1990 إلى 13.93% سنة 1995، كما سجلت هذه الفترة ضغوط تضخمية واضحة وقدر متوسط معدل التضخم ب6.15% خلال نفس الفترة، وتفسر الضغوط التضخمية خلال هذه الفترة بتوسع الدولة في الإنفاق العام ورفع الإنفاق الجاري (زيادة كبيرة في الأجور والمرتبات) وتمويل عجز الموازنة بالإصدار النقدي الجديد، أي أن زيادة مستويات الإنفاق العام خاصة الإنفاق الجاري كان لها أثر كبير في رفع معدل التضخم خلال الفترة (1990-1995).

أما الفترة (1996-2018) فتعكس جهود الدولة في ضبط الإنفاق العام وترشيده (انخفاض معدل نمو الإنفاق العام)، حيث قامت الدولة المغربية بإعادة توجيه الإنفاق العام واهتمت بزيادة الإنفاق الاستثماري الذي قدر معدل نموه خلال السنوات الأخيرة من هذه الفترة ب5.4% مقارنة ب3.85% كمتوسط معدل نمو الإنفاق الجاري خلال نفس الفترة، كما قامت بدعم القطاعات والمؤسسات المنتجة كقطاع السياحة وقطاع الزراعة والصيد البحري، بالإضافة إلى دعم القطاعات التصديرية السلعية هذه الإجراءات كان لها أثر في احتواء التضخم والسيطرة عليه.

يستنتج مما سبق أن الإنفاق العام لم تكن له أثار تضخمية واضحة في دولة المغرب خلال فترة الدراسة، وذلك لان زيادة الإنفاق العام تمثل النسبة الأكبر منه في زيادة الإنفاق الاستثماري الموجه

[1] خالد عبد الرحمان البسام، مرجع سابق، ص4.

للقطاعات المنتجة مما يولد إنتاج حقيقي كفيل بتغطية ارتفاع الطلب الكلي.

الجدول رقم(27): تطور كل من معدلات نمو الإنفاق العام والتضخم في المغرب خلال الفترة (1990-2018).

السنوات	الإنفاق العام (مليار دولار أمريكي)	معدل نمو الإنفاق العام (%)	معدل التضخم (%)
1990	4.73	3.72	6,78
1991	5.02	6.13	7,98
1992	5.55	10.55	5,74
1993	5.67	2.16	5,18
1994	6.17	8.81	5,14
1995	7.03	13.93	6,12
1996	6.81	-3.12	2,98
1997	6.66	-2.20	1,03
1998	6.65	-0.15	2,75
1999	7.12	7.06	0,68
2000	6.84	-3.93	1,89
2001	7.05	3.07	0,61
2002	7.45	5.67	2,79
2003	9.07	21.74	1,16
2004	10.67	17.30	1,49
2005	11.56	8.34	0,98
2006	12.24	5.88	3,28
2007	13.84	13.07	2,04
2008	15.51	12.06	3,70
2009	16.94	9.21	0,99
2010	16.73	-1.23	0,98
2011	18.95	13.26	0,92
2012	19.49	2.84	1,27
2013	21.21	8.82	1,88
2014	21.92	3.34	0,43
2015	19.50	-11.04	1,55
2016	19.94	2.25	1,63
2017	20.76	4.11	0.75
2018	22.84	10.01	1.91

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(19) -الجدول رقم(23).

الشكل رقم(44): علاقة معدل نمو الإنفاق العام بالتضخم في المغرب خلال الفترة(1990-2018).

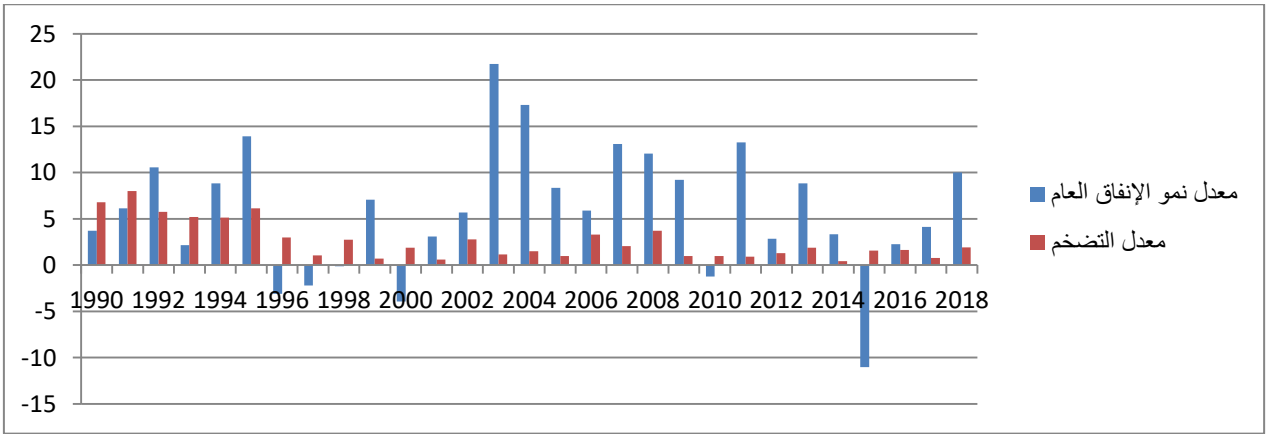

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (27).

ثانيا: أثر السياسة الانفاقية على التضخم في تونس خلال الفترة (1990-2018).

من خلال تحليل الجدول والشكل أدناه يلاحظ انه خلال الفترة (1990-1995) بلغ متوسط معدل نمو الإنفاق العام ب9.30%، وسجلت ضغوط تضخمية قدر متوسط معدلها ب5.92% وهو ما يعني أن زيادة مستوى الإنفاق العام (خاصة زيادة الإنفاق الجاري) كان له أثر في خلق ضغوط تضخمية خلال هذه الفترة، أما الفترة (1996-2011) فقد شهدت انخفاض في متوسط معدل نمو الإنفاق العام إلى 6.07%، نتيجة لتوجه الحكومة نحو تقييد الإنفاق العام، هذا الإجراء كان له أثر في تخفيض معدل التضخم، حيث بلغ متوسط معدله 3.3% مقارنة ب5.91% للفترة السابقة، كما أشارت بعض الدراسات[1] إلى أن التغيرات المواتية في السياسات النقدية والانفاقية المطبقة في تونس في نهاية عقد التسعينات ساعدت بشكل كبير على خفض معدلات التضخم.

كما يلاحظ خلال الفترة (2012-2018) عودة الضغوط التضخمية في تونس، وبلغ متوسط معدل التضخم 5.50%، في حين سجل متوسط معدل نمو الإنفاق العام انخفاض كبير قدر بـ 0.42% خلال نفس الفترة، وهنا يمكن القول أن السياسة التقشفية المنتهجة لم تكن لها أثر في تخفيض معدل التضخم وذلك لان التضخم خلال هذه الفترة ناتج عن انخفاض قيمة الدينار التونسي وارتفاع أسعار الواردات (تضخم مستورد) وزيادة المعروض النقدي، بالإضافة إلى المشاكل السياسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد خلال هذه الفترة.

[1] V. Dropsy and N. Grand, **Exchange Rate and Inflation Targeting in Morocco and Tunisia**, Working Paper 0421, Junuary 2008 . Siteweb: http://erf.org.eg/wp-content/uploads/2017/04/0421_Dropsy_Grand.pdf, Seen on: 24/05/2018

الجدول رقم(28): تطور كل من معدلات نمو الإنفاق العام والتضخم في تونس خلال الفترة: (1990-2018).

السنوات	الإنفاق العام (مليار دولار أمريكي)	معدل نمو الإنفاق العام (%)	معدل التضخم (%)
1990	01.2	15.51	6,54
1991	16.2	7.46	8,19
1992	47.2	14.35	5,82
1993	37.2	-4.04	3,97
1994	55.2	7.59	4,73
1995	93.2	14.90	6,24
1996	04.3	3.75	3,72
1997	38.3	11.18	3,65
1998	58.3	5.91	3,12
1999	73.3	4.18	2,69
2000	57.3	-4.28	2,96
2001	65.3	2.24	1,98
2002	98.3	9.04	2,72
2003	72.4	18.59	2,71
2004	27.5	11.65	3,63
2005	46.5	3.60	2,01
2006	74.5	5.12	4,49
2007	42.6	11.84	3,41
2008	23.7	12.61	4,92
2009	22.7	-0.13	3,52
2010	31.7	1.24	4,41
2011	24.8	12.72	3,54
2012	20.8	-0.48	5,13
2013	62.8	5.12	5,79
2014	90.8	3.24	4,93
2015	43.8	-5.28	4,85
2016	8.57	1.66	3,71
2017	8.32	-2.91	5.31
2018	8.21	-1.32	7.31

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(20) -الجدول رقم(24).

الشكل رقم (45): علاقة معدل نمو الإنفاق العام بالتضخم في تونس خلال الفترة(1990-2018).

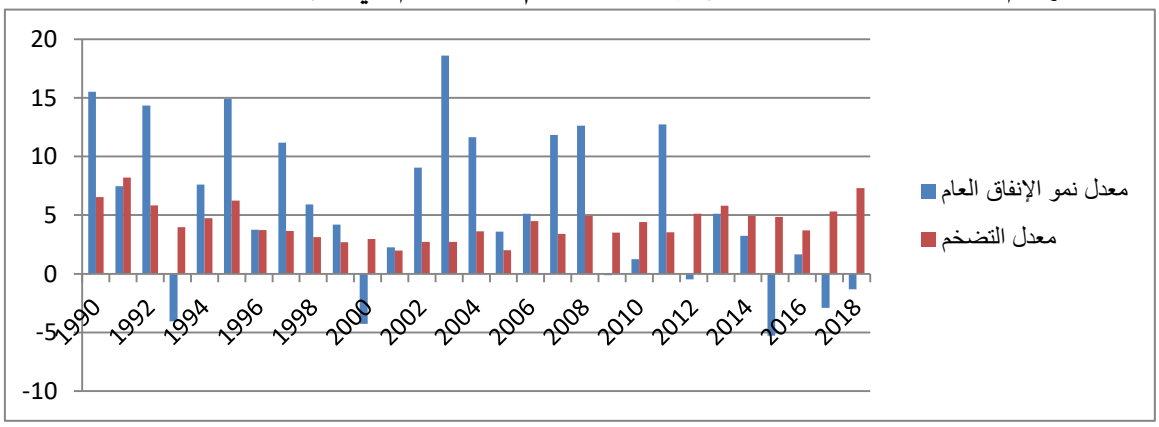

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (28)

مما سبق يستنتج أن الإنفاق العام كان له أثر طردي نسبي على التضخم باستثناء السنوات الأخيرة أين عرف الإنفاق العام انخفاض وسجل التضخم ارتفاع ملحوظ، وهذا يدل على أن الإنفاق العام في تونس يعتبر مصدر التضخم لكن ليس الوحيد، إذ يتأثر التضخم بنسبة أكبر بتدني قيمة العملة المحلية وارتفاع أسعار الواردات.

ثالثا: أثر السياسة الانفاقية على التضخم في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (1990-2018).

يوضح الجدول أدناه تطور معدل نمو الإنفاق العام ومعدلات التضخم في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (1990-2018)، ولتحليل أثر الإنفاق العام على التضخم في جمهورية مصر العربية ارتأينا أن نقسم فترة الدراسة إلى ثلاث فترات:

- **الفترة (1990-2004):** في بداية هذه الفترة تم تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يتضمن عدة إجراءات، من بينها ترشيد الإنفاق العام وضبط بنوده بتقليص الإنفاق الجاري (تخفيض الأجور والرواتب) وهو ما ساهم في تخفيض معدلات التضخم إلى 4.50% سنة 2003 بعدما سجل 19.74% سنة 1991، **وهنا يستنتج أن ترشيد الإنفاق العام كان له أثر في تخفيض معدل التضخم بالإضافة إلى الإجراءات الأخرى، باستثناء سنة 2004 التي شهدت ارتفاع مفاجئ وكبير لمعدل التضخم نتيجة لصدمة ارتفاع أسعار النفط وتكاليف الإنتاج وأسعار السلع والخدمات خلال نفس السنة.**

- **الفترة (2005-2015): يلاحظ وجود** أثر ايجابي (علاقة طردية) بين الإنفاق العام ومعدلات التضخم، خلال الفترة، حيث أن السياسة الإنفاقية التوسعية المتبعة آنذاك من طرف الحكومة المصرية ارتكزت على التوسع في الإنفاق الجاري الذي قدر متوسط معدل نموه بـ 15.23% مقارنة بـ 2.73% كمتوسط نمو للإنفاق الاستثماري خلال هذه الفترة، إن توسع الحكومة في الإنفاق الاستهلاكي أي الإنفاق الغير منتج أدى إلى ارتفاع الطلب الكلي في ظرف تميز بضعف الإنتاجية مما ساهم في تزايد الضغوط التضخمية.

- **الفترة (2016-2018):** نلاحظ من خلال الشكل السابق أن هناك علاقة سلبية (عكسية) واضحة بين معدل نمو الإنفاق العام ومعدل التضخم، حيث سجل الإنفاق العام خلال هذه الفترة انخفاض بمتوسط معدل قدر بـ17.36-% في حين سجلت مستويات مرتفعة للتضخم من 13.81% سنة 2016 إلى 29.50% سنة 2017 ثم إلى 17.7% سنة 2018، ونفسر ذلك بان الحكومة المصرية خلال هذه الفترة طبقت سياسة إنفاقية تقشفية مرتكزة في ذلك على تقليص النفقات الجارية وتقليص الدعم وتحرير الأسعار بشكل غير مسبوق خاصة أسعار الوقود والكهرباء وهو ما أدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (29): تطوركل من معدل نمو الإنفاق العام والتضخم في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (1990-2018).

السنوات	الإنفاق بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	معدل نمو الإنفاق العام (%)	معدل التضخم (%)
1990	86.4	-	16,75
1991	13.4	-15.08	19,74
1992	36.4	5.56	13,63
1993	80.4	10.09	12,08
1994	33.5	11.04	8,15
1995	34.6	18.94	15,74
1996	01.7	10.56	7,18
1997	87.8	26.53	4,62
1998	59.9	8.11	3,87
1999	52.10	9.69	3,07
2000	18.11	6.27	2,68
2001	05.11	-1.16	2,26
2002	06.11	0.09	2,73
2003	50.10	-5.06	4,50
2004	05.10	-4.28	11,27
2005	42.11	13.63	4,86
2006	20.13	15.58	7,64
2007	78.14	11.96	9,31
2008	72.17	19.89	18,31
2009	45.21	21.04	11,76
2010	43.24	13.89	11,26
2011	02.27	10.60	10,05
2012	22.31	15.54	7,11
2013	76.32	4.93	9,42
2014	20.36	10.50	10,14
2015	12.39	8.06	10,35
2016	04.38	-2.76	13,81
2017	23.75	-37.56	29.50
2018	20.95	-11.78	17.7

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدولين رقم (21) و(25).

الشكل رقم (46):علاقة معدل نمو الإنفاق العام بالتضخم في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (1990-2018).

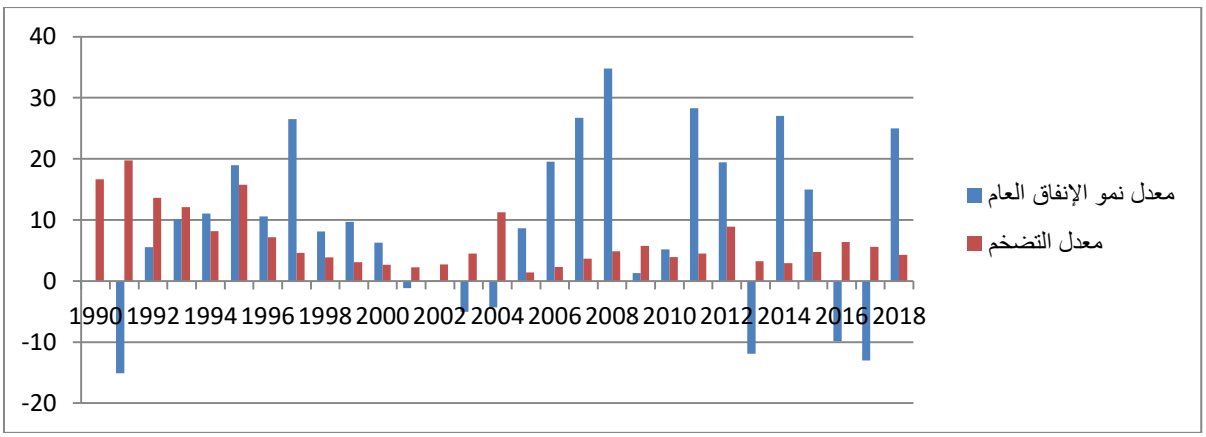

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (29)

ما يمكن استخلاصه من التحليل السابق أن الإنفاق العام كان له أثر ايجابي (طردي) على معدلات التضخم في مصر في معظم سنوات الدراسة، حيث توسع الدولة في الإنفاق الجاري (الاستهلاكي) على حساب الإنفاق الاستثماري كان أحد أهم العوامل المغذية للتضخم في مصر.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإنفاق العام في شقه الاستهلاكي يساهم في خلق الضغوط التضخمية بنسبة معينة في رفع معدل التضخم، لكن النسبة الأكبر تعود إلى انخفاض قيمة العملة المحلية وارتفاع أسعار المنتجات المستوردة خاصة وان مصر تعتمد بشكل كبير على الاستيراد في المواد الأساسية، بالإضافة إلى تمويل النفقات عن طريق الإصدار النقدي الجديد.[1]

رابعا: أثر السياسة الانفاقية على التضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990-2018):

تقسم مراحل تأثير السياسة الانفاقية على معدلات التضخم في المملكة العربية السعودية للفترة (1990-2018) ثلاثة فترات وهي:

- **الفترة (1990-2005):** من خلال تفحص الجدول والشكل أعلاه نرى أن هناك أثر ايجابي (طردي) للإنفاق العام على معدل التضخم خلال الفترة (1990-2005)، حيث أن ارتفاع معدل نمو الإنفاق العام خلال السنتين 1990 و1991 (التوسع في الإنفاق العام خلال حرب الخليج) من 6.55% إلى 32.31% أدى إلى رفع معدل التضخم من 2.0% إلى حدود 5% خلال هذين السنتين.

كما أن إتباع الحكومة السعودية لسياسة إنفاقية تقشفية خلال الفترة (1992-2005) كان له أثر بالغ في تخفيض معدلات التضخم وضبطها في حدود قياسية، حيث بلغ متوسط معدل التضخم خلال هذه الفترة 0.39%.

- **الفترة (2006-2011):** شهدت أسعار النفط ارتفاع كبير خلال هذه الفترة وهو ما دفع بالحكومة السعودية إلى إتباع سياسة إنفاقية توسعية (زيادة كبيرة في حجم الإنفاق العام خاصة الاستهلاكي منه) نتيجة تحسن إيراداتها البترولية، هذه السياسة الإنفاقية المنتهجة كان لها أثر معتبر في الرفع من معدلات التضخم، حيث سجل معدل التضخم نسب 9.86% و5.82% في السنتين 2008 و2011 على التوالي بعدما كان يعرف استقرار في حدود 0.39% في الفترة السابقة.

- **الفترة (2012-2018):** تتضمن هذه الفترة الأزمة النفطية العالمية2014، حيث انهارت أسعار النفط بشكل سريع ومفاجئ وهو ما أثر على الإيرادات البترولية للدولة، فانخفض معدل نمو الإنفاق العام وسجل معدل سالب سنتي 2015 و2016 بمعدل 0.41-% و15.14-%على التوالي، أدت السياسة الإنفاقية التقشفية المنتهجة في إطار ما يسمى بالتصحيح المالي إلى تخفيض معدلات التضخم إلى 2.47%سنة 2018، وتؤكد النتائج المسجلة في هذه الفترة على وجود علاقة طردية بين الإنفاق العام ومعدل التضخم في المملكة العربية السعودية.

[1] هبه عبد المنعم، **مرجع سابق**، ص15.

الجدول رقم(30): تطوركل من معدل نموالإنفاق العام والتضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990-2018).

السنوات	الإنفاق العام (مليار دولار أمريكي)	معدل نمو الإنفاق العام(%)	معدل التضخم (%)
1990	13.34	6.55	2,0
1991	16.45	32.31	4,86
1992	77.40	-10.76	-0,07
1993	97.34	-14.22	1,05
1994	72.32	-6.43	0,56
1995	62.33	2.75	4,86
1996	66.38	14.99	1,22
1997	20.43	11.74	0,05
1998	38.41	-4.21	-0,35
1999	09.41	-0.70	-1,34
2000	01.49	19.27	-1,12
2001	31.50	2.65	-1,11
2002	20.49	-2.20	0,23
2003	83.52	7.37	0,58
2004	14.59	11.94	0,32
2005	09.70	18.51	0,69
2006	06.83	18.50	2,20
2007	94.85	3.46	4,16
2008	02.92	7.07	9,86
2009	20.95	3.45	5,06
2010	71.106	12.09	5,34
2011	15.130	21.96	5,82
2012	98.146	12.93	2,88
2013	61.167	14.03	3,50
2014	11.197	17.60	2,67
2015	3.196	-0.41	2,18
2016	57.166	-15.14	3,52
2017	168.26	1.01	-0.83
2018	181.36	7.78	2.47

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدولين رقم(22) و(26).

الشكل رقم(47): علاقة معدل نموالإنفاق العام بالتضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990-2018).

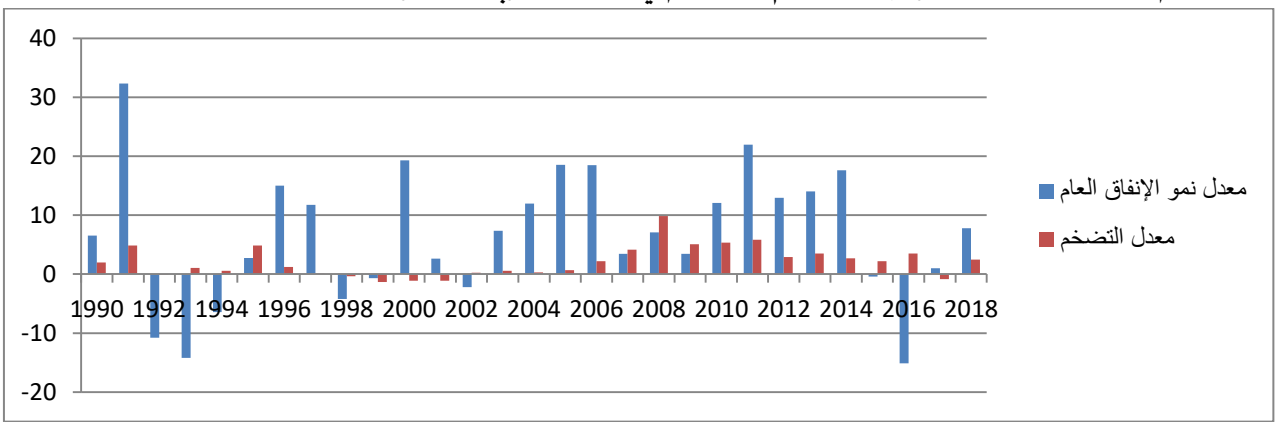

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (30).

يستخلص من تحليل حركية المتغيران الإنفاق العام ومعدل التضخم أن هناك أثر ايجابي للإنفاق العام باتجاه معدل التضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990-2018)، فحسب دراسة لهبه عبد المنعم (2013) خلصت إلى أن ارتفاع الإنفاق العام كان له آثار تضخمية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1980-2011).[1] كما أثبتت معظم الدراسات التطبيقية عن التضخم في المملكة العربية السعودية أن ارتفاع مستويات الإنفاق الحكومي (بسبب ارتفاع عائدات النفط)، كان له دور كبير ومهم في رفع الطلب المحلي ومنه إلى رفع معدل التضخم.[2]

إن الاقتصاد السعودي يعتمد في نموه على الإيرادات البترولية والتي تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات الحكومية، حيث مع ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية ترتفع الإيرادات الحكومية فتتجه الحكومة السعودية للتوسع في الإنفاق العام، خاصة في شقه الاستهلاكي، وهو ما يخلق نمو كبير في السيولة المحلية تنعكس في صورة ارتفاع للأسعار في ظل إنتاجية محدودة.

[1] هبه عبد المنعم، مرجع سابق، ص26.

[2] محمد بن عبد الله الجراح، مرجع سابق، ص 141.

المبحث الثالث: مقارنة أثر السياسة الإنفاقية على التضخم في الجزائر مع الدول: المغرب، تونس، مصر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990-2018).

يتضح مما سبق أن التوسع في الإنفاق العام يؤثر بشكل مباشر في السيولة المحلية ومنه إلى المستوى العام للأسعار، لكن نرى أن درجة التأثير تختلف من دولة إلى أخرى، ويرجع ذلك إلى كيفية توجيه الإنفاق العام وطريقة توزيعه، بالإضافة إلى قوة الجهاز الإنتاجي المحلي ومرونته في التعامل مع تغيرات الطلب الكلي، ومن هذا المنطلق سيتم أولا مقارنة أثر السياسة الإنفاقية على التضخم في الجزائر مع دول شمال إفريقيا، ثم مقارنة الجزائر مع المملكة العربية السعودية.

المطلب الأول: مقارنة أثر السياسة الإنفاقية على التضخم في دول شمال إفريقيا (الجزائر، المغرب، تونس، جمهورية مصر العربية) خلال الفترة (1990-2018).

تحاول الدراسة من خلال هذا المطلب أن تقارن بين الجزائر ودول شمال إفريقيا وهي المغرب، تونس، وجمهورية مصر العربية، من حيث مستويات الإنفاق العام والتضخم، وكذا تأثير السياسة الانفاقية المنتهجة من طرف هذه الدول على التضخم، خاصة وان طبيعة الاقتصاد الجزائري تختلف عن اقتصاديات هذه الدول العربية.

والجدير بالذكر أن هناك عدة عوامل مشتركة بين اقتصاديات المغرب وتونس وجمهورية مصر العربية فهي جميعها مصدرة للخدمات وتعتمد على السياحة، كما أنها اقتصاديات متنوعة تملك قطاعات زراعية وتصنيعية وسياحية مهمة، وتمثل عائدات السياحة والزراعة والتجارة النسبة الأكبر في إجمالي الناتج المحلي لهذه الدول، بخلاف الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد نموه على نمو قطاع المحروقات وتمثل الإيرادات البترولية النسبة الأكبر من حجم الإيرادات الحكومية.

يوضح الشكلين أدناه مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس ومصر من حيث مستويات الإنفاق العام ومعدلات التضخم خلال الفترة (1990-2018).

ما يلاحظ من الشكل (48-أ) أن الإنفاق العام كان له اتجاه عام في كل من الجزائر ودول شمال إفريقيا، لكن الارتفاع كان متفاوت بين هذه الدول وبشكل تدريجي، بما يتناسب واحتياجاتهم للتنمية ودعم الاستثمارات، فيلاحظ أن الإنفاق العام في الجزائر كان الأكبر مقارنة مع دول شمال إفريقيا، تليها مصر فالمغرب وأخيرا تونس، حيث سجلت الجزائر ارتفاع في الإنفاق العام بقيمة 20.12 مليار دولار خلال فترة الدراسة، أما مصر فسجلت ارتفاع بقيمة 18.86 مليار دولار والمغرب بقيمة 17.49 مليار دولار وتونس بقيمة 6.2 مليار دولار، ويرجع ارتفاع الإنفاق العام في الجزائر مقارنة مع دول شمال إفريقيا الأخرى نتيجة تحسن الوضع المالي في الجزائر ، خاصة خلال الفترة (2000-2014) (ارتفاع أسعار البترول)، كما يتضح أثر الأزمة النفطية سنة 2014 على حجم الإنفاق العام في الجزائر فقط وذلك ناتج عن اعتماد الجزائر

على قطاع المحروقات بينما دول شمال إفريقيا الأخرى لم تتأثر بهذه الأزمة بشكل لافت وذلك لاعتمادها على إيرادات غير نفطية كعائدات القطاع الزراعي والسياحي.

الشكل رقم (48-أ): تطور حجم الإنفاق العام في دول شمال إفريقيا (الجزائر، المغرب، تونس، جمهورية مصر العربية) خلال الفترة (1990-2018).

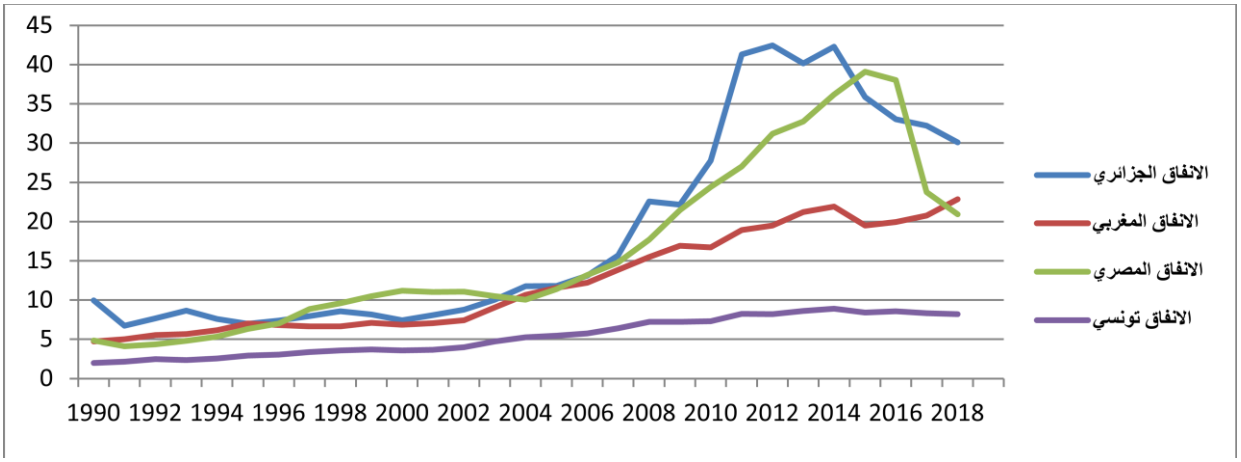

الشكل رقم (48- ب): تطور معدلات التضخم في دول شمال إفريقيا (الجزائر، المغرب، تونس، جمهورية مصر العربية) للفترة (1990-2018).

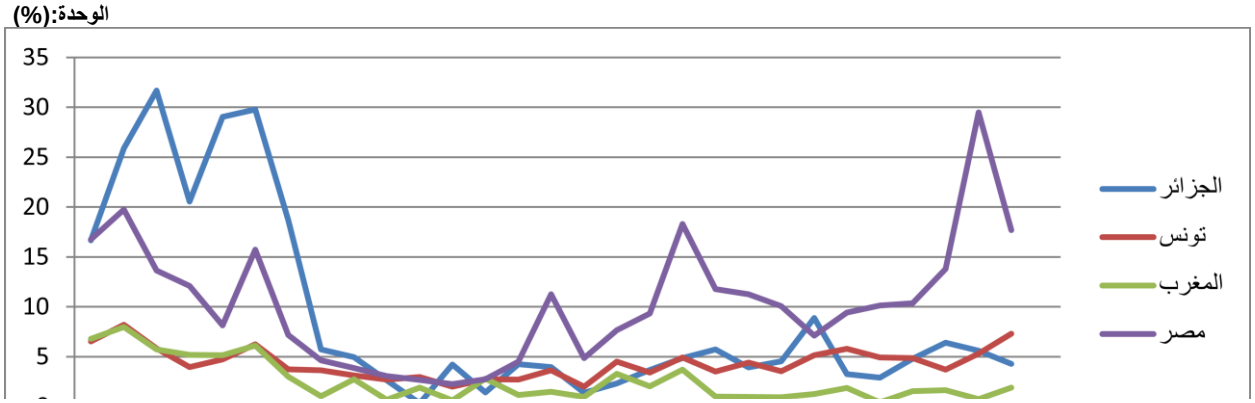

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

قاعدة بيانات The Global Economy ، على الموقع الالكتروني:

www.theglobaleconomy.com seen on 30/12/2019

كما يلاحظ من خلال الشكل (48- ب) أن تطور التضخم الاقتصادي عرف تذبذبات وتباين معتبر في معدلاته بين الدول محل الدراسة، ففي الفترة (1990-1999) سجلت الجزائر أعلى مستويات للتضخم مقارنة مع الدول الأخرى، تليها مصر ثم تونس فالمغرب، لكن ابتداء من سنة 1996 ونتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدول والتي كانت تهدف للسيطرة على التضخم، تمكنت من تخفيض معدلات

التضخم وجعلها عند مستويات قياسية وهي كالتالي: 2.96% في تونس، 2.68% في مصر، و1.89% في المغرب، 0.34% في الجزائر في سنة 2000.

لكن سرعان ما عادت الضغوط التضخمية ابتداء من سنة 2002 في مصر والجزائر، أما المغرب وتونس فلم تعرف ارتفاعات كبيرة باستثناء سنة 2018 التي شهدت ارتفاع لمعدل التضخم في تونس بنسبة تفوق 7%.

وصفوة القول أن مصر كانت الأكبر من حيث معدل التضخم خلال فترة الدراسة، أما معدل التضخم في المغرب فيعتبر الأكثر انخفاضا واستقرارا بمنطقة شمال إفريقيا.

لقد تم التطرق سابقا إلى أثر سياسة الإنفاق العام على التضخم في كل دولة على حدا واستخلصنا أن الإنفاق العام له أثر ايجابي (طردي) على معدلات التضخم في منطقة شمال إفريقيا خلال فترة الدراسة، ومن مبدأ المقارنة نجد أن هناك تفاوت من حيث درجة تأثير الإنفاق العام على التضخم، فكان الأثر قوي في كل من الجزائر ومصر ويرجع ذلك إلى:

- **الجزائر**: الإيرادات النفطية تمثل النسبة الأكبر من إجمالي الإيرادات الحكومية، يجري استخدامها في تمويل مستويات عالية من الإنفاق العام، والجانب الأعظم من مكونات الإنفاق العام يذهب إلى الأجور والمرتبات والمشتريات السلعية والخدمية، مما يولد زيادة في السيولة المحلية، وهكذا فان حجم الإنفاق العام يمثل أحد المحددات المهمة للطلب الكلي في الجزائر، وفي ظل ضعف ومحدودية آلية الإنتاج الوطني، لا شك أن التوسع في الإنفاق العام في الجزائر أدى إلى تكثيف الضغوط التضخمية خلال فترة الدراسة؛
- **مصر**: كان للتوسع في الإنفاق الاستهلاكي أثر كبير في تغذية الضغوط التضخمية خلال فترة الدراسة، كما كان لتدني القيمة المحلية وارتفاع أسعار المنتجات المستورة وتمويل الإنفاق العام عن طريق الإصدار النقدي الأثر الأكبر في الارتفاع الحاد لمعدلات التضخم.
- **أما تونس والمغرب**: فكان التأثير اقل حدة (وان كانت تونس قد سجلت معدلات تضخم مرتفعة لكن يرجع ذلك إلى تدهور قيمة عملتها المحلية وارتفاع أسعار الواردات بشكل غير مسبوق خلال الفترة الأخيرة) نظرا للإجراءات المواتية للسياسة المالية والنقدية، خاصة في التسعينات وكذا الإجراءات التقشفية الصارمة التي انتهجتها المغرب في وقف تدهور عجز الموازنة في الفترة الأخيرة.

المطلب الثاني: مقارنة أثر السياسة الإنفاقية على التضخم في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990-2018).

إن الاقتصاد السعودي شبيه للاقتصاد الجزائري، وذلك من حيث موارده المحلية وهيكل إنفاقه بالإضافة إلى اعتماده على قطاع المحروقات، فهل سيكون لأثر الإنفاق العام على التضخم نفس مستوى التأثير في كل من الدولتين؟

يوضح الشكل أدناه مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية من حيث مستويات الإنفاق العام ومعدلات التضخم خلال الفترة (1990-2018).

يلاحظ من الشكل (49-أ) أن الإنفاق العام في السعودية يفوق الإنفاق العام في الجزائر بفارق كبير خلال فترة الدراسة، حيث شهد الإنفاق العام في السعودية قفزة ليس لها مثيل في الدول العربية محل الدراسة وتضاعف بنحو ستة مرات بقيمة 159.5 مليار دولار خلال فترة الدراسة في حين تضاعف الإنفاق العام في الجزائر بنحو ثلاث مرات بقيمة 20.12 مليار دولار خلال نفس الفترة، وعلى الرغم من هذا الاختلاف إلا أن الأزمة النفطية 2014 كان لها اثر على الإنفاق العام في كلا البلدين وفي نفس الوقت، ويرجع ذلك لاعتمادهما على الإيرادات البترولية في تمويل نسبة كبيرة من الإنفاق العام.

أما الشكل رقم(49-ب) فيظهر أن معدلات التضخم في الجزائر كانت الأكبر مقارنة بالسعودية خاصة خلال الفترة (1990-1999)، أما من حيث أثر السياسة الإنفاقية على معدلات التضخم خلال فترة الدراسة فإن الإنفاق العام كان له أثر ايجابي (طردي) على التضخم بشكل واضح في كلا البلدين، ويرجع ذلك إلى الارتفاع الكبير في مستويات الإنفاق العام بالإضافة إلى توجيه الجزء الأعظم منه إلى الأجور والمرتبات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة السيولة المحلية وارتفاع الطلب الكلي.

الشكل رقم (49- أ): تطور حجم الإنفاق العام في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990-2018).

الوحدة: مليار دولار أمريكي.

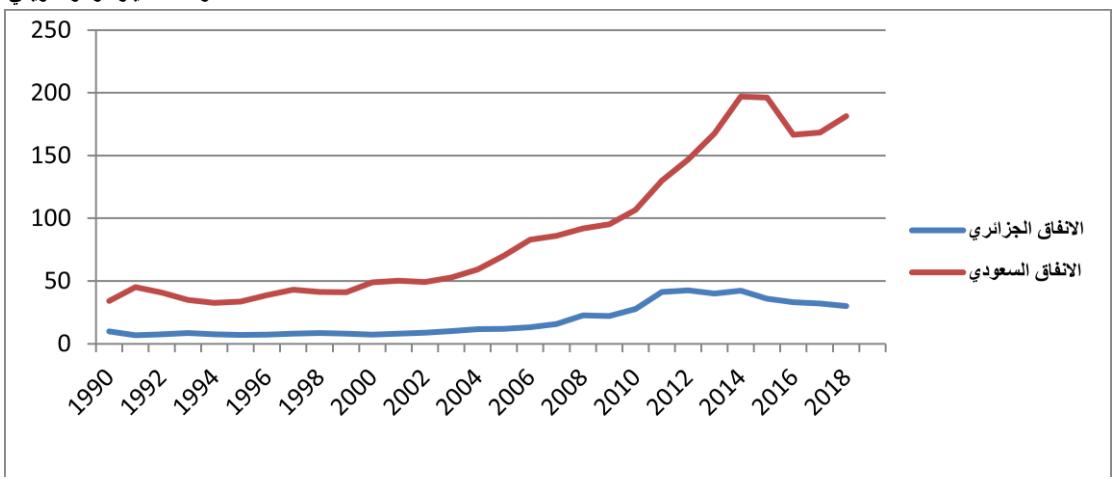

الشكل رقم (49- ب): تطور معدلات التضخم في الجزائر والسعودية خلال الفترة (1990-2018).

الوحدة:(%)

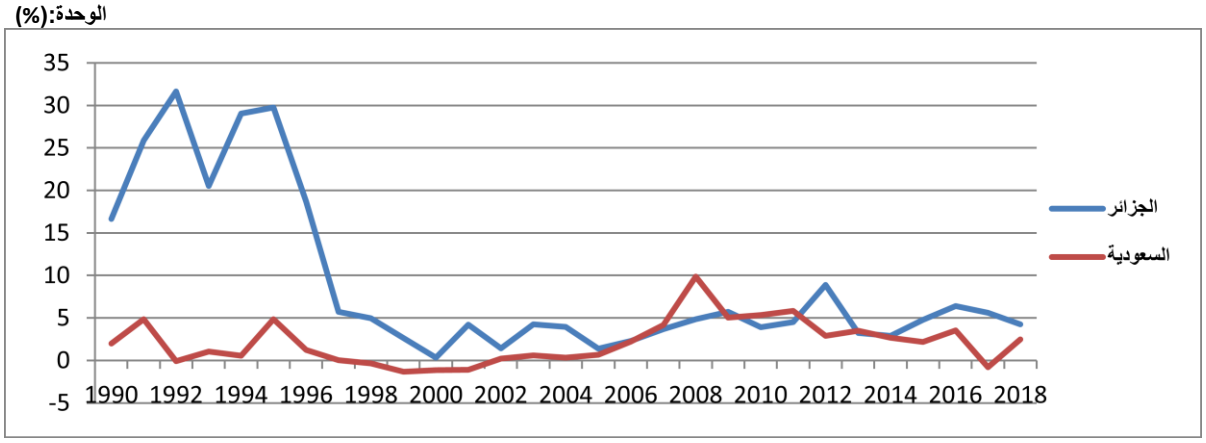

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات:

The Global Economy ، على الموقع الالكتروني:

www.theglobaleconomy.com _seen on 30/12/2019

خلاصة الفصل:

لقد اتضح من خلال دراسة هذا الفصل أن السياسة الإنفاقية في الاقتصاد الجزائري كانت سياسة توسعية على العموم، حيث عرف الإنفاق العام ارتفاعات كبيرة خاصة خلال (2001-2014) وهذا بفضل زيادة الإيرادات النفطية المتأتية من ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، كما نستخلص أن للسياسة الانفاقية في الجزائر دور كبير في رفع معدلات النمو الاقتصادي وإنعاش قطاع التشغيل، لكن في نفس الوقت كان لها آثار تضخمية محسوسة ويعود ذلك إلى ضعف الجهاز الإنتاجي المحلي والطابع الاجتماعي لطبيعة الإنفاق العام (إنفاق غير منتج)، بالإضافة إلى تمويل الإنفاق العام عن طريق الإصدار النقدي الجديد، أما الدول العربية محل الدراسة فقد عرفت هي الأخرى ارتفاع في حجم الإنفاق العام، لكن بمعدلات متفاوتة، وسجلت أعلى النسب في السعودية أما اقلها فكانت في المغرب.

و من خلال التطرق لمختلف جوانب ظاهرة التضخم في الجزائر والمغرب وتونس ومصر والسعودية تم استنتاج ما يلي:

- يعتبر مؤشر أسعار المستهلك (CPI) والرقم القياسي الضمني للإنتاج الداخلي الخام (PGDP) ومعامل الاستقرار النقدي من أهم مؤشرات قياس التضخم في الاقتصادي الجزائري؛
- من أهم العوامل والأسباب التي كانت الدافع لظهور القوى التضخمية في الاقتصاد الجزائري هي زيادة المعروض النقدي والتوسع في الإنفاق العام بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الأساسية المستوردة وانهيار قيمة الدينار الجزائري؛
- إن ارتفاع فاتورة الواردات تعتبر من أهم أسباب التضخم في الدول العربية محل الدراسة بالإضافة إلى الإفراط المعروض النقدي وانهيار القيمة المحلية للعملة، أما الإنفاق العام فكان أحد مسببات التضخم لكن ليس الوحيد خلال فترة الدراسة

وفي الأخير ومن خلال تتبع أثر الإنفاق العام على معدل التضخم في الجزائر وكذا الدول العربية محل الدراسة للفترة (1990-2018) اتضح أن **الأثر كان طرديا** على العموم في مجموع الدول العربية، لكن أكثر حدة في مصر واقل حدة في المغرب.

الفصل الرابع

القياس الاقتصادي لأثر السياسة الإنفاقية على التضخم في الجزائر مقارنة مع مجموعة من الدول العربية خلال الفترة (1990-2018)

تمهيد:

تسعى الباحثة إلى استخدام الاقتصاد القياسي لإختبار جملة من الفرضيات تم بنائها سابقا للإجابة على إشكالية الدراسة، وانطلاق من ما وصلت إليه النظرية الاقتصادية وكذا الدراسات السابقة سيتم استخدام بعض الأساليب الإحصائية لاختبار مدى تطابق فرضيات النظرية الاقتصادية مع الواقع العملي وكذا الوصول إلى نتائج كمية دقيقة تساعد متخذي القرار وصانعي السياسات على اتخاذ القرار السليم في التخطيط الاقتصادي، حيث سيتم قياس مدى تأثير السياسة الإنفاقية (قيم الإنفاق العام) على معدلات التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) في الجزائر مقارنة بالدول العربية محل الدراسة خلال الفترة (1990-2018)، أي قياس أثر توجهات السياسة الإنفاقية في الدول العربية على معدل التضخم خلال فترة الدراسة وذلك بالاعتماد على نماذج الانحدار الغير خطي، وبغرض مقارنة درجة وحدة تأثير السياسة الانفاقية على معدلات التضخم بين الجزائر وبقية الدول العربية المختارة تم الاعتماد على نماذج بانل الساكن.

وبناء على ذلك سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- **المبحث الأول: توصيف الإطار القياسي المتبع في التحليل.**
- **المبحث الثاني: قياس أثر السياسة الإنفاقية على معدل التضخم في الجزائر ومقارنتها بالدول العربية: المغرب، تونس، مصر و المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990-2018).**

المبحث الأول: توصيف الإطار القياسي المتبع في التحليل.

يعد استخدام الأسلوب الإحصائي في أي دراسة الوسيلة المأمونة التي يمكن أن تضمن الوصول إلى الأهداف المرجوة والإجابة على الإشكالية المطروحة بشكل دقيق، ومن هذا المنطلق سيتم من خلال هذا المبحث التعرف على أهم الأساليب القياسية المستخدمة في الدراسة وهي نماذج الانحدار غير الخطي ونماذج بيانات بانل.

المطلب الأول: عرض الأسلوب المتبع في الدراسة القياسية.

يوضح الشكل الموالي عرض الأسلوب المتبع للتوصل إلى نتائج الدراسة باستخدام الأساليب القياسية:

الشكل رقم(50): الأسلوب المتبع في الدراسة القياسية.

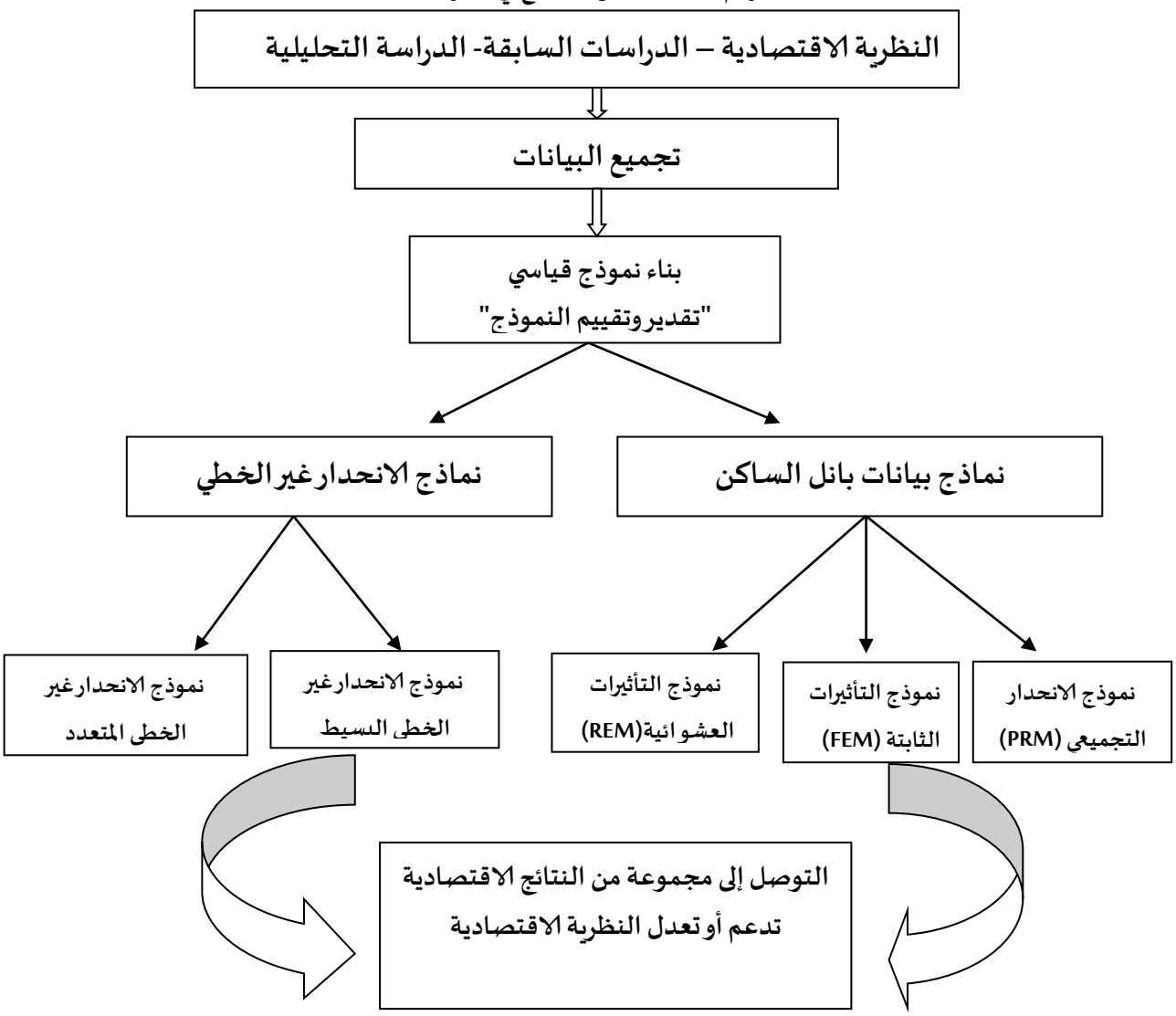

المصدر: إعداد الطالبة.

المطلب الثاني: مفاهيم حول نماذج الانحدار.

من خلال هذا المطلب سيتم عرض أهم المفاهيم المتعلقة بنموذج الانحدار، إضافة إلى مجموعة الاختبارات الإحصائية والقياسية المستخدمة في دراسة معنوية النموذج وصلاحيته لعملية القياس.

أولا: مفهوم الانحدار:

يعرف نموذج الانحدار بالعلاقة الرياضية المقاسة إحصائيا بين متغير مستقل ومتغير أو متغيرات تابعة، ويسمى انحدار بسيط إذا كان النموذج يتضمن متغيرين، متغير تابع ومتغير مستقل فإذا كانت العلاقة بينهما خطية، تأخذ الصيغة العامة للانحدار الخطي البسيط الشكل التالي:

$$y_t = c_0 + c_1 x + u_t$$

حيث أن:

y_t: المتغير التابع؛

x_t: المتغير المستقل أو التفسيري؛

u_t: الحد العشوائي:

c_0, c_1: ثوابت.

أما إذا كانت العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل غير خطية، تكون الصيغة العامة له كالتالي:

$$y_t = c_0 \, x^{c1} u_t$$

حيث أن:

y_t: المتغير التابع؛

x_t: المتغير المستقل أو التفسيري؛

u_t: الحد العشوائي:

c_0, c_1: ثوابت.

أما الصيغة العامة للانحدار الخطي المتعدد فتكون من الشكل:

$$y_t = c_0 + c_1 x_1 + c_2 x_2 + \dots + c_n x_n + u_t$$

حيث أن:

y_t: المتغير التابع؛

$x_1, x_2, .., x_n$: المتغيرات المستقلة أو التفسيرية؛

u_t: الحد العشوائي:

$c_0, c_1, \dots c_n$: ثوابت.

كما تأخذ الصيغة العامة للنموذج غير الخطي المتعدد الصورة التالية:

$$y_t = c_0 x_1^{c1} x_2^{c2} \dots x_n^{cn} u_t$$

حيث أن:

y_t: المتغير التابع؛

$x_1, x_2, \dots, x_n$: المتغيرات المستقلة أو التفسيرية؛

u_t: الحد العشوائي:

$c_0, c_1, \dots c_n$: ثوابت.

ويستند النموذج المتعدد إلى افتراض وجود علاقة بين المتغير التابع y_t والمتغيرات المستقلة $x_1, x_2, \dots, x_n$ والحد عشوائي u_t ويكون تقدير معلمات النموذج بطريقة المربعات الصغرى ويعبر عن هذه العلاقة بالنسبة لـ t من المشاهدات و n من المتغيرات المستقلة.

ثانيا: إختبار فروض نموذج الانحدار.

إن اختبار فروض نموذج الانحدار يعتمد أساسا على العديد من المعايير الإحصائية والقياسية، وفيما يلي عرض لأهم الاختبارات التي يمكن إجراءها على نموذج الانحدار:

1- **الاختبارات الإحصائية**: و تهدف إلى اختبار المعنوية أو الدلالة الإحصائية لمقدرات معلمات النموذج، ومن أهم هذه الاختبارات: معامل التحديد R^2، اختبار T-student، اختبار فيشر F، وهي الدرجة الأولى:

أ- **معامل التحديد:** يوضح معامل التحديد R^2 نسبة التفسير (التغير) الكلي للمتغير التابع بالمتغيرات المستقلة المختارة (أو بسبب التغيرات فيها)، أي نسبة تأثير المتغيرات المستقلة مجتمعة على المتغير التابع، وينحصر معامل التحديد بين الصفر والواحد، حيث كلما كان قريب من الواحد دل على جودة الانحدار (نموذج صالح) والعكس صحيح، أي:

$$0 \leq R^2 \leq 1$$

أما الصيغة الرياضية لمعامل التحديد، فتكتب على النحو التالي:

$$R^2 = RSS / TSS$$

حيث أن:

RSS: مجموع مربعات الانحدار، أي جزء من تباين y_t الذي المفسر بواسطة الانحدار.

TSS: مجموع المربعات الإجمالي للتغيرات التي تحدث في المتغير التابع y_t .

ب- **اختبار T-student:** [*] يستخدم هذا الاختبار بهدف اختبار مدى الثقة في المعلمات المقدرة لنموذج الانحدار، حيث يعتمد عل نوعين من الفروض:

$H_0 : C_1, C_2, \dots, C_n = 0$ فرض العدم

$H_1 : C_1, C_2, \dots, C_n \neq 0$ فرض البديلة

H_0: المعلمة ليس لديها معنوية إحصائية.

H_1: المعلمة لها معنوية إحصائية.

أما الصيغة الرياضية لهذا الاختبار تكون على الشكل التالي:

$$T_{CAL} = \frac{\widehat{C_i} - C_i}{S_{\widehat{C_i}}}$$

يتم مقارنة قيمة Tالمحسوبة ($Tcal$) مع القيمة الجدولية [*] T_{tab} عند درجة الحرية (n-k) [*] وعند مستوى معنوية معين:

- إذا كانت T_{cal} أكبر من T_{tab} يرفض الفرض H_0 ويقبل الفرض البديل H_1 ويكون تقدير المعلمة معنوي إحصائيا؛
- إذا كانت T_{cal} أصغر من T_{tab} يقبل الفرض H_0 ويرفض الفرض البديل H_1 ويكون تقدير المعلمة غير معنوي إحصائيا؛

جـ- **إختبار إحصائية فيشر F:**[1] هو اختبار لجودة النموذج (المعنوية الإجمالية للانحدار) في تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، حيث يعتمد على نوعين من الفروض:

H_0: $C_1 = C_2 = \dots = C_n = 0$ فرض العدم

H_1: $C_1, C_2, \dots, C_n \neq 0$ الفرض البديل

H_0: عدم وجود علاقة بين كل متغير من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

H_1: وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

والصيغة الرياضية لهذا الاختبار تكون على الشكل التالي:

$$Fcal = [R^2/(K-1)] / [(1-R^2)(N-K)]$$

حيث أن:

Fcal: القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر.

[*] تستخدم **إحصائية T** عندما يكون تباين المجتمع مجهول وحجم العينة صغيرا أقل من 30، بشرط أن يكون مجتمع المعلمات المقدرة موزعة توزيعا معتدلا.

[*] الحصول على قيمة T الجدولية من جدول توزيع (t).

[*] درجة الحرية= حجم العينة- عدد المعلمات المقدرة.

[1] كمال سلطان محمد سالم، **الاقتصاد القياسي**، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2014، ص78.

R^2: معامل التحديد المتعدد.

N: عدد المشاهدات.

K: عدد المعالم المقدرة.

تتم مقارنة قيمة(F_{cal}) بقيمتها الجدولية (F_{tab}) بدرجة حرية (k) و(n-k) للبسط والمقام على التوالي وعند مستوى معنوية معين:

- إذا كانت القيمة المحسوبة لـF أصغر من قيمتها الجدولية يقبل الفرض H_0، أي لا يوجد تأثير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.
- أما إذا كانت القيمة المحسوبة لـF أكبر من قيمتها الجدولية فيتم رفض الفرض H_0 وقبول الفرض البديلة H_1، بمعنى ان هناك على الأقل متغير مستقل واحد ذو تأثير على المتغير التابع.

2- **الإختبارات القياسية:** وتسمى أيضا باختبارات الرتبة الثانية، حيث تهدف إلى اختبار صلاحية المعايير الإحصائية، ومن أهم هذه الاختبارات ما يلي:

أ- **إختبارتجانس (ثبات) تباين البواقي(الأخطاء):** من أهم الاختبارات المستخدمة للكشف على أن تباين البواقي متجانس أم لا هو اختبار ARCH، يعتمد هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج LM، وفرضية ثبات التباين الشرطي للأخطاء H_0 التي ينبغي اختبارها كما يلي:

$$H_0 = \Theta_1 = \Theta_2 = \dots = \Theta_q = 0$$

حساب إحصائية مضاعف لاغرانج $LM=(n-q)\,R^2$ والذي يتبع توزيع (χ^2) بدرجة حرية (q)، فإذا كان LMأكبر منχ^2 (q) (القيمة الحرجة لتوزيع χ^2بنسبة معنوية α) يرفض الفرض الصفري (H_0) ومعناه هناك على الأقل معامل واحد من معاملات معادلة ARCH يختلف معنويا عن الصفر ومنه فإن التباين الشرطي للأخطاء غير متجانس.[1]

ب- **إختبارشرط إستقلال حدود الخطأ (بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي):** الهدف من هذا الاختبار هو التأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي بين أخطاء النموذج، ويعتمد هذا الاختبار على الفروض:

H_0 : عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي النموذج.

H_1: وجود ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي النموذج.

جـ- اختبارعدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي: يهدف هذا النوع من الاختبار للتحقق من عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي، أي التأكد من أن النموذج لا يعاني من وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، ويعتمد على دراسة:

[1] محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي**، ط1، دار الحامد، الجزائر، 2011، ص116.

H_0: عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي.

H_1: وجود ارتباط ذاتي للبواقي.

د- **التوزيع الطبيعي للبواقي (إختبارJaque-Bera):** ينبني تحليل الإنحدار على أن البواقي موزعة توزيعا طبيعيا عند كل النقاط للمتغير المستقل، ويعتمد هذا الإختبار على دراسة:

H_0: الأخطاء موزعة توزيعا طبيعي.

H_1: الأخطاء غير موزعة توزيعا طبيعي.

هـ- إختبار إستقرارية النموذج Stability Test: يستخدم هذا الإختبار للكشف عن وجود تغيرات هيكلية في البيانات المستخدمة في الدراسة، و يوضح مدى إستقرار وإنسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد، ومن أهم الاختبارات المناسبة لذلك: المجموع التراكمي للبواقي المعاودة **CUSUM** وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة **CUSUM of SQUARES**، حيث يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من **CUSUM** و **CUSUM of SQUARES** داخل الحدود الحرجة عند مستوى ثقة 95%.

المطلب الثالث: مدخل نظري حول نماذج بيانات بانل الساكن.

لقد لقيت نماذج بانل اهتمام كبير في الآونة الأخيرة خاصة في الدراسات القياسية الاقتصادية، وذلك لأنها تأخذ في الحسبان أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية المتضمنة في عينة الدراسة.

أولا: مفهوم بيانات بانل (Panel Data).

1- **تعريف بيانات بانل:** يقصد ببيانات بانل (Panel Data) تلك البيانات التي لها بعدين، بعد زمني وبعد مقطعي وتتألف من مجموعة من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة من مفردات (الدول، الأسر، الشركات ...) في عدة فترات من الزمن، حيث أنها تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية وبيانات السلاسل الزمنية في نفس الوقت، فبيانات السلاسل الزمنية تصف سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة، أما البيانات المقطعية تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات عند فترة زمنية واحدة[1] ،فإذا كانت كل المشاهدات المقطعية مقاسة لنفس الفترة الزمنية نسمي نموذج البانل بـ"المتوازن"، أما إذا كانت بعض المشاهدات المقطعية غير متوفرة عند بعض الفترات من الزمن فيكون نموذج البانل "غير متوازن".[2]

[1]Damodar N . Gugarati, traduction par Bernard Bernier, **Econométrie**, 4 éme édition, Université de Bruxelles, Belgique, 2004, p634.

[2]Dielman, **Pooled Cross-Sectional and Time Series Data Analysis**, Texas Christian University, USA, 1989, p02.

كما أن بيانات بانل لديها تسميات متعددة، فقد تسمى بالبيانات المدمجة (Pooled Data) التي تشمل على أعداد كبيرة من المفردات، كما تسمى أيضا بالبيانات الطولية (Longitudinal Data) عندما تحتوي على سلاسل زمنية طويلة، وأي من هذه التسميات متماثل[1]، والتسمية المعتمدة في هذا الفصل ستكون بيانات بانل (Panel Data).

2- **أهمية استخدام بيانات بانل (Panel Data):** يتفوق تحليل معطيات بانل عن تحليل المعطيات المقطعية بمفردها أو معطيات السلاسل الزمنية بمفردها بالعديد من الايجابيات والمزايا نذكر منها:

- تأخذ بيانات بانل في عين الاعتبار ما يوصف بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ الخاص بمفردات العينة المقطعية، حيث أن هناك عدد كبير جدا من المتغيرات التفسيرية غير المشاهدة وغير المقاسة تؤثر على سلوك الأفراد مثل الشركات أو الدول أو القطاعات...الخ الخاضع للتحليل، وحذف هذه المتغيرات يسبب تحيز التقدير، وهو نفس الشئ الذي يحدث لمتغيرات السلاسل الزمنية المحذوفة والتي تؤثر على سلوك وانتظام الوحدات الجزئية ولكن تختلف في كل دورة زمنية، فتعمل بيانات بانل (Panel Data) على تصحيح هذه المشكلة، وتعتبر قدرة التعامل مع مشكلة المتغير الكامن أو غير المشاهد هي خاصية أساسية لبيانات البانل (Panel Data)؛[2]
- يسمح هذا النوع من البيانات للباحث بدراسة الاختلافات والفوارق في السلوك بين المفردات، بحيث أن البعد المضاعف الذي تتمتع به بيانات البانل يمكن ترجمته على انه بعد مضاعف للمعلومة المتوفرة أكثر من تلك المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية؛[3]
- توفر نماذج بيانات بانل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل، حيث تحتاج بيانات السلاسل الزمنية أن تكون طويلة جدا حتى تمد الباحث بتقديرات جيدة عن السلوك الديناميكي، كما أن البيانات المقطعية لا تخبر بأي شيء عن الديناميكية، ومن جهة أخرى يمكن من خلال بيانات البانل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى، كما تعتبر أيضا مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية مثل البطالة والفقر والنمو وغيرها؛[4]
- تتميز بيانات بانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية و بكفاءة أعلى؛

---

[1] طلال زغبة، **دراسة تحليلية وقياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر "إعداد نموذج قياسي باستخدام منهج تحليل بيانات البانل"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2015، ص 255.

[2] Badi H. Baltagi, **Econometric Analysis of Panel Data**, Third edition, John Wiley and Sons ltd, England, 2005, p4.

[3] William Green ,**Econometric Analysis**, 5 edition , Prentice Hall, Apper Saddle River, New Jersy, USA, 2003, p272.

[4] طلال زغبة، مرجع سابق، ص 258.

- تسهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة (**Omitted Variables**)، والناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تقود عادة إلى تقديرات متحيزة (**Baised estimates**) في الانحدارات المفردة.[1]

3- **نمذجة بيانات بانل:** لقد تمت الإشارة سابقا على أن نماذج بيانات بانل تمتاز بالبعد الثنائي، لذا فان الصيغة العامة لهذا النموذج تكتب على الشكل التالي:

$$Y_{it} = \alpha_i + \beta_{1,it} x_{1,it} + \ldots\ldots + \beta_{k,it} x_{k,it} + u_{it}$$

أي:

$$Y_{it} = \alpha_i + \sum_{K=1}^{k} \beta_{k,it} x_{k,it} + u_{it} \ldots\ldots (1)$$

حيث أن:

(i) تشير إلى الوحدة المقطعية، بحـ

(t) تشير إلى الفترة الزمنية، بحيث t =1,.....T.

(y_{it}) وتشير لمشاهدات المتغير التابع في المقطع العرضي (i) والفترة الزمنية (t).

(x_{it}) وتشير لمشاهدات المتغير المستقل (K) في المقطع العرضي (i) والفترة الزمنية (t).

(k) تشير إلى متغير مفسر أو مستقل معين، بحيث k=1,....,k.

(u_{it}) تمثل الخطأ العشوائي.

(α_i) تشير إلى معلمة المقاطع أو الحدود الثابتة.

($\beta_{k,it}$) تمثل معاملات الانحدار.

ثانيا: نماذج بيانات بانل الساكنة (The Static Panel Data Models**).**

أ- **نموذج الانحدار التجميعي** Pooled Regression Model (PRM):[2] يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج بيانات بانل، حيث تكون فيه جميع المعاملات (α_{it}) و ($\beta_{k,it}$) ثابتة لجميع الفترات الزمنية (يهمل أي تأثير زمني)، وبإعادة كتابة النموذج في المعادلة (1) نحصل على نموذج الانحدار التجميعي وبالصيغة التالية:

$$Y_{it} = \alpha + \sum_{K=1}^{k} \beta_k x_{k,it} + u_{it} \ldots\ldots (2)$$

i=1,2,3, ..., N ؛ t=1,2,3, ...,T

حيث: $E(u_{it}) = 0$ و $var(u_{it}) = \sigma^2$.

[1] C. Hsiao , **Analysis Of Panel Data**, Cambridge University Press, Cambridge ,England, 2003, p12.

[2] محمد رتيعة، **استخدام نماذج بيانات البانل في تقدير دالة النمو الاقتصادي في الدول العربية**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 02، سبتمبر 2014، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، ص155.

وتستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في تقدير معلمات النموذج لأنها تعطي أفضل مقدر خطي غير متحيز (BLUE)، وبحجم المشاهدات (N*T).

ب- **نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) Fixed Effects Model:**[1] يفيد نموذج التأثيرات الثابتة في معرفة سلوك كل مجموعة من البيانات المقطعية (سلوك كل دولة) على حدا من خلال جعل معلمة الحد الثابت تتفاوت من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، كما يمكن اعتبار هذا النموذج نموذج انحدار خطي بحد ثابت متغير بين الوحدات المقطعية (أي يسمح النموذج باختلاف الحد الثابت لكل مجموعة مقطعية)، والسبب وراء إدخال الآثار الثابتة للمقاطع في هذا النموذج يرجع إلى وجود بعض المتغيرات غير الملاحظة التي تؤثر في المتغير التابع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال تأثيرها على المتغيرات المستقلة في النموذج.

ويأخذ هذا النموذج بالصيغة التالية:

$$Y_{it}= \alpha+\sum_{k=1}^{k}\beta_k x_{k,it}+u_{it}.....(3)$$

i=1,2,3, ..., N ؛ t=1,2,3, ...,T

حيث:

$E(u_{it})=0$؛

$var(u_{it})=\sigma$.

ويقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة أن المعلمة $ß_0$ لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية لغرض تقدير معلمات النموذج في المعادلة علاه والسماح لمعلمة القطع $ß_0$ بالتغير بين المجاميع المقطعية وعادة ما تستخدم متغيرات وهمية بقدر N-1 لكي تجنب التعددية الخطية التامة، ثم تستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، ويطلق على نموذج التأثيرات الثابتة اسم نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية **(LSDV) (Least Square Dummy Variable)** بعد إضافة المتغيرات الوهمية D في المعادلة أعلاه يصبح الشكل النهائي للنموذج كالتالي:

$$Y_{it} = \sum_{d=2}^{N}\alpha_d D_d+\sum_{k=1}^{k}\beta_k x_{k,it}+u_{it}.....(4)$$

i=1,2,3, ...,N ؛ t=1,2,3, ...,T

[1] رملة حسام الدين، **دراسة اثرتكوين رأس المال البشري على النموالاقتصادي لدول المغرب العربي باستعمال بيانات بانل للفترة (1995-2014)**، مجلة الإبداع، المجلد8، العدد 1، ديسمبر 2018، جامعة البليدة2، الجزائر، ص6.

ج- نموذج التأثيرات العشوائية Random Effect Model (REM):[1] يتمثل النموذج ذو الأثر العشوائي في كون أن الثابت يتغير عشوائيا، أي عكس نموذج التأثيرات الثابتة، حيث أن المشاهدات المقطعية أو الزمنية ما هي إلا معالم عشوائية، و ليست ثابتة، ويقوم على افتراض أن الآثار المقطعية أو الزمنية هي متغيرات عشوائية بمتوسط يساوي الصفر وتباين محدد، ويأخذ الثابت فيها الصيغة التالية:

$$\alpha=\mu+Vi.....(5)$$

وبتعويض المعادلة رقم (5) في الصيغة العامة نجد:

$$Y_{it}= \mu+\sum_{K=1}^{k}\beta_k\ x_{k,it}+Vi+u_{it}.....(6)$$

حيث أن:

i=1,2,3, ...,N ؛ t =1,2,3,...,T

Vi: يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية i.

ويطلق على نموذج التأثيرات العشوائية أحيانا نموذج مكونات الخطأ **Error Components (Model)** بسبب أن النموذج في المعادلة (6) يتضمن مركبين للخطأ هما Vi وu_{it}، كما أن طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية تفشل في تقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية كونها تعطي مقدرات غير كفؤة ولها أخطاء قياسية غير صحيحة، وتمثل طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) الطريقة الملائمة لتقدير هذا النوع من النماذج.

د- الاختبارات الإحصائية Statistical tests (اختيار النموذج الملائم):

من خلال هذا الفرع سيتم التعرف على بعض الاختبارات الإحصائية التي يتم الاعتماد عليها عادة في تحديد نوعية النموذج الذي يتلاءم مع بيانات الدراسة، حيث توجد مجموعة من الاختبارات وسيتم التركيز في هذه الدراسة على ثلاثة اختبارات أساسية هي اختبار (Breusch and Pagan)، اختبار فيشر F، وأخيرا اختبار (Hausman).

- **اختبار الأثر العشوائي LM Lagrange لـ (Breusch and Pagan).**

[1] عابد بن عابد العبدلي، **محددات التجارة البيئية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل بانل**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد12، العدد1، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، 2010، ص19.

يعتمد اختبار (Breusch and Pagan) على مضاعف لاغرانج لاختبار وجود الارتباط المتزامن بين الحدود العشوائية الناتجة عن طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، والفروض محل الاختبار تكون كما يلي:

$$\begin{cases} H_0 : \sigma^2 u = 0 \\ H_1 : \sigma^2 u \neq 0 \end{cases}$$

وتحسب إحصائية مضاعف لاغرانج (LM) كما يلي:

$$LM = \frac{NT}{2(T-1)} \left(\frac{\sum_{i=1}^{N} \left[\sum_{t=1}^{T} \mu_{it} \right]^2}{\sum_{i=1}^{N} \sum_{t=1}^{T} \mu_{it}^2} - 1 \right)^2$$

والتي تتبع كاي تربيع ذات درجة حرية واحدة كما هو موضح أعلاه، فإذا كانت الإحصائية المحسوبة LM اقل من الإحصائية المجدولة، فإننا نقبل الفرض H_0 ويعني هذا غياب الآثار الخصوصية الفردية، أما في حالة العكس فإننا نقبل الفرض H_1 والذي يعني عدم غياب الآثار الخصوصية.

إذا كانت قيمة (P-value) لإحصائية اختبار LM لها معنوية إحصائية هذا يعني أن FEM وREM سوف يكون أفضل من PRM، بينما إذا كانت قيمة LM ليس لها معنوية إحصائية أي أن PRM سيكون أفضل من FEM وREM.

- **اختبار فيشر (اختبار F المقيد):**[1] يتم استخدام اختبار فيشر بغرض المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، ويعطى اختبار فيشر الصيغة التالية:

$$F^{\alpha}_{(N-1,\, NT-N-K)} = \frac{(RFEM^2 - RPRM^2)/(N-1)}{(1-(RFEM^2)/(NT-N-K)}$$

حيث:

R^2_{FEM}: معامل التحديد لنموذج الأثر الثابت؛

R^2_{PRM}: معامل التحديد لنموذج الانحدار التجميعي.

[1] زكريا يحي الجمال، **اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية**، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد21، مارس 2012، جامعة الموصل، العراق، ص274.

وبمقارنة F المحسوبة مع F الجدولية بدرجتي حرية(n-1) و (NT-n-k) على التوالي عند مستوى معنوية معين(α) 5% أو 1%، فإذا كانت ($F_{calc} \leq F_{tab}$) تقبل الفرضية H_0، وهذا يعني أن جميع الحدود الثابتة لكل المقاطع العرضية متساوية، ومن ثم دمج بيانات السلسلة الزمنية والمقاطع العرضية مع بعض والتعامل معها كعينة واحدة تضم (N) من المشاهدات ولها حد ثابت واحد، وبعكس ذلك يقبل الفرض البديل (H_1) ويعني تغير الحد الثابت خلال المقاطع العرضية وبالتالي اعتماد نموذج التأثير الثابت.

– **اختبار(Hausman) للمفاضلة بين نموذج (FEM) ونموذج (REM):**[1] يعتمد هذا الاختبار على المقارنة بين مقدر المربعات الصغرى المعممة لنموذج الأثر العشوائي والمقدر الداخلي لنموذج الأثر الثابت، وذلك بهدف المفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية، وينص فرض العدم **H_0** على أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم (الآثار العشوائية متسقة)، مقابل الفرض البديل **H_1** نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم (الآثار العشوائية غير متسقة).

تستخدم إحصائية H التي لها توزيع (χ^2) بدرجة حرية (k)، أي:

$$H = (\hat{\beta}^{FEM} - \hat{\beta}^{REM})'[var(\hat{\beta}^{FEM}) - var(ß\hat{\beta}^{REM})]^{-1}(\hat{\beta}^{FEM} - \hat{\beta}^{REM}) \sim \chi^2 (k)$$

حيث أن: (k) يمثل عدد عناصر (β)، ($\hat{\beta}_{FEM}$) مقدر الآثار الثابتة، ($\hat{\beta}$ FEM var) تباين مقدر الأثر الثابت، ($\hat{\beta}_{REM}$) مقدر الآثار العشوائية، ($\hat{\beta}$ REM var) تباين مقدر الآثار العشوائية.

تقارن قيمة H المحسوبة مع قيمتها الجدولية بتوزيع χ^2 ودرجة حرية(K)، فإذا كانت ($H_{cal} \leq \chi^2$) يقبل الفرض الصفري، وهذا يعني أن نموذج الآثار العشوائية هو النموذج الملائم للدراسة، أما في حالة العكس يقبل الفرض البديل، أي أن نموذج الآثار الثابتة هو الأفضل.

[1] زهرة حسن عباس التميمي، خديجة عدنان حميد، **منهج تحليل متجه الارتباط الذاتي (VAR) وتصحيح الخطأ (VEC) للبيانات اللوحية (Panal Data) مع حالة تطبيقية –الحسابات القومية لدول مجلس التعاون الخليجي للمدة (1970-2013)**، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد30، 2016، جامعة البصرة، العراق، ص10.

المبحث الثاني: قياس أثر السياسة الإنفاقية على معدلات التضخم في الجزائر ومقارنتها بالدول العربية: المغرب، تونس، مصر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990-2018).

بعد عرض أهم الطرق والأدوات الإحصائية التي سيتم استخدامها في عملية القياس ومصادر البيانات المستخدمة، تأتي المرحلة الثانية في الدراسة القياسية وهي عملية التقدير، حيث سيتم استخدام نموذج الانحدار غير الخطي في تقدير أثر السياسة الإنفاقية في الجزائر وفي الدول العربية المدروسة خلال فترة الدراسة كخطوة أولى، ثم استخدام نموذج بانل الساكن في عملية مقارنة الأثر بين الجزائر والدول العربية المدروسة في خطوة ثانية.

المطلب الأول: تقدير أثر السياسة الإنفاقية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).

يخصص هذا المطلب إلى بناء نموذج قياسي، وذلك لتقدير أثر الإنفاق الاستهلاكي (نفقات التسيير) والإنفاق الاستثماري (نفقات التجهيز) على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) باستخدام نموذج الانحدار المتعدد غير الخطي، والهدف هو التعرف على طبيعة وقوة تأثير نوعي الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة، حتى يتأتى لصناع القرار الاقتصادي وضع السياسات الاقتصادية والبدائل المختلفة لعلاجها، وفي هذا السياق سيتم التطرق إلى أهم مراحل عملية التقدير:

أولا: صياغة النموذج وتقديره.

من خلال هذا الفرع سيتم تحديد متغيرات الدراسة وترميزها، ثم الصياغة الرياضية للنموذج، وأخيرا تقدير النموذج.

1- تحديد متغيرات الدراسة.

عملية اختيار المتغيرات المستقلة (الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري) للنموذج تستند إلى النظرية الاقتصادية بالدرجة الأولى، و تحليل اثر السياسة الإنفاقية على التضخم في الجزائر بالدرجة الثانية والدراسات السابقة بالدرجة الثالثة.

وفيما يلي عرض لمتغيرات النموذج وترميزها، بحيث:

أ- **المتغير التابع:** وهو المتغير المراد تفسير سلوكه ويرمز له بالرمز **(LINF)**، و يمثل معدل التضخم في الجزائر وتم تقديره باستخدام بيانات مستوى الأسعار الاستهلاكية CPI؛

ب- **المتغيرات المستقلة:** تم الاعتماد على متغيرين مستقلين اثنين وهما:

- **الإنفاق الاستهلاكي:** ويرمز له بـ **(LCUREX)**؛
- **الإنفاق الاستثماري:** ويرمز له بـ **(LINVEX)**.

لقد تم تجميع بيانات المتغيرات المستخدمة في هذا النموذج من الأمانة العامة للحكومة على الموقع؛[1] والبنك الدولي على الموقع.[2]

2- الصياغة الرياضية للنموذج.

بعد تحديد المتغير التابع ممثل في التضخم والمتغيرات التفسيرية والممثلة في الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري، يمكن عرض الصيغة الرياضية للنموذج على النحو التالي:

$$LINF = f(LCUREX, LINVEX)$$

والصيغة الرياضية المناسبة لنموذج الانحدار المتعدد غير الخطي تأخذ الشكل التالي:

$$LINF_t = C_0 + C_1 LCUREX_t + C_2 LINVEX_t + u_t$$

3- تقدير النموذج.

تم تقدير نموذج الانحدار المتعدد بصيغة اللوغاريتم، كما تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى في تقدير النموذج والتي تعد الأفضل وفق المعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية، وتم ذلك باستخدام البرمجية الإحصائية (EVIEWS –v10)، ونتيجة التقدير تظهر في المعادلة التالية:

$$LINF = \mathbf{10.37053} - \mathbf{1.555174}\ LCUREX + \mathbf{0.980796}\ LINVEX$$

للإطلاع أكثر على نتائج تقدير النموذج **(انظر الملحق رقم 4-أ)**.

ثانيا: اختبار مصداقية النموذج:

بعد الحصول على نتيجة التقدير تجرى جملة من الاختبارات الإحصائية والقياسية للتأكد من صلاحية النموذج المتوصل إليه في تفسير الأثر وإمكانية استخدامه في عملية التنبؤ به.

1- الاختبارات الإحصائية (اختبارات الدرجة الأولى):

أ- معامل التحديد المتعدد R^2: نتائج التقدير تظهر أن القيمة المحصل عليها لمعامل التحديد المتعدد هي **(R^2=0.325806)** تدل على أن نسبة تفسير المتغير التابع (معدل التضخم) بالمتغيرين المستقلين (الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري) بلغت 32.58% خلال فترة الدراسة ، أما النسبة المتبقية (67.41%) فهي مفسرة بعوامل أخرى خارج النموذج.

ب- إحصائية (T-Student): يستخدم اختبار (T) في نموذج الانحدار المتعدد، بهدف تقييم معنوية تأثير المتغيرات التفسيرية في المتغير التابع، حيث تكون فرضيات هذا الاختبار كما يلي:

[1] https://www.joradp.dz consulte le 10/10/2019.

[2] www.albankaldawli.org consulte le 10/10/2019.

$H_0 : C_1, C_2 = 0$ (فرض العدم)

$H_1 : C_1, C_2 \neq 0$ (الفرض البديل)

ويمكن توضيح نتائج هذا اختبار على النموذج في الجدول التالي:

الجدول رقم(31): نتائج اختبار (T-Student) لنموذج الانحدار المتعدد.

المتغيرات التفسيرية	المعاملات	القيمة الاحصائية	القيمة الاحتمالية
الانفاق الاستهلاكي(LCUREX)	C_1	(-1.555174)	0.0170
الانفاق الاستثماري(LINVEX)	C_2	0.980796	0.0727

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews- v10 -انظر الملحق رقم (4-أ)

يستنتج من الجدول الآتي:

- **المعامل C_1 للمتغير التفسيري (الإنفاق الاستهلاكي):** يلاحظ أن القيمة الاحتمالية هي (0.0170) وهي اقل من (0.05)، وعليه يقبل الفرض البديل (H_1) ويرفض فرض العدم (H_0)، أي أن الإنفاق الاستهلاكي معنوي إحصائيا عند مستوى (5%) في تفسير معدل التضخم خلال الفترة (1990-2018).

- **المعامل C_2 للمتغير التفسيري (الإنفاق الاستثماري):** يلاحظ أن القيمة الاحتمالية هي (0.0727) وهي أكبر من (0.05) لكن اقل من (0.10)، وعليه يقبل الفرض البديل (H_1) ويرفض فرض العدم (H_0) فقط عند مستوى معنوية 10%، وعليه يمكن القول أن متغير الإنفاق الاستثماري له معنوية إحصائية عند مستوى (10%) في تفسير معدل التضخم خلال الفترة (1990-2018).

هذا الاختبار أظهر أن المتغير المستقل "الإنفاق الاستهلاكي" هو أكثر معنوية إحصائية من المتغير الثاني "الإنفاق الاستثماري" في تفسير معدل التضخم خلال الفترة (1990-2018).

ج- **اختبار فيشر (F -Test):** يسمح هذا الاختبار باختبار المعنوية الكلية للنموذج المتوصل إليه، حيث فرضيات هذا الاختبار تكون على النحو التالي:

$H_0 : C_1 = C_2 = 0$ (فرض العدم)

$H_1 : C_1 \neq C_2 \neq 0$ (الفرض البديل)

بناءا على نتائج تقدير النموذج (**انظر الملحق رقم4-أ**)، قيمة إحصائية فيشر F = 6.28 واحتماليته قدرت بِ (**0.005946**) وهي قيمة اقل من (0.05) ومنه النموذج مقبول ومعنوي حسب اختبار فيشر.

2- الاختبارات القياسية (اختبارات الرتبة الثانية)

أهم اختبارات الرتبة الثانية التي ستجرى على النموذج المتوصل إليه الآتي:

أ- اختبار تجانس (ثبات) تباين البواقي (الأخطاء):

نتائج تقدير اختبار ARCH أعطت النتائج التالية: (**انظر الملحق رقم (4-ب)**.

(**LM=0.523** < χ^2 = **3.84**) ومنه تقبل فرض العدم (H_0) التي تدل على تجانس تباين حدود الخطأ، حيث أن قيمة الاحتمال اكبر من 5% .

ب- اختبار شرط استقلال حدود الخطأ (عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي):

يستخدم في هذه الدراسة اختبار **(Breush-Godfrey Serial Correlation LM test)** للارتباط الذاتي لاختبار فرضية عدم ارتباط الأخطاء، نتائج الاختبار المتوصل إليها هي كالتالي:

(LM=6.87 <χ^2(4)= 9.84) باحتمال اكبر من 5%، وهذا يشير إلى قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على **عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي النموذج المقدر (انظر الملحق رقم 4-ج).**

ج- اختبار عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي:

تم استخدام اختبار **(Correlogram of Residuals Squared)**، ومن خلال نتائج تقدير الاختبار **(انظر الملحق رقم (4-د))** يلاحظ أن جميع القيم الاحتمالية أكبر من 0.05 (prob>0.05)، أي يقبل الفرض الصفري الذي ينص على عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي، ويرفض الفرض البديل، ومنه **النموذج خالي من مشكل الارتباط ذاتي بين الأخطاء.**

د- اختبار استقراريه النموذج:

للتأكد من خلو بيانات الدراسة المستخدمة في النموذج من التغيرات الهيكلية سيتم إجراء اختبارين وهما: المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات تلك البواقي (CUSUM SQ)، ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة إذا ما وقع الخط البياني، للاختبارين ضمن أو داخل الحدود الحرجة وعند مستوى (0.05)، ونتائج الاختبارين (**انظر الملحق رقم (4-هـ)**) تبين أن الخط البياني للاختبارين يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى (5%)، وهو ما يدل على أن **النموذج لا يعاني من تغيرات هيكلية.**

3- التحليل الاقتصادي للنتائج:

من خلال نتائج التقدير المتوصل إليها، تحصلنا على الصيغة القياسية التالية:

LINF= 10.37053 - 1.555174LCUREX + 0.980796LINVEX

- **الإنفاق الاستهلاكي (نفقات التسيير):** تدل الإشارة السالبة (C_1= -1.555174) إلى وجود علاقة عكسية بين متغير الإنفاق الاستهلاكي ومعدل التضخم، حيث إن زيادة الإنفاق الاستهلاكي بـ1% تؤدي إلى تخفيض معدل التضخم بنسبة 1.55%.
- **الإنفاق الاستثماري (نفقات التجهيز):** تدل الإشارة الموجبة (C_2= 0.980796) إلى وجود علاقة طردية بين متغير الإنفاق الاستثماري ومعدل التضخم، حيث إن زيادة الإنفاق الاستهلاكي بـ1% تؤدي إلى زيادة في معدل التضخم بنسبة 0.98%.

ونتيجة لما سبق، فإن أثر الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) يعتبر أثرا مقبولا من الناحية الإحصائية والقياسية، إلا انه هناك تحفظات من حيث مدى مطابقة النتائج لمنطق النظرية الاقتصادية، ويمكن تفسير ذلك كما يلي:

- الأثر القوي للإنفاق العام الاستهلاكي على معدل التضخم أكثر من الإنفاق العام الاستثماري (استنادا إلى نتائج تقدير النموذج "**الملحق رقم4-أ**")، يمكن تفسيره على أن الإنفاق الاستهلاكي في المجمل يمثل النسبة الأكبر من إجمالي الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة، حيث يمثل ما نسبته 64.28% من إجمالي الإنفاق العام في حين سجل الإنفاق الاستثماري 35.61%؛

المنطق الاقتصادي يعتبر على أن الإنفاق الاستهلاكي هو إنفاق غير منتج ولا يخلق قيمة مضافة وان علاقته بالتضخم تكون طردية (كلما زاد الإنفاق الاستهلاكي يرتفع معدل التضخم)، إلا أن الدراسة أثبتت عكس ذلك، وهذا بوجود أثر قوي وعكسي على التضخم، ويفسر ذلك أن الجزائر كبعض الدول تخصص جزء كبير من الإنفاق الاستهلاكي لدعم الأسعار، حيث أن الحكومة لديها قائمة طويلة من المواد الأساسية المدعمة أهمها: الكهرباء، الغاز، الوقود، الحليب، الخبز...وغيرها، وبالتالي ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي لا يعني زيادة الأجور فقط وإنما زيادة دعم الأسعار أيضا، فالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك الذي يعتمد في حساب معدل التضخم يتكون في أغلبه على أسعار المواد المدعمة، والتي تعتبر من أبرز العوامل التي تساعد على تراجع مستوى الأسعار، حيث يزداد عرض السلع والخدمات وتزداد العوامل المخفضة للأسعار، ونتيجة لذلك ظهرت العلاقة العكسية بين الإنفاق الاستهلاكي ومعدل التضخم خلال فترة الدراسة؛

- الأثر الطردي للإنفاق العام الاستثماري على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)، وحسب المنطق الاقتصادي فان الإنفاق الاستثماري هو إنفاق منتج، وبالتالي علاقته بالتضخم تكون عكسية وهو ما يتعارض ونتائج الدراسة، حيث أظهرت نتائج التقدير وجود أثر طردي للإنفاق الاستثماري على معدل التضخم، ويمكن تفسير ذلك بطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يتميز بضعف قطاعاته الاقتصادية وضعف مرونة جهازه الإنتاجي، فعند زيادة الإنفاق الاستثماري بزيادة

الطلب على السلع الاستثمارية لا يزداد الإنتاج بالشكل المطلوب لان الجهاز الإنتاجي جامد وعديم المرونة، ويتم تغطية هذا الطلب من خلال الاستيراد، وبالتالي زيادة الإنفاق الاستثماري لا تؤثر على الإنتاج والنمو الاقتصادي وإنما تجعل الأسعار المحلية خاضعة لأسعار الواردات الأجنبية، فأي ارتفاع في أسعار الأسواق الدولية يؤثر مباشرة على الأسعار المحلية (تضخم مستورد)؛

وكخلاصة لما تقدم، من المهم أن نشير هنا إلى أن الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري لا يمثلان إلا ما نسبته 32.58% في تفسير التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة، وان هذا الأخير يتأثر بعدة عوامل مهمة أخرى أهمها: الزيادة المفرطة للكتلة النقدية، التضخم المستورد، انخفاض قيمة العملة، السياسة النقدية المصاحبة لسياسة الإنفاق العام وهي كلها عوامل تم التطرق إليها وتحليلها في الفصل السابق.

المطلب الثاني: تقدير أثر الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائروالدول العربية: المغرب، تونس، مصروالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2018).

خصص هذا المطلب لإجراء عملية تقدير اثر الإنفاق العام (كمؤشر أساسي للسياسة الانفاقية) على معدلات التضخم في كل من الجزائر، المغرب، تونس، مصر و السعودية، وعملية اختيار النموذج المناسبة وبعد محاولات عدة تم اختيار نموذج انحدار بسيط غير خطي في عملية التقدير وكانت الفترة الأكثر تناسبا بين كل الدول هي الفترة (2000-2018)، حيث تمثل الجزء الأكبر والاهم من الفترة الكلية للدراسة.

كما تم اختيار المتغيرين الاقتصاديين الإنفاق العام (متغير مستقل) ومعدل التضخم (متغير تابع)، حيث ترميز الإنفاق العام حسب كل دولة كالتالي:

- LG DZ: الإنفاق العام في الجزائر؛
- LG MA: الإنفاق العام في المغرب؛
- LG TUN: الإنفاق العام في تونس؛
- LG EG: الإنفاق العام في مصر؛
- LG KSA: الإنفاق العام في السعودية.

أما ترميز معدل التضخم لكل دولة كان كما يلي:

- LINF DZ: معدل التضخم في الجزائر؛
- LINF MA: معدل التضخم في المغرب؛
- LINF TUN: معدل التضخم في تونس؛

- LINF EG: معدل التضخم في مصر؛
- LINF KSA: معدل التضخم في السعودية.

وقد تم جمع البيانات الخاصة بمتغيري الدراسة للفترة المختارة ولكل الدول من موقع البنك الدولي.

أولا: تقدير أثر الإنفاق العام على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2018).

نتيجة التقدير تظهر في المعادلة التالية:

$$\mathbf{LINF\ DZ = - 0.926494 + 0.712517\ LGDZ}$$

يلاحظ من نتائج مختلف الاختبارات المذكورة آنفا والمبينة في الجدول أدناه أن النموذج معنوي إحصائيا وقياسيا (**انظر الملحق رقم5**) وأن إشارة مقدرة معلمة الإنفاق العام (C_1= 0.7112517) موجبة، وهذا يدل على أن زيادة الإنفاق العام ب1% أدت إلى زيادة التضخم ب0.7125%، كما أن الإشارة تتطابق مع النظرية الاقتصادية، أما قيمة الثابت (C_0= -0.926484) فهي تعكس التأثيرات العكسية للعوامل على التضخم. خلال الفترة (2000-2018).

قيمة المعلمة (C_1= 0.7112517) تعبر عن نسبة تأثر التضخم وهي نسبة لا يستهان بها وهي تشير لأمرين:

- **الأمر الأول:** هو أن السياسة الإنفاقية المنتهجة من طرف الجزائر كان لها اثر واضح على معدل التضخم، ففي هذه الفترة تحسنت الوضعية المالية للدولة بفعل زيادة أسعار النفط الأمر الذي دفع بالحكومة لتبني سياسة إنفاقيه توسعية،لكن في الواقع هذا الإنفاق كان ذو طابع اجتماعي ينفق على بناء السكنات الاجتماعية وزيادة الأجور والمرتبات بفعل زيادة عمليات التوظيف في القطاع العام وزيادة المنح للبطالة والعجزة وغيرها؛
- **الأمر الثاني:** إن عملية ضخ الأموال الهائلة في الاقتصاد في إطار البرامج التنموية خلال الفترة (2000 - 2018) لم يتولد عنها أي إنتاج حقيقي(الزيادة في معدل النمو في تلك الفترة ناتج عن زيادة أسعار المحروقات والتي تمثل 97% من صادرات الدولة الجزائرية)، بل زادت من الطلب الكلي في الوقت الذي يتصف الجهاز الإنتاجي بالضعف والجمود، فلم يكن العرض مواكبا لتطور الطلب الكلي مما ولد ضغوط تضخمية واضحة.

الجدول رقم (32): نتائج تقدير أثر الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2018).

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.926494	0.690723	-1.341339	0.1975
LG DZ	0.712517	0.224753	3.170229	0.0056
R-squared	0.371542	Mean dependent var		1.220111
Adjusted R-squared	0.334574	S.D. dependent var		0.729072
S.E. of regression	0.594730	Akaike info criterion		1.897884
Sum squared resid	6.012972	Schwarz criterion		1.997298
Log likelihood	-16.02989	Hannan-Quinn criter.		1.914708
F-statistic	10.05035	Durbin-Watson stat		2.047303
Prob(F-statistic)	0.005595			

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews - 10.

ثانيا: تقدير أثر الإنفاق العام على معدل التضخم في المغرب خلال الفترة (2000-2018).

نتيجة التقدير تظهر في المعادلة التالية:

LINF MA = 2.655678 - 0.708160 LG MA

نتائج الاختبارات في الجدول أدناه تظهر أن النموذج مقبول من الناحية الإحصائية والقياسية (**انظر الملحق رقم 6**)حيث يلاحظ أن إشارة مقدرة معلمة الإنفاق العام سالبة (0.708160- =C_1)، إلا أن الإشارة لا تتوافق والنظرية الاقتصادية، حيث أن زيادة الإنفاق العام في المغرب ب1% تؤدي إلى انخفاض التضخم ب0.70%، كما أن قيمة معامل التحديد 30.29 =R^2 تدل على أن نسبة 30.29% من معدل التضخم في المغرب مفسر من بالإنفاق العام خلال الفترة (2000-2018).

تفسر هذه النتيجة بسعي المغرب خاصة خلال هذه الفترة إلى انتهاج سياسة إنفاقيه صارمة وذلك بترشيد الإنفاق العام لوقف تدهور عجز الموازنة والتوجه لزيادة الإنفاق الاستثماري، كما قامت بدعم القطاعات والمؤسسات المنتجة كقطاع السياحة وقطاع الزراعة والصيد البحري، بالإضافة إلى دعم القطاعات التصديرية السلعية، كل هذه الإجراءات من شانها خلق طاقة إنتاجية وإنعاش الجهاز الإنتاجي لمواجهة أي تغيرات في الطلب الكلي، مما مكنها من احتواء نسبة كبيرة من الضغوط التضخمية.

الجدول رقم (33): نتائج تقدير أثر الإنفاق العام على معدل التضخم في المغرب خلال الفترة (2000-2018).

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.655678	0.701504	3.785691	0.0015
LG MA	-0.708160	0.260540	-2.718046	0.0146

R-squared	0.302929	Mean dependent var	0.769629
Adjusted R-squared	0.261925	S.D. dependent var	0.522679
S.E. of regression	0.449040	Akaike info criterion	1.335893
Sum squared resid	3.427834	Schwarz criterion	1.435308
Log likelihood	-10.69098	Hannan-Quinn criter.	1.352718
F-statistic	7.387773	Durbin-Watson stat	1.190802
Prob(F-statistic)	0.014614		

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews -10

ثالثا: تقدير أثر الإنفاق العام على معدل التضخم في تونس خلال الفترة (2000-2018).

نتيجة التقدير تظهر في المعادلة التالية:

LINF TUN = - 0.272002 + 0. 867956 LG TUN

ما يلاحظ على نتائج الاختبارات الإحصائية في الجدول أدناه والقياسية**(انظر الملحق رقم 7)** في أن النموذج صالح للتفسير، حيث أن معلمة الإنفاق العام (C_1= 0.867956) موجبة وهو ما يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، أي أن زيادة الإنفاق العام ب1% تؤدي إلى زيادة معدل التضخم في تونس بـ0.86% خلال الفترة (2000-2018)، معامل التحديد سجل نسبة 58.72% وهي نسبة معتبرة وتدل على أن 58.71% من معدل التضخم في تونس مفسر بالإنفاق العام خلال هذه الفترة.

يفسر قبول هذا النموذج اقتصاديا بالإجراءات التي اتبعتها الحكومة التونسية خاصة خلال الفترة (2000-2013) حيث اتبعت سياسة إنفاقيه توسعية ركزت فيها على زيادة الإنفاق الاستهلاكي بزيادة الأجور والمرتبات وتعزيز الأنفاق الاستثماري، خاصة خلال الثورة استجابة للظروف الاقتصادية والسياسية الطارئة وتحسين ظروف المعيشة، في الوقت الذي يتصف فيه الجهاز الإنتاجي بالضعف، وخلال الأزمة السياسية أصيب الجهاز الإنتاجي بشلل دام طويلا ومس مختلف الأنشطة

الإنتاجية الرئيسية أهمها السياحة و الطاقة و الصناعات الكهربائية والميكانيكية، وفي ظل هذه الظروف من المنطقي أن أي زيادة في الإنفاق العام تؤثر بشكل مباشر وقوي على الأسعار.

السياسة الإنفاقية المنتهجة من طرف الحكومة التونسية كان لها اثر طردي قوي على معدل التضخم لكن لا تعتبر المصدر الوحيد للضغوط التضخمية، حيث كانت هناك عوامل أخرى كان لها أثر لا يستهان به على التضخم أهمها: تدني قيمة العملة التونسية وارتفاع أسعار المواد الأساسية المستوردة وهي تفسر نسبة 41.28% من تطورات التضخم خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (34): نتائج تقدير أثر الإنفاق العام على معدل التضخم في تونس خلال الفترة (2000-2018).

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.272002	0.333690	-0.815135	0.4263
LG TUN	0.867956	0.176490	4.917870	0.0001

R-squared	0.587233	Mean dependent var	1.348263
Adjusted R-squared	0.562952	S.D. dependent var	0.349001
S.E. of regression	0.230723	Akaike info criterion	0.004102
Sum squared resid	0.904962	Schwarz criterion	0.103516
Log likelihood	1.961034	Hannan-Quinn criter.	0.020927
F-statistic	24.18544	Durbin-Watson stat	2.489856
Prob(F-statistic)	0.000130		

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews -10.

رابعا: تقدير أثر الإنفاق العام على معدل التضخم في مصر خلال الفترة (2000-2018).

نتيجة التقدير تظهر في المعادلة التالية:

LINF EG = - 0.248542 + 0. 805313 LG EG

نتائج التقدير في الجدول أدناه تظهر وجود معنوية إحصائية وقياسية **(انظر الملحق رقم 8)** للنموذج وأن الإنفاق العام يؤثر بشكل طردي على معدل التضخم في مصر وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، حي قيمة معلمة الإنفاق العام في مصر (C_1= 0.805313) بإشارة موجبة، حيث زيادة في الإنفاق العام بـ1% تؤدي إلى زيادة معدل التضخم ب0.80%، كما أن نسبة تفسير الإنفاق العام هي 33.15% لمعدل التضخم في مصر خلال الفترة (2000-2018) (R2= 0.3315) بدلالة إحصائية عند 5%.

النموذج يفسر أن السياسة الإنفاقية المطبقة من طرف الحكومة المصرية كان لها أثر طردي على معدلات التضخم خلال الفترة، وذلك يعود إلى اتجاهات السياسة الإنفاقية المصرية والتي اعتمدت على التوسع في الإنفاق الاستهلاكي على حساب الإنفاق الاستثماري، وهو ما خلق زيادة في الطلب الكلي، وأمام ضعف الجهاز الإنتاجي ساهم التوسع المفرط في الإنفاق الاستهلاكي في مصر في تغذية الضغوط التضخمية بنسبة (66.85%) ويعود ذلك إلى اعتماد مصر على الاستيراد، خاصة المواد الأساسية وهو ما جعلها عرضة للتضخم المستورد، إضافة إلى الاعتماد في الكثير من الأحيان وخلال الفترة على الإصدار النقدي الجديد في تمويل النفقات.

الجدول رقم (35): نتائج تقدير أثر الإنفاق العام على معدل التضخم في مصر خلال الفترة (2000-2018).

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.248542	0.828745	-0.299902	0.7679
LG EG	0.805313	0.277318	2.903938	0.0099
R-squared	0.331573	Mean dependent var		2.127335
Adjusted R-squared	0.292254	S.D. dependent var		0.684181
S.E. of regression	0.575586	Akaike info criterion		1.832443
Sum squared resid	5.632080	Schwarz criterion		1.931858
Log likelihood	-15.40821	Hannan-Quinn criter.		1.849268
F-statistic	8.432855	Durbin-Watson stat		0.854171
Prob(F-statistic)	0.009880			

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

خامسا: تقدير أثر الإنفاق العام على معدل التضخم في السعودية خلال الفترة (2000-2018).

نتيجة التقدير تظهر في المعادلة التالية:

$$LINF\ KSA = -0.508937 + 0.715003\ LG\ KSA$$

نتائج التقدير في الجدول أدناه تظهر وجود معنوية إحصائية وقياسية **(انظر الملحق رقم 9)** للنموذج وأن الإنفاق العام كان له اثر ايجابي (طردي) على معدل التضخم في السعودية خلال الفترة (2000-2018)، وذلك يظهر من خلال قيمة معلمة الإنفاق العام (C_1=0.715003)، وتفسر بأن زيادة الإنفاق العام ب1% أدت إلى ارتفاع معدل التضخم ب0.71% ، خلال فترة الدراسة، كما أن متغير الإنفاق

العام في السعودية يفسر بنسبة 24.19% معدل التضخم أما النسبة الأكبر والتي تقدر ب77,81% فتعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

ويتوافق النموذج مع السياسة الإنفاقية التوسعية المنتهجة من طرف الحكومة السعودية والتي كانت لها أثار تضخمية، خاصة خلال الفترة (2000-2014)، حيث أن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية أدى إلى زيادة إيرادات الدولة النفطية، فتوجهت للتوسع في الإنفاق العام،خاصة الاستهلاكي منه وهو ما ولد ضغوط تضخمية، أما السنوات الأخيرة: من 2015 حتى 2018 فانخفض معدل التضخم تبعا لانخفاض الإنفاق العام كان بسبب سياسة التصحيح المالي التي انتهجتها المملكة العربية السعودية.

الجدول رقم (36): نتائج تقدير أثر الإنفاق العام على معدل التضخم في السعودية خلال الفترة (2000-2018).

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.508937	1.423581	-0.357504	0.7251
LG KSA	0.715003	0.306972	2.329211	0.0324
R-squared	0.241925	Mean dependent var		2.787969
Adjusted R-squared	0.197332	S.D. dependent var		0.738746
S.E. of regression	0.661855	Akaike info criterion		2.111761
Sum squared resid	7.446891	Schwarz criterion		2.211176
Log likelihood	-18.06173	Hannan-Quinn criter.		2.128586
F-statistic	5.425222	Durbin-Watson stat		0.897177
Prob(F-statistic)	0.032435			

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews- 10.

المطلب الثالث: تقدير أثر الإنفاق العام على التضخم في الجزائر ومقارنتها بالدول العربية: المغرب، تونس، مصر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2018).

سيتم في هذا المطلب تقدير أثر الإنفاق العام على التضخم في الدول العربية المدروسة باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) وذلك لمعرفة حدة تأثير السياسة الإنفاقية على التضخم في كل دولة على حدا، ثم إجراء عملية المقارنة بينهم، وقد وجد أن النموذج الأنسب بعد عدة محاولات هو النموذج الساكن، كما كانت الفترة الأنسب والتي تتوافق فيها سياسات كل الدول المدروسة هي الفترة من 2000 إلى 2018.

عملية التقدير باستخدام نماذج بانل الساكن تتطلب المرور بالخطوات التالية:

أولا: تحديد متغيرات الدراسة.

عملية اختيار المتغيرات المستقلة (الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري) للنموذج تستند إلى النظرية الاقتصادية بالدرجة الأولى، و تحليل اثر السياسة الإنفاقية على التضخم في الجزائر بالدرجة الثانية والدراسات السابقة بالدرجة الثالثة.

- **المتغير التابع:** وهو معدل التضخم ويرمز له بـ (LINF)؛
- **المتغير المستقل:** وهو الإنفاق العام و يرمز له بـ (LG).

أما مصادر تجميع بيانات متغيرات الدراسة فقد تم الاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي على الموقع التالي[1]، وتم تجميع بيانات متغيرات النموذج القياسي وتبويبها بطريقة التي تتوافق ونماذج بانل الساكن .

ثانيا: الصياغة الرياضية للنموذج.

بعد عملية تحديد المتغير التابع والمتغير المستقل وتجميع البيانات الخاصة بهما تم تحديد الشكل الرياضي للنموذج القياسي وكان كما يلي:

$$LINF_{it} = f(LG_{it})$$

والنموذج المقدر يأخذ الصيغة التالية:

$$LINF_{it} = C + \beta\, LG_{it} + u_{it}$$

حيث: **C** ثابت؛

β: معامل الإنفاق العام؛

u_{it}: سلسلة البواقي (الخطأ العشوائي).

لقد تم تقدير نموذج بانل الساكن بصيغة اللوغاريتم (تم تحويل قيم متغيري النموذج إلى قيم لوغاريتمية) بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (EVIEWS - v10).

ثالثا: تقدير نماذج بيانات بانل الساكنة.

في هذه الخطوة سيتم تقدير نماذج بيانات بانل الساكنة والمفاضلة بينها وذلك لتقدير العلاقة بين المتغير التابع المتمثل في معدل التضخم (LINF) والمتغير المستقل المتمثل في الإنفاق العام (LG)، كما سيتم عرض ومناقشة وتحليل النتائج الخاصة بنموذج بانل المتوصل إليها.

بدءا يجب الإشارة هنا أنه في البداية كان من الصعب إن لم نقل مستحيل أن تتم عملية التقدير باستخدام نموذج بانل الساكن لمجموعة الدول العربية خلال الفترة 1990 -2018، وذلك لان

[1] https://www.albankaldawli.org/

كل الاختبارات القياسية أعطت نتائجه غير صالحة للتفسير(**انظر الملحق رقم (10)**)، لذلك تم الاعتماد في عملية التقدير على نموذج بانل الساكن لمجموعة الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة 2000-2018.

النماذج الثلاثة الخاصة ببيانات السلاسل الزمنية المقطعية تم تقديرها باستخدام طريقة المربعات الصغرى، ويظهر تقدير النماذج الثلاثة النتائج التالية:

الجدول رقم (37): تقدير معلمات النماذج الساكنة.

المتغير التفسيري	نموذج الانحدار التجميعي PRM	نموذج الاثر الثابت FEM	نموذج الاثر العشوائي REM
LG	(0.52)*	(0.61)*	(0.61)*
C	-	(0.45)	(0.55)
R^2	0.3752	0.7274	0.2285
Adj R^2	0.3752	0.7121	0.2202
F-stat	-	47.51	27.55
Prob(f-stat)	-	(0.0000)*	(0.000001)*
D-W	0.65	1.49	1.44

*،** يدل على مستوى المعنوية عند 1%، 5% على التوالي.

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews - v10 (انظر الملحق رقم11).

1- **المفاضلة بين النماذج:** بعد عرض نتائج التقدير للنماذج الثلاث لبانل الساكن تأتي خطوة المفاضلة بين هذه نماذج، حيث تم الاعتماد على اختبار فيشر F-test للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، أما فيما يخص المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية فتم الاعتماد على اختبار هوسمان Hausman test.

أ- **المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي و نموذج التأثيرات الثابتة.**

تم إجراء اختبار فيشر **F-test** لهذا الغرض، ونتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (38): نتائج اختبار فيشر.

Redundant Fixed Effects Tests

Pool: X

Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	27.653677	(4,89)	0.0000
Cross-section Chi-square	76.736505	4	0.0000

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews- v10.

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن قيمة فيشر المحسوبة **27.65**= F_{stat} والقيمة الاحتمالية المقابلة لها تساوي (**0.0000**) وهي اقل من **5**%، وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل، أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو المرجح.

ب- **المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية:**

تم الاعتماد كما ذكرنا على اختبار هوسمان في عملية المفاضلة **Hausman Test** نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية والنتائج مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(39): نتائج اختبار هوسمان.

Correlated Random Effects - Hausman Test

Pool: X

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.010017	1	0.9203

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews - v10.

اختبار هوسمان يعطي القيمة الاحتمالية للاختبار تساوي (0.9203) وهي أكبر من 5%، أي يتم قبول الفرض الصفري (H_0) والذي يعتبر أن نموذج التأثيرات العشوائية REM هو الأفضل[1]، ويرفض الفرض البديل (H_1)، بمعنى أن النموذج الأمثل لتفسير التضخم بدلالة الإنفاق الحكومي (العام) في مجموعة

[1] Hashmen Pesaran, **Time Series and Panel Data Econometrics**, Oxford University Press, UK, ,2015, p659.

الدول العربية محل الدراسة (الجزائر، المغرب، تونس، مصر، السعودية) هو نموذج التأثيرات العشوائية REM، ويكتب النموذج على الصيغة التالية:

$$LINF_{it} = -0.29 + 0.61\ LG_{it}$$

2- نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية: حسب اختبار هوسمان تم اختيار نموذج التأثيرات العشوائية والذي يظهر النتائج الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (40): نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.295149	0.498257	-0.592364	0.5550
LG	0.614448	0.117676	5.221501	0.0000
Random Effects (Cross)				
1_--C	-0.326772			
2_--C	-0.992397			
3_--C	0.482913			
4_--C	0.593159			
5_--C	0.243097			
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			0.770021	0.6536
Idiosyncratic random			0.560634	0.3464
Weighted Statistics				
R-squared	0.228583	Mean dependent var		0.257171
Adjusted R-squared	0.220289	S.D. dependent var		0.631522
S.E. of regression	0.557642	Sum squared resid		28.91972
F-statistic	27.55742	Durbin-Watson stat		1.447652
Prob(F-statistic)	0.000001			

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews - v10.

نتائج التقدير الموضحة في الجدول رقم(40) أعلاه يمكن تفسيرها كما يلي:

- يلاحظ أن معامل الإنفاق العام معنوي عند 5%؛
- يشير معامل التحديد الكلي إلى أن حوالي 22.85 % من تطورات معدلات التضخم يمكن تفسيرها بالانفاق العام؛

- توضح قيمة إحصائية فيشر F آن النموذج بمجمله له معنوي إحصائيا عند (5%)؛
- وجود أثر معنوي موجب للإنفاق العام على معدلات التضخم في مجموعة الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة (2000-2018).

نتائج اختبار LM لاستقلالية البيانات المقطعية تبين أن كل الاحتمالات أكبر من (5%)، ومنه البيانات المقطعية مستقلة، أي يقبل الفرض الصفري (H_0) بأن البيانات المقطعية مستقلة ولا يوجد ارتباطات ويرفض الفرض البديل (H_1).

رابعا: دراسة مقارنة لحدة تأثيرالإنفاق العام على التضخم بين الدول المدروسة:

تظهر نتائج التقدير أن الدولتين مصر وتونس أكثر تضررا من ظاهرة التضخم تليها السعودية فالجزائر ثم المغرب خلال هذه الفترة، حيث يظهر معامل الأثر أن مصر وتونس تسجل أعلى القيم وبإشارة موجبة،أما السعودية والجزائر والمغرب فكانت إشارة الأثر العشوائي سالبة، أي بمعنى أن نموذج انحدار الإنفاق العام على التضخم في مصر وتونس أعلى من نماذج السعودية والجزائر والمغرب.

كما يتضح من النموذج المتوصل إليه أن السياسة الإنفاقية في الدول العربية محل الدراسة لها اثر طردي على معدلات التضخم، حيث أن ارتفاع الإنفاق العام ب1% يؤدي إلى ارتفاع التضخم ب0.61%، وهو ما يوضح التأثير الكبير للسياسة الإنفاقية المنتهجة من طرف هذه الدول على معدلات التضخم، أما فيما تعلق بأثر الإنفاق العام على معدل التضخم في كل دولة على حدا كما هو مبين في الجدول رقم(41) أدناه يظهر أن هناك تباين في درجة التأثير ومدى حدته، ففي مصر وتونس كان التأثير أكثر حدة وهذا راجع إلى السياسة الإنفاقية التوسعية المنتهجة من طرف الدولتين خلال هذه الفترة في ظل تعطل الجهاز الإنتاجي وبسبب المشاكل السياسية والأمنية والاقتصادية التي واجهت البلدان في منتصف فترة الدراسة، وهو ما أدى بالحكومتين لزيادة الاعتماد على استيراد المواد الأساسية لتغطية الطلب المتزايد (تضخم مستورد).

أما الإنفاق العام في الجزائر و السعودية كان له دور في تغذية الضغوط التضخمية وذلك راجع لتوسع الجزائر و السعودية في الإنفاق العام بشكل كبير جدا نتيجة الارتفاع الكبير للإيرادات النفطية (ارتفاع أسعار الصادرات النفطية)، لكن هذه الزيادة الكبيرة لم تواكبها زيادة في الإنتاج وإنما اتجهت الحكومتان لسد فجوة الإنتاج بالاعتماد على الاستيراد (تضخم مستورد)، وهذا لا ينفي أن الأثر في البلدين كان اقل حدة من مصر وتونس ويفسر ذلك إلى أنهما تمتعا باستقرار امني وسياسي، بالإضافة إلى أن إجراءات السياسة النقدية في كل من الجزائر والسعودية كان لها دور كبير في ضبط الأسعار في هذه الفترة.

أما المغرب فكان التأثير الأقل حدة على الإطلاق و يفسر ذلك بالإجراءات التقشفية الصارمة التي انتهجتها المغرب في وقف تدهور عجز الموازنة خلال الفترة (2000-2018).

الجدول رقم(41): التأثيرات العشوائية حسب البلد.

البلد	الثابت	التغير
الجزائر	-0.32	-0.61
المغرب	-0.99	-1.28
تونس	+0.48	+0.19
مصر	+0.59	+0.30
السعودية	+0.24	-0.05

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews10.

وكخلاصة للدراسة القياسية التي تم إجراؤها ونتائج التقدير باستخدام نموذجي الانحدار غير الخطي ونماذج بانل الساكن، يستنتج أن اثر الإنفاق العام على التضخم في دول شمال إفريقيا كان أكثر حدة في مصر وتونس ثم الجزائر بدرجة أقل، أما المغرب فكانت الأقل حدة على الإطلاق بسبب سياسة ترشيد الإنفاق التي اتبعتها بهدف دعم الجهاز الإنتاجي.

كما أن الأثر كان طردي في كل من الجزائر والسعودية بين الإنفاق العام ومعدلات التضخم خلال فترة الدراسة وذلك لاعتماد اقتصادهما على قطاع المحروقات، حيث أن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية دفع بالحكومتين للتوسع في الإنفاق العام دون أن يقابل ذلك نمو حقيقي لضعف الجهاز الإنتاجي بهما خلال الفترة المدروسة.

خلاصة الفصل:

إن السياسة الإنفاقية التي انتهجتها الجزائر خلال فترة الدراسة كان لها دور أساسي في تغذية الضغوط التضخمية، ويرجع ذلك للتوسع المفرط في الإنفاق العام نتيجة الارتفاع الكبير للإيرادات النفطية (ارتفاع أسعار الصادرات النفطية) خاصة في الفترة (2001-2014)، لكن هذه الزيادة الكبيرة في المبالغ المنفقة في إطار برنامجي الإنعاش الاقتصادي والبرنامج المكمل له لم تواكبها زيادة في الإنتاج وإنما اتجهت الحكومة لسد فجوة الإنتاج بالاعتماد على الاستيراد وهو ما ساهم في خلق التضخم مستورد.

إن الدراسة القياسية لأثر السياسة الإنفاقية المنتهجة في الجزائر والدول العربية محل الدراسة على معدلات التضخم خلال الفترة المدروسة، أعطت نتائج جد مهمة حول السياسات الإنفاقية المنهجة في الدول المدروسة، ومن أهم ما تم استنتاجه أن هذه الدول تشترك في انتهاج سياسات إنفاقية التوسعية كانت لها أثار تضخمية تختلف حدة أثرها على معدلات التضخم من دولة إلى أخرى، فكانت كل من مصر وتونس الأكثر حدة وذلك راجع لان الإنفاق العام كان موجه بشكل رئيسي للاستهلاك وهو ما ولد ضغط في الطلب المحلي ولجوء الدولتين لتغطية فائض الطلب بالاستيراد، وهو ما جعل فاتورة الاستيراد تؤثر بشكل مباشر ورئيسي على التضخم من خلال خلق التضخم المستورد. أما المغرب فقد سجلت تأثير ضعيف للسياسة الإنفاقية على التضخم خلال فترة الدراسة ويرجع ذلك إلى انتهاجها سياسة إنفاقيه رشيدة بالإضافة إلى توجيه الإنفاق العام إلى خلق الثروة في الاقتصاد، بتمويل وتدعيم القطاعات الحيوية، إضافة إلى الإجراءات التقشفية الصارمة التي انتهجتها في وقف تدهور عجز الموازنة خلال الفترة (2000-2018). أما المملكة العربية السعودية كانت سياستها الإنفاقية توسعية، وهي مشابهة لما يحدث في الجزائر، حيث أن كان من أهم محددات التضخم خلال الفترة التضخم المستورد.

أما بالنسبة للنموذج المختار في قياس وتفسير آثار السياسات الإنفاقية على معدلات التضخم في مجموعة الدول العربية المدروسة كان نموذج التأثيرات العشوائية REM، والذي تم انتقائه بناءا على جملة من الاختبارات الإحصائية والقياسية، إضافة إلى مدى توافق النتائج مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة في الموضوع.

خاتمة

خاتمة

لقد عالجت هذه الدراسة أثر السياسة الإنفاقية على معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري مقارنة مع مجموعة من الاقتصاديات العربية (المغرب، تونس، جمهورية مصر العربية، المملكة العربية السعودية) خلال الفترة (1990-2018)، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة والإحاطة بكافة جوانب الموضوع تم تقديم إطار مفاهيمي للسياسة الإنفاقية من خلال البحث عن مفهوم النفقة العامة وضوابطها واهم العوامل المؤثرة فيها، وكذلك توضيح معنى السياسة الإنفاقية وأهم أهدافها والوسائل والأدوات المستخدمة للوصول إلى هذه الأهداف، ثم محاولة التعرف على مكانة الإنفاق العام في النظريات الاقتصادية، كما تم التطرق لأهم جوانب ظاهرة التضخم والتي تعد من ابرز المشاكل الاقتصادية خاصة في الوقت الراهن، وذلك من خلال البحث في تعريف التضخم وطرق قياسه وأنواعه، ثم محاولة تفسير هذه الظاهرة من خلال التحليلات الفكرية لأهم النظريات الاقتصادية والتي فسرت أهم الأسباب المنشاة للتضخم، كما تم عرض العلاقة التي تربط السياسة الإنفاقية (الإنفاق العام) مع التضخم وذلك استنادا إلى أهم الأفكار والنظريات الاقتصادية.

أما الجانب التحليلي للدراسة فقد تم التركيز على تقديم صورة واضحة عن حركية الإنفاق العام في الجزائر والدول العربية محل الدراسة للفترة (1990-2018)، كما تم وصف تطورات ظاهرة التضخم في هذه الدول، وانطلاقا من تحليل تطور السياسة الإنفاقية والتضخم في هذه الدول خلال الفترة المدروسة تم استنتاج الأثر الذي تركته السياسة الإنفاقية المنتهجة من طرف هذه الدول على معدلات التضخم بها، ثم مقارنة هذا الأثر بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاديات العربية محل الدراسة.

كما تضمن الجانب التطبيقي للدراسة محاولة تقدير أثر السياسة الإنفاقية على معدل التضخم في الجزائر وكذا الدول العربية محل الدراسة للفترة (1990-2018)، من خلال استخدام أهم الأساليب القياسية كاختبارات الانحدار الغير خطي (البسيط والمتعدد)، اختبار نماذج بانل الساكن، وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج نوردها فيما يلي:

1- نتائج الدراسة:

اعتمادنا في هذه الدراسة على المنهجين الوصفي والاستقرائي في التحليل والقياس مكننا من الوصول إلى جملة من النتائج المهمة والتي يمكن حصرها في نتائج عامة ونتائج اختبار الفرضيات :

أ- نتائج العامة:

- إن السياسة الإنفاقية هي الكيفية التي تدار بها النفقة العامة (تغيير حجم أو تركيبة النفقة العامة) من طرف الحكومة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاجتماعية؛
- تسعى الحكومة من خلال السياسة الإنفاقية المنتهجة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك بإنعاش النمو الاقتصادي وزيادة فرص التشغيل والتخفيف من حدة التضخم، وكذلك تحقيق

التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات) وتحسين المستوى المعيشي للمواطن وزيادة معدل الرفاه الاقتصادي؛

- إن العلاقة الطردية بين الإنفاق العام والتضخم ليست ثابتة وذلك استنادا إلى النظريات الاقتصادية والدراسات التجريبية، حيث تتوقف طبيعة هذه العلاقة على عدة عوامل أهمها: حجم واتجاه الإنفاق العام، مدى توافق السياسة الإنفاقية مع وضعية الاقتصاد، مدى مرونة الجهاز الإنتاجي، طريقة توجيه وتركز النفقات العامة، نوعية الإنفاق العام وحالة التشغيل في الاقتصاد (تشغيل كامل أو جزئي)؛
- الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على إيرادات الجباية البترولية، كما يتميز بالتبعية الشبه كلية لتقلبات أسعار النفط، حيث انخفض الإنفاق العام بمجرد انهيار أسعار النفط صيف 2014 سجل معدلات نمو سالبة خلال الفترة (2015-2018)؛
- الاقتصاد الجزائري يولي الإيرادات النفطية أهمية كبيرة مقارنة مع الإيرادات الضريبية الأخرى في عملية تمويل الاقتصاد، الأمر الذي يسهم في إحداث اختلالات في بنية الناتج المحلي الإجمالي عند تعرض الاقتصاد لصدمات؛
- الاقتصاد الجزائري والاقتصاد السعودي متشابهان لدرجة كبيرة، خاصة في اعتمادهما على مورد المحروقات كمصدر تمويلي للإيرادات العامة، وكان لانهيار لأسعار النفط في سنة 2014 أثر بالغ على حجم الإنفاق العام على غرار دول شمال إفريقيا الأخرى؛
- مثل الإنفاق الاستهلاكي في الاقتصاد الجزائري الجزء الأكبر من إجمالي الإنفاق العام بنسبة 64.28% مقارنة بالإنفاق الاستثماري الذي سجل نسبة 35.62% خلال فترة الدراسة؛
- سجلت أعلى معدلات التضخم في الجزائر في الفترة (1990-1994) وكانت بسبب التخفيض الكبير في قيمة العملة، بالإضافة إلى إلغاء الدعم على أسعار المواد الأساسية؛
- إن أهم مصادر التضخم في الاقتصاد الجزائري ترجع لعوامل داخلية تتمثل في الاختلال بين الكتلة النقدية(M2) وما يقابلها من إنتاج، ارتفاع التكاليف الإنتاجية وضعف الجهاز الإنتاجي، وعوامل خارجية تتمثل في التضخم المستورد وتدهور قيمة العملة المحلية؛
- يتضح لنا من خلال تتبع مسار الإنفاق العام في الدول العربية خلال الفترة (1990-2018) أن الإنفاق العام يرتفع باستمرار وبشكل تصاعدي في جميع هذه الدول محل الدراسة، إلا أن أعلى نسبة سجلت في السعودية، أما المغرب فسجل الإنفاق العام نمو منتظم ومستقر.
- الإنفاق العام مصدر تضخمي للدول العربية محل الدراسة لكن ليس الوحيد، حيث التضخم المستورد يحتل مكانة هامة في خلق الضغوط التضخمية في هذه الدول، بالإضافة إلى تدهور قيمة العملة المحلية (تونس ومصر ،أما المغرب بنسبة ضعيفة) والإفراط في عرض النقود M2 (السعودية والجزائر)؛

- تبين الدراسة أن الإنفاق الاستهلاكي كان له دور كبير في خلق الضغوط التضخمية في الاقتصاد السعودي والاقتصاد المصري خاصة خلال الفترة (2000-2016)؛
- طريقة تمويل النفقات العامة عن طريقة الإصدار النقدي الجديد كان لها نصيب كبير في خلق الضغوط التضخمية في كل من الجزائر خلال الفترة (1990-1994) ومصر خلال الفترة (2005-2016)؛
- إن السياسة الإنفاقية في الجزائر كان لها اثر طردي على معدلات التضخم خلال فترة الدراسة (باستثناء الفترة 2015-2018)، حيث أن السياسة الإنفاقية الانكماشية المطبقة خلال الفترة (1995-2000) كان لها دور في تخفيض معدلات التضخم إلى معدل قياسي (من 29.77% إلى 0.33%)، كما أن السياسة الإنفاقية التوسعية المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية لإنعاش الاقتصاد خلال الفترة (2001-2014) كان لها آثار تضخمية واضحة، وهو ما تؤكده نتائج اختبار الانحدار الغير خطي البسيط الخاص بدولة الجزائر، حيث توضح النتائج أن ارتفاع الإنفاق العام بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بـ0.71% خلال هذه الفترة، وهذا لان ثلثي الإنفاق العام تقريبا يأخذ طابع اجتماعي موجه لقطاعات غير منتجة، كالإنفاق لبناء السكنات الاجتماعية، الإنفاق على استثمارات البنى التحتية المكلفة والإنفاق على السلع والخدمات التي تحتاجها الحكومة من تجهيزات ولوازم؛
- الإنفاق الاستهلاكي في الجزائر كان له أثر سلبي (عكسي) على معدلات التضخم خلال الفترة (1990-2018) وذلك ما تؤكده نتائج اختبار الانحدار غير الخطي المتعدد، حيث أن ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي بـ 1% تؤدي إلى انخفاض معدل التضخم بـ1.55%، و يرجع ذلك إلى سياسة دعم أسعار المواد الأساسية في السوق الداخلي، ففي سنة 1992 إعلان الحكومة إلغاء دعم الأسعار سبب في قفز معدل التضخم إلى 31.66% وهو أعلى معدل سجل خلال فترة الدراسة؛
- الإنفاق الاستثماري كان له أثر طردي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)، وهذا ما تؤكده نتائج اختبار الانحدار غير الخطي المتعدد، فزيادة الإنفاق الاستثماري بـ 1% تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بـ 0.98%، ويفسر ذلك بان الإنفاق الاستثماري في الجزائر يخلق إنتاج ضعيف جدا مقارنة بكمية الأموال المنفقة، حيث أن الإنفاق الاستثماري هو إنفاق عقيم يكاد لا يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي؛
- بتطبيق اختبار نماذج بيانات بانل على عينة الدراسة، تم التوصل إلى أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الأفضل في تفسير أثر السياسة الإنفاقية على التضخم في الدول العربية محل الدراسة، كما وجد أن معلمات النموذج غير ثابتة وعشوائية حسب كل دولة، وهذا يفسر بخصوصية كل اقتصاد من اقتصاديات الدول العربية (الجزائر، المغرب، تونس، مصر، السعودية)؛

- نتائج نموذج بانل الساكن بينت أن السياسة الإنفاقية كان لها اثر ايجابي على معدلات التضخم في مجموع الدول العربية محل الدراسة، حيث أن زيادة الإنفاق العام في هذه الدول بـ 1% تؤدي إلى ارتفاع التضخم بـ 0.61% وهي نسبة تعكس معلومة مهمة وهي أن السياسة الإنفاقية المنتهجة في الدول العربية لها آثار تضخمية معتبرة، وقد يرجع ذلك إلى طبيعة الإنفاق (إنفاق لا يخلق ثروة) لأنه إما إنفاق على السلع والخدمات التي تحتاجها الهياكل الحكومية كتجهيز المنشآت والهياكل العمومية أو إنفاق على البنى التحتية التي تعتبر في غالبيتها استثمارات مكلفة وغير منتجة؛
- إن طبيعة الأثر الذي يتركه الإنفاق العام على التضخم يختلف من دولة إلى أخرى، حيث أن الأثر كان طردي في كل من الجزائر والسعودية ومصر وتونس، أما المغرب فكان الأثر سلبي (عكسي)، أما من حيث حدة تأثير الإنفاق العام على معدل التضخم فكان التأثير قوي في مصر وتونس تليهما الجزائر والسعودية، أما المغرب فسجل تأثير اقل حدة على الإطلاق، ويفسر بانتهاج المغرب سياسة ترشيد الإنفاق العام، بالإضافة إلى توجيه النفقات العامة لإحياء وتنشيط القطاعات المنتجة والتصديرية؛
- إن السياسة الإنفاقية في الجزائر (الاستثمارية والجارية) لم تعمل على تحقيق زيادة حقيقية في الناتج المحلي الإجمالي بل كانت في معظمها زيادة نقدية، وما يدل على ذلك وجود فائض طلب أدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار خلال فترة الدراسة؛
- إن معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2014) كانت لتكون أكبر بكثير لولا فعالية إجراءات السياسة النقدية بأكفأ الأدوات لامتصاص فائض الكتلة النقدية في الاقتصاد، وسياسة دعم الأسعار المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية؛
- لعل أهم نتيجة يمكن استخلاصها من هذا البحث هي أن تخصيص أموال ضخمة للإنفاق العام لا يعني بالضرورة تقديم خدمات أفضل وتحقيق زيادة في الدخل، فالعبرة هنا في مدى فعالية السياسة الاقتصادية المنتهجة لتحقيق الأهداف المرجوة من الإنفاق العام.

ب- نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

إن الدراسة التحليلية لأثر السياسة الإنفاقية على معدلات التضخم في الجزائر ومقارنتها مع الدول العربية: تونس، المغرب، مصر والمملكة العربية السعودية و كذا إجراء الاختبارات الإحصائية والقياسية أعطت صورة واضحة ودقيقة للتأكد من صحة أو نفي فرضيات الدراسة وكانت كالتالي:

- **الفرضية الرئيسية: "وجود أثر طردي للسياسة الإنفاقية على معدلات التضخم في الدول العربية محل الدراسة: الجزائر، المغرب، تونس، مصر، السعودية خلال فترة الدراسة" هي فرضية صحيحة**، حيث تؤثر السياسة الإنفاقية ايجابيا (طرديا) على معدلات التضخم في مجموع الدول العربية

محل الدراسة خلال الفترة المدروسة، وهو ما أكدته نتائج اختبار نموذج بيانات بانل الساكن، فحسب نتائج الاختبارات التي أجريت على النموذج تؤدي زيادة الإنفاق العام في هذه الدول بنسبة 1% إلى زيادة معدل التضخم ب0.61%:

- **الفرضية الفرعية الأولى: " الإنفاق العام تربطه علاقة طردية مع معدل التضخم" هي فرضية ليست صحيحة تماما**، حيث أن معظم النظريات الاقتصادية أكدت انه ليس دائما يرتبط الإنفاق العام طرديا بمعدل التضخم، وان ذلك يتوقف على عدة عوامل أهمها الوضعية الاقتصادية السائدة، مدى مرونة الجهاز الإنتاجي، سبل توجيه النفقات العامة؛
- **الفرضية الفرعية الثانية: "أهم اسباب التضخم في الجزائر هي الإفراط في الإصدار النقدي (M2)"**، هي **فرضية صحيحة**، فالمعروض النقدي في الجزائر تطور بشكل أكبر وأسرع من تطور المعروض السلعي خلال فترة الدراسة؛
- **الفرضية الفرعية الثالثة: "يوجد تباين في اسباب التضخم بين الجزائر والدول العربية محل الدراسة"هي فرضية صحيحة**، ففي المغرب وتونس ومصر المحدد الرئيسي للتضخم هو تزايد الإنفاق العام، أما الجزائر والسعودية وبفعل اقتصاداتهما المتشابهة يعتبر الإفراط في الإصدار النقدي(M2) من أهم مصادر التضخم فيهما؛
- **الفرضية الفرعية الرابعة: " الإنفاق الاستهلاكي كان له أثر طردي قوي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) باعتباره إنفاق غير منتج " هي فرضية غير صحيحة**، لان الإنفاق الاستهلاكي كان له أثر سلبي (عكسي) على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)، وهو ما أكدته نتائج اختبار الانحدار غير خطي المتعدد، حيث أن زيادة الإنفاق الاستهلاكي بـ 1% أدى إلى انخفاض معدل التضخم بـ 1.55% خلال الفترة؛
- **الفرضية الفرعية الخامسة: " الإنفاق الاستثماري تربطه علاقة عكسية مع معدل التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة محل الدراسة" هي فرضية غير صحيحة**، لان الإنفاق الاستثماري أثر ايجابيا (طرديا) على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)، وهو ما أكدته نتائج اختبار الانحدار غير خطي المتعدد، حيث أن زيادة الإنفاق الاستثماري بـ1% أدت إلى زيادة معدل التضخم بـ 0.98%؛
- **الفرضية الفرعية السادسة: " ساهمت البرامج التنموية المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية خلال الفترة 2001- 2014 بشكل نسبي في المحافظة على استقرار الأسعار"هي فرضية غير صحيحة**، لان السياسة الإنفاقية التوسعية المنتهجة من طرف الحكومة خلال الفترة 2001-2014، كان لها آثار تضخمية واضحة، وهو ما تؤكده نتائج اختبار الانحدار الغير خطي البسيط الخاص، حيث أثبتت النتائج الانحدار أن زيادة الإنفاق العام ب1% أدى إلى زيادة معدل التضخم ب0.71% وهي نسبة توضح مدى مساهمة التوسع في الإنفاق آنذاك في خلق ضغوط تضخمية؛

- **الفرضية الفرعية السابعة: "تتأثر معدلات التضخم في الدول العربية المختارة بما فيها الجزائر بتوجهات السياسة الإنفاقية، حيث التشابه في طبيعة الأثر في جميع هذه الدول، بينما الاختلاف كان في درجة تأثير السياسة الإنفاقية على معدل التضخم من دولة إلى أخرى حسب الأوضاع الاقتصادية وخصوصية وطبيعة الجهاز الإنتاجي في كل دولة" هي فرضية ليست صحيحة تماما**، حيث أن توجهات السياسة الإنفاقية في كل الدول العربية محل الدراسة تؤثر فعلا على معدلات التضخم خلال الفترة (1990-2018)، لكن طبيعة هذا الأثر لم تكن متماثلة بين الدول، حيث وجد اختلاف في درجة التأثير ، فكان أكثر حدة في مصر وتونس تليهما السعودية والجزائر أما المغرب فكان التأثير الأقل حدة على الإطلاق، وهو ما تؤكده نتائج اختبار نموذج بيانات بانل الساكن.

2- إقتراحات الدراسة:

من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج وما ورد من تحليل في هذه الدراسة، فقد ارتأينا انه من الضروري تقديم جملة من الاقتراحات التي نراها ذات أهمية بمكان في رسم السياسة الإنفاقية الأكثر كفاءة في اقتصاديات الدول محل الدراسة والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- الاهتمام بتنويع مصادر تمويل الموازنة العامة وتنوعها وتجنب الاعتماد على المورد النفطي فقط والذي تتسم أسعاره بالتقلبات، وذلك بتفعيل دور الإيرادات الضريبية العادية والإيرادات الأخرى وتوجيهها نحو تحفيز الاستثمارات ودعم القدرات الإنتاجية؛
- نوصي بإعادة توجيه الإنفاق العام إلى القطاعات الحيوية والمنتجة كدعم القطاع الزراعي والسياحي والقطاعات التصديرية؛
- إعادة ترتيب هيكل الإنفاق الاستثماري في الجزائر وتوجيهه إلى قطاعات ذات إنتاج حقيقي، وكذا تقليص الاعتماد على واردات السلع الاستهلاكية والإنتاجية لتجنب آثار التضخم المستورد على الاقتصاد المحلي في الدول العربية محل الدراسة (الجزائر، تونس، المغرب، مصر السعودية)؛
- العمل على خلق توازن بين نمو الكتلة النقدية ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خاصة في الاقتصاد الجزائري؛
- العمل على زيادة دور القطاع الخاص في مجال إنتاج المواد الأساسية والإلغاء التدريجي لسياسة دعم أسعار المواد الغذائية الأساسية؛
- تخفيض حجم الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق على السلع والخدمات (واردات السلع الأساسية) في كل من تونس ومصر؛
- ضرورة تدخل البنك المركزي حفاظا على استقرار قيمة العملة المحلية في كل من تونس ومصر؛
- إن قرار انتهاج سياسة إنفاقيه معينة في الدول العربية محل الدراسة سواء كانت انكماشية أو توسعية موجهة ومركزة على الاستثمار أو الاستهلاك، يجب أن تسبقها عملية تخطيط دقيقة تحدد فيها

الكيفيات التي يتم بها توجيه الإنفاق العام وطريقة توزيعه مع مراعاة الظروف والعوامل الاقتصادية والاجتماعية السائدة حتى تحقق السياسة الإنفاقية الأهداف المرجوة منها دون تسجيل آثار تضخمية؛

- الخفض التدريجي للإنفاق الاستهلاكي ودعم الأسعار، مع مراعاة هشاشة البيئة الاجتماعية والسياسية في البلدان العربية محل الدراسة.

3- آفاق الدراسة:

بعد عرض أهم النتائج المتوصل إليها وتقديم جملة من الاقتراحات مستوحاة من عمق هذه الدراسة تبين أن هناك بعض الجوانب التي لا تزال في حاجة إلى دراسة وهي مكملة لما تم تناوله في هذا البحث يمكن حصرها في النقاط التالية:

- دراسة تحليلية لأثر التضخم المستورد على نمو الاقتصاد الجزائري والاقتصاديات العربية؛
- دراسة العلاقة بين عرض النقود M2 والمستوى العام للأسعار في الاقتصاد الجزائري؛
- أثر السياسة النقدية المصاحبة للإنفاق العام على معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري؛
- دراسة قياسية لمحددات التضخم في الدول العربية (الجزائر، المغرب، تونس، مصر، السعودية) باستخدام نماذج بيانات بانل.

وفي الأخير نأمل أننا قد وفقنا في معالجة أثر السياسة الانفاقية على معدلات التضخم في الجزائر والدول العربية: تونس، المغرب، مصر والمملكة العربية السعودية بالتحليل والقياس خلال فترة الدراسة، ونأمل أن تكون هذه الدراسة نقطة انطلاق لبحوث ودراسات أخرى.

قائمة المراجع

قائمة المصادروالمراجع

- **القرآن الكريم.**
- **قائمة المراجع:**

- **<u>المراجع باللغة العربية</u>**

أولا: الكتب:

1. أحمد ذياب عواد فتحي، **اقتصاديات المالية العامة**، ط1، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
2. أحمد منور احمد محمد وآخرون، **مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2004.
3. الأعسر خديجة، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، 2016.
4. أفندي محمد احمد، **النظرية الاقتصادية الكلية "السياسة والممارسة"**، ط1، الأمين للنشر والتوزيع، اليمن، 2012.
5. بعلي محمد الصغير ،أبو العلاء يسري، **المالية العامة: النفقات العامة الإيرادات العامة الميزانية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003.
6. بن دعاس جمال، **السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي**، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
7. بن شهرة مدني، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2008.
8. بن علي بلعزوز ، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
9. بوخاري محمد، **الاقتصاد الكلي المعمق**، ج1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
10. تادريس قريصة صبحي، **النقود والبنوك**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
11. الجميلي حميد، **النظرية الاقتصادية الكلية المتقدمة**، ط1،الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018.
12. الجنابي ظاهر، **علم المالية العامة والتشريع المالي**، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق، دون سنة الطبع.
13. الحجار بسام، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2006.
14. حسن خلق فليح، **المالية العامة**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
15. حسين عوض الله زينب، عدلي ناشد سوزي، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2007.
16. حشيش عادل احمد ، **أساسيات المالية العامة: مدخل لدراسة الفن المالي لمالية الاقتصاد العام**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2007.
17. خبابة عبد الله ، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2012.
18. خربوش حسني، اليحي حسين، **المالية العامة**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة، مصر، 2013.

19. خصاونة جهاد سعيد، **علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العملي**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
20. خليل سامي، **النظريات والسياسات النقدية والمالية**، ط1، شركة كائمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1982.
21. خليل عبد القادر، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
22. ذينبات محمد جمال، **المالية العامة والتشريع المالي**، ط1، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
23. الربيعي رجاء، **دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي**، دار آمنة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
24. الروبي نبيل، **نظرية التضخم**، ط2، مؤسسة الثقافة العربية، الإسكندرية، مصر، 1984.
25. زكي الطويل رواء، **محاضرات في الاقتصاد السياسي**، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
26. زكي رمزي، التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1996.
27. زواوي موسى، **مدخل عام للاقتصاد السياسي**، ط1، منشورات الدار الجزائرية، الجزائر، 2015.
28. الستور إياد عبد الفتاح، **المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة**، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
29. سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة: مدخل تحليلي معاصر**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011.
30. سعيدان علي، **الوجيز في الاقتصاد السياسي**، ط1، مطبعة فيسلة، 2008.
31. سلامة محمد سلمان، **الإدارة المالية العامة**، ط1، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
32. سليمان سلوى، قنديل عبد الفتاح، **مقدمة في علم الاقتصاد**، ط1، الناشر دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1988.
33. سيجل باري، **النقود والبنوك والاقتصاد: وجهة ننظر النقديين**، ترجمة عبد الله منصور، عبد الرحمان عبد الفتاح، دار المريخ للنشر، السعودية، 1987.
34. السيد حجازي المرسي، **مبادئ الاقتصاد العام**، الدار الجامعية، مصر، 2000.
35. السيد علي نزار عبد المنعم، العيسى سعد الدين، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
36. شافعي محمد زكي ، **مقدمة في النقود والبنوك**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
37. شحادة الخطيب خالد، احمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.
38. شحادة الخطيب خالد، احمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، ط4، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2012.
39. شهاب مجدي، **أصول الاقتصاد العام: المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004.
40. شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي**، ط1، دار الحامد، الجزائر، 2011.
41. صخري عمر، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
42. طاقة محمد و العزاوي هدى، **اقتصاديات المالية العامة**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.
43. عايب وليد عبد الحميد، **الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، ط1، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010.

44. عايب وليد، بوخاري الحلو، **اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية**، ط1، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
45. عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، مصر، 2005.
46. عبد الحميد عبد المطلب، **السياسات الإقتصادية**، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003.
47. عبد الرزاق محمود، **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013.
48. عجام ميثم صاحب، مسعود علي محمد، **المالية العامة بين النظرية والتطبيق**، ط1، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2015.
49. عجمي جميل الجنابي هيل، ياسين يسع أرسلان رمزي، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**،ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009.
50. عجمي جميل الجنابي هيل، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، 2014.
51. عدلي ناشد سوزي، **المالية العامة: النفقات العامة – الإيرادات العامة – الميزانية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
52. عصفور محمد شاكر ، **أصول الموازنة العامة**، ط5، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2013.
53. عطوان مروان، **مقاييس اقتصادية، النظريات النقدية**، دار البعث للطباعة والنشر، نشر أجيليوس، قسنطينة، الجزائر، 1989.
54. عطية عبد الواحد السيد، **مبادئ و اقتصاديات المالية العامة، النفقات العامة-الإيرادات العامة الموازنة العامة دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000.
55. عطية محمد رياض، **أسباب ازدياد النفقات العامة في مصر**، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، مصر، 1948.
56. العلي عادل فليح، **المالية العامة والتشريع المالي والضريبي**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان' الأردن، 2007.
57. العلي عادل، **المالية العامة والقانون المالي والضريبي**، الجزء الأول، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
58. علي ناقة أحمد أبو الفتوح ، **نظرية النقود والأسواق المالية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001.
59. عناية حسين غازي، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
60. غدير غدير هيفاء، **السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب بوزارة الثقافة، دمشق، 2010.
61. غزلان محمد عزت ، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2002.
62. الغولي أسامة محمد ، عوض الله زينب، **اقتصاديات النقود والتمويل**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005.
63. الفار مصطفى، **الإدارة المالية العامة**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
64. فريدمان ميلتون بمساعدة روز ديفريدمان، ترجمة عبد الفتاح شحاته مروة، مراجعة محمود التيلاوي حسين، **الرأسمالية والحرية**، ط1، كلمات عربية للترجمة والنشر، مصر، 2011.
65. القاضي حسن محمد، **الإدارة المالية العامة**، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
66. قدي عبد المجيد ، **مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

67. قريشي مدحت، **التنمية الإقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
68. قريشي مدحت، **تطور الفكر الاقتصادي**، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2011.
69. القطابري محمد ضيف الله، **دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية نظرية– تحليلية- قياسية**، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
70. كنعان علي، **النقود والصيرفة والسياسة النقدية**، ط1، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 2012.
71. مجذوب أحمد علي احمد، **السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي:دراسة مقابلة مع الاقتصاد الرأسمالي**، ط2، هيئة الأعمال الفكرية، الخرطوم، السودان، 2003.
72. محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2008.
73. محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
74. محمد إبراهيم عبد اللاوي، **المالية العامة**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.
75. محمد سالم كمال سلطان، **الاقتصاد القياسي**، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2014.
76. مراد ناصر، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، دار هومة للنشر، الجزائر، 2003.
77. مشورب إبراهيم، **مبادئ في الاقتصاد السياسي**، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 1997.
78. مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية،ط1، دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 2015.
79. معروف هوشيار ، **تحليل الاقتصاد الكلي**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
80. المهايني محمد خالد ، شحادة الخطيب خالد، **المالية العامة**، منشورات جامعة دمشق، مركز التعليم المفتوح، قسم المحاسبة (2004-2005).
81. نعمة الله احمد رمضان وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2004.
82. نوزاد عبد الرحمان الهيتي، الخشالي منجد عبد اللطيف، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2006.
83. الوادي محمود حسين وآخرون، **النقود والمصارف**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010.
84. الوادي محمود حسين، عزام زكرياء احمد، **مبادئ المالية العامة**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.
85. الوادي محمود حسين، **مبادئ المالية العامة**، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010.

ثانيا: الأطروحات

86. بريشي عبد الكريم، **دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني –دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1988-2011)**- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه للعلوم الإقتصادية، منشورة، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014.
87. بن عزة محمد ، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف- دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان-، الجزائر، 2015.
88. بن علي حكيمة، **العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2013)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD، منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2018.

89. بن عيسى أمينة، **العلاقة بين النقود والأسعار، دراسة قياسية في الجزائر، تونس-المغرب**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015.

90. بن يوسف نوة، **تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية- دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر- بسكرة_ الجزائر، 2016.

91. بوعكاز إيمان، **اثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2011)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD، غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015.

92. تومي صالح ، **النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2000**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.

93. دردوري لحسن، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة -دراسة مقارنة الجزائر – تونس-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014.

94. زغبة طلال ، **دراسة تحليلية وقياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر "إعداد نموذج قياسي باستخدام منهج تحليل بيانات البانل"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2015.

95. فرحي محمد، **النمذجة القياسية وترشيد السياسات الاقتصادية مع دراسة خاصة لسياسة الانفاق العام بالجزائر**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 1999.

96. كردودي صبرينة، **ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم "منشورة"، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، الجزائر، 2014.

97. مسعود دراوسي ، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي -حالة الجزائر-(1990-2004)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

ثالثا: المجلات العلمية:

98. بربار نور الدين، **اثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي- دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990-2015)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السابع، جوان 2017،جامعة البليدة2، الجزائر.

99. بن علي حكيمة، **أثر التضخم على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة (1990-2012)**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 13، ديسمبر 2017، جامعة الحاج لخضر، باتنة1، الجزائر.

100. بن مسعود عطاالله، بوثلجة عبد الناصر، **اثر مزاحمة الإنفاق الحكومي للاستثمار الخاص في الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد الثاني، العدد السابع، ديسمبر 2014، جامعة الوادي، الجزائر.

101. بوعبد الله رابحي، **مساهمة البرامج التنموية في تقليص معدل البطالة دراسة حالة الجزائر للفترة (2001-2014)**، مجلة معارف، المجلد 10، العدد 19، ديسمبر 2015، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، الجزائر.

102. بوفليح نبيل ، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.

103. الجراح محمد بن عبد الله ، **مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الأول، 2011، جامعة دمشق، سوريا.

104. جواد كاظم إبراهيم، **الأرقام القياسية ومنهجية تطبيقها في الأنشطة الاقتصادية**، مجلة ديالى للعلوم الصيرفة، المجلد7، العدد4، أكتوبر2011، جامعة ديالي – مديرية البحث والتطوير والمتابعة، ديالى، العراق.

105. حسام الدين رملة، **دراسة اثر تكوين رأس المال البشري على النمو الاقتصادي لدول المغرب العربي باستعمال بيانات بانل للفترة (1995-2014)**، مجلة الإبداع، المجلد8، العدد 1، ديسمبر 2018، جامعة البليدة2، الجزائر.

106. حسن عباس التميمي زهرة، عدنان حميد خديجة، **منهج تحليل متجه الارتباط الذاتي (VAR) وتصحيح الخطأ (VEC) للبيانات اللوحية (panal data) مع حالة تطبيقية –الحسابات القومية لدول مجلس التعاون الخليجي للمدة (1970-2013)**، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد30، 2016، جامعة البصرة، العراق.

107. حسين علي المرزوك خالد، **قياس اثر الإنفاق العام في التضخم(العراق حالة دراسة للمدة 1980-2016)**، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد11، العدد1، مارس 2019.

108. خلوط فوزية، **برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 29، فيفري 2013، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر.

109. خليفي عيسى، **النفقات العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد8، جانفي 2013، مركز البحوث التجارية الإسلامية، سوريا.

110. دادان عبد الغني، محمد عبد الرحمان بن طجين، **دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2008)**، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

111. دحماني ادريوش محمد، عبد القادر ناصور، **النمو الاقتصادي و اتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فاغنر باستعمال مقاربة منهج الحدود ARDL**، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، العدد 11-2012، منشورات كلية العلوم الاقتصادية والتسيير-جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان.

112. الدوسكي أزاد احمد سعدون وآخرون، **اثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2010)**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد7، العدد23، 2011، جامعة تكريت، العراق.

113. رايس فضيل، **تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62 شتاء-ربيع، 2013، جامعة تبسة.

114. رايس فضيل، **محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2015، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، المجلد21، العدد21، 2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، محمد خيضر بسكرة، الجزائر،

115. رتيعة محمد، **استخدام نماذج بيانات البانل في تقدير دالة النمو الاقتصادي في الدول العربية**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 02، سبتمبر 2014، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر.

116. زميت فؤاد، **دراسة قياسية لأثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 5، العدد1، 2016، جامعة برج بوعريريج، الجزائر،.

117. سنوسي علي، بن البار محمد، **أثر الإنفاق العام على التضخم النقدي في الجزائر خلال الفترة (1980-2012) دراسة قياسية**، مجلة الحقيقة، المجلد15، العدد37، جامعة احمد دراية أدرار، الجزائر.

118. عبد العزيز توني محمود، **الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في مصر خلال الفترة (1990-2003)**، بحث منشور في إفريقيا بين التحول الديمقراطي والتكيف الهيكلي، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ماي 2005.

119. عبد اللطيف حسن أحمد السيد، **تقدير دالة الطلب على النقود في مصر خلال الفترة 1981-2011**، بحوث اقتصادية عربية، العددان 67-68، 2014، أكاديمية المستقبل، مصر.

120. عبد المنعم هبه، **ديناميكية التضخم في الدول العربية (1980-2011)**، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2013.

121. العبدلي عابد بن عابد ، **محددات التجارة البيئية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل بانل**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد12، العدد1، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، 2010.

122. عز الدين طه طالب زياد، إسماعيل عبد الله كيلان، **التأصيل الفكري للنظريات المفسرة لظاهرة التضخم والآثار المتوقعة منها مع إشارة إلى و اقع التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2013**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد11، العدد33، 2015، جامعة تكريت كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.

123. قاسم الساعدي زاهد ، عبيد التميمي سامي، **التضخم الركودي في العراق خلال المدة (1990-2013)**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 12، العدد 45، جامعة البصرة، العراق..

124. قوري يحي عبد الله، **محددات التضخم في الجزائر"دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR 1970-2012**، مجلة الباحث، عدد 14، 2014، جامعة ورقلة، الجزائر.

125. كاظم عامر عمران ، **تحليل وقياس العلاقة بين الانفاق العام والتضخم في العراق للمدة (1980-1996)**، مجلة جامعة كربلاء، المجلد3، العدد11، 2005، جامعة كربلاء، العراق.

126. كمال عامر ، **نظرية التوقعات الرشيدة وكفاءة أسواق رأس المال**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 11، 2014، جامعة خميس مليانة.

127. محسن علاوي سيماء، **دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1996-2011)**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 48، 2016، الجامعة العراقية، بغداد، العراق.

128. مطاي عبد القادر ، بن شنينة كريمة ، **فعالية السياسة النقدية في مواجهة التضخم – دراسة تجارب دولية-**، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد03، 2016، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

129. مطر عبادي بتول، **التضخم الركودي في بلدان متقدمة مختارة للمدة (1970-2004)**، مجلة الغربي للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 2، العدد 7، 2007، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.

130. مليكاوي مولود، **و اقع الحوكمة الجبائية لسياسة الإنفاق الجبائي في الجزائر**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد08 ،2015، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريريج، الجزائر.

131. ناويس اسماء، قوريش نصيرة، **تحليل قياسي لاثر نوعي الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة(1990-2016) باستخدام مقاربة شعاع الانحدار الذاتي VAR**، **مجلة الباحث الاقتصادي**، المجلد6، العدد2، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، الجزائر.

132. يحي الجمال زكرياء، **اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية**، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد21، مارس 2012، جامعة الموصل، العراق.

رابعا: المداخلات والملتقيات:

133. البلاع المعز لله صالح احمد ، **الحرية الإقتصادية ومبدأ تدخل الدولة**، مداخلة ضمن للملتقى الدولي الأول "الاقتصاد الإسلامي"، الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرب كردفان، السودان.

134. شرياق رفيق، **ترشيد الإنفاق العام ومعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية**، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الوطني "الحوكمة والترشيد الاقتصادي رهان استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر"، كلية علوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية، أدرار، يومي 19 و20 أفريل 2016.

135. علوي إسماعيل، مباح عادل، **الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من المنظور الإسلامي**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي "الاقتصاد الإسلامي "الواقع ورهانات المستقبل"، جامعة غرداية، الجزائر، 23-24 فيفري 2011.

136. ماجدة مدوخ، عتيقة وصاف، **أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي " الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية"، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، الجزائر، 08-09 مارس 2005.

خامسا: قوانين وجرائد

137. المادة (**04**) من قانون 21/90 المؤرخ في 1990/08/15 والمتعلق بالمحاسبة العمومية في الجزائر.

138. المادة (**24**) من قانون 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقانون المالية في الجزائر.

139. المادة (**35**) من قانون 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقانون المالية في الجزائر.

140. قانون المالية لسنة 2018.

141. وزارة المالية، قوانين المالية للسنوات: 2012 إلى 2019 على الموقع الالكتروني: **www.mf.gov.dz.**

سادسا:التقارير

142. بيانات البنك الدولي على الموقع الالكتروني: **data.albankaldawli.org**.

143. صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنتي2005 و2004.

144. صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010.

145. صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012.

146. صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014.

147. صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018.

148. قاعدة بيانات TheGlobal Economy، على الموقع الالكتروني:**https://www.theglobaleconomy.com**

149. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2009.

150. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2011، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2012.

151. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2012، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2013.

152. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2014.

153. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016.

154. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2017

155. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2018.

156. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية 2008-2018، على الموقع الالكتروني: **www.bank-of-algeria.dz**

157. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية 2011، على الموقع الالكتروني: **www.bank-of-algeria.dz**.

158. بنك الجزائر،النشرة الإحصائية الثلاثية،2014، رقم 29، على الموقع الالكتروني: **www.bank-of-algeria.dz**

159. بنك الجزائر،النشرة الإحصائية الثلاثية، 2019، رقم 46، على الموقع الالكتروني: **www.bank-of-algeria.dz**

160. حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2018، على الموقع الالكتروني: **www.bank of algeria.dz**.

161. الديوان الوطني للإحصائيات، على الموقع الالكتروني: **www.ons.dz.**

162. الديوان الوطني للإحصائيات، الأرقام الاستدلالية للأسعار، حوصلة إحصائية 1962-2011،على الموقع الالكتروني: **www.ONS.dz** .

163. - الامانة العامة للحكومة، على الموقع الالكتروني: **https://www.joradp.dz** .

164. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية لاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001.

165. بيانات البنك المركزي المصري، على الموقع الالكتروني :**https://cbe.org .**

166. منظمة الأوبك، التقرير الإحصائي السنوي للسنوات 2018،2015،2013، ص110، على الموقع الالكتروني: **http ://oapecorg.org.**

167. عمران محمد، أداء ومصادر النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، منشور في دراسات اقتصادية لدى صندوق النقد الدولي،2002، على الموقع الالكتروني: **www.amf.org**.

168. خالد عبد الرحمان البسام، التضخم في المملكة العربية السعودية أسبابه.....واحتوائه، تقرير مقدم إلى مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بجدة، سبتمبر 2007.

سابعا: المو اقع الالكترونية

169. **السياسة الانفاقية**، على الرابط الالكتروني: **www.afgazeera.net/encyclopedia/economy/2016/3/19**

170. كناكرية عز الدين، **النمو الاقتصادي آم تخفيض عجز الموازنة**، مقال منشور بتاريخ: 11 فيفري 2013، على الموقع الالكتروني :**www.alghad.com.**

171. **السياسات الاقتصادية:** مقاربة عمالية، منظمة العمل الدولية، منشور المشروع "تعزيز قدرات المنظمات العمالية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، 2014، على الموقع الالكتروني: **www.ilo.or.**

172. الجوراني عدنان فرحان، **الإطار النظري لسياسات جانب العرض**، الحوار المتمدن، العدد 3238، 2011/01/06، المحور: الإدارة والاقتصاد، على الموقع الالكتروني: **www.ahewar.org**

173. تقرير جريدة العرب الدولية "الشرق الأوسط"، أكتوبر 2018، على الموقع الالكتروني:**www.aawsat.com**

174. صحيفة مال الاقتصادية، **تعرف على 5 صدمات تعرض لها الاقتصاد السعودي في 35 عام**، الرياض، السعودية، 24 ديسمبر 2016، على الرابط الالكتروني:**https://www.maaal.com/archives/20161224/84691**

175. التضخم مؤشر أزمة معيشية وصل إلى ذروته بعهد السيسي، جريدة العربي الجديد، جريدة يومية الكترونية، اقتصاد، لندن، 13-03-2017، على الموقع الالكتروني :**www.alaraby.co.uk**.

176. عبد الله محمود، **الأسباب وراء انخفاض التضخم لأدنى مستوى في 9 سنوات... وتوقعات باستقرار أسعار السلع**، جريدة الأهرام، اقتصاد، مصر، على الموقع الالكتروني:**http://gate.ahram.org.eg**.

177. مناف محمود قومان، **أسباب ونتائج التضخم الاقتصادي في سوريا قبل وبعد 2011**، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، على الموقع الالكتروني : **www.Idraksy.net**.

178. المديرية العامة للجمارك، على الموقع الالكتروني: **www.douane.gov.dz** .

- **المراجع باللغة الأجنبية:**

I - Ouvrages:

179. Badi H. Baltagi, **Econometric, Analysis of Panel Data**, Third edition, John Wiley and Sons ltd, England, 2005.
180. C. Hsiao, **Analysis of Panel Data**, Cambridge University Press, Cambridge, England, 2003.
181. Damodar N . Gugarati, traduction par Bernard Bernier, **Econométrie**, 4 émé édition, Université de Bruxelles, Belgique, 2004.
182. Dielman, **Pooled Cross-Sectional and Time Series Data Analysis**, Texas Christian University, USA, 1989.
183. Dominik Salvador, Eugene Duilio, **Principes d'Economie Cours et Problèmes - Séries Schaum**, MG.graw. Hill, Paris, 1984.
184. Hashmen Pesaran, **Time Series and Panel Data Econometrics**, Oxford University Press, UK, ,2015.
185. Jean Pierre Lattat, **Monnaie, Institutions Financières et Politiques Monétaires**, 4ème édition, Economica, Paris, 1987.
186. Jean-François Goux**, Microéconomie Monétaire et Financière,** 6ème édition, Economica, France, Octobre 2011.
187. Kheladi Mokhtar, **Introduction à l'Economie Politique**, OPU, Alger, 2004.
188. L.Bailly, O.Caire, A.Figliuzzi, V.lelièvre, **Economie Monétaire et Financière**, Ed Bréal, Paris, 2006.
189. Loic Philip, **Finance Publique**, 5éme Edition, Cugas, Paris, 1995.
190. M.Maria John Kennedy **, Public Finance**, First edition, PHI Learning Private Limited, New Delhi, 2012.
191. Marc Montoussé, Dominique Chamblay, **100 Fiches pour Comprendre les Sciences Economiques,** 3éme Edition, Editions Bréal, France**,** 2013.
192. Philippe Jaffré, **Monnaie et Politique Monétaire**, 4ème édition, Economica, Paris, 1996.
193. **Pierre P. Tremblay, Sisyphe et le Financement de l'Etat,** Presses de l'Université du Québec, 2005.
194. Pierre. Yves Henin, **Macro-dynamique Fluctuations et Croissance**, Deuxième Edition Economica, Paris, 1981.
195. Ramachandra Naidu Chereddi**, Control and Management of Government Expenditure (A Study of the Government Expenditure in Andhra Pradesh,** PhD Thesis – Faculty of Commerce and Management Studies, Andhra University, Vishkhapatmam, India, 1993.
196. William Green ,**Econometric Analysis**, 5 edition , Prentice Hall, Apper Saddle River, New Jersy, USA, 2003.

II- Revues:

197. Chinedu.B, Mike.M, Uchenna.E**, Inflation Versus public expenditure Growth in the US: Emprical investigation,** North American Journal of finance and Banking Research, vol(2), no(2), 2008, USA.

198. Cosimo Magazzin, Lorenzo Giolli, Marco Mele, **Wagner's Law and Peacock and Wiseman's Displacement Effect in European Union Countries: A Panel Data Study**, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol 5(3), 2015,Turkey.
199. Cosimo Magazzino, **The Nexus between Public Expenditure and Inflation in the Mediterranean Countries, Theoretical and Practical Research In Economic Fields**, vol(1),issue (3), Summer 2011, Roma Tre University, Italy.
200. Ermest Simlon O. Osior, Raymond osi Alenoghena, **Emperical Verification of Milton Friedman's Theory of Demand for Real Money Balances in Nigeria: Generalized Dinear Model Analysis**, Journal of Empirical Economics, Vol 5(1), 2016, Germany.
201. Faroh Purani, Ishtiaq Qureshi, **A Historicol Analysis of the Theories of Money**, International Journal of Business and Economic Development, Vol (4(1), March 2016, UK.
202. Foluso.A. Akinsola and Nicholas M.Odhiambo, **Inflation and Economic Growth : A Review of the international literature,** Comparative Economic Research, vol 20(3), 2017, Sciendo.
203. Franco Modiglassi**, Liquidity Preference And The Theory of Interest and Money,** Econometrica Journal of the Society, Vol 12(1), the Econometric Society, USA, 2008.
204. Frank Mayerlen and others, **The Monetary Presentation of the Euro Area Blance of Payments**, Occasional Paper Series, No 96, September 2008, European Central Bank.
205. Harold w. Quest, **Classifications of Public Expenditures**, the American Economic Review ,Vol20(1), Marsh 1930, USA.
206. Henri Mercillon, **Inflation Importée, L'inflation a Facteur Externes Dominants et son Développement**, Revue Economique, Vol 09(3), 1958, Sciences Po, University Press**.**
207. Jalil. Totohchi, Macroeconomic Theories of inflation, International Proceedings of Economics Development and Research, Vol4, 2011, Singapore.
208. John. G. Helliwell, **Comparative Macro Economics of Stagflation**, Journal of Economic Literature, Vol 26 (1), March 1988.
209. Katarzyna Appelt, **Keynes Theory Of The Interest Rate: A Critical Approach**, "Club of Economics in Miskolc", Vol12(1), 2016, Miskolc, Hangary.
210. M . Benbouziane, A. Benamar, **The Relationship Between Money and Prices in the Maghreb Countries**: **A Cointegration**, Economic Research Forum (ERF), December 2004, Beirut, Lebanon.
211. Maximova Alisa**, The Relationship between Inflation and Unemployment. A Theoretical Discussion about The Philips Curve,** Journal of international Business and Economics, Vol3(2), December 2015, UK.
212. Pa Alieu Kassch, **The Relation between Inflation and Unemployment in the Gambia: Analysis of the Philips Curve**, Journal of Global Economics, Vol 6(2), 2018, Gambia.
213. Ritika Aggarwal, **Growth of Public Expenditure** , Pacific Business Review International, Vol 9 (9), March 2017, PGDAV College, Delhi University, India.
214. Sakib. Bin Amin, **Quantity theory of Money and its Applicability: the case of Bangladesh**, World Review Of Business Research, Vol1(4), September 2011, Australia.
215. Serena Lamartin, Andrea Zaghini, **Increasing Public Expenditure: Wagner's Law in OECD**, German Economic Review, vol12(2), 2011, Germany.
216. Sultan N.Abu tayeh, Marina H.Mustafa **, The Determinants of Public Expenditure in Jordan,** International Journal of Business and Social Science, vol(2), no(8), May 2011, USA .

217. Velimir Sohjem, **State Intervention and Economic Development**, Creation International Relations Review.
218. William J. Baumol, **Petrospectives Say's Law**, Journal of Economic Perspectives, Vol 13(1), Winter 1999, American Economic Association, USA.
219. Yamdem Pandok Betrus, **The Determinants of the Demand for Money in Developed and Developing Countries**, Journal of Economics and International finance, Vol3, December 2011, Nigeria**.**

III – Working Paper:

220. Brian W. Cashell, **Inflation and Unemployment: what is the Connection?** Cornell University ILR School, digital commons@IRL, Federal Publications, CRS Report for Congress.
221. Nguyen, T. D. **Impact of Government Spending on Inflation in Asian Emerging Economies Evidence From India, Vietnam, And Indonesia**. *Working Paper, Australian National University. Australia*, 2014.
222. Randall. wray, **Keynes after 75 years: Rethinking Money as a Public Monopoly**, Working Paper n°658, Levy Economics Institute of Bard College, Berlin, Germany, 2011.
223. Steve H .Hanke, Nicholas Krus, **World hyperinflations**, Working Paper, Institute for Applied Economics, Global Health, and the Study of Business Enterprise, the Johns Hopkins University, Baltimore, USA, August 2012.
224. Zuhairah Bukhari and Zarinahyusof, **Macroeconomic effects of fiscal policy in Malaysia: real or inflationary ? Social science**, Management And Human Behaviour(2), Working Paper, Faculty of Economics and Administration, University Malaya Malaysia, 2014

VI – Rapports:

225. **Bulletin Trimestriel des Statistique**, Troisième Trimestre 2013, N71.
226. **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Bank d'Algérie, rapport 2009.
227. **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Bank d'Algérie, rapport 2009.
228. Frank Mayerlen and Others, **The monetary Presentation of the Euro Area Blance of Payments**, Occational Paper Series, n° 96, September 2008, European Central Bank.
229. ONS, Collections Statistique N°178 **, Indice des Prix a la Consommation**, Alger, Mai 2013.
230. ONS, **L'Algérie en Quelques Chiffres**, Résultats : 2015-2017, N° 48 , Edition 2018,
231. ONS, **L'Algérie en Quelques Chiffres**, Résultats: 2000, N31, édition 2001.
232. ONS, **L'Algérie en Quelques Chiffres**, Résultats: 2005, N36, édition 2006.

V– Sitewebs:

233. Ibrahim Ola Balogum, **Theories Of Public Expenditure, The Strategist**, 22/02/2013, available at: http://strategisting.blogspot.com, seen on 18/02/2018**.**
234. **k.** Suman, Fisher's**, Quantity Theory of Money: Equation, Example Assumptions and Criticisms,** Published Article by: www.economics discussion.net seen on: 01/10/2018.
235. Moheeth M, **Analysis of Public Expenditure Growth "3 Theories"**, available at site: www.accountingnotes.net , seen on 18/02/2018**.**

236. Robert B.Borsky, lutz Kilian, **A Monetary Explanation of the Great Stagflation of the 1970S**, January 27, 2000 https://pdfs.semantiqsscholar.org , seen on: 17/07/2019.
237. Suman, **Fisher's, Quantity theory of money**, **Equation Example Assumptions and Criticisms**, Published Article by: www.economicsdiscussion.net. seen on: 01/10/2018.
238. Thomas I.Palley, **From Keynesianism to Neolibeberalism : Shifting Paradigms in Economics** , April 2004, Siteweb : www.researchgate.net seen on 20/06/2018.
239. V. Dropsy and N. Grand, **Exchange Rate and Inflation Targeting in Morocco and Tunisia**, Working Paper 0421, Junuary 2008 . Siteweb: http://erf.org.eg/wp-content/uploads/2017/04/0421_Dropsy_Grand.pdf, Seen on: 24/05/2018.
240. W. Dorotinsk, **Budget Systems and Expenditure Classification,** Public Financial Management Technical Guidance Note, International Financial Fund, April 2009,Fixal Affairs Department, site : http:\\blog-pfm.imf.org, seen on: 12/08/2018.

الملاحق

الملحق رقم (01): تقسيم ميزانية التسيير في الجزائر حسب الوزارات

توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2020 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	8.273.807.000
مصالح الوزير الأول	4.326.911.000
الدفاع الوطني	1.230.330.000.000
الشؤون الخارجية	38.383.000.000
الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية	431.994.418.000
العدل	77.529.605.000
المالية	86.615.374.000
الطاقة	59.844.836.000
المجاهدين	230.754.424.000
الشؤون الدينية والأوقاف	25.360.349.000
التربية الوطنية	724.681.708.000
التعليم العالي والبحث العلمي	364.283.132.000
التكوين والتعليم المهنيين	49.936.401.000
الثقافة	14.903.360.000
البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة	2.304.381.000
الشباب والرياضة	36.518.016.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	82.173.251.000
الصناعة والمناجم	4.685.200.000
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	225.179.207.000
السكن والعمران والمدينة	16.238.221.000
التجارة	17.527.751.000
الاتصال	18.360.897.000
الأشغال العمومية والنقل	24.655.965.000
الموارد المائية	13.685.429.000
السياحة والصناعة التقليدية	3.117.974.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	408.282.838.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	197.595.537.000
العلاقات مع البرلمان	223.629.000
البيئة والطاقات المتجددة	2.108.927.000
المجموع الفرعي	**4.399.874.548.000**
التكاليف المشتركة	493.564.547.000
المجموع العام	**4.893.439.095.000**

المصدر : وزارة المالية، قانون المالية لسنة 2020، مؤرخ في 2019، على الموقع الالكتروني: www.mf.gov.dz.

الملحق رقم (02): توزيع النفقات حسب القطاعات في الجزائر

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2020 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	20.000	8.228.690
الفلاحة والري	47.569.207	209.534.228
دعم الخدمات المنتجة	53.930.300	55.251.322
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	366.929.577	602.151.806
التربية والتكوين	106.126.210	155.759.022
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	52.081.000	129.333.016
دعم الحصول على سكن	3.224.550	329.950.660
مواضيع مختلفة	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية	40.000.000	40.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**1.469.880.844**	**2.130.208.744**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	—	643.307.287
احتياطي لنفقات غير متوقّعة	150.000.000	156.157.200
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	**150.000.000**	**799.464.487**
مجموع ميزانية التجهيز	**1.619.880.844**	**2.929.673.231**

المصدر : وزارة المالية، قانون المالية لسنة 2020، مؤرخ في 2019، على الموقع الالكتروني: www.mf.gov.dz.

الملحق رقم(03): تطور معدل نمو الإنفاق العسكري ومعدل التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2018).

الوحدة: مليار دج

السنوات	الإنفاق العسكري	معدل نمو الإنفاق العسكري (%)	معدل التضخم (%)
1990	8.10	-	16.65
1991	10.44	28.88	25.88
1992	23.00	120.68	31.66
1993	29.81	29.60	20.54
1994	46.80	56.99	29.04
1995	58.86	25.74	29.77
1996	79.52	35.12	18.67
1997	101.13	27.17	5.73
1998	112.25	10.99	4.95
1999	121.60	8.32	2.64
2000	141.58	16.43	0.33
2001	161.50	14.06	4.22
2002	167.38	3.64	1.41
2003	170.76	2.01	4.26
2004	201.93	18.25	3.96
2005	214.32	6.13	1.38
2006	224.77	4.87	2.31
2007	273.42	21.64	3.67
2008	334.04	22.17	4.86
2009	383.62	14.84	5.73
2010	421.87	9.97	3.91
2011	631.08	49.59	4.52
2012	723.12	14.58	8.89
2013	806.51	11.53	3.25
2014	955.93	18.52	2.91
2015	1050.3	9.84	4.78
2016	1120.8	6.66	6.39
2017	1120.8	0.00	5.59
2018	1121.6	0.07	4.27

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

البنك الدولي على الموقع:

consulté lehttps://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.CN?locations=DZ

.29-02-2020:

الملحق رقم (04): تقدير نموذج الانحدار المتعدد لأثر الإنفاق العام بشقيه على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).

الملحق (4-أ): نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد لأثر الإنفاق العام بشقيه على معدل التضخم خلال الفترة (1990-2018).

Dependent Variable: LINF
Method: Least Squares
Date: 02/04/20 Time: 23:35
Sample: 1990 2018
Included observations: 29

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	10.37053	2.447540	4.237126	0.0003
LCUREX	-1.555174	0.610077	-2.549144	0.0170
LINVEX	0.980796	0.524372	1.870422	0.0727

R-squared	0.325806	Mean dependent var	1.714841
Adjusted R-squared	0.273945	S.D. dependent var	1.037138
S.E. of regression	0.883734	Akaike info criterion	2.688375
Sum squared resid	20.30561	Schwarz criterion	2.829820
Log likelihood	-35.98144	Hannan-Quinn criter.	2.732674
F-statistic	6.282284	Durbin-Watson stat	1.157565
Prob(F-statistic)	0.005946		

المصدر: مخرجات (Eviews 10).

الملحق (4-ب): نتائج اختبار ARCH.

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.494983	Prob. F(1,26)	0.4880
Obs*R-squared	0.523100	Prob. Chi-Square(1)	0.4695

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 02/05/20 Time: 16:37
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.818686	0.302571	2.705768	0.0119
RESID^2(-1)	-0.136952	0.194659	-0.703550	0.4880

R-squared	0.018682	Mean dependent var	0.719370
Adjusted R-squared	-0.019061	S.D. dependent var	1.402816
S.E. of regression	1.416122	Akaike info criterion	3.602471
Sum squared resid	52.14046	Schwarz criterion	3.697628
Log likelihood	-48.43459	Hannan-Quinn criter.	3.631561
F-statistic	0.494983	Durbin-Watson stat	2.008334
Prob(F-statistic)	0.487966		

المصدر: مخرجات (Eviews- ν 10).

الملحق (4-جـ): نتائج اختبار (Breush-Godfrey Serial Correlation LM test).

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.710466	Prob. F(4,22)	0.1836
Obs*R-squared	6.879378	Prob. Chi-Square(4)	0.1424

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 02/10/20 Time: 12:17
Sample: 1990 2018
Included observations: 29
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.120424	2.335631	0.051560	0.9593
LOGCUREX	-0.104619	0.629028	-0.166319	0.8694
LOGCAPEX	0.100716	0.553013	0.182122	0.8572
RESID(-1)	0.313517	0.213129	1.471018	0.1554
RESID(-2)	0.256964	0.224665	1.143768	0.2650
RESID(-3)	0.091735	0.230628	0.397761	0.6946
RESID(-4)	-0.146127	0.229524	-0.636651	0.5309

R-squared	0.237220	Mean dependent var	-4.88E-15
Adjusted R-squared	0.029189	S.D. dependent var	0.851587
S.E. of regression	0.839067	Akaike info criterion	2.693452
Sum squared resid	15.48872	Schwarz criterion	3.023489
Log likelihood	-32.05505	Hannan-Quinn criter.	2.796815
F-statistic	1.140311	Durbin-Watson stat	1.966604
Prob(F-statistic)	0.372485		

المصدر: مخرجات (Eviews- ν 10).

الملحق (4-د): نتائج اختبار (correlogram of Residuals Squared).

Date: 02/05/20 Time: 16:34
Sample: 1990 2018
Included observations: 29

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
.*| . |	.*| . |	1	-0.135	-0.135	0.5886	0.443
. | . |	. | . |	2	-0.029	-0.048	0.6169	0.735
.*| . |	.*| . |	3	-0.153	-0.167	1.4238	0.700
. | . |	. | . |	4	0.047	-0.000	1.5046	0.826
. |**. |	. |**. |	5	0.266	0.270	4.1566	0.527
. | . |	. |*. |	6	0.028	0.095	4.1869	0.651
.*| . |	. | . |	7	-0.071	-0.028	4.3949	0.733
.*| . |	. | . |	8	-0.097	-0.038	4.8002	0.779
.*| . |	.*| . |	9	-0.090	-0.140	5.1676	0.819
.*| . |	.**| . |	10	-0.077	-0.247	5.4514	0.859
. | . |	.*| . |	11	-0.033	-0.172	5.5054	0.904
. | . |	. | . |	12	0.052	0.017	5.6507	0.933

المصدر: مخرجات (Eviews - v10).

الملحق رقم (4-هـ): نتائج اختبار استقراريه النموذج (CUSUM) و(CUSUM SQ).

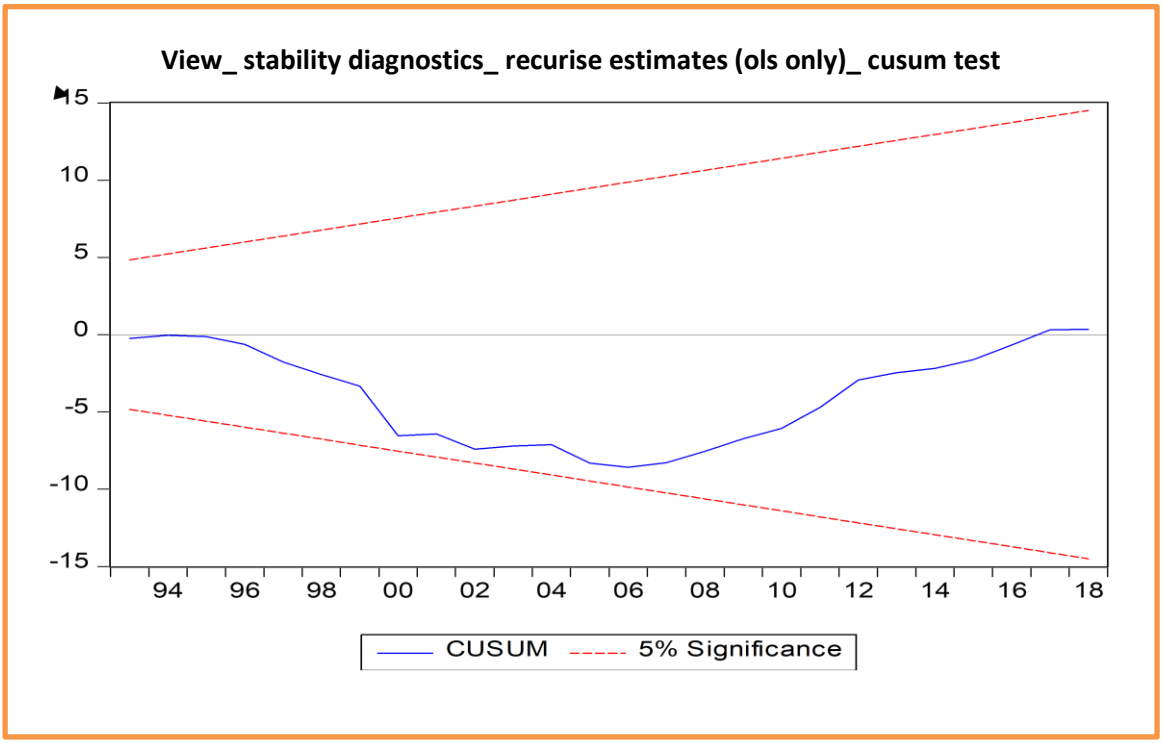

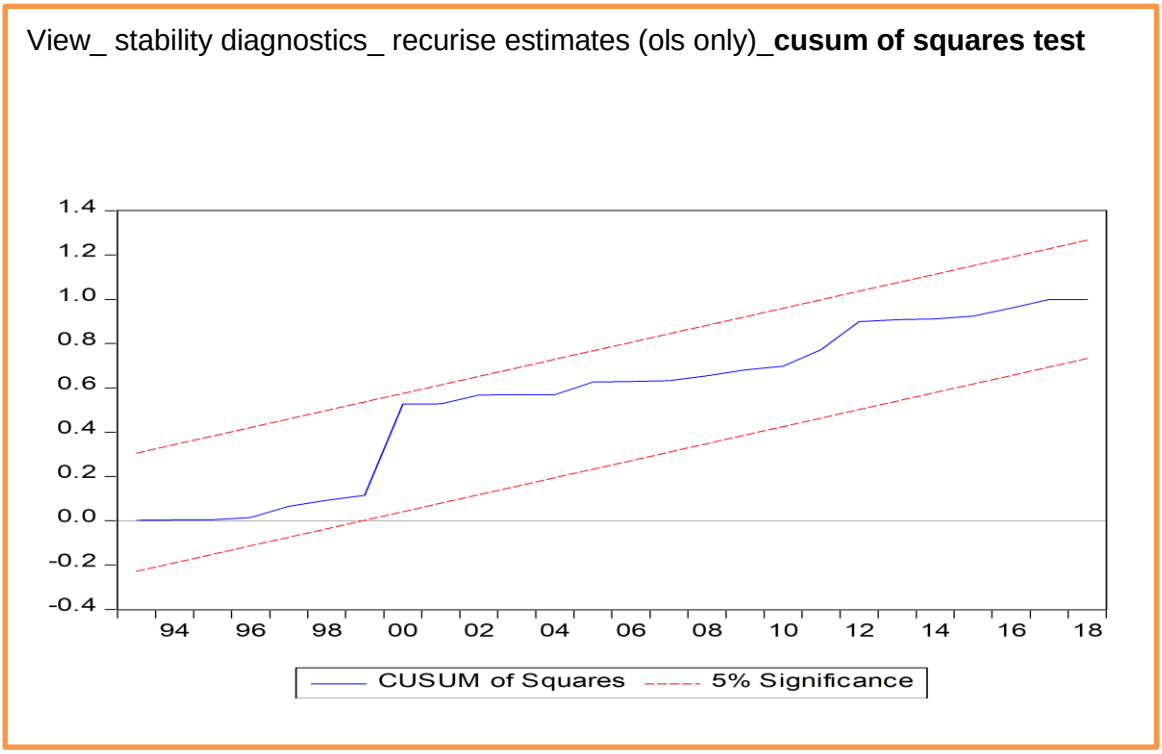

الملحق رقم (05): نتائج الاختبارات القياسية لنموذج الانحدار الخاص بالجزائر (2000-2018).

الملحق(5-أ): نتائج اختبار (correlogram of residuals):

Date: 02/20/20 Time: 11:19
Sample: 2000 2018
Included observations: 19

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
.**| . |	.**| . |	1	-0.240	-0.240	1.2762	0.259
. | . |	.*| . |	2	-0.006	-0.067	1.2769	0.528
.*| . |	.*| . |	3	-0.104	-0.130	1.5491	0.671
.**| . |	.**| . |	4	-0.205	-0.287	2.6684	0.615
. |*. |	. | . |	5	0.150	0.005	3.3100	0.652
. | . |	. | . |	6	0.034	0.036	3.3450	0.764
.*| . |	.*| . |	7	-0.122	-0.183	3.8369	0.798
. |*. |	. | . |	8	0.086	-0.022	4.1060	0.847
. | . |	. | . |	9	-0.045	0.016	4.1871	0.899
.*| . |	.**| . |	10	-0.149	-0.234	5.1764	0.879
. | . |	.*| . |	11	0.031	-0.169	5.2230	0.920
.*| . |	.**| . |	12	-0.159	-0.230	6.6593	0.879

المصدر: مخرجات (Eviews- ν 10).

الملحق (5-ب): نتائج اختبار (correlogram of residual squared):

Date: 02/20/20 Time: 11:21
Sample: 2000 2018
Included observations: 19

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. |**. |	. |**. |	1	0.220	0.220	1.0710	0.301
. | . |	. | . |	2	-0.010	-0.061	1.0733	0.585
. |*. |	. |*. |	3	0.115	0.138	1.4017	0.705
. | . |	. | . |	4	0.032	-0.029	1.4286	0.839
. | . |	. | . |	5	0.012	0.025	1.4327	0.921
.*| . |	.*| . |	6	-0.085	-0.115	1.6535	0.949
.*| . |	. | . |	7	-0.072	-0.026	1.8266	0.969
. | . |	. | . |	8	-0.055	-0.052	1.9365	0.983
. | . |	. | . |	9	-0.014	0.032	1.9439	0.992
.*| . |	.*| . |	10	-0.092	-0.098	2.3191	0.993
.*| . |	. | . |	11	-0.071	-0.008	2.5702	0.995
. | . |	. | . |	12	-0.045	-0.053	2.6848	0.997

مخرجات (Eviews 10).

الملحق(5-ج): نتائج اختبار طبيعية البواقي:

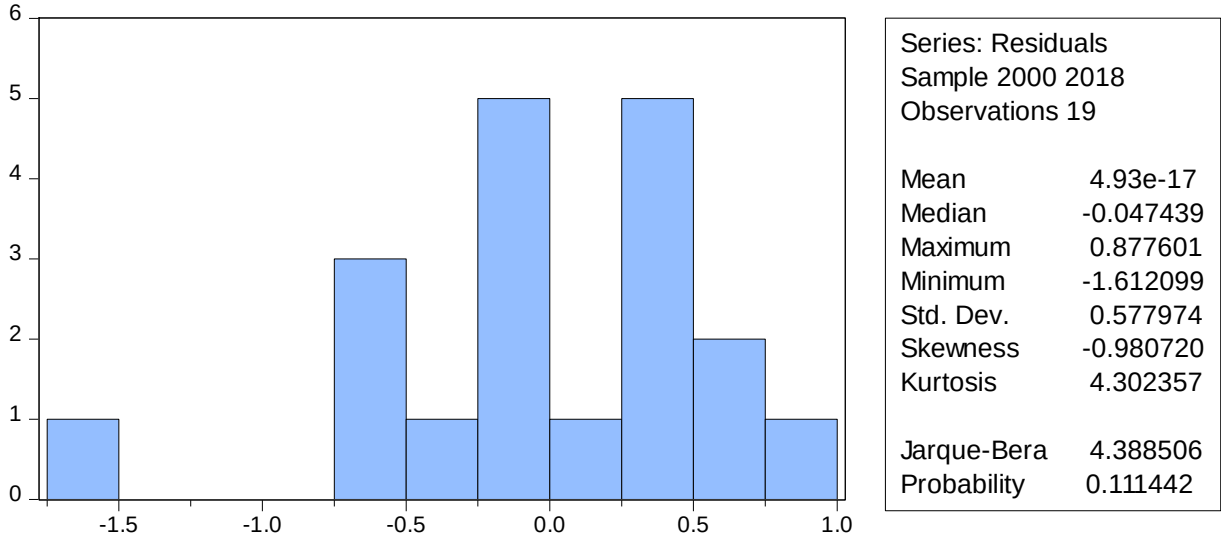

المصدر: مخرجات (Eviews- ν 10).

الملحق(5-د): نتائج اختبارشرط استقلال حدود الخطأ.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.495149	Prob. F(2,15)	0.6191
Obs*R-squared	1.176692	Prob. Chi-Square(2)	0.5552

المصدر: مخرجات (Eviews- ν 10).

الملحق(5-ه): نتائج اختبارثبات وتجانس تباين البواقي ARCH.

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.947139	Prob. F(3,12)	0.1759
Obs*R-squared	5.238523	Prob. Chi-Square(3)	0.1551

المصدر: مخرجات (Eviews 10).

الملحق رقم(06): نتائج الاختبارات القياسية لنموذج الانحدار الخاص بالمغرب (2000-2018).

الملحق (6-أ): نتائج اختبار(correlogram of residual squared):

Date: 02/20/20 Time: 12:17

Sample: 2000 2018

Included observations: 19

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. |**. |	. |**. |	1	0.322	0.322	2.2962	0.130
. |* . |	. |* . |	2	0.176	0.081	3.0214	0.221
. |* . |	. | . |	3	0.134	0.062	3.4659	0.325
.*| . |	.**| . |	4	-0.154	-0.252	4.0944	0.393

المصدر: مخرجات (Eviews - ν10).

الملحق(6-ب): نتائج اختبار طبيعية البواقي:

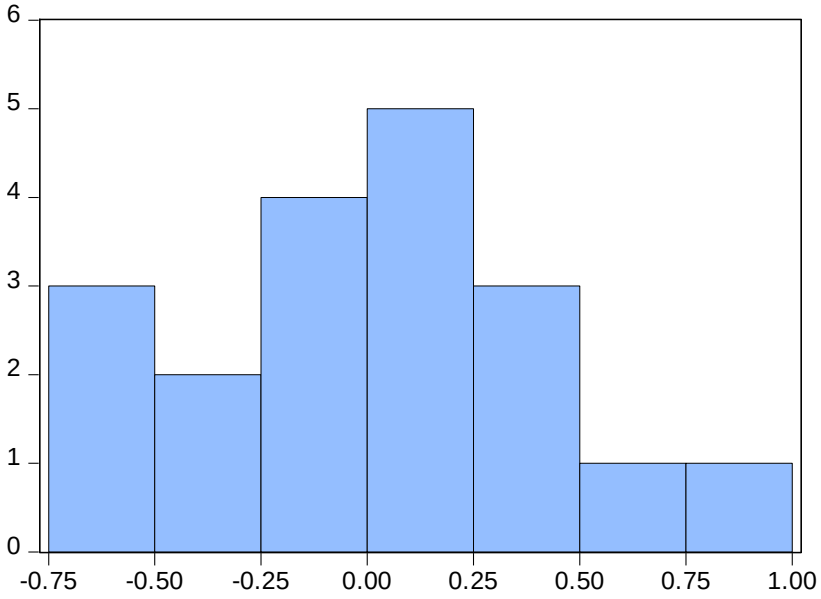

Series: Residuals	
Sample 2000 2018	
Observations 19	
Mean	3.64e-16
Median	0.054215
Maximum	0.918006
Minimum	-0.657460
Std. Dev.	0.436389
Skewness	0.124836
Kurtosis	2.417230
Jarque-Bera	0.318216
Probability	0.852904

المصدر: مخرجات (Eviews 10).

الملحق(6-جـ): نتائج اختبار شرط استقلال حدود الخطأ.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.321803	Prob. F(2,15)	0.2960
Obs*R-squared	2.846840	Prob. Chi-Square(2)	0.2409

المصدر: م مخرجات (Eviews - v10).

الملحق(6-د): نتائج اختبار ثبات وتجانس تباين البواقي ARCH.

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	2.106626	Prob. F(1,16)	0.1660
Obs*R-squared	2.094221	Prob. Chi-Square(1)	0.1479

المصدر: مخرجات (Eviews - v10).

الملحق(6-هـ): نتائج اختبار استقراريه النموذج (CUSUM) و(CUSUM SQ).

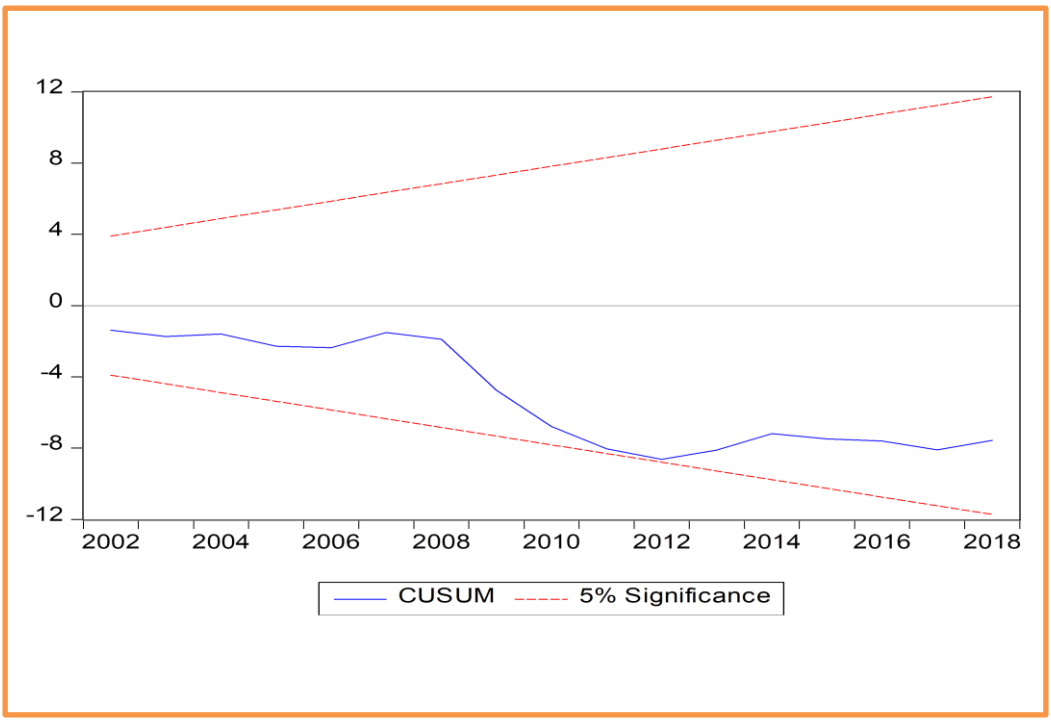

View_ stability diagnostics_ recurise estimates (ols only)_**cusum of squares test**

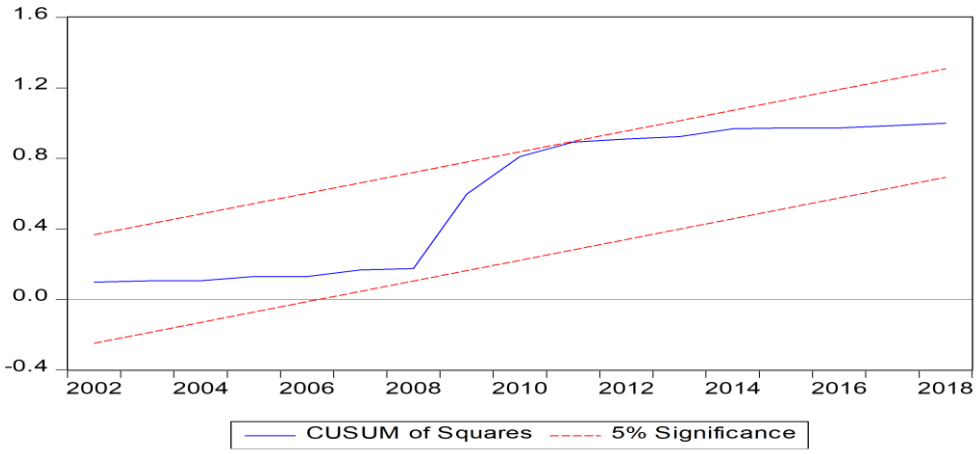

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (Eviews 10).

الملحق رقم(07): نتائج الاختبارات القياسية لنموذج الانحدار الخاص بتونس (2000-2018).

الملحق(7-أ): نتائج اختبار (correlogram of residual squared):

Date: 02/19/20 Time: 18:49

Sample: 2000 2018

Included observations: 19

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. | . |	. | . |	1	-0.065	-0.065	0.0941	0.759
. | . |	. *| . |	2	-0.064	-0.068	0.1897	0.910
.**| . |	.**| . |	3	-0.208	-0.219	1.2734	0.735
. *| . |	.**| . |	4	-0.161	-0.210	1.9636	0.742
. | . |	. | . |	5	0.018	-0.059	1.9727	0.853
. | . |	. | . |	6	0.065	-0.022	2.1008	0.910
. | . |	. | . |	7	0.023	-0.063	2.1184	0.953
. *| . |	. *| . |	8	-0.111	-0.172	2.5690	0.958
. *| . |	. *| . |	9	-0.133	-0.198	3.2791	0.952
. *| . |	.**| . |	10	-0.107	-0.224	3.7856	0.956
. |* . |	. *| . |	11	0.084	-0.108	4.1353	0.966
. | . |	.**| . |	12	-0.029	-0.271	4.1824	0.980

المصدر: مخرجات (Eviews- v10).

الملحق(7-ب): نتائج اختبار طبيعية البواقي:

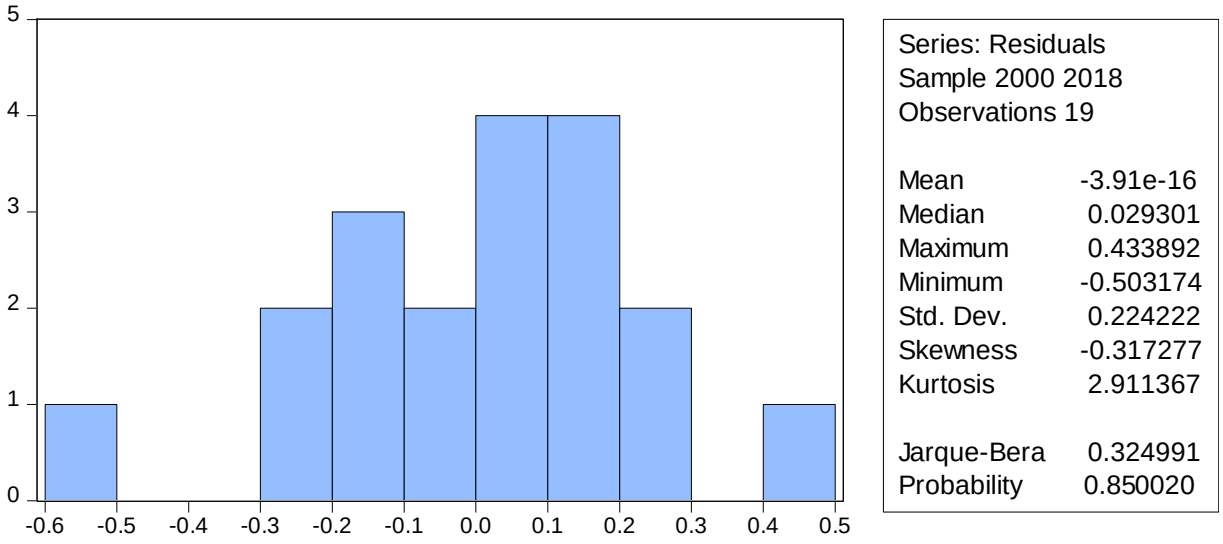

المصدر: مخرجات (Eviews - v10).

الملحق(7- ج): نتائج اختبارشرط استقلال حدود الخطأ.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.952027	Prob. F(2,15)	0.1764
Obs*R-squared	3.923868	Prob. Chi-Square(2)	0.1406

المصدر: مخرجات (Eviews 10).

الملحق(7-د): نتائج اختبارثبات وتجانس تباين البواقي ARCH.

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.096183	Prob. F(1,16)	0.7605
Obs*R-squared	0.107559	Prob. Chi-Square(1)	0.7429

المصدر: مخرجات (Eviews - v10).

الملحق(7-هـ): نتائج اختبار استقراريه النموذج (CUSUM) و(CUSUM SQ).

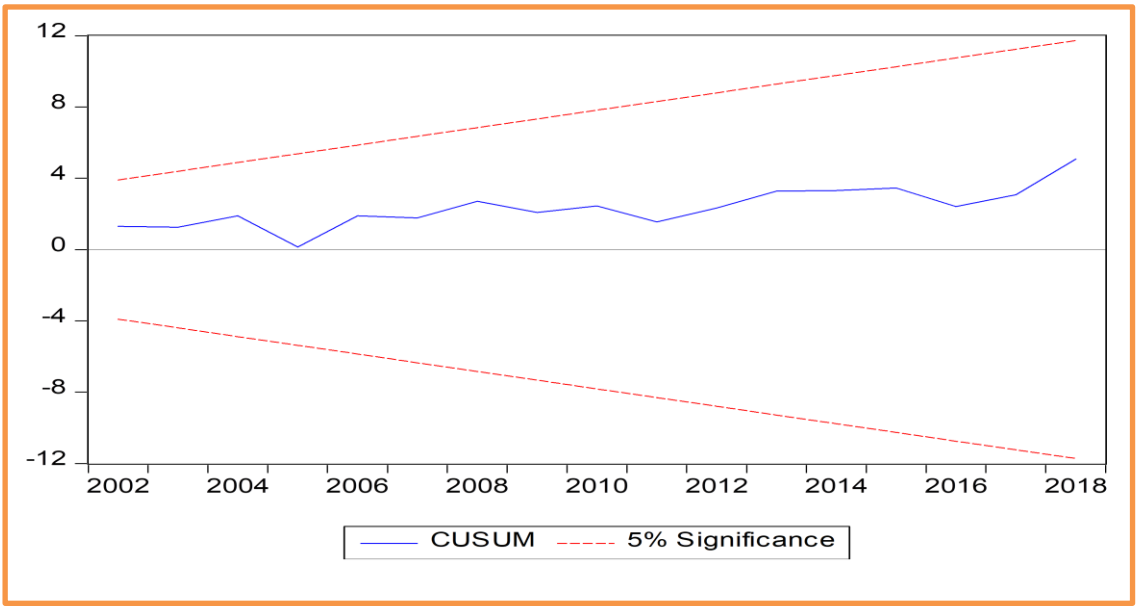

View_ stability diagnostics_ recurise estimates (ols only)_**cusum of squares test**

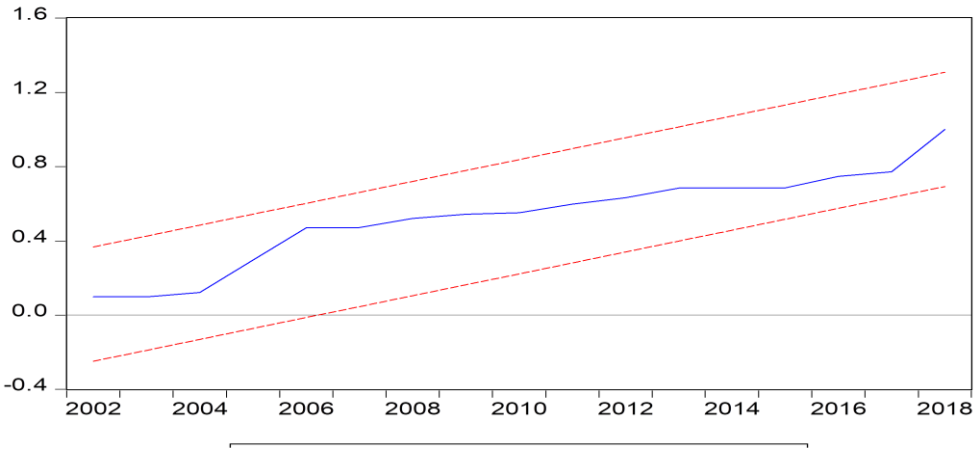

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (Eviews 10).

الملحق رقم(08): نتائج الاختبارات القياسية لنموذج الانحدار الخاص بجمهورية مصر العربية (2000-2018).

الملحق(8-أ): نتائج اختبار (correlogram of residual squared):

Date: 02/19/20 Time: 19:03

Sample: 2000 2018

Included observations: 19

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. | . |	. | . |	1	0.002	0.002	9.E-05	0.992
.*| . |	.*| . |	2	-0.074	-0.074	0.1275	0.938
. | . |	. | . |	3	-0.042	-0.042	0.1707	0.982
. |*. |	. |*. |	4	0.124	0.120	0.5815	0.965
.*| . |	.*| . |	5	-0.087	-0.096	0.7989	0.977
.*| . |	.*| . |	6	-0.100	-0.085	1.1049	0.981
. | . |	. | . |	7	-0.062	-0.064	1.2328	0.990
.*| . |	.*| . |	8	-0.110	-0.150	1.6683	0.990
. |*. |	. |*. |	9	0.083	0.093	1.9420	0.992
.*| . |	.*| . |	10	-0.096	-0.114	2.3479	0.993
.*| . |	.*| . |	11	-0.128	-0.141	3.1696	0.988
.**| . |	.**| . |	12	-0.227	-0.246	6.1160	0.910

المصدر: مخرجات (Eviews - v10).

الملحق(8-ب): نتائج اختبار طبيعية البواقي:

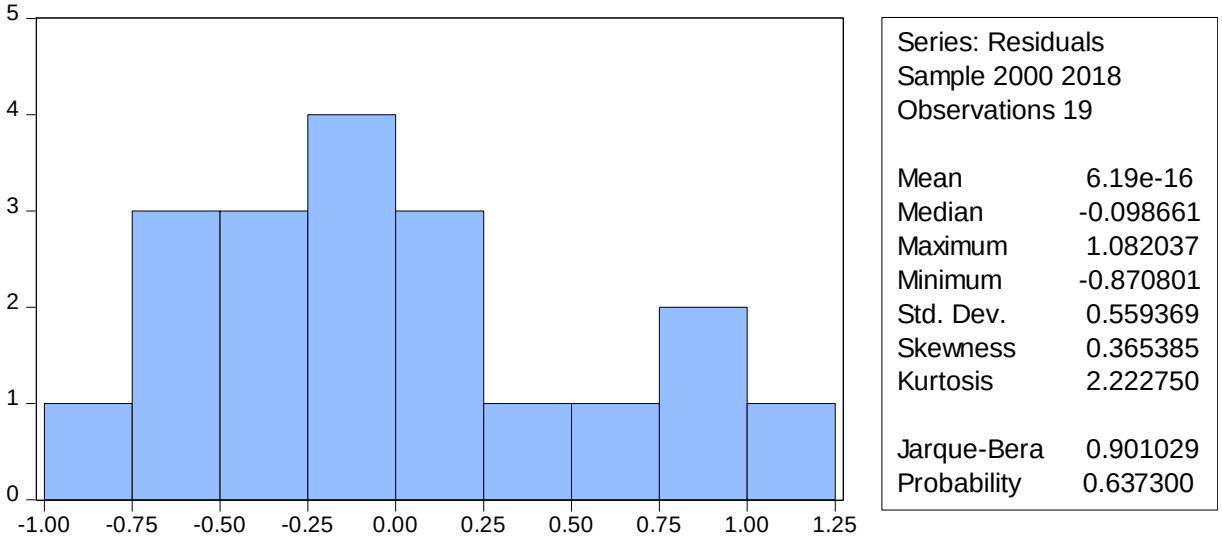

المصدر: مخرجات (Eviews - v 10).

الملحق(8-ج): نتائج اختبار شرط استقلال حدود الخطأ.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	**1.135618**	**Prob. F(12,5)**	**0.4772**
Obs*R-squared	**13.89999**	**Prob. Chi-Square(12)**	**0.3071**

المصدر: مخرجات (Eviews - v10).

الملحق(8-د): نتائج اختبار ثبات وتجانس تباين البواقي ARCH.

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	2.28E-05	Prob. F(1,16)	0.9962
Obs*R-squared	2.57E-05	Prob. Chi-Square(1)	0.9960

المصدر: مخرجات (Eviews - v10).

الملحق(8-هـ): نتائج اختبار استقراريه النموذج (CUSUM) و(CUSUM SQ).

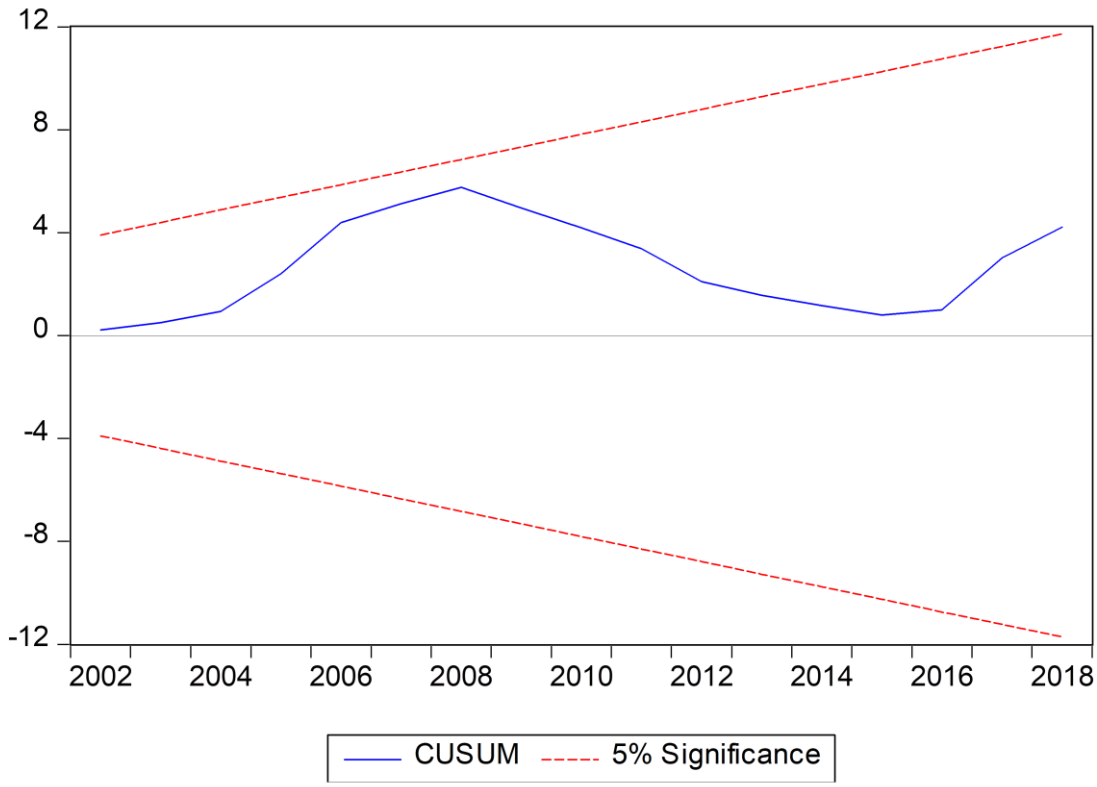

View_ stability diagnostics_ recurise estimates (ols only)_**cusum of squares test**

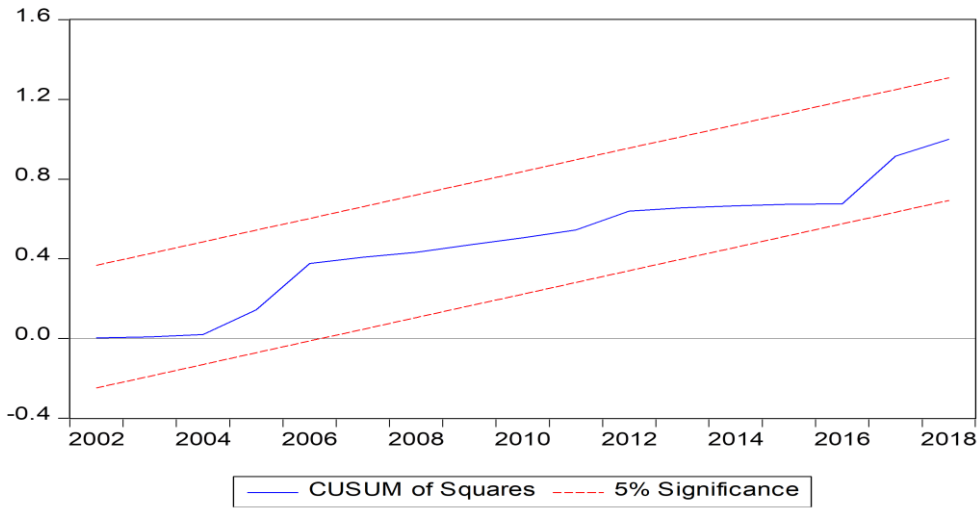

الملحق رقم(9): نتائج الاختبارات القياسية لنموذج الانحدار الخاص بالسعودية (2000-2018).

الملحق(9-أ): نتائج اختبار (correlogram of residual squared):

Date: 02/20/20 Time: 11:14

Sample: 2000 2018

Included observations: 19

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. | . |	. | . |	1	-0.026	-0.026	0.0150	0.903
. | . |	. | . |	2	-0.038	-0.038	0.0482	0.976
.*| . |	.*| . |	3	-0.128	-0.130	0.4554	0.929
.**| . |	.**| . |	4	-0.252	-0.266	2.1405	0.710
.**| . |	***| . |	5	-0.285	-0.351	4.4475	0.487
.*| . |	.**| . |	6	-0.144	-0.320	5.0868	0.533
. | . |	.*| . |	7	0.064	-0.205	5.2246	0.633
. |*. |	.**| . |	8	0.094	-0.246	5.5461	0.698
. |*** |	. |*. |	9	0.414	0.137	12.399	0.192
. | . |	.*| . |	10	0.042	-0.118	12.475	0.255
. | . |	.*| . |	11	-0.039	-0.182	12.552	0.324
. | . |	.*| . |	12	-0.049	-0.105	12.691	0.392

المصدر: مخرجات (Eviews - v10).

الملحق(9-ب): نتائج اختبار طبيعية البواقي:

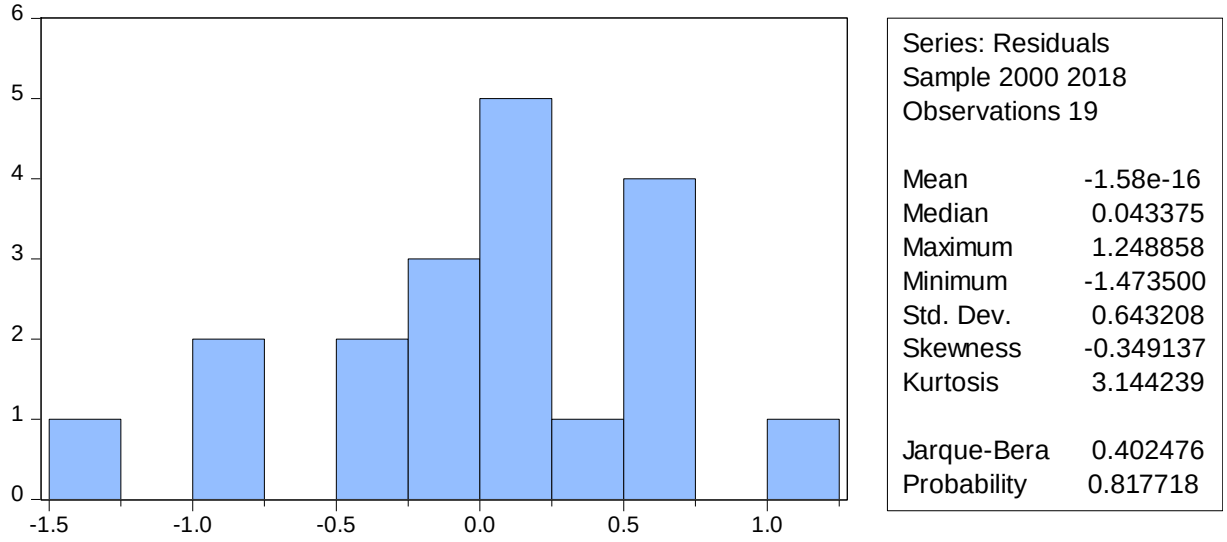

المصدر: مخرجات (Eviews - v10).

الملحق(9-ج): نتائج اختبار شرط استقلال حدود الخطأ.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.642536	Prob. F(3,14)	0.2247
Obs*R-squared	4.946454	Prob. Chi-Square(3)	0.1758

المصدر: مخرجات (Eviews- v 10).

الملحق(9-د): نتائج اختبار ثبات وتجانس تباين البواقي ARCH.

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.205058	Prob. F(3,12)	0.8909
Obs*R-squared	0.780232	Prob. Chi-Square(3)	0.8542

المصدر: مخرجات (Eviews- v 10).

الملحق(9-هـ): نتائج اختبار استقراريه النموذج (CUSUM).

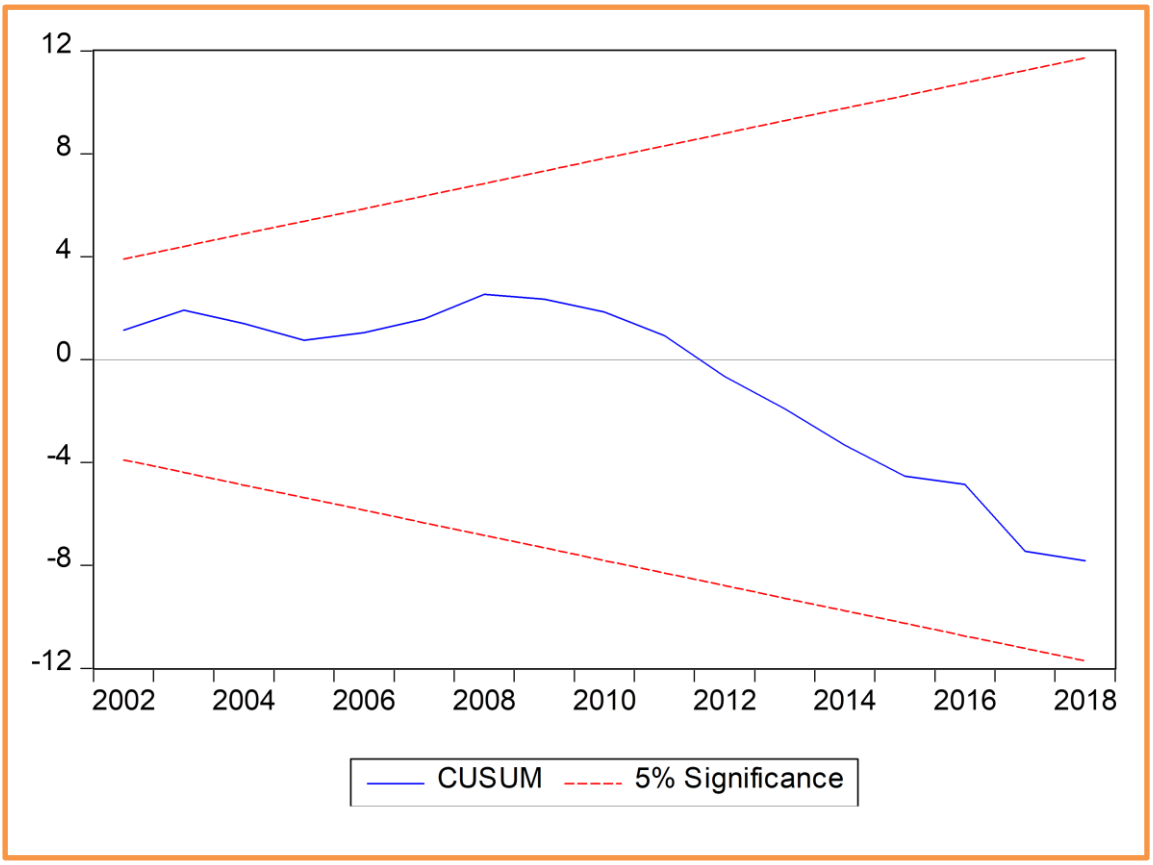

المصدر: مخرجات (Eviews- ν 10).

الملحق رقم(10): نتائج نموذج بانل الساكن للفترة (1990-2018).

الملحق (10-أ): نموذج التأثيرات العشوائية

Dependent Variable: LINF

Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)

Date: 02/24/20 Time: 15:48

Sample: 1990 2018

Included observations: 29

Cross-sections included: 5

Total pool (balanced) observations: 145

Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.785837	0.347335	5.141549	0.0000
LG	-0.010471	0.094461	-0.110852	0.9119
Random Effects (Cross)				
1_--C	-0.040040			
2_--C	-0.865646			
3_--C	-0.336771			
4_--C	0.359055			
5_--C	0.883402			

	Effects Specification		
		S.D.	Rho
Cross-section random		0.510883	0.3291
Idiosyncratic random		0.729376	0.6709

	Weighted Statistics		
R-squared	0.000084	Mean dependent var	0.450410
Adjusted R-squared	-0.006909	S.D. dependent var	0.736663
S.E. of regression	0.739204	Sum squared resid	78.13835
F-statistic	0.011964	Durbin-Watson stat	0.698098
Prob(F-statistic)	0.913056		

	Unweighted Statistics		
R-squared	-0.009126	Mean dependent var	1.757625
Sum squared resid	133.1903	Durbin-Watson stat	0.409551

المصدر: مخرجات (Eviews- ν 10).

الملحق (10-ب): اختبار فيشر للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة

Redundant Fixed Effects Tests

Pool: X

Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	18.133167	(4,139)	0.0000
Cross-section Chi-square	60.886299	4	0.0000

المصدر: مخرجات (Eviews- ν 10).

الملحق (10-ج):اختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية

Correlated Random Effects - Hausman Test

Pool: X

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.000000	1	1.0000

*** Cross-section test variance is invalid. Hausman statistic set to zero.**

المصدر: مخرجات (Eviews - ν10).

الملحق (10-د):اختبار استقلالية البيانات المقطعية لنموذج التأثيرات العشوائية (1990-2018).

Residual Cross-Section Dependence Test

Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)

Pool: X

Periods included: 29

Cross-sections included: 5

Total panel observations: 145

Note: non-zero cross-section means detected in data

Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	63.80290	10	0.0000
Pesaran scaled LM	12.03069		0.0000
Pesaran CD	6.627160		0.0000

المصدر: مخرجات (Eviews - v10).

الملحق رقم(11): نتائج تقدير النماذج الثلاث لبانل الساكن للفترة (2000-2018).

الملحق(11-أ): نموذج الانحدار التجميعي.

Dependent Variable: LINF

Method: Pooled Least Squares

Date: 02/19/20 Time: 14:30

Sample: 2000 2018

Included observations: 19

Cross-sections included: 5

Total pool (balanced) observations: 95

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LG	0.529387	0.026610	19.89447	0.0000

R-squared	0.375249	Mean dependent var	1.560982
Adjusted R-squared	0.375249	S.D. dependent var	1.044949
S.E. of regression	0.825940	Akaike info criterion	2.465881
Sum squared resid	64.12461	Schwarz criterion	2.492764
Log likelihood	-116.1293	Hannan-Quinn criter.	2.476744
Durbin-Watson stat	0.650470		

المصدر: مخرجات (Eviews- v 10).

الملحق (11-ب): نموذج التأثيرات الثابتة.

Dependent VariableLINF

Method: Pooled Least Squares

Date: 02/19/20 Time: 14:31

Sample: 2000 2018

Included observations: 19

Cross-sections included: 5

Total pool (balanced) observations: 95

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.283910	0.377205	-0.752669	0.4536
LG	0.610727	0.123408	4.948833	0.0000
Fixed Effects (Cross)				
1_--C	-0.335919			
2_--C	-1.021415			
3_--C	0.492093			
4_--C	0.609446			
5_--C	0.255796			

Effects Specification
Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.727459	Mean dependent var	1.560982
Adjusted R-squared	0.712148	S.D. dependent var	1.044949
S.E. of regression	0.560634	Akaike info criterion	1.741578
Sum squared resid	27.97364	Schwarz criterion	1.902876
Log likelihood	-76.72498	Hannan-Quinn criter.	1.806755
F-statistic	47.51139	Durbin-Watson stat	1.496354
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات (Eviews- ν 10).

الملحق(11-ج): نموذج التأثيرات العشوائية.

Dependent Variable: LINF

Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)

Date: 02/19/20 Time: 14:34

Sample: 2000 2018

Included observations: 19

Cross-sections included: 5

Total pool (balanced) observations: 95

Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.295149	0.498257	-0.592364	0.5550

LG	0.614448	0.117676	5.221501	0.0000
Random Effects (Cross)				
1_--C	-0.326772			
2_--C	-0.992397			
3_--C	0.482913			
4_--C	0.593159			
5_--C	0.243097			

	Effects Specification	
	S.D.	Rho
Cross-section random	0.770021	0.6536
Idiosyncratic random	0.560634	0.3464

	Weighted Statistics		
R-squared	0.228583	Mean dependent var	0.257171
Adjusted R-squared	0.220289	S.D. dependent var	0.631522
S.E. of regression	0.557642	Sum squared resid	28.91972
F-statistic	27.55742	Durbin-Watson stat	1.447652
Prob(F-statistic)	0.000001		

المصدر: مخرجات (Eviews - v10).

الملحق (11-د): اختبار استقلالية البيانات المقطعية.

Residual Cross-Section Dependence Test

Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)

Pool: X

Periods included: 19

Cross-sections included: 5

Total panel observations: 95

Note: non-zero cross-section means detected in data

Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	9.757756	10	0.4620
Pesaran scaled LM	-0.054167		0.9568
Pesaran CD	1.764793		0.0776

مخرجات (Eviews- v 10).

تم بحمد الله